المياه في المنطقة العربية

١٥


بسم الله الرحمن الرحيم

مجلد رقم (١٥)

المياه فى المنطقة العربية

إعداد
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: ٤ش ٩ب المعادى تليفون :٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ١٤ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٤ -المياه فى المنطقة العربية

لمجلد : ١٤ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٤ -المياه فى المنطقة العربية

لمجلد : ١٤ - لمياه فى المنطقة العربية

لمجلد : ١٤ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٤ -المياه فى المنطقة لعربية

لمجلد : ١٤ -المياه فى المنطقة العربية

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : ....المجلـــــــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٧ ......يناير....١٩٩٥

مصر تتصدى لمحاولات ادراج مياة النيل ضمن المفاوضات الشرق الأوسطيه

القاهرة - «المجلة»

بلغت مصر دول حوض النيل خاصة اثيوبيا خلال الاتصالات التي جرت حديثا بين القاهرة وعواصم تلك الدول خاصة اديس ابابا تمسك مصر الكامل برفض اي محاولة لادراج موضوع مياه النيل ضمن لجنة المياه لمنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطر ف.

واكدت مصر خلال تلك الاتصالات ن مياه لنيل تتعلق بدول حوض النيل فقط دون ًي طرف آخر بمنطقة الشرق الاوسط من الدول المشاركة في اجتماعات لجنة المياه بالمفاوضات متعددة لاطر ف، وهناك اتفاقيات ثنائية وجماعية دولية تحكم التصرف في مياه النيل لا يجوز طرحها للتفاوض في لجنة المياه

كما تصدت مصر لمحاولة اسرائيل بشأن توسيع اطار لدول المشاركة في لجنة المياه لضم عدد من دول حوض لنيل لادراجها ضمن الموضوعات المطروحة للتفاوض التزاما بالاطار الجغرافي لمنطقة لشرق الاوسط وان دول حوض النيل خارج الاطار الجغرافي لمنطقة الشرق الاوسط

وقد حاز الموقف المصري تأييد اغلب دول حوض النيل ووجود اتفاق جماعي بشأن بقاء مياه النيل بعيدا عن المفاوضات لشرق اوسطية ■

جيولوجي مصرى يؤكد :

١٥٥ مليار متر عجز فى المياه العربية خلال ٥ سنوات

اكد الدكتور زغلول النجار استاذ الجيولوجيا المصرى - والذى يعمل حاليا بالسعودية - ان العجز فى المياه فى الدول العربية سيصل عام الفين الى ١٥٥ مليار متر مكعب سترتفع فى عام ٢٠٣٠ الى ٢٥٩ مليار .

واشار الى تناقص نصيب الفرد العربى من المياه الى ١٤٠٠ متر مكعب .. فى حين يصل متوسط نصيب الفرد عالميا الى ١٣ الف متر مكعب مما يعكس حالة من الفقر المائى الشديد .

وحذر من بقاء الاعتماد على مياه الانهار وحدها حيث الموارد العربية والتى تصل الى ٣٥٢ مليار متر مكعب معظمها من مياه النيل ودجلة والفرات ، بل ويأتى منها ١٦٠ مليار متر من خارج الدول العربية .

وطالب الدكتور النجار بضرورة اتباع سياسات ترشيد قوية فى كافة المجالات وخاصة الزراعة وضرورة انتقالها من الرى بالغمر الى الرى بالرش والتنقيط .. بالاضافة الى الترشيد المنزلى .. مع ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحلية مياه البحر والآبار .

وفى نهاية تصريحاته اكد على ضرورة استخدام تكنولوجيا اعادة استخدام المياه والاستفادة من الخزانات الجوفية الهائلة المتواجدة فى اماكن كثيرة على ان يتم السحب منها بما يتناسب وكميات الامطار السنوية .

وعن احوال المياه فى مصر طالب بتحركها تجاه اقامة مشروعات تقلل من فقدان المياه فى المناطق الاستوائية حتى تزيد حصته مصر من المياه .. بالاضافة الى تطوير نظم الرى القديمة وتقليل الكميات الفاقدة الكبيرة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٥

التحذير من انفجار الأوبئة في العراق بسبب تدمير محطات المياه وتوليد الطاقة الكهربائية

«منظمة الهلال والصليب الأحمر الدولية» دعت الى تحريم استخدام الماء كسلاح

لندن – من محمد عارف

■ نبهت «منظمة الهلال والصليب الأحمر الدولية» الى استفحال خطر استخدام الماء كسلاح في النزاعات بين الدول والحروب الأهلية، ودعت الى معالجة النقص في القانون الدولي الذي لا يتضمن تحريم استخدام الماء كسلاح. وطالبت المنظمة الدولية بفرض حماية مطلقة على محطات معالجة المياه وضخها

ISSN 0967-5590

9 770967 559019 12

خلال العمليات الحربية ومعاملتها مثل المستشفيات وبعدم الحصانة لمهندسي المياه أسوة بالأطباء والعاملين في السرور الصحية.

وعرضت تقارير في ندوة «الماء في النزاعات المسلحة» عقدتها المنظمة الدولية أخيراً في مونترو في سويسرا أمثلة على استخدام الماء كسلاح في حرب الخليج والحروب الأهلية في لبنان وأفغانستان واليمن ورواندا. وأشارت الى أن تجربة حرب الخليج برهنت على ضرورة أن يشمل التحريم تدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية أيضاً. إذ أدى نحو ٥٠ غارة جوية على بغداد الى تدمير ٢١ محطة للقوة الكهربائية وخفض القوة الكهربائية للعاصمة العراقية من ٨٥٠ ميغاواط الى ٣٠٠ ميغاواط وبالتالي وقف جميع محطات تنقية المياه ومعالجة مياه الصرف. وهذا ماثل في رأي جيرورجيو نيمبرتي رئيس مهندسي المياه في المنظمة الدولية بتدمير محطات المياه والمستشفيات كما لو كان القنابل استهدفتها بالذات.

الوضع العراقي

وركزت المنظمة الدولية على الوضع في العراق حيث لا تزال محطات تجهيز المياه تعمل بأقل من نصف طاقتها قبل الحرب ومعظم محطات معالجة مياه الصرف شبه عاطلة. وحذرت من أن المهمة الحاسمة لإعادة البناء تتجاوز الى حد بعيد قدرات منظمات الإغاثة الدولية. وذكرت أن جهود «الهلال والصليب الأحمر الدولية» و«صندوق الطفولة العالمي» أفلحت في منع الانهيار الكامل لهذه الخدمات إلا أن استمرارهما في القيام بذلك مسألة مشكوك فيها. وتوقع تقرير قدمه رئيس الندوة نيمبرتي تفشي أوبئة الدفتيريا والتيفوس والتهاب الكبد الفيروسي وأمراض أخرى إضافة الى زيادة أعداد حالات نقص التغذية التي يفاقم آثارها تدهور التجهيزات الطبية وشحة الأغذية. وعرض التقرير جدولاً يتضمن آخر الأرقام

التتمة في الصفحة (٤)





المصدر : .... الحياة اللندنية.........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٢ يناير ١٩٩٥

منظمة الهلال والصليب الأحمر

تتمة لصفحة لاولى

الو ردة عن لوضع الصحي في العر ق يكشف وقوع ٦٦٦٩ حالة تيفوس خلال لشهور الستة لاولى من عام ١٩٩٤. ويظهر لتقرير زيادة الأمر ص لمعدية "كثر من عشر مر ت بعد لحرب ذ زد دت حالات لتيفوس من ١٨١٢ حالة عام ١٩٨٩ لى ٢٢٦٨٨ في ١٩٩٣ والتهاب لكبد لفيروسي من ١٨١٦ حالة لى ١٦٨٠١خلال لفترة نفسها

وذكر تقرير قدمه جاك سيروبو مدير لد ئرة لقانونية في وز رة البيئة لفرنسية ان الماء ستخدم كسلاح للتدمير وكشف جدول ,حصائي تعرض محطات القوة لكهربائية في بغداد و لموصل وسامر ء وبيجي و لقادسية والعمارة و لناصرية و لنجيبية و لنجف و لمسيب لقصف جوي متواصل استمر بعضه ستة أسابيع وذكر لتقرير أن سكان لمدن لعراقية الصغيرة تعرضوا لأضر ر أكبر بسبب اعتمادهم على تجهيزات محطات صغيرة مرتبطة بالشبكات لرئيسية ويقدر عدد لمحطات لصغيرة لتي توقفت خلال الهجمات لجوية لاولى بنحو ١٠٠٠ محطة. و دى عطل مضخات مياه لتصريف الى غمر احياء بكاملها بالمياه لملوثة في بغد د و لبصرة وعو صم لمحافظات الاخرى. ويبلغ عدد شبكات لتصريف لمتوقفة في بغد د ١٦٠٠ ,ضافة لى ٥٠٠ شبكة مهدمة.

خرائط المياه

وتضمنت وثائق لمؤتمر التي حصلت ، لحياة ، على نسخة منها خر ئط شبكة لمياه في لعاصمة اللبنانية بيروت التي تبرهن في تقدير المنظمة لدولية على سهولة تعرض تجهيز ت لمياه في لمدن للأذى وتوضح خريطة لضو حي لجنوبية لبيروت تعقيد شبكات المياه و مكانية تعطيلها وتدميرها بسهولة فالآبار لمختلفة في حي لسلم و لد مور و لمريجه وقرطبـوي وغاليري سمعان مجهزة بمضخات غاطسة متصلة بالشبكات لرئيسية لمتصلة بحز ن لمياه في مرتفع لحازمية لدي تضخ ليه لمياه من محطة لتصفية في ديشونية ولا يعمل اي من هذه لآبار من دون قوة كهربائية بما في ذلك مياه نهر بيروت لتي تجهز محطة ديشونية، وفي حال توقف القوة لكهربائية تتعطل شبكة مياه بيروت كلها، وتكفي لذلك بضعة قنابل تستهدف لمضخات.

وعرض اقتر ح بتاسيس قاعدة خرائط عالمية لمحطات المياه وشبكات توزيعها يستعان بها في حال تعرضها للتدمير او مقتل او هرب مهندسي لمياه كما حدث في لصومال وعدن في ليمن خلال الحرب لاهلية. وذكر مهندسو لإغاثة انهم و جهو مشاكل جسيمة في محاولتهم معرفة تفاصيل تجهيز ت لمياه المعطلة في عدن و قتصاهم إصلاحها اسابيع عدة، وفي روائد بذلت فرق لإغاثة لدولية جهوداً كبيرة للعثور على مهندسي لمياه المحليين لذين كانو غادرو مو قع عملهم خوفاً على حياتهم و لتحقو بمعسكر ت اللاجئين

لكن قتراح إنشاء قاعدة دوليه لخر ئط شبكات لمياه في مقر لهلال و لصليب الأحمر» في جنيف اثار تحفظات في لندوة فقد أشار مهندسو لمنظمة الدولية لى لشكول التي قد يثيرها مشروع كهذا، وأعربو عن عتقادهم ان لشركات لعربية التي شاركت في بناء محطات المياه و لكهرباء في لعر ق قدمت خر ئطها لى قوات لحلفاء لتي استخدمتها في قصف هذه لمو قع

ويلاحظ 'ن تقارير أصدرتها منظمات غربية مثل «الصليب لاحمر البريطانية» حذفت كل ذكر لوضع لعر ق. و نتقدت المجلة لعلمية البريطانية «نيوسايتنست» هذه التعمية لإعلامية في تقرير و ف عن لمؤتمر ذكرت فيه ان 'طفال بعد د لا يز لون يموتون بالتيفوس والإسهال لأن لحظر لدولي لمفروض على العر ق منذ أربع سنو ت يحول دون لحصول على قطع الغيار والمو د اللازمة لإصلاح محطات تنقية ومعالجة لمياه وشبكات توزيعها وكشفت لمجلة العلمية 'ن لولايات لمتحدة وبريطانيا لم توقعا تفاقية جنيف لخاصة بالحرب التي تحرم تدمير لمحاصيل لزر عية والغذائية وتجهيز ت مياه لشرب ايضاً. وذكرت 'ن قوات لحلفاء لم تلتزم عدم مهاجمة شبكات المياه وانها بررت تدمير خط انابيب لمياه في لرمادي الذي يمتد ٥٠٠ كلم بحجة انه يجهز لوحدات لعسكرية إضافة الى لقرى وقبائل البدو لرحل في بادية العر ق. ونقلت «نيوساينتست» عن مسؤول عسكري بريطاني قوله 'ن ,زالة محطات المياه من قائمة لأهد ف خلال الحرب يعود لى السياسيين لذين يضعون قو عد القتال. وإذ ار دها السياسيون حرباً شاملة فهذ ما سيقدمه العسكريون».



المصدر : .... الحياة اللندنية ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٥ يناير ١٩٩٥ .....

أزمة المياه في الشرق الأوسط

مشكلة مستقبلية في العالم العربي

□ الرياض – من صبحي رخا:

■ برزت خلال لسنو ت الماضية مشكلة المياه كإحدي المشاكل الرئيسية التي تواجه معظم دول العالم، وتتز يد لمشكلة حدة في دول العالم لثالث خصوصاً فى منطقة الشرق لاوسط. ويرجع ذلك الى ارتباط مسالة المياه بعمليات لتنمية والتوسع في مجال لانتاج الزراعى لتلبية الاحتياجات العذ ئية لشعوب لمنطقة لتي تشهد معدلات زيادة سكانية عالية لا تتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي والامكانات المتاحة لدى دول المنطقة وما يضيفه ذلك من عبء آخر يتمثل فى تزايد ستهلاك لمياه في مجال لاستخدمات المنزلية.

و ذ كانت ازمة المياه عالمية لا ان بعض المراقبين يرى ن مستقبل لمياه في العالم العربي ينذر بشيء من الخطر لان معظم دول العالم العربي يقع في مناطق صحراوية شديدة الحرارة شديدة الجفاف تشكل ٩٠ في المئة من مساحة الوطن العربى (١٤,٢٥ مليون كم٢)، ولا يتعدى معدل سقوط لمطر في المتوسط (١٠ سم) في السنة. ويقدر الدارسون ن العالم العربي سيواجه عجزاً في المياه بحوالى ١٥٥ بليون متر مكعب فى عام ٢٠٠٠ وسيرتفع هذا العجز الى ٢٥٩ بليون متر مكعب في عام ٢٠٣٠.

ان هناك قاسماً مشتركاً للموارد المائية العربية وهو ان غالبية منابعها الرئيسية تقع في دول غير عربية وهو الامر الذي يفاقم من حدة المشكلة، ونظر لاهمية لمو رد المائية في منطقة الشرق الاوسط وندرتها من جهة اخرى فقد دعا ذلك بعض المر قبين لى التاكيد ان شكل المواجهات المقبلة في الشرق الاوسط سيتمحور على المياه

وكان موضوع «المو رد المائية في الشرق لاوسط لتحديات و لافاق» عنو ن محاضرة القاها حديثاً احد الخبراء في ندوة نظمها القسم الثقافى فى السفارة المصرية في الرياض شارك فيها عدد من المتخصصين في هذا المجال. وتحدث الدكتور زغلول لنجار استاذ الجيولوجيا في جامعة الملك فهد للبترول و لمعادن فى الظهران فى بداية محاضرته عن إزمة المياه فى العالم لعربي، مشير لى ان المو رد المائية في العالم لعربى تقدر بحوالى (٣٥٢) بليون متر مكعب في السنة. يقول المحاضر ان هذا الرقم على ضخامته لا يمثل اكثر من ٠,٧٤ في المئة من الموارد العالمية.

يبلغ عدد سكان لوطن لعربى حالياً حوالى ٢٥٠ مليون نسمة أي خمسة في المئة من سكان الكرة الارضية تقريباً، وهو خامس اكبر تجمع سكانى في لعالم، ولا يتجاوز نصيب الفرد لعربي من المياه ١٤٠٠م٣ فى السنة بينما يقدر المعدل العالمى لنصيب الفرد السنوي من لمياه حو لى ١٢,٩٠٠م٣ اي ن حصة لمواطن لعربى من المياه لا تصل الى تُسع نصيب لفرد فى لمعدل العالمى

وهناك قرابة نصف موارد العالم العربي من لمياه (١٦٠ بليون م٣ في السة) تفيض اليه من خارج حدوده عبر انهار مشتركة تنبع من دول مجاورة تحاول لتحكم بتصريف تلك الانهار مما يهدد حياة لسكان فى دول لمصب مخالفة بذلك كل لقوانين و لاعر ف الدولية. وأكد على ضرورة الاهتمام بايجاد حلول عاجلة لندرة المياه في الوطن العربي لذى يقع فى مناطق جافة وشبه جافة ولا يتعدى معدل سقوط لامطار في لمتوسط ١٠سم فى لسنة لمو جهة التز يد السكاني لمتوقع. وتشير الدر سات الاحصائية الى ن تعد د سكان العالم العربى سيقفز الى قر بة ٣٠٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ و٤٠٠ مليون نسمة سنة ٢٠١٠ و٥٥٠ مليون نسمة سة ٢٠٢٠ و٧٥٠ مليون نسمة سنة ٢٠٣٠. ويقدر الد رسون ن لعالم العربي سيواجه عجزاً في لمياه يقدر بحوالى ١٥٥ بليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ يرتفع لى ٢٥٩ بليون متر مكعب عام ٢٠٣٠.

بعد لحديث عن ازمة لمياه في العالم لعربى ستعرض المحاضر الامكانات لمائية الحالية في ما يعلق بالمياه لسطحية في لعالم العربي، مشيراً الى ان عدد الإنهار لدائمة الجريان يبلغ ٦٥ نهر اهمها على الاطلاق نهر لنيل (إطول انهار العالم) لدي نصب سنوياً ٨٥ بليون م٣ فى المتوسط. وأكد ان هذه الانهار لا تسد الا نسبة محددة من حاجة الدول لعربية الى المياه وهى حاجة كما يرى متز يدة باطر د مع الزمن.

وفى اطار استعر ضه للموارد لمائية تحدث عن ثلاثة موارد مهمة وهي لنيل ودجلة والفرات لى نهر لاردن كنموذج يوضح من خلاله حجم لمشكلة في ظل تضارب المصالح للدول لواقعة على هذه الانهار تبعاً لخططها لتنموية وزيادة حاجتها للمياه.

نهر لنيل لذي يتراوح صبه السنوي بين ٤٢ و١٥٠ بليون م٣ تقع على ضفافه عشر دول متضاربة لمصالح. و ذا اخذنا مصر والسود ن كاكبر دولتين على حوض نهر النيل نجد ن حصة مصر من النيل حالياً تبلغ ٥٥,٥ بليون م٣ فى لسنة، بينما تبلغ حصة لسود ن ١٨,٥ بليون م٣ ويتبخر من مياهه حوالى ١٠ بلايين م٣.

وتخطط مصر لتوسع زراعي يرفع حاجتها سنة ٢٠٠٠ لى ٧٠ بليون م٣ في لسنة على الاقل كما يخطط لسود ن لزيادة مساحته الزر عية المروية من ٤,٥ مليون فدان حالياً الى ٩,٥ مليون فدان ويحتاج لتنفيذ لخطة لى ٤١,٨ بليون م٣ فى السنة ي بزيادة عن حصة لسودان الحالية بما يقدر باكثر من ٢٣ بليون م٣ فى السنة وهو امر يصعب تحقيقه الا بعد انتهاء مشاريع أعالي لنيل لتي



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٥

تفقت مصر والسود ن على بنفيذها مشاركة وهى لا تز ل فى طور الدراسة ولم يتم تنفيذ اي منها باستثناء قناة جونجلى، التي توقف لعمل فيها بسبب الحرب في جنوب السود ن وكان من المتوقع ن تزيد هذه لقناة حصة مصر من مياه النيل بحو لى ٧ بلايين م٣

وفي هذ السياق يلقي المحاضر الضوء على خلفية الصراع حول حصص المياه في نهر لنيل ومحاولة بعض الاطر ف لخارجية اذكاء لخلاف فيقول «انه على رغم وجود تفاقات معقودة بن كل من مصر واثيوبيا سنة ١٩٠٢ وبين مصر والسود ن سنة ١٩٥٩ لتنظيم حصة كل دولة من دول الحوض فى مياه النيل قامت لاد رة لاميركية في نهاية الخمسينيات وبد ية لستينيات بعمل دراسات لاقامة ٢٦ مشروعاً لسدود وخزانات مائية على منابع النيل لازرق قدمتها للحكومة لاثيوبية في محاولة للرد على مشروع لسد العالى، وحاولت اثيوبيا بالفعل البدء فى تنفيذ بعض تلك لمشاريع في مطلع الستينات ما دفع بمصر لى التهديد باستخدام القوه لتدمير اية منشات تقام على منابع النيل من دون مو فقة دول لحوض»

وتحدث بعد ذلك عن ثاني أهم المو رد المائية فى منطقة لشرق الاوسط (دجلة و لفرات) ور ى ن لصورة نفسها تتكرر لكن بشكل اشد. يمثل حوض دجلة والفرات صورة حية لتحكم دولة المنبع وهى تركيا في دول المصب (سورية والعراق) مخالفة بدلك معاهدة هلسنكي ١٩٦٦ ومعاهدة لارجنتين ١٩٧٧ الدوليين

وفي نهاية لسبعينيات بدات تركيا مشروعها لكبير المسمى جنوب شرق لاناضول (GAP) لري ١,٧ مليون هكتار من الأراضى القاحلة فى سهول حر ن وتوليد ٢٦ بليون كيلو واط/ ساعة من الكهرباء سنوياً، ويتضمن لمشروع بناء ٢٢ سداً و١٩ محطة توليد لكهرباء على منابع دجلة و لفراب وفروعها وسوف يبلغ جمالى تكلفة المشروع عند اتمامه في سنة ٢٠٠٥ حوالى ٣٤ بليون دولار. وتم البدء فى اقامة مشاريع الفر ت فعلاً ببناء سدين كبيرين اولهما سد كر كايا وثانيهما سد اتاتورك لذي اكتمل بناؤه فى لعام الماضي وزود بنفقين عملاقين في كل منهما انبوبان يبلغ قطر لواحد ٧,٦ متر وطوله ٢٦ كيلومتر . وقد تم فتتاح لنفق الاول فى التاسع من شهر تشرين لثاني (نوفمبر) الماضى ١٩٩٤ وسيتم افتتاح لنفق الثاني في لعام الجاري ١٩٩٥، وسيبلغ طاقة كل منهما ٣٢٨ م٣ من لماء فى لثانية تسحب من مخزون مياه سد اتاتورك، ويجري فى تركيا حالياً تنفيذ ١١ سداً اخر، ويبقى باقى المشروع لعملاق (٢٢ سداً و١٩ محطة توليد كهرباء) قيد لتخطيط.

وسوف يؤدى هذا لمشروع العملاق كما يقول المحاضر الى نقاص صبيب الفر ت بمقداره ١٥ بليون م٣ فى السنة ما يعنى ن كمية لمياه التي ستعبر لحدود لتركية - لسورية ستنخفض من ٢٨ بليون م٣ لى ١٣ بليون م٣ في لسنة. وسوف يؤدي ذلك الى كارثة مائية في سورية و لى اكثر من كارثة مائية فى لعراق، ذ سينخفض نصيب لاولى من لمياه بنسبة ٤٠ في لمئة و لثانية بنسبة ٨٠ فى لمئة.

وتحدث لمحاضر بعد ذلك عن ثالث اهم لموارد المائية في لمنطقة وهو حوض نهر الاردن ويرى ان لمشكلة هنا اكبر الحاحاً و كثر تعقيداً نظراً لقلة لاير د لسنوي لمياه نهر الأردن بروافده الثلاثة بانياس، و لحصباني، و ليرموك (٧٤٠ مليون م٣ في لسنة)، ومحاولات سرائيل المستمرة للسيطرة على مياه النهر.

ويستعرض لمحاضر لمحاولات الصهيونية للاستيلاء على مياه الأردن وعرقلة مشاريع سدود كل من لاردن وسورية من بينها مشروع سد لوحدة بين سورية والاردن على نهر ليرموك للاستفادة بجزء من مياه هذا النهر العربى

قام الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة بتحويل مجرى نهر لاردن الى بحيرة طبرية وتجفيف بحيرة لحولة لتى يمر فيها نهر الاردن فى قسمه لاوسط واستزراع ١٥ الف دونم حولها من جود الار ضي لزر عية. ويسحب لكيان الصهيوني من نهر لاردن وروافده كثر من ٤٠٠ مليون م٣ سنوياً، ثم متد لسطو الاسر ئيلي لى نهر ليرموك وهو كبر رو فد نهر لاردن ويبلغ صبيبه السنوي ٤٧٥ م٣ منها ٤٠٠ م٣ ترد من الار ضى لسورية والباقي من الاراضي لاردنية بعد احتلال اسر ئيل الضفة لغربية عام ١٩٦٧ وضعت يدها على موارد لمياه فيها ووجهتها الى شبكة مستعمر تها وربطت استعمال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الحياة اللندنية ....

التاريخ : ... ... ١٠ يناير ١٩٩٥

لينابيع و لابار من جانب العرب بقانون عسكري يحد من استخد مهم لمياه ابارهم و جبارهم على دفع ثمن تلك المياه عن طريق وضع جهزة قياس مترية على الابار. وقامت بحفر عدد كبير من ابار لمياه في الضفة فيما اغلقت قسماً من ابار الفلسطينيين. ومدت نبوباً ضخماً يجمع هذه لمياه من لضفة ويتحرك شمالاً ثم جنوباً ويسمونه انبوب لامن القومي لمائي ويروي صحر ء لنقب. وتستغل اسرائيل الآن من مياه الضفة الغربية ٨٥٠ مليون م٣ في السنة، وهو ما يمثل ٤٠ في المئة من احتياجاتها، ومن قطاع غزة ٨٠ مليون م٣ على رغم كون القطاع من افقر جزاء العالم العربي في المياه وتاخذ من مرتفعات لجولان ٢٠٠ مليون م٣ سنوياً ومن نهر الليطاني ٥٠٠ مليون م٣.

وبعد حديثه عن التحديات حاول لمحاضر استكشاف الجانب الآخر من القضية وهو الآفاق وتساءل ما هو الحل؟ وضح ن العلم الآن يؤكد على ان كل ماء لارض اصله من جوف الارض. وتمثل المياه الجوفية او تحت السطحية المخزونة في الطبقات العليا من القشرة الارضية ٠٦٢ . في المئة من مجموع ماء لارض ويقدر العلماء ن كمية المياه لمخزونة في القشرة لارضية لى عمق ٨٠٠ متر تمثل ثلاثة الاف ضعف ما يجري في مياه الانهار والمجاري لتي تبلغ ٣٠٠ الف كيلومتر مكعب تمثل نسبة ٠٢ . في المئة من مجموع مياه الارض (١,٣٦ بليون كيلومتر مكعب)

ويرى ان هذه لصورة تعطينا بعداً اخر مضمونه انه لا بد لاهتمام بالمياه تحت السطحية (لجوفية) لانها تشكل اكبر مخزون على اليابسة. فليست الانهار هي لتي تشكل مصادر المياه لكن لمياه تحت السطحية تشكل لمصدر الاساسي للمياه. وقيمة هذا الماء لكبرى نه يحمل على سطحه ماء لمطر فلا بد لنا من المحافظة عليه كاحتياطي استراتيجي نستخدمه في وقت الازمات فقط ولا نستنزفه على لاطلاق ونستخدمه بحكمة ولا ناخذ منه لا بمقدار ما يضيفه ماء لمطر.

ودعا لى لاهتمام ببحث قضية تحلية مياه البحار و لاهتمام بتقنيات هذه التحلية واستخدام طاقات رخيصة ونظيفة في هذه التحلية مثل الحرارة الارضية، كما يمكن الاستفاده في هذا المجال يضاً من الطاقة لشمسية المتوافرة بدرجة كبيرة في العالم العربي.

ودعا الى توجيه لاموال لطائلة التي تنفق على مشاريع غير قتصادية مثل مشروع انابيب لمياه من تركيا لى لدول العربية او مشروع لنهر العظيم في ليبيا واقامة محطات تحلية لان الماء المحلى يضاف لى لمخزون المائي اذ يمكن لهذه الاموال ان تقيم عشرات بل مئات من محطات لتحلية. كذلك دعا الى لتفكير في الاستفادة من الماء لمستخدم و عادة استخدمه مرة خرى بالوسائل التي تقلل من هدر لمياه و ستخدام وسائل متقدمة للري، ودعا ايضاً الى توعية الناس لان الماء ثروة قومية لا يجوز التفريط فيها او الاسراف في استخدمها.



المصدر : .... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٧ يناير ١٩٩٥

ميـــاه النيل.. ووثيقـــة «العقـــاب» الإسرائيليـــة

أثارت الـوثيقة الاسرائيليـة الصادرة من قسـم التخطيط بوزارة الخارجيـة الاسرائيلية حول اتخاذ اجراءات عقابية ضد مصر ردود فعل واسعة كـان أكثرها تشددا ما أعلنه وزير الخارجية المصرى من أنه وضع فورا فى سلة المهمـلات ما نشرته الصحف الاسرائيلية حول هذه الوثيقة.

وكان أغرب ما طـالبت به الوثيقة إدخال مياه النيل ضمن المفـاوضات المتعددة الاطراف وحصول اسرائيل على حصة ثابتة منها أسوة ببقية مصادر المياه بالمنطقة.

فإسرائيل تعرف تمام المعـرفة أن مياه النيل بالـذات تدخل ضمن اتفاقيات ميـاه حوض وادى النيل التى تشترك فيها دول إفريقيـة عديدة لاتربطها باسرائيل أيـة علاقات ولاحتى علاقات الجوار.. كما أن هذه الاتفاقيات اتفاقيات دولية مصدق عليها تاريخيا وتخص فقط الدول الواقعة على ضفاف نهر النيل الذى تشكل مياهه شريان الحياه لكل هذه الدول.

فهذا التطاول الاسرائيلى الذى يمتد خارج حدودها مئات الأميال يخص المياه ذاتها لملايين الافريقيين الذين تشكل مصر كيانا واحدا منها.

ولعل اسرائيل ترغـب فى اقتطاع حصة من حق مصر وحـدها فى ميـاه النيل وهى الحصة التى تفى بالكاد واحتياجات المصريين الـذين سيواجهون فى المستقبل القريب مشكلة عظمى تتعلق بندرة المياه التى تحصل عليها من حصتها فى مياه النيل.

وهكـذا فإن اسرائيل لا تكتفى فقط بمحـاولـة فـرض شروطهـا على العـرب ومن بينهم المصريـون بل ايضـا الاجتراء على حيـاة المصريين ذاتهم وحـرمـانهم من مصـدر للميـاه يـواجهون ازاءه فى المستقبـل القريب نـدرة تفـرض عليهم البحث عن مصادر أخرى من المياه أو ترشيدها على أقل تقدير.

العالم اليوم



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

جيروم مونو رئيس مجموعة «ليونيز ديزو.دومين»:

سوء التفاهم مع عرفات انتهى ووقعت جميع العقود تكنولوجيا المياه الإسرائيلية ليست أكثر تطوراً

● أوروبا ترغب في لعب دور لحل مشكلة المياه في الشرق الأوسط ● قبل البحث في مشاريع المياه في غزة، يجب البدء بوقف هدر المياه واصلاح الشبكات ● ليونيز ديزو ستخرج من ملف الفضائح الفرنسية «نظيفة» ● التجربة السعودية في مجال المياه رائدة خصوصاً في تثبيت السكان على مختلف أنحاء الرقعة الجغرافية ● إعادة تكرير ليتر الماء يضاعف كميته، واستخدام المياه المكررة للشرب ممكن



المصدر : .... الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢٣ يناير ١٩٩٥

حديث اجراه في باريس: عقبة على الصالح

مع تزايد الحديث عن مشكلة المياه في منطقة الشرق الاوسط، ياخذ الحوار مع جيروم مونو اهمية استثنائية، فهو على راس واحدة من اهم شركات المياه في العالم، مما يجعله يدرك جميع تفاصيل المشكلة، ولدى المجموعة التي يراسها خبرة خاصة بالعالم العربي، حيث تعمل في السعودية ودول الخليج والمغرب ولبنان، وهي التي نالت عقود اعادة تاهيل شبكة المياه في قطاع غزة، مما يجعل معرفته لمشكلة المياه في الشرق الاوسط تخرج عن المستوى النظري لترتبط بالتفاصيل الدقيقة.

وبما ان مجموعة «ليونيز ديزو دوميز» هي ايضا من الشركات الكبرى في العالم في قطاع الاشغال العامة فلدى رئيسها نظرة اقتصادية شاملة، تضاف اليها رؤية سياسية، نابعة من خبرة طويلة، فالرجل شغل مناصب سياسية كبيرة في فرنسا، حيث كان مدير مكتب جاك شيراك اثناء توليه رئاسة الحكومة الفرنسية، وكان ايضا سكرتيرا عاما للحزب الديجولي، وله باع طويل في الشؤون الدولية والعربية، حيث يعتبر احد مؤسسي ما يعرف باسم «سياسة فرنسا العربية»، من هنا حافظ على احتكاك دائم وعلاقات مع اغلب المسؤولين العرب.

وتتجاوز علاقات جيروم مونو العربية حدود السياسة والاقتصاد، فهو يرى ان جذور الحضارة الاوروبية تنبع من منطقة الشرق الاوسط، وهو بذلك يرتبط بعلاقة عاطفية مع العالم العربي، تجعل حديثه عن ضرورة توسيع التعاون العربي الاوروبي يخرج عن الخطاب التقليدي في هذا الموضوع.

اخيرا فان وجود مجموعة «ليونيز ديزو» في قلب ملف الفضائح السياسية الفرنسية وتنوع اعمالها العامة في فرنسا، يبيح لجيروم مونو تقديم قراءة عن واقع الاقتصاد الفرنسي، وآفاقه في ظل الرئاسة المقبلة.

وهنا الحوار:

● السؤال الاول الذي يطرح نفسه يتعلق بـ «الحادث» الذي جرى مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، فما هي الحقيقة بالنسبة لما كتبه الصحافه حول ما قلتم؟

- المسالة واضحة تماما. بمناسبة مؤتمر حول المياه، اقيمت مادبة عشاء، كان فيها على طاولتي بعض الصحافيين، فتحدثنا على اساس ان الحديث ليس للنشر، ودار الموضوع حول تطور نشاطاتنا في العالم، فذكرت عدة لقاءات لي مع مسؤولين اجانب، احدها في الصين والثاني مع الرئيس عرفات. واعتبر الصحافي ان الحكاية مثيرة، فشوهها وكتبها، ضاربا بذلك عرض الحائط جميع القواعد الاخلاقية لمهنة الصحافة. ما قلته هو انني سعدت كثيرا بلقاء الرئيس عرفات، وكنت اتمنى هذا اللقاء الذي جرى عشية توقيع «اتفاق واشنطن» مع الاسرائيليين، لذلك افهم جيدا انه كان مشغولا جدا، بالتالي كان من الطبيعي ان ننتظر فترة طويلة نسبيا حيث وصلت في الصباح الى تونس والتقيته في وقت متاخر من الليل. كان مصابا بزكام عنيف، وياخذ ادوية، وكما تعرف نقول في الفرنسية كلمة «دروغ» بمعنى عقاقير طبية، ومنها عبارة «دروغ ستور» (اي مخزن العقاقير)، وليس المعنى الاميركي للكلمة الذي يعني «مخدرات»، وكان هذا هو الموضوع. انا احترم الشعب الفلسطيني كثيرا، ولدي امل كبير بما يمكن القيام به في هذه المنطقة من العالم. واحترم الرئيس عرفات مثلما يحترم اي رئيس شركة جميع رؤساء الدول والمسؤولين والزبائن. لذلك اتمنى ان اشرح هذا للرئيس عرفات عندما تتاح لي فرصة لقائه ثانية. بانتظار ذلك ارسلت له رسالة، حملها مدير دائرة الشرق الاوسط في مجموعتنا، وزار تونس ثم غزة واريحا.

● وماذا حدث للعقود مع السلطة الفلسطينية؟

- لقد تم توقيع العقد مع شركتنا الفرعية «دوغريمون» بتاخير بضعة ايام لكن تم توقيعه كما كان.

● وماذا عن بقية العقود؟

- بقية العقود صغيرة وممولة بهبات من الحكومة الفرنسية، ايضا تم توقيعها اخيرا دون استثناء.

● اذا انتهى الحادث وآثاره تماما؟

- انتهى الحادث على المستوى العام، وعلى صعيد العقود. لكنني اعتبر انه لن ينتهي نهائيا قبل ان اشرح له تفاصيل الحادث مباشرة بلقاء ودي.

● لنبق في غزة، حيث توجد مشكلة مياه حادة، وهناك مشروعان لحل المشكلة الاول عبر محطة تحلية لمياه البحر، والثاني من خلال استخدام مياه جوفية ضمن اتفاق مع اسرائيل حول المياه. برأيكم ما هو الحل الافضل؟

- لم اذهب الى المنطقة حتى الان، لكن حسب ما نقله الي الخبراء، يجب اولا تحديث شبكة توزيع المياه الموجودة، وهذا فحوى الاتفاق مع «دوغريمون». الشيء الثاني يجب عدم استخدام المياه الجوفية بشكل مكثف، لاننا بذلك سنزيد نسبة ملوحتها. بالتاكيد الحل الافضل هو في الوصول الى اتفاق لتوزيع عادل للمياه مع اسرائيل. في هذا الصدد قمت قبل ايام بزيارة جاك سانتير الرئيس الجديد للجنة الاوروبية، كما التقيت بالسيدة اريانا اوبولانسكي احد حكام البنك الاوروبي. وقال لي كل منهما ان لديهما نوايا قاطعة للمشاركة في الدراسات العامة حول وضع المياه وحجمها وتوزيعها واستغلالها في منطقة الشرق الاوسط التي سيصبح فيها الماء عنصرا حاسما. لكن هذا لا يشكل حلا فوريا. الحل الفوري يتمثل في تقليص الهدر، وتحديث الشبكات وبناء محطات



المصدر : .... الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢٣ يناير ١٩٩٥ ....

بحليه، هدا في ما يتعلق بقطاع غزة المرحلة الثانية تاتي في توسيع د ئرة البحث عن المياه في اطار اتفاقات للتقاسم، يجب ان تتحول مشكلة المياه الى رهان للتنمية، وليس لى رهان استراتيجي للسيطرة وفرض لنفوذ.

برايي أن لدى منطقة الشرق الاوسط فرصة تاريخية لجعل حل مشكلة المياه رهانا سلميا وتنمويا، ونحن جاهزون مع مؤسسات دولية وشركات اخرى، للمشاركة في عمال الهندسة المدنية والسدود والاقنية وبناء المحطات للتحلية او اقنية تقاسم المياه. هناك مشاريع كثيرة ممكنة مثل استخدام المو رد المائية في شمال سلورية، أو سد نهر اليرموك، ومياه بحيرة طبرية او مشاريع الاقنية في الاردن بما فيها مشروع قناة باتجاه غزة، هناك العديد من الاعمال الممكنة ليس لها طابع «فرعوني هائل» ي نها ليست بحجم « لنفق تحت بحر المانش». وهي أعمال د ت عائد اقتصادى، وعائد انساني، وعائد سياسي بمعنى انها تعزز السلام في اطار استر تيجية تنمية. هناك لعديد من المشاريع الممكنة التى يمكن دراستها عن قرب، عتقد بانه ذا لم توضع هده المشاريع في يدي مؤسسات دولية، وانما بالتعاون بين هيئات تقنية دولية، مع لسلطات السياسية المعنية، يمكن التوصل الى حل المشكلة.

● لدي سؤل محدد حول علاقه مجموعتكم مع سورية، هناك مشكلة عالقة مىد رمن اس وصلت لأن؟

. لا توجد لدينا علاقات فعلية مع سورية حاليا، حدثت مشكلة فى الماضى بين شركة فرعية تابعة لنا مختصة بمعالجة وتنقية المياه مع سورية، ولم تحل المشكلة تماما حتي الآن، عندما سادهب لى سورية بصفة رسمية. قمت اخيرا بزيارة سياحيه خاصة للتعرف على هذا البلد ذي الحضارة العريقة. فسنتحدث في هذا الموضوع مع السلطات السورية لحله نهائيا، لان في هدا مصلحة للطرفين.

● مشاريع المياه لمطروحه في الشرق الاوسط تبدو « كثر فرعونية مما تتحدثون عنه من صلاح لشبكات المياه، وانما مشاريع من نوع سحب مياه لفر ت نحو الصحراء و بناء قناة بين البحر لاحمر ولبحر لميت، مكيف تقيمون هذه لافكار؟

. عندما نتحدث عن «مشاريع فرعونية» فانا عني مشاريع هائلة لحجم، وليس مجرد افكار من هذا النوع، ولدينا عدة مشاريع ضخمة في فرنسا مثلا في مجال السدود، او في الصين في اطار فنو ت نقل المياه لمسافات بعيدة، هذه مشاريع ضخمة لكن يمكن تحقيقها دون صعوبات كبيرة.

● بالنسبة لتكنولوجيا المياه، يعدم لاسر ئيليون نفسهم بانهم يمتلكون تكنولوجيا ومعرفة استثنائية.

. لا تذهلني لتكنولوجيا الاسرائيلية، ولا تحسد التكنولوجيا لفرنسية ما لدى الاسرائيليين، لكن يجب عدم خلط موضوعين هما معالجة المياه، التي يمتاز بها لفرنسيون، و لري الذى حقق فيه الاسر ئيليون مشاريع ملحوظة.

● وعلى لمستوى لاقتصادي هل هي رحص او قل تكلفة

. ليست ارخص على الاطلاق

● هل انتم مستعدون لنقل تكنولوجياتكم لدول لشرق لاوسط؟

. نعم، نحن نعمل مع شركاء محليين د ئما، ولا نمتلك الاغلبية دائما، بالتالي ليس لدينا اسرار تجاه شركائنا، ونحن دائما مستعدون لمشاركة معرفتنا وتقنياتنا، ونعرف جيدا ان التقنيات في تطور دائم، ولا احد يمتلكها بشكل نهائي.

● فى منطقة لشرق لاوسط توجد مشكلة مياه تاريخية، هل يمكن في ظل لتكنولوجيا والتقنيات المتوفرة حاليا، تجاوز سبب لمشكلة المتمثل في الطابع لعشوائي للامطار والمناخ، مع الحفاظ على طابع قتصادي لاستغلال لمياه

. هناك مجموعة نقاط يمكن الحديث فيها ولا ادارة الموارد المائية بشكل اقتصادي، والاخذ بعين لاعتبار ندرة المياه، اي ان لا نترك المياه باد رة عشوائية ثانيا تنقية المياه المستخدمة، لاعادة استخدامها عدة مرات لاستخدامات مختلفة. مثلا انشات «دوغريمون» محطة تنقية للمياه في السعودية تسمح باعادة استخدام المياه المنزلية للزراعة، ويمكن باضافة محطة تنقية اخرى اعادة استخدام هذه المياه للشرب مرة اخرى، النقطة الثالثة هي في نقل لمياه من مناطق الوفرة الى مناطق الشح.

● وهل يمكن الحفاظ على لطابع لتنافسي للزر عة باستخد م هذه لتقنيات؟

. يجب رؤية المشكلة من زاوية اخرى، لا يمكن تحويل الصحراء الى منطقة غابات، ويجب تخصيص لزراعات التي تحتاج الى الكثير من المياه في مناطق وفرة المياه، اعتقد ان المردودية الاقتصادية ستكون ايجابية اذا استخدمت لجعل الحياة ممكنة في مدن متوسطة وصغيرة الحجم موزعة جغرافيا، وجعل موارد المياه كافية للصناعة او للتجارة والسياحة. بالتاكيد ستكون تكلفة المياه على مما هي في مناطق لوفرة، لكن دون ان يكون هذ عائقا امام التطور لاقتصادي، والمملكة العربية السعودية تقوم بهذه العملية والعاصمة الرياض تعيش بتجهيزات من هذا لنوع.

● جعل الحياة ممكنة في المدن شيء، و ستخدام لمياه للزر عة شيء احر؟

. هناك اهمية قصوى في تثبيت السكان على مختلف مناطق كل بلد، عبر الزراعة وهذا ما قامت به السعودية، الامر الذي اتاح الحفاظ على نمط حياة السكان في مناطقهم، عوضا عن جذبهم نحو ضواحي المدن التى تورمت بالعاطلين عن العمل. وهذا يدفعنا نحو مسالة اخرى وهي ان توزيع المياه لا يجب ان يتم بشكل عشوائي، او بالتساوي بين المناطق، وانما يجب ان يكون بناء

٠٠١١ ٥



المصدر : .... الشرق الأوسط ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢٣ يناير ١٩٩٥

علىٰ استراتيجية اجمالية تأخذ باعتبارها مشاكل نقل المياه والتواصل بين المدن و لمناطق والتوزيع السكاني. ولا اعتقد ان الهدف الممكن هو في الغاء الصحراء وتحويلها الى غابات خضراء.

● لكن كتب لتاريخ تذكر ان منطقه الشرق الاوسط لم نكن صحر وية مثلما هي الان

- لقد قرات روايات من هذا النوع، لكن المناخ يتغيير، وبعض النباتات تنقرض، وبكل لاحوال لا اعتقد ان استخد م تكنولوجيا المياه يجب ان يهدف للعودة الى ذلك الوضع

● بعض النظريات تقول ان المياه هي لتي تحلب المزيد من المياه بمعنى ن وجود الماء يسمح بزر عة الاشجار وهي بدورها تجذب مياه الامطار، هده فكرة يطرحها لذين يتحدثون عن مشروع قناة بين لبحرين الاحمر والميت؟

- لكن الفكرة الاهم هي انه اذا كان لدينا ليتر من الماء، يمكن ان يتحول لى سبعة ليترات فى تنقيته واعادة استخد مه. وهذا شيء اهم.

● وهل يمكن ن تكون لتنمية بهدف اعادة استخدام لماه للشرب مرة اخرى؟

- بكل تاكيد، وعاصمة ناميبيا مثلا، تستخدم المياه التى تتم تنقيتها تماما، ويمكن اعادة المياه للشرب، لان التنقية الدقيقة تنظف المياه من جميع الشوائب حتى من الميكروبات والفيروسات. مع الحفاظ على الخصائص الطبيعية للمياه لتصبح صالحة للشرب تماما.

● في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، هناك حاديث عن مشاريع هائلة بتفاؤل كبير، مجموعتكم تعمل يضا في قطاع الاشغال العامة عبر فرعها «دوميز جي تي ام»، كيف ترون تطور المنطقة على هذا لصعيد؟

- اعتقد ان الامور تتغير بسرعة. مثلا اعرف لمغرب جيدا، وزرته مرات عديدة، وخلال ربع قرن شهد المغرب تغيرات هائلة، وهو حاليا يدخل في عصر تنمية على الطريقة الغربية، مع الحفاظ على علاقاته لقوية مع جذوره العربية. و لمغرب لا يعتمد سياسة المشاريع الكبيرة وانما سياسة مدروسة للمشاريع المتوسطة، ان كان على صعيد بناء السدود، او لطرق، او لكهرباء او الخدمات العامة، ولدنيا عقود مع اربع مدن مغربية هي طنجة، والدار البيضاء واغادير وفاس، وهي مشاريع مهمة ومدروسة، بالتعاون مع شركاء محليين. و نا مندهش من المستوى الاداري المرتفع. بالنسبة للجز ئر هناك وضع خاص حاليا، اما تونس فتشهد نموا كبيرا، رغم انها بلد فقير، ولديها سياسة ذكية لحماية البيئة واستخدام جيد للموارد المائية. اذا اتجهنا نحو دول لشرق الاوسط، تفاجئك نوعية لاشخاص ان كان بالنسبة للفلسطينيين ام السعوديين وغيرهم، فلديهم نظرة واسعة ومنفتحة على العالم، وبعض شركائهم تعمل من هونج كونج الى تكساس، ويمتازون بالذكاء والفطرة وحسن لاستقبال ولديهم حساسية عالية فى العلاقة مع لطبيعة. لذلك اعتقد بان وجود مو رد نادرة ورخيصة مثل لطاقة و ليد العاملة ووسائل الاتصالات، يمكن ان تجعل لعقود «اوفست» نتائج شديدة الاهمية، ويمكن يضا ان نتعاون مع رؤوس الامو ل العربية لتنشيط اوروبا ثانية، لكن المشكلة هي في غياب الاوروبيين، ولاحظنا فى اجتماع لدار البيضاء، الذي شاركت فيه، غياب الاوروبيين وحضورا كبيرا للاميركيين.

● هناك في لغرب من يهول موضوع لعجز الحكومي في بعض دول لخليج، مكيف تنظرون الى هذا الموضوع؟

- اعتقد بضرورة النظر الى هذا الموضوع من زاوية لمدى لطويل، فهناك موارد هائلة واستراتيجية، خصوصا من النفط و لغاز. فمن جهة اولى يستمر انتاج روسيا من الطاقة في الانخفاض، والصين لتي كانت مصدرة للنفط اصبحت تستورده، لذلك اعتقد ان دول الشرق الاوسط تمتلك موقعا مركزيا فى انتاج الطاقة تزداد اهميته مع الزمن، لكن المشكلة لاساسية هي في ضرورة الوصول في الدول قليلة السكان، الى تثبيت السكان على مختلف لمناطق عبر شبكة المواصلات والمياه، والا فان الاستثمارات الصناعية يمكن ان تصبح عشوائية وخطرة.

● لننتقل الى موضوع دولي عام، من لملاحظ صعود تيار ت حماية لبيئة في الغرب هل يمكن ان تكون مهنة شركة في تنظيف لتلوث وهي بنفس لوقت تروج لافكار حماية لبيئة، الا يوجد تناقض في هذا لدور المزدوج؟

- لا يوجد اي تناقض على الاطلاق، ان حماية البيئة العقلانية تتمثل في حماية لموارد الطبيعية واد رتها، وشرح تكاليف ذلك للمستهلكين و صحاب القرار، من هنا فان الموارد الطبيعية اصبحت منتجات صناعية، فماء لشرب في فرنسا هو انتاج صناعي وليس من الينابيع، لذلك لا يوجد تناقض بين الحفاظ على موارد الطبيعة، والتنمية الصناعية و دارة لتجمعات المدنية.

● طرحت سؤلي لاصل الى سؤال آخر، كيف يمكن لنظر بثقة للأطروحات التي تقول ان لتلوث الاساسي هو من لمو د الهيدروكاربونية؟

- التلوث ليس من هذه المواد وانما من الاستخدام غير المنظم لها، ففى بعض الدول يتم استخراج النفط من مناطق محمية، دون اي تلوث، لمشكلة هي في تنظيم استخدام هذه المواد.

● في هذه الحالة ما هي جدوى فرض ضرائب تسمى «ضرائب بيئية ؟

- «الضرائب البيئية» هي مسالة شديده التعقيد، مثلا لا نعرف شيئا عن علاقة طرح الغاز ت الكاربونية على طبقة الاوزون، ولا احد يعرف شيئا مؤكدا عن ذلك. بعض الخبراء يقول «انه ليس من المستبعد» وجود علاقة بين تخريب طبقة لأوزون وطرح لغازات الكاربونية في الهواء، لذلك اعتمدت لهيئات الدولية اجراءات حمائية لمنع طرح هذه الغاز ت، لكن هذا ليس موقفا علميا اننا



المصدر : ....الشرق الأوسط.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٠ يناير ١٩٩٥......

لا نعرف حتى الان ما اذا كانت هذه لغاز ت ضارة آم لا. لنقطة الثانية، ان هذا الموقف يهدد بتدمير الصناعات التي تستهلك مواد تطرح غازات كاربونية، وايضا تهدد الشركات والدول التي تحاول تقليل ما تطرحه من هذه الغازات، مما يرفع تكاليف منتجاتها، لصين لا تقوم باي مجهود في هذا المجال، والشركات في الدول لصناعية هي التى تدفع ثمن الضر ئب البيئية. من هنا فان موقفنا هو في مواجهة منظرين كرماء، خصوصا فى الدول لاسكندنافية، يقولون اي كلام عن ضرائب لبيئة. ونحن نقول بعدم لتعميم ويجب ان يقرر كل بلد على حدة، واعتماد دراسات دقيقة حول هذه المواضيع.

● احيانا نرى توافقا بين طرح بعض الافكار حول لتلوث، واكتشافات بعض لشركات الصناعية، مثل لفكرة القائلة بان غازات لتبريد التقليدية (فليورو ـ كليورو ـ كاربون) هي المسؤولة عن تدمير طبقة الاوزون، جاءت بعد كتشاف غاز ت اخرى تستخدم للتبريد، من قبل بعض الشركات الدولية الكبرى سؤالي هو اليست هذه طريقة للحفاظ على فارق بين لدول المتقدمة والمتخلفة؟

ـ اولا انا لا اعتقد ان اسرار لتكنولوجيا يمكن ن تدوم لى ما لا نهاية (ضاحكا) باستثناء سر صناعة الكوكاكولا. و لمجموعات الصناعية الكبيرة تعرف جيدا انها ستكون مضطرة لدخول اسواق دول خرى مشاركة هذه الدول في تكنولوجيتها، وانا مقتنع بان رجال السياسة سيصلون للقول بان التكنولوجيات المرتبطة بالبيئة والصحة العامة لن تكون محمية. بالنسبة لشركاتنا عندما تريد دخول اسواق بعض الدول تضطر للقول بانها مستعدة لتقاسم تكنولوجيتها، لدينا سبق بالنسبة لكم يمكنكم اللحاق بنا خلال فترة، بعد ذلك نطور اختصاصاتنا لى حقول اخرى.

● لنتحدث قليلا عن مشكلات مجموعتكم في فرنسا، حيث تذكر اسماء بعض شركاتكم في فضائح مالية ـ سياسية. هل يمكن لعمل في قطاع لاسواق لحكومية والعامه دون رشاوى؟

ـ نعم ذلك ممكن، نحن نعمل منذ اكثر من قرن في مجال المياه و لكهرباء. وفي فرنسا يمكن الحصول على صفقات، وتحقيق رباح منها دون «شر ء هذه الصفقات». هذا شيء واضح، النقطة الثانية، نعمل كثيرا خارج فرنسا، مع البنك الدولي والبنك الاوروبي، والبنك الاسيوي، ومصارف تجارية اميركية، وذلك في دول و اسواق متنوعة، في كل مكان نستند توسعنا لى التكنولوجيا لتي نملكها وإلى مهارة العاملين لدينا. في فرنسا سنقوم بالتاكيد، باعاده كتابة القواعد لاخلاقية لعملنا.

● اخيرا لم تنل شركتكم عرض تشغيل وبناء شبكة هاتفية ثالثة في فرنسا، الم يكن هذ نتيجة للفضائح المالية؟

ـ هذا موضوع مختلف تماما، كانت هناك لجنة مستقلة درست العروض، وقررت منح العرض لمجموعة «بويغ»، وانا مقتنع ان القرار لم يكن سياسيا ويظهر هذا واضحا حيث تم في الايام الماضية اعتماد عرضنا لشراء شبكة التلفزة بالكابل من «صندوق لايداعات» (لا كيس دي ديبو) الحكومي، وذلك بعد منافسة حادة

● لكن يقال يضا بان هذا للتعويض عن صفقة الهاتف؟

ـ انا لا اقبل منطق لتعويض، وانما لان عرضي هو لافضل تقنيا وماليا، وتنسجم هذه الصفقة وتاتي لتعزيز استثماراتنا الاخرى في مجال الاتصالات، اعود للاجابة على سؤال سابق، اولا يمكن في فرنسا وخارجها، العمل دون شراء «الصفقات»، لكن عالمية لاقتصاد والمال، وتعقد لعمليات والصفقات، واحتدام المنافسة، تجعل الشركات تتعرض لمخاطر اكبر، لهذا بدا لي مناسبا ان نعيد الاهمية للقواعد الاخلاقية، التي قررنا كتابتها في ميثاق اخلاقي للمجموعة يتناسب مع اقتصاد عالمي جديد مفتوح، ثانيا يمكن حصول بعض الاغلاط التي يجب تصحيحها، ويمكن حدوث اخطاء، والقضاء موجود لمعاقبة مرتكبيها، والقضاء يقوم بعمله بشكل جيد في فرنسا. بالمناسبة حكم القضاء لصالحي اخيرا ضد قاض سابق نشر كتابا عن الرشاوى قبل ترشيح نفسه للانتخابات الاوروبية لاخيرة، بالنسبة لملف مدينة غرونوبل، ينظر لقضاء فيه حاليا، وانا احترم سرية التحقيق، لذلك لا ارغب بالتعليق عليه.

● دون الدخول في اسر ر التحقيق.

ـ (مقاطعا) اكتفي بالقول ان «ليونيز ديزو» ستخرج من هذا الموضوع مرفوعة الراس، هذا ما قلته ايضا في مقابلة مع «فاينتشيال تايمز» اخيرا، من واجبي كرئيس لشركة عمرها كثر من مائة عام ان ادافع عنها ضد من يهاجمها دون حق.

● اذن لا تخشون اثر هذه الفضائح على سعر سهم «ليونيز ديزو» في بورصة باريس؟

ـ لقد انخفض سعر السهم اكثر بقليل من انخفاض المؤشر العام للبورصة (كال 40)، اعتقد انه عندما ستنتهي لملفات القضائية سيرتفع سعر سهمنا. ايضا انا معتقد بان انتهاء الانتخابات لرئاسية الفرنسية في الربيع المقبل، سيقضي على ما يقال حول الرشاوى والصفقات العامة في فرنسا، وبكل الاحوال من الملاحظ ان مساهمينا الاميركيين والبريطانيين حافظوا على مواقعهم لانهم مقتنعون بسلامة مواقفنا.

● سؤال قتصادي عام، نتحدث كثير عن انتعاش اقتصادي في اوروبا، بعضهم لا يرى مثل هذا الانتعاش خصوصا بعد رفض لجانب الاهم من برنامج جاك دولور لانعاش الاقتصاد الاوروبي من خلال مشاريع اشغال عامة كبيرة هل تعتقدون بالانتعاش القوي في اوروبا دون برنامج اشغال عامة طموح، يسمح بامتصاص لبطالة؟



المصدر : .... الشرق الأوسط

التاريخ : .... ٢٣ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- اعتقد ان مشكلة الانتعاش منفصلة عن مشكلة البطالة التي تخص فرنسا وبلجيكا اكثر بكثير مما تخص المانيا او بريطانيا. في فرنسا مشكلة البطالة هي بسبب الجمود الهيكلي للشركات والنقابات والحكومة، ولاننا نفضل توزيع دخل على اشخاص دون ان تكون لهم علاقة مع الشركات المنتجة. بالنسبة للانتعاش يقول الخبراء ان المعطيات الاساسية جيدة في فرنسا واوروبا. انا لا اعرف المعطيات الاساسية، اعرف ماذا في عقول لناس، رؤساء الشركات متفائلون، والاوضاع المالية لشركاتهم جيدة، ولديهم القدرة على الاستثمار والرغبة بذلك. لكن يجب لتحقيق هذا ان تصبح اوروبا حقيقة فعلية على مستوى البحث العلمي، والافكار، والانتاج، والابد ع، قادرة على منافسة افضل ما يوجد في العالم. هذا شيء ضروري، اوروبا ضرورة، لمقاومة الولايات المتحدة واليابان، للتعامل مع اوروبا الشرقية، ولتوسيع التعاون مع دول حوض البحر المتوسط والدول العربية التى تبقى قلب العالم في مسالة الطاقة، بعد ان كانت مهد الحضارات والتقدم التقني قبل اوروبا بزمن طويل، وبناء علاقات تعاون وثقة، يجب ان يكون في فرنسا نظام ورجل يقرر التغيير وتحريك الامور، وعدم ترك الاشياء تاخذ امكنتها لوحدها، يجب وجود رئيس قادر على تغيير المسار العام، انا اعتقد بان هذا الرجل يجب ان يكون مفهوما من القاعدة الشعبية عبر خطاب واضح وليس من ايديولوجيا. وبكل الاحوال لا يمكن بناء اوروبا قوية بادارة الظهر للعالم العربي. يجب استحداث طريقة للمشاركة بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية، لكن المشكلة هي في ان وروبا تتصرف كبورجوازية صغيرة خائفة، ومتشائمة، ويجب ن تهب عليها رياح التفاؤل والطموح، مثلما تهب على مناطق اخرى في العالم



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠٣ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٥ حادث تلوث في مياه الإمارات عام ٩٤

■ ابو ظبى - ا ف ب - افاد تقرير رسمى نشر اول من امس بوقوع ١٥ حادث تلوث عام ١٩٩٤ في المياه الاقليمية لدولة الامار ت العربية، من جراء اصطدامات بين ناقلات نفط او تسرب نفط من المصافي.

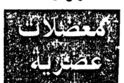
واوضح التقرير الذى اعده خفر السواحل فى الامارات ان الحادث الاخطر وقع فى ادار (مارس) ١٩٩٤ قبالة الفجيرة عندما تسرب ١٥ الف طن من النفط الخام في خليج عمان من جراء اصطدام بين ناقلتي نفط.

١٥٠٠٤



المصدر : .... الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ٢٦ يناير ١٩٩٥





بقلم:
محمد سيد أحمد

إن عملية السلام فى الشرق الاوسط بصدد مازق.. مازق لا يتمثل فقط فى تعثر المفاوضات السورية ـ الاسرائيلية.. ولا فى مجرد ان السلطة الفلسطينية فى مازق، لانها عاجزة عن اقناع جماهير الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج فضلا عن رموز الفكر والثقافة الفلسطينية ـ بان السلام بسبيله ان يحل وانها كسلطة ـ قد نجحت فى لتوصل الى حل مرض للقضية الفلسطينية.. إنما اصبح المازق يتسع لى حد اتخاذ شكل «ازمة» فى العلاقات لمصرية ـ لاسرائيلية.. «ازمة» كانت صورتها الاكثر فجاجة الوثيقة التى اصدرها قسم الابحاث بالخارجية الاسرائيلية، التى طالبت بمعاقبة مصر (!) بدعوى أنها تعرقل عملية السلام، واوصت بالتدخل لدى و شنطن للمطالبة بخفض المعونات الامريكية لمصر، ونقل مفاوضات اسرائيل مع السلطة الفلسطينية الى خارج مصر، وتدخل سرائيل لدى الاردن والسلطة الفلسطينية لحثهما على عدم إدخال مصر فى المشروعات الاستثمارية المشتركة، والتقليل من زيارات المسئولين الاسرائيليين لمصرا.. بل ذهب رابين الى حد التهديد بأن الحروب وارد أن تتجدد فى الشرق الاوسط، بما فهم ان شنها وارد ضد اى من لاطراف العربية، حتى مصرا

واذا صح ان عملية السلام على غير ما كان متوقعا ـ فى مازق ، وعند مفترق طرق، فعلينا ان نتامل جذور المشكلة، كى نحاول تفسير ما يجرى بشكل عقلانى، ولا نقصر ردود الافعال على مجرد مواقف إنفعالية.

وبادىء ذى بدء، علينا ملاحظة انه لم تكن مجرد مصادفة ان تكون الازمة الراهنة بين مصر واسرائيل ـ اول طرفين عقدا معاهدة سلام فيما بينهما ـ ازمة تعلقت بالبعد النووى فى النزاع.. فان اسرائيل تملك ترسانة نووية غير معلنة تتو تر لتقديرات على انها تشمل ما لا يعل عن مائتى قنبلة نووية.. واسرائيل مازالت تصر على إتخاذ اجراءات «وقائية» ضد اية دولة فى المنطقة تحاول هى لاخرى خوض سباق التسلح النووى.. وقد سبق ان وجهت ضربة «وقائية» الى العراق وتهدد الآن بتوجيه ضربة مماثلة الى ايران.

لقد اعلن الرئيس مبارك أن مصر لن تجدد توقيعها على معاهدة منع الانتشار النووى عند تجدداد المعاهدة فى ابريل "قادم ما لم توقعها اسرائيل.. وموقف مصر فى هذا لصدد يحكمه مبدا الندية التى لا مناص من توافرها كى تكتسب عملية السلام صفة الاستقرار.. ذلك انه لا يعقل ان تنفرد اسرائيل بترسانة نووية بينما تحرم دول المنطقة الاخرى من هذه الميزة.. وان يكون هناك حديث عن سلام دائم وعادل...

ثم علينا إدراك ان مصر يتعذر عليها القبول بانفراد اسرائيل دون غيرها من دول المنطقة بادوات الحرب والسلام معا، وان يتحقق لاسرائيل «سوق شرق اوسطية» كى تباشر بها عمليات «تطبيع» ترمز لمعنى السلام، بينما هى تحتفظ لنفسها بترسانة من الاسلحة النووية، رمزا لتفوقها فى مجال خوض الحرب..

هناك من قد يقول ان مصر لم تصر من قبل على تخلى اسرائيل عن اسلحتها النووية، فلماذا الآن؟.. والواقع ان عملية السلام لم تكن قد اكتسبت من قبل طابعا شاملا.. ولكن الآن والمفترض انها بصدد اكتساب هذا الطابع، فلم يعد هناك مبرر لاستمرار انفراد اى طرف بهذه الميزة ثم علينا إدراك ان مصر واسرائيل ربما كانتا متضامنتين من قبل فى حث الأطراف العربية جميعا على ان تلتحق بعملية السلام، ولكن الآن وقد شملتها العملية جميعا، اختلفت طبيعة العلاقات المصرية الاسرائيلية، واصبحت تتسم بصفة « لتنافس» اكثر منه بصفة «التضامن»..

القضية إذن قضية جوهرية.. وهى قضية نشات مع بدء لاحتكام الى متطلبات إقامة سلام دائم وشامل وعادل.. ومادام السلام لا يلبى حقيقة ان الجميع مستفيد، وانه ليس مجرد ان تكون اسرائيل ـ التى زرعت فى المنطقة ـ قد أصبحت تحظى باعتراف دول المنطقة بها، وانما حقق للاطراف جميعا منافع لا تقتصر فقط على إنهاء حالة الحرب.. ما لم يكتسب السلام هذه الصفة، فسوف يظل فى نظر الاطراف العربية مرادفا لمعنى ان اسرائيل قد اكتسبت مشروعية لدى العرب دون مقابل، وانها هى المنتصرة بينما الاطر ف لعربية قد هزمت..

وهذا الادراك سوف تدعمه ملاحظة ان عملية التفاوض التى دشنها مؤتمر مدريد قد كشفت حقيقة ان اسرائيل لا تنطلق من ان «كل شىء قابل للتفاوض»، بل من أن هناك مسائل لا تفاوض حولها اصلا، وفى مقدمتها ترسانة اسرائيل النووية.. والحقيقة ان موقف اسرائيل فى هذا الصدد ـ موقف ان هناك قضايا لا تفاوض حولها أصلا ـ لا يقتصر على ترسانتها النووية فقط، وانما ايضا على قضية القدس.. وعلى حق الفلسطينيين فى دولة ذات سيادة.. ثم ربما ايضا على مشكلة المستوطنات..

إن هناك، فى نظر اسرائيل، قضايا غير قابلة للتفاوض.. ولكن، كى تتحرر اسرائيل من عزلتها اقليميا، وكى تتحقق لها علاقات «طبيعية» مع دول المنطقة، خاضت عملية نسبتها «للسلام» وقبلت ببعض التنازلات فى جوانب معينة، منها على سبيل المثال «الحكم الذاتى الفلسطينى» بشرط عدم بلوغه أبدا حد الاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة، وبوجه أعم بشرط احتفاظ أسرائيل بالمركز المتفوق، والحيلولة تماما دون تحقيق ندية مع الأطراف العربية.. وهذا سر بقاء المفاوضات السورية/ الأسرائيلية متعثرة الى الآن.. ولذلك اقول أنه لا خروج من المازق الراهن ما لم تكن هناك نظرة الى عملية لسلام تختلف نوعيا عن تلك لتى سادت حتى الآن.. وازعم ان القضايا التى ينبغى ان تشكل جوهر العملية هى تلك التى تعود بالنفع للجميع، بديلا عن تلك التى تكرس الاقتناع بان الاطراف العربية قد هزمت وأن اسرائيل وحدها هى المنتصرة.

وجدير بنا فى هذا الصدد ان نتذكر ان الكل يجمع على ان النز ع القادم فى المنطقة سوف يكون حول المياه.. وليست القضية مجرد ندرة فى المياه، خاصة مع تكاثر سكانى ينبىء بان عدد قاطنى الشرق الاوسط سوف يبلغ الضعف فى اقل من نصف قرن.. بل ايضا لان اغلب مساحات المنطقة ارض صحراوية. وانه لا سبيل لحل مشكلة الصحراء دون توفير مياه غزيرة.. وقد تكون



هناك حلول مؤقتة تستند - مثلا - الى ما تختزنه تركيا من امكانات، ولكنها ليست حلولا جذرية ولا شاملة.. كما قد يقال ان بعض دول الخليج قد نجحت في تحلية مياه البحر، ولكنها حققت ذلك بسبل لم تكن قابلة للتنفيذ في غياب فوائض بترولية جسيمة، وبالتالي، لا تعتبر حلولا قابلة للتعميم.. ولذلك نقول ان هناك حلا اساسيا واحدا فقط هو الحل النووى للمياه، اى إعمال لطاقة النووية لتحلية مياه البحر.. والحقيقة أن هذا المشروع، اذا ما انجز وأن تصبح تحلية مياه البحر بالطرق النووية مشروعا اقتصاديا، فسوف ينهض هذا المشروع نموذجا للحل الذى يعود بالنفع للجميع..

تملك اسرائيل القدرة على حشد طاقات علماء كثيرين فى العالم، وحشد امكانات اكثر اوجه تكنولوجيا العصر تقدما فى مشروع شانه توظيف الطاقة النووية من اجل إزدهار الحياة، لا من اجل التهديد بالموت.. فاذا ما تضافرت الجهود من اجل أن يكون الشرق الأوسط الساحة الأولى عالميا لاعمال الطاقة النووية سبيلا لتحلية مياه البحر بالطرق الاقتصادية المناسبة، فسوف يكسب ذلك عملية السلام طابعا مختلفا نوعيا..

ويتداعى مما سبق السؤال، تعزيزا لمشروع سلامى مختلف نوعيا: لماذا لا نقام المحطات التى سوف تحول مياه البحر الى مياه عذبة فى الجولان، وفى سيناء، وفى المواقع الاخرى الحساسة على اتساع المنطقة المعرضة لان تصبح ساحة لحرب في المستقبل؟.. إن معنى ذلك اقامة هذه المحطات فى مو قع ليس من مصلحة احد إلحاق اى ضرر بها.. وهكذا نكون قد حققنا الأمن بفضل أدوات سلام، ادوات حياة وعمار.. بديلا عن أدوات الحرب والدمار والردع والموت..

والواقع ان ما ينسحب على مشكلة المياه ينسحب على امور اخرى.. ذلك ان وفرة المياه سوف تحقق شرطا ضروريا لتحويل مساحات شاسعة من الصحراء على اتساع المنطقة - الى ارض زراعية، تجرى بها تلبية احتياجات آنية، وأيضا إحتياجات الزيادة السكانية مستقبلا.. ثم هناك أيضا، بفضل تكنولوجيات العصر المتقدمة، القدرة على اقامة مشروعات بتروكيماوية بالغة الرقي بالمنطقة تكفل لأهلها الرخاء، حتى بعد نضوب البترول كمصدر للطاقة والوقود..

إن هذه العناصر الثلاثة: توفير المياة الغزيرة بفضل الطاقة النووية، وتحويل صحراء واسعة الى اراض زراعية خصبة بفضل علوم الهندسة الوراثية، وعملية زرع صناعات بتروكيماوية بالمنطقة بدلا من أن تكون من اختصاص دول متقدمة خارج المنطقة فقط، انما هى عوامل كفيلة بتصوير عملية السلام على انها مكسب للجميع، وان الرخاء للجميع انما يعنى الأمن للجميع.

غير أن تكريس الطاقة النووية لمشروعات تلبى متطلبات الأمن للجميع انما لابد ان تكون بديلا عن تخصيصها لأغراض الردع لا مجرد اضافة اليها.. إنها لا ينبغى الا تكون بقصد استدراج الأطراف العربية الى تليين موقفها إزاء احتفاظ اسرائيل دون غيرها - بترسانة نووية فى الشرق الأوسط. ولابد من إقامة رباط لا انفصام له بين مشاركة الأطراف العربية فى هذه المشروعات وما بين الزام اسرائيل بالتخلى كلية عن رادعها النووى، والعمل من اجل ازالته ازالة كاملة.. كيف يتم ذلك؟ وما هو المطلوب من الأطراف العربية كى يتحقق لها هذا الهدف؟ سؤالان نخصص مقالنا القادم لمحاولة الرد عليهما..



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٥

فى اجتماع لوزراء المياه بدول حوض النيل:

خطط مستقبلية لزيادة الموارد المائية!

يعقد وزراء المياه بدول حوض النيل اجتماعا مهما الشهر القادم بالعاصمة التنزانية «دار السلام» لمناقشة خطط العمل المستقبلية فى مجال الموارد المائية، والمشروعات المشتركة بين بلدان حوض النيل فى المجالات التنموية المختلفة.

وصرح الدكتور عبدالهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية بأن الاجتماع سيناقش ايضا كيفية دعم مشروع «التيكونيل» الجارى تنفيذه حاليا بين الدول الاعضاء، بحيث يصبح واقعا ملموسا، وله قانونيته بما يساهم فى زيادة الموارد المائية، والحد من الفواقد واستغلال المياه فى اعالى النيل، واضاف وزير الاشغال فى تصريحاته الخاصة «للأهرام المسائى» ـ أن الاجتماع المرتقب الذى سيعقد خلال الفترة من ٩ الى ١١ فبراير المقبل سيبحث ميزانية العام المالى الحالى لدول حوض النيل، وكذلك خطة العمل خلال السنوات الخمس القادمة، وكذلك مشيرا الى ان هناك دراسات سيتم اعداها بين الدول الاعضاء وتبلغ تكلفتها ٢٠٠ مليون دولار لوضع الخطط القومية لاستخدامات المياه القطرية، واحتياجات المجالات التنموية فى دول حوض النيل.

د. عبدالهادى راضى

واشار الى أن الاجتماع سيبحث وضع خطه شاملة لتبادل الخبرات الفنية فى مجال الموارد المائية وتدريب المهندسين العاملين فى مجال المياه بالدول الأعضاء.

واوضح المهندس محمد ناصر رئيس قطاع مياه النيل ورئيس الجانب المصرى فى هيئة مياه النيل أن الاجتماع الوزارى للمياه سيناقش مع ممثلى جهات التمويل الأجنبية والمتمثلة فى البنك الدولى ووكالة المعونة الكندية، ومنظمة الفاو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهيئة المعونة الامريكية وبرنامج البيئة للأمم المتحدة، امكانية مساهمة هذه الجهات فى تمويل مشروعات تنموية مشتركة بين الدول الاعضاء فى مجال الحفاظ على البيئة، وانشاء قاعدة معلومات عن المياه بالدول الاعضاء، وتنفيذ عدة مشروعات فى مجال توليد الكهرباء واستصلاح الاراضى وغيرها من المشروعات.

واضاف المهندس محمد ناصر انه سيعقد ايضا بتنزانيا خلال الفترة من ١٣ الى ١٧ فبراير القادم مؤتمر النيل ٢٠٠٢ وتشارك فيه ١٠دول افريقية، بجانب مجموعة اخرى من الدول الأوروبية، وستتم خلاله مناقشة اكثر من ٥٠ بحثا فى مجال الموارد المائية وطرق استخداماتها، وكيفية زيادتها مستقبلا.

وقال: ان مصر تعرض ٩ أبحاث فنية حول الموارد المائية، وخطط مصر ووزارة الاشغال لتنميتها مستقبلا، مشيرا الى أن الدكتور محمود ابو زيد رئيس مركز البحوث المائية، ورئيس هيئة الموارد المائية الدولية سيلقى كلمة فى المؤتمر.

أشرف ب

٠٠١٨



المصدر : ....الحـــــــــــوادث........ ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ... ٢٠ يناير ١٩٩٥

ستراتيجية حماية الموارد المائية الى عام ٢٠١١

الرؤية المستقبلية لبن علي حمت تونس من كارثة جفاف!

يقول المؤرخ الاغريقي هيرودوتس: «مصر هبة النيل» اي انه لو لا نهر النيل لكانت مصر مجرد صحراء قاحلة. وفي تونس يقولون انه لو لا الرؤية المستقبلية التي يتمتع بها الرئيس زين العابدين بن علي واهتمامه بشؤون المواطن التونسى حتى في لقرن المقبل، لعانى شعب تونس من جفاف حقيقى قاتل بسبب قلة حجم الامطار التي هطلت خلال فصل الشتاء الماضي

فتحسبا لحدوث ما حدث من انحباس مياه الامطار، فقد امر الرئيس بن علي منذ سنوات بوضع ستراتيجية عشرية للتحكم بمصادر المياه في البلاد وتشمل الفترة لواقعة ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٢.

وبتضمن هذه الستراتيجية التي بدىء بتنفيذها منذ سنتين قامة العديد من السدود المائية وحفر مئات الابار الارتوازية.

و لمعروف ان تونس تحصل عادة على معدل سنوي من مياه الامطار يقدر بـ ٣٣ مليار متر مكعب، في حين ان القدرات الممكن استغلالها قد تم تعديرها سنة ١٩٩٠ بـ ٤٤٨٤ مليار متر مكعب موزعة على النحو التالي

- ٢,٧ مليار متر مكعب للمياه السطحية. مليار و٧٨٤ مليون متر مكعب للمياه الجوفية منها ٦٤٥ مليون متر مكعب للطبقة الجوفية ومليار و١٣٩ مليون متر مكعب للطبقات العميقة .

وتستعمل تونس اليوم بنسب مائوية متفاوتة ثرواتها المائية وفق ستراتيجية استغلال مدروسة تخضع لاطار تشريعي.

وتبلغ الموارد المستغلة في المجال نسبة ٦٤,١ بالمائة في السنة موزعة كالاتي

- مليار ٣٩٦ مليون متر مكعب للمياه السطحية.
- مليار و٤٧٨ مليون متر مكعب من المائدة الجوفية منها ٦٧٢ مليون متر مكعب من الطبقات الجوفية و٨٥١ مليون متر مكعب انطلاقا من الطبقات العميقة.

ويتجلى هنا ان تونس تعتمد في مواردها الاساسية المتعددة على هذا المورد الطبيعي لمتجدد. فهي تقع في منطقة ممطرة تنزل بها الامطار المفيدة سنويا ولعل الرقم السنوي ٣٣ مليار متر مكعب هو رقم مهم في حين يضاف الى هذا المورد الاساسى مورد ن مهمان هما الاوديـة والموائد الجوفية (السطحية والعميقة) بما يرفع الرقم الى درجة عالية. وذلك فان اعتماد تونس في الفلاحة يكون الى جانب لزراعات لبعلية على لري لتكميلي اذ يقع اعتبار كميات الامطار في عملية الري.

وتعي الهياكل المختصة فى وز رة الفلاحة اهمية الماء بالنسبة للقطاع الزراعي ولذلك تم تركيز اجهزة تقنية متطورة وتكوين خبرات تونسيه وكفاء ت للسيطرة على الثروة المائيه وتم رسم عدة اهداف يتم تحقيقها وفق خطط وستراتيجيات مدروسة ومعدة مسبقا ومن ذلك رفع المساحات السقوية الى اربعمائة الف هكتار وتغطية الحاجيات في مياه لشرب والقطاعين السياحي والصناعي بنسبة كاملة فى حدود سنة ٢٠٠٠ وذلك ضمن ستراتيجية انطلقت فى بداية عام ١٩٩٢.

ولتعبئة كل الموارد المائية المتاحة واستغلالها ضبطت وزارة الفلاحة خطة عشرية تتمثل باستغلال المياه السطحية بنسبة مائة بالمائة وذلك بانجاز ٢١ سدا لتعبئة ١٧٩٣ ملىون متر مكعب بتكاليف تقدر بـ ٩٢٣ مليون دينار و٢٠٣ سدود تلية و١٠٠ بحيرة جبلية بتكاليف تقدر بـ ٤٦٨ مليون دينار واربعة الاف منشا لفرش المياه وتغذيه المائدة بتكاليف قدرها ١٢٥ مليون دينار.

وستوفر هذه الخطة ٩٣ مليون متر مكعب من المياه السطحية

اما بخصوص المياه الجوفية فان الخطة تهدف الى حفر ٦١٠ ابار عميقه ستوفر ٢٨٨ مليون متر مكعب و١١٥٠ بئرا استكشافية الى جانب انجاز محطات لتطهير المياه المستعملة بما يوفر استعمال ٢٠٠ مليون متر مكعب من هذه المياه التي يقع استغلالها في بعض انواع الري

وبخصوص النجاح الذي تحقق في تونس بفضل هذه السياسة المائية فان الاشارة تجدر الى انه وبفضل لكميات المعباة تم احداث ٣٠٠ لف هكتار من المناطق السقوية لتي اصبحت تساهم بصفة فاعلة في تنمية الانتاج الفلاحي ذلك انها صبحت تقدم نسبة ٣٥ بالمائة من رقم الانتاج.

وحسب المختصين في مجال هذه البحوث وتنفيذها ضمن هذه الخطة الوطنية فان الهدف هو اضافة ١٠٠ الف هكتار الى المساحة السقوية الجملية بالبلاد في حدود سنة ٢٠٠٠.

وقد رسمت ادارة الموارد المائية اكثر من برنامج لحسن استغلال هذه الثروة المائية كمواصلة اعتماد التقنيات الحديثة في اقتصاد الماء، والحث على احداث المزيد من لجمعيات المائية في كل انحاء البلاد وفي ذلك تشريك المواطن في استغلال طاقات بلاده وقدراتها.

ويتم العمل من جانب اخر وبتنسيق مع مختلف الهياكل لوطنية على حماية النظام المائي في تونس من



المصدر : .... الحوادث ...

التاريخ : ... ٢٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مختلف اوجه التلوّث وهي متعددة. ولعل العناية الخاصة التي اصبح يوليها التحول في تونس لمسالة البيئة وحماية المحيط تاخذ بالاعتبار وبقدر كبير حماية موارد البلاد المائية، وهى مسؤولية وان كانت تتعهد بها وزارة، فانها ترجع بالنظر الى مختلف الجهات كوز رة الفلاحه ووزارة التجهيزو لاسكان وعدد آخر من الهياكل الحكومية لكن الملفت هو تشريك المجتمع المدني المتحضر في هذه المسؤوليات بواسطة الجمعيات المائية

ومن جهة اخرى فان هذه الستر تيجية تستجيب لعدة ابعاد تتوافق مع السياسة العامة لتونس. فقد عتمدت الدراسات والافكار التخطيط لتكريس مفهوم لتو زن المائى اذ تحسبت القيام بعمليات نقل للمياه عبر مسافات معدلها الجملي ١٥٠ كلم، في حين تطول لعملية في بعض الاحيان لتبلغ ٣٠٠ كلم بكل ما يتطلب ذلك من عمل متابعه وصيانة وتجهيزات، وهي عمليات تقوم بها خبرات تونسية بالكامل وليس من شك في ان ذلك عنصر مهم وايجابي في التعامل مع متل هذه المساله لحيايية و لحساسة

وقد تم اتخاذ عدة اجراءات لحماية المياه السطحية فبالنسبة لمياه مجردة متلا والتي توفر نسبة ٣٠ بالمائة من الحاجيات المنزلية والتي تعرضت الى عدة انتهاكات كالقاء الاوساخ المنزلية و لصناعية والفلاحية، فقد تم بعث شبكة مراقبة لنوعية الماء على طول النهر وفي مستوى السدود (٤٠ محطة). كما تقوم عدة اطر ف بعمل توعوي وعمل مراقبة كالهيئات الجهوية والمحلية لتى تقوم مع مصالح وزارة الفلاحة برفع هذه لاوساخ

ومن جهة اخرى فان مجال الحماية اتسع ليتسمل حماية المحيط من الفيضانات وقد تم القيام بعدة تحركات في هذا الاتجاه منها ارساء نظام معلومات جغرافية وارساء امثلة للتصرف في الوقت العادي ووضع نظم ري تعتمد طرائق قتصاد الماء وتشجيع الاستثمار في التجهيز بالوسائل التي تمكن من اقتصاد الماء وهنا تتحمل الدولة نسبة ٢٥ بالمائه من كلفة المشروع مع اعتماد طريقة تصاعدية في فواتير لماء الصالح للشر ب او ماء لري وذلك الى جانب بعث الجمعيات ذات الصبغة المشتركة (الجمعيات لمائية)

وبالتوازي مع كل ذلك وانطلاقا من كون الماء هو ثروة محددة ومحدودة، فقد توفرت دراسات بهدف المحافظة على هذه الثروة الحياتية وتجديدها على الميدانين المتوسط والبعيد. وبذلك دخل البحث العلمي هذا المجال بفضل الكفاء ت والقدرات التونسية وقد تم التوصل لى اتخاذ عدة اجر ءات منها.

ـ تقنيات اقتصاد الماء (في كل المستويات انتاج ونقل واستغلال). ومعروف ان وسائل اقتصاد مياه الري في تونس كثيرة ومتعددة غير ان الوسائل الحديثة ثبتت انه بالامكان الوصول الى الاقتصاد بنسبة تصل حتى ٣٠ بالمائه مقارنة مع الوسائل التقليدية المعروفه منذ قرون في تونس.

ـ اعتماد التعريفة وهو نظام تم اعتماده في تونس كطريقه للحد من التبذير في استعمال الماء

ـ تم في تونس التوصل من قبل الخبراء الى طريقة ناجعة لاقتصاد مياه لري هدفها توزيع هذه المياه بطريقة افضل و تسمل مع تهيئة تقنيه زراعيه مغايرة يتم بو سطتها اعداد التربة

وتمكن هذه التقنيات التي تضاف الى لخيار ت لزراعية المدروسة حسب الجهات في تونس من تحقيق نتائج ايجابية.

ولا بد من الاشارة الى كون برنامج الخطة العسرية لتي تنتهي سنة ٢٠٠١ الذي تم الانطلاق في تنفيذه يشتمل على بناء ٢١ سدا لتوفير ٧٣٩ مليون متر مكعب من لماء سنويا و٢٠٣ سدود توفر ١١٠ ملايين متر مكعب من لماء سنويا و٦١٠ آبار تمكن من توفير ٢٨٨ مليون متر مكعب من الماء سنويا.

وتتوفر السر تيجية على جانب اخر مهم يتم تنفيذه بالتوازي مع القيام بهذه الاشغال وهو برنامج اطلق عليه اسم «العمليات التكميلية وتحتوي على عمليات لتنمية الطبقات الجوفية وتمتين وترقيه تقنيات اقتصاد الماء كما يشتمل الجانب التشريعي واعد د دراسات في السياق و لقيام ببحوث معمقة مواكبة لما يجري في العالم في هذا لمجال وتكثيف عمليات تزويد لطبقات الجوفية بكميات جيدة وتنقية المياه المستعملة لاعادة استعمالها وذلك الى جانب الحث على تنمية الزر عات لصناعيه كالقطن والتبغ وغيرها

وفي الوقت الذي بدا بعد تنفيذ هذه الستراتيجية انطلق لتفكير و لتخطيط للعشريه الموالية ٢٠٠٢ ـ ٢٠١١ بما يبرز الاهمية لقصوى لتي توليها تونس لشانها لمائى وفي التخطيط و لاعداد للمستقبل

تونس ـ «الحوادث»



المصدر : الخرطوم

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بحث خطة العمل المستقبلية لدول حوض النيل في اجتماع بأروشا ٩ فبراير

اروشا «تنزانيا» - وكالات الانباء

يعقد وزراء المياه والري بدول حوض النيل اجتماعا في ٩ فبراير القادم بمدينة اروشا التنزانية يستمر اربعة ايام. وذكر الدكتور عبد الهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري في تصريحات نقلت عنه في العاصمة المصرية انه سيتم خلال الاجتماع بحث خطة العمل المستقبلية لدول حوض النيل لتنمية مواردها المائية ودراسة صيغ التعاون الشاملة وهياكلها بين هذه الدول في اطار ما تسعي اليه دول حوض النيل من تنمية مائية وكذلك بحث مكافحة التلوث وحماية البيئة.

الجدير بالذكر ان دول حوض النيل تضم مصر والسودان وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير ويوغندا واثيوبيا واريتريا. وفي دار السلام صرح السيد الخولي سفير مصر لدي تنزانيا بان وزراء المياه والري بدول حوض النيل سيبحثون خلال اجتماعهم باروشا وسائل دعم التعاون الفني بين دول حوض النيل خاصة في مجال مكافحة التلوث وحماية البيئة وتقليل الفاقد من مياه النيل.

وقال السفير المصري ان الاجتماع الوزاري سيعقبه اجتماع لخبراء دول حوض النيل لبحث مستقبل النيل عام ٢٢٠٠م.



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمن والمياه في اجتماعات سورية - تركية

دمشق - ابراهيم حميدي

تعقد اللجنة الامنية السورية - التركية اجتماعها الرابع في نهاية الشهر الجاري في دمشق، ويرأس رئيس شعبة الأمن السياسي اللواء عدنان بدر حسن الوفد السوري، فيما يراس الوفد التركي مدير الأمن العام محمد غار

وقالت المصادر ان الجانبين سيبحثان في مواضيع حزب العمال الكردستاني والمخدرات وتسلل اكراد في الاتجاهين واوضحت انهما سيتناولان ملف الحزب الذي يشن حرباً ضد لحكومة التركية المركزية انطلاقاً من جنوب شرق الاناضول منذ العام ١٩٨٤، اذ ان انقرة تتهم دمشق بدعم الحزب، لكن مسؤولين سوريين يؤكدون «عدم وجود أي علاقة بين سورية والحزب . ويقولون ان الحزب «محظور في الأراضي السورية» وان «سورية لا تسمح باستخدام أراضيها لما يسيء الى الأمن التركي». وقال وزير الداخلية السوري لشبكة تلفزيون تركية اخيراً ان السلطات السورية اعتقلت عدداً من عناصر حزب العمال الكردستاني وانها بنت مراكز مراقبة جديدة على الحدود المشتركة.

وكان وزير الداخلية التركي دعا في حديث الى «الوسط» الى توسيع الاجتماع الوزاري السوري - لتركي وانضمام وزير الداخلية اللبناني للمشاركة في تبادل المعلومات بدعوى ان رئيس حزب العمال السيد عبدالله اوجلان موجود في بر الياس في سهل البقاع اللبناني. واشار الى ان المحادثات مع المسؤولين السوريين «ستؤسس لتعاون بين الجانبين في كل المجالات».

واوضحت المصادر ان الجانب السوري سيبحث مع نظيره لتركي في المحادثات التي تستمر ثلاثة أيام، في ملف تهريب المخدرات اذ ان البلدين غير منتجين لهذه المواد لكن دورهما يقتصر على كونهما بلدي عبور للمخدرات من المنطقة الى اوروبا والولايات المتحدة. «ما يستدعي تبادل المعلومات وتشديد الاجراءات . وقالت مصادر ديبلوماسية تركية لـ «الوسط» ان الطرفين سيوقعان اتفاقا جديداً في هذا الخصوص.

الى ذلك، قالت مصادر مطلعة على ملف المياه لـ «الوسط» ان اجتماع اللجنة الفنية السورية - التركية - العراقية «ينتظر اجتماعاً سياسياً رفيعاً يعطيها توجيهاً يكفل تحقيق تقدم للوصول الى قسمة نهائية لمياه نهر الفرات». وجاء في دراسة رسمية ان سورية «تحتاج بشكل فعلي الى المياه لمتابعة برامجها التنموية»، وان المياه السطحية توفر عشرة بلايين متر مكعب سنوياً في مقابل ٤٥ بليوناً تاتي من الامطار يذهب ثلثاها هدراً بسبب التبخر. وتقول الدراسة ان نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويصب في شط العرب في العراق يشكل ٨٠ في المئة من موارد سورية المائية اذ ان تصريفه يبلغ ٣٢ بليون متر مكعب «لكن المشاريع التركية (في اطار مشروع تطوير جنوب شرق الاناضول) خفضت التصريف الى ٢٣ بليونا».

وتضيف الدراسة التي حصلت «الوسط» على نسخة منها وقدمت اخيراً الى الجامعة العربية، ان هذا المشروع جعل تصريف النهر في سورية ١٣ بليوناً بدلاً من ٢٨ بليوناً في السنة «وبقدر ما تعلق تركية اهمية على انجاز هذا المشروع الضخم، يزداد القلق السوري والعراقي لأنه سيؤدي الى خفض مستوى المياه وتعطيل مشاريع الري والطاقة في البلدين وانخفاض انتاج القطن» السوري الذي يبلغ حالياً اكثر من ٦٠٠ الف طن سنوياً.

وتطالب سورية بقسمة «عادلة» لمياه النهر على اساس ثلاثي، اي ٣٢٣ مترا مكعباً في الثانية لكل دولة بدلاً من تخصيص ٥٠٠ متر مكعب لسورية والعراق معاً. وتقول لدراسة ان دمشق «واعتماداً على العرف الدولي القائم على التوزيع العادل لمياه الانهار لدولة ما بين الدول المتشاطئة، تطالب بتعيين الحصص بميزان حاجات كل بلد للماء تقدر على يد لجان فنية مشتركة». واضافت ان تصريف النهر لن يكفي كل الحاجات، لذلك لا بد لكل بلد ان يضحي بقسم من حصته المثلى من اجل الوصول الى معادلة تنصف الجميع

وبعدما تشير الدراسة الى البروتوكول المرحلي للعام ١٩٨٧ الذي ضمن ٥٠٠ متر مكعب للجانبين العربيين، تقول ان المسؤولين الاتراك «صاروا يطلقون على الفرات نهراً عابراً للحدود، وان النهر الدولي هو الذي يشكل حدوداً بين دولتين مثل شط العرب بين ايران والعراق «وتنقل النظرية التركية قضية اقتسام المياه من حقوق الدول المتشاطئة الى مكان نظر دولة المنبع (مثل تركية بالنسبة الى الفرات) بمنح حصة يعود تقدرها في ضوء ما تراه مناسباً من دون اعتبار مصالح الاخرين». لكن الدراسة السورية تشير الى ان اقرار البروتوكول المرحلي للعام ١٩٨٧ يمثل «اقراراً بدولية النهر ووجود سيادة مشتركة» عليه.

باكستان ترغب في نقل مياهها الى الامارات

ابو ظبى - ق ن ا - تلقت دولة الامارات لعربية لمتحدة اقتر حا باكستانيا بنقل مياه الشرب من باكستان الى الامار ت بواسطة الناقلات وذكرت مصادر باكستانية أن باكستان أعدت در سة جدوى قتصادية للمشروع وقدمتها إلى دولة لامارات ضمن عدد من المشروعات لاستثمارية.

واضافت أن هذه المشروعات قدمها شاهر حسن خان المستشار المالى والاقتصادى لرئيسة الوزر ء الباكتسانية بنظير بوتو لذى يزور الامار ت حاليا وذلك فى اطار بحث مساهمة لامار ت فى تمويل عدد من المشروعات المشتركة



5 دولارات لنقل الألف جالون

أبــو ظبى تبحث مشروعــا لاستيراد المياه من باكستان

□ أبو ظبى -رويتر:

صرح مصدر باكستانى مسئول بأن إمارة أبو ظبى تبحث حاليا خطة للحصول على مياه جارية من جبال باكستان وقال «شهيد حسان خان» مساعد رئيسة الوزراء الباكستانية للشئون الاقتصادية إنه أودع لدى سلطات الإمارة نسخة من دراسة جدوى للمشروع لدراستها.

وقال شهيد فى مؤتمر عقده فى أبو ظبى إن المشروع يشمل إقامة سد فى مدينة «هينجول» التى تقع على بعد......

233 كيلو مترا شمال غرب «كراتشى» بالقرب من البحر.

وتقول الدراسات التى بدأت منذ عام 1988 بمعرفة حكومة أبو ظبى إن السد سيكون مؤهلا لتصدير 100 مليون جالون مياه يوميا وذلك بعد تلبية مطالب القرى الواقعة بجواره وتوجيه كمية إلى «كراتشى».

وتتكلف عملية إنشاء السد ونقل المياه إلى نقطة التصدير حوالى 100 مليون دولار أمريكى إلا أن مسألة نقل المياه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة تتوقف على طبيعة عمليات النقل إذا ما كانت عن طريق أنابيب تحت سطح البحر أو عن طريق النقل البحرى بالسفن. إلا أن التسليم عن طريق النقل البحرى سيتكلف 5 دولارات لكل 1000 جالون مياه فى حين تزداد تكلفة الانابيب اربع مرات.

يذكر أن الدراسة قد أظهرت أن تكلفة تحلية مياه البحر فى أبو ظبى لن تزيد على تكلفة نقل المياه الباكستانية إليها إذا ما استقدمت الوسائل الاقل تكلفة.



المصدر : الطريق

التاريخ : يناير - فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطريق = ١

كانون ٢ - شباط
يناير - فبراير ١٩٩٥

في الاقتصادات العربية: افاق واخطار

الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية

د. كمال حمدان

د. كمال حمدان، خبير اقتصادي لبناني معروف - له مشاركات عديدة في مؤتمرات وندوات اقتصادية/ اجتماعية عربية وعالمية - نشر العديد من الدراسات الاقتصادية في مجلات عربية وأجنبية متخصصة - وشارك في تأليف عدد من الكتب التي تتناول العلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية ونظريات الاقتصاد الحديث - يشغل الآن منصب رئيس القسم الاقتصادي في «مؤسسة البحوث والاستشارات» في لبنان - الدراسة التالية هي محاضرة القاها د. حمدان في المجمع الثقافي في «أبو ظبي» بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤.

شهد العالم ومنطقة الشرق الأوسط على امتداد السنوات القليلة المنصرمة انعقاد العديد من المؤتمرات حول مسأله الموارد المائية في الإطارين الدولي والاقليمي. وقد اجمعت هذه المؤتمرات، بصيغ وأشكال مختلفه، على أن مسألة المياه سوف تتشكل في العقدين القادمين عاملاً يتهدد حياة العديد من الدول التي تقع في مناطق جافة أو شبه جافة، وأن هذه المسألة مرشحة بالتالي لأن تكون موضوع نزاعات سياسية وربما عسكرية متنقلة. ويتعاظم احتمال تفجّر مثل هذه النزاعات، بشكل خاص، في المناطق التي تشترك في استعمال مصادر دولية موحّدة، مع الإشارة إلى أن «المؤتمر الدولي السابع للموارد المائية» (IWRA)[١] كان قد لحظ وجود ٢١٤ نهراً أو واد عبر العالم تشارك في استعماله دولتان جارتان أو اكثر. وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط، في امتدادها الإفريقي والآسيوي، مجالاً مميزاً لاحتمال بروز هذه المخاطر المستقبلية الكامنة، حيث تتكرر على نطاق واسع حالات البلدان المتناطئة، وسط اتجاه عام لاتساع الخلل بين الموارد والحاجات المائية في هذه البلدان.

إن هذه الورقة تعالج في قسمها الأول مسألة الموارد المائية العربية في إطار المتغيرات الدولية، وتركّز البحث في قسمها الثاني على تجليات هذه المسألة في المجال اللبناني مع إشارة خاصة إلى مستقبل مياه نهر الليطاني الذي يشكل مورد المياه شبه الوحيد للبنان الجنوبي



المصدر : الأهرام
التاريخ : يناير ١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١ ـ الموارد المائية العربية في إطار المتغيرات الدولية.

يقع العالم العربي فى الحزام الجاف أو شبه لجاف من الكرة لأرضية ويمتد على مساحة ١٤ مليون كيلومتراً مربعـاً تشكل الصحـارى أكثر من ٤٠ في المئـة منها ويتـو فق معظم الباحثـن في الشؤون المائية على جملة معطيات اساسية يمكن إيجازها على النحو الاتي

١ ـ ١ ـ في العرض المتاح من الموارد المائية تتسم الموارد لمائية العـربية المتاحة بـالندرة النسبية وبالقابلية للاستنزاف. وتراوح تقديرات الطاقـة الكافيـة القصوى لهـذه الموارد من حيث مستواها النظري ما بين ٣٥٢ مليار م٣ و٣٩٤ مليار م٣. اما الطاقه الفعلية، في إطار حـالة المعـرفة الراهنة، فإنها بيلغ نحو ٢٧٥ مليار م٣ من بينها ٢٣٥ ملياراً هي عبارة عن مـوارد مائيـه سطحية ونحو ٤٠ ملياراً هي عبارة عن مياه جوفية متجددة[١] . وتتأمّن هذه لموارد من مصادر طبيعية عدة، تشمل الأمطار والأنهار والمياه الجوفية ولكن بالنسبة لكل مصدر من هذه المصادر تبـرز مشكلات موضوعية لا يمكن تجاهل اثارها على مردود وفعالية الموارد لمائية المتاحة.

وتبرز هذه المشكلات سوء توزيع هذه الموارد بحسب الأجـزاء المختلفة للعـالم لعربي فنصف كمية الأمطار، على سبيل المثال، تهطل في السودان، فيما السودان لا يشكّل سـوى سدس مسـاحة العـالم العربي. وتـراوح متساقطـات الأمطار في دول المنطقـة بين ١٠٠ ملم سنـوياً و ١٦٠٠ ملم، وتتجاوز هذا لحد في سنوات معيّنة، مخلّفة انعكاسات متباينة على الثروه المـائية لـلانهار والميـاه، وذلك بحسب جغرافية الأحواض وطبيعتها. في المقابل ستأثر ثلاثة بلدان عربية بنحـو ٧٠ في المئة من كمية مياه الانهار الجارية (مصر، العراق والسـودان)، فيما يتـوزّع باقي المـوارد على لاقطـار العربية الأخرى مجتمعة[٢]. هـذا مع الإسـارة إلى ن عنصر الزمن يخلّف أثـاراً سلبيه كبـيرة على الكميات المتاحـة من مياه الأنهـار، إذ تظهر القيـاسات الـدولية أن مجـرى كل من نهـرى الفر ت ودجلة قد تراجع بنسبة الثلث منذ بداية هدا القرن، في حـين خسر نهر الأردن نحـو نصف موارده في الفترة ذاتها[٣]، مما يستدعي الأخذ فى الاعتبار عند تقدر تطور الموارد المائيـة في المدى البعيـد العوامل السلبية المتاتيّة عن التبخّر وتعاقب سنوات الشحـائح وينطبق هـذا لخلل إلى حـد معيّن على توزّع المياه الجوفية المتجددة. ويُستدل من المعطيات المتوفرة عن توزّع الموارد المتـاحة بحسب السكـان، وجود تفـاوت حاد في متـوسط نصيب الفرد من هـذه المو رد بحسب البلـدان العـربيـة المختلفـة. ففي ثمانيـة بلدان لا يتعدّى متوسط نصيب الفـرد ٥٠٠ م٣ في السنة، وهـو يزيـد عن ١٠٠٠ م٣ في سنة في سبعة بلـدان، بينما يـراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ م٣ سنـوياً في بـاقي البلدان. وهذه اللوحة مرشحة للتعديل مع قدوم القرن الواحد والعشرين، حيث يُتوقع أن يرتفع عدد البلدان العربية التي يقل فيها نصيب الفرد عن ٥٠٠ م٣ سنويـاً، إلى عشرة بلدان، فيمـا يرجّـح انخفاض عدد البلدان المكتفيـة نسبياً إلى أربعـة بلدان فقط. ويتبـيّن من ذلك أن مشكلـة الموارد المـائية في العالم العربي إذا ما نُظر إلى احتمالاتها المستقبلية الكامنة سداخل فيها عوامل الندرة النسبية مع عوامل سوء التوزيع، مما يضفي على هذه المشكلة مزيداً من التعقيد وسـوف نرى في فقـرة لاحقة أن إدارة الموارد المائية العربية تتسكل البعد الثالث لهذه المشكلة وربما كانت 'كثرها تأثيراً

١ ـ ٢ ـ في الطلب عـلى الموارد المـائية: تتبـاين التقديـرات بشأن الطلب عـلى لموارد المـائية العربية. والمقصود بالطلب، في هذا المجال، هو الطلب القائم والملموس والمعّبر عن واقع الاحتياجات الراهنة، وليس عن الاحتياجات النظرية في معناها المطلق. ومن دون الدخول في الاجتهاد ت الدائرة

٠٠٠٢٦



بسأن لعلاقة بين الطلب القائم من جهة وبين لاحتياجات النظرية من جهة ثانيه، يمكن الإشارة إلى ان معظم التقديرات المتداولة بشأن ستهلاك المو رد المائيه في العالم العربي ىراوح بين ١٥٦ و ١٧٠ مليار متراً مكعباً مما يعني أن ما هو مستخدم راهناً من الموارد المائيـة العربيـة، النظريـة، يصل، على العموم، إلى نحو نصف هذه لموارد.

ويضغط المستوى المرتفع لمعدلات النمـو الديمـوغرافي في البلـدان العربيـة بشكل متعـاظم على موارد المياه المتاحة، إذ يتز يد عدد السكان فى هذه البلد ن، وسطياً، بمعدّلات ىراوح بين ٣ و ٣،٥ في المئة سنوياً بحسب ما تشير إليه التقارير السنوية الصادرة عن برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي وهذه المعدلات هي بين لأكثر ارتفاعاً في العالم، وهي تنطوي عـلى رىفاع مـواز في ستهلاك لمياه لأغراض الشرب والري والصناعة وتلبيـة الحاجـات اليوميـة الأخرى. هـذا بالإضـافة إلى ضرورة الاحتياط لارتفاع أكبر في هذا الاستهلاك، إذا ما اخـذت في الاعتبار احتمـالات تحسّن مستويـات المعيشـة في العالم العربي مستقبلاً، نظـراً إلى العلاقـة لوثيقـة، المثبتة من خـلال تجارب البلـدان الأخـرى التي سبقتنا عـلى طريق النمـو، بين ارتفـاع الدخـل ومستوى لمعيشـة من جهـة وبـين ستهلاك المياه للأغراض المختلفة من جهة أخرى. فمع الانتقـال من مرحلـة نمو ,لى اخـرى تنشأ استعمالات جديدة للمياه تضـاف إلى سابقـاتها، لأمـر الذي يؤدي إلى الإستغـلال المكثف لمو رد المياه المتاحة وبالتالي إلى التقليص التدريجي للفائض النسبي بين هذه الموارد المتجددة سنويـاً من جهة وبين الاحتياجات المتعاظمة عاماً بعد عام من جهة ثانية وهذا مـا يجعل عـامل الأمـان يميل نحو الانحسار لتدريجي لا بل الانعد م، خصوصاً إذا ما اعتمُدت التقديرات التي يتداولها بعص الباحثين بشأن حجم الطلب العربي المستقبلي على الموارد المائية مع حلول القرن لواحد و لعشرين وإذا ما أريد لهذا لطلب أن يوفي كـافة الاحتيـاجات في لـوطن العربي، بمـا فى ذلك تـوفير الـري لمساحات زراعية تحقق الاكتفاء لغذائي الذاتي لعربي[٢] فإجمالي الطلب المتوقّـع فى هذه لحـالة يصبح في حدود ٣٦٨ مليار م٣، أكثر من ٩٠ في المئة منها يخصص لأغراض زراعية. وتـزداد هذه للوحة تشاؤماً إذا ما لحظ واقع تعاقب موجـات الجفاف[٣] لتي أصـابت وتصيب مختلف المناطق لعربية والتي قـد تتحول، بـالتزامن مـع العوامـل الأخرى المصـاحبة، إلى خطـر حقيقي لا يمكن السيطـرة عليه، خصـوصاً في ظـل استمرار تـدهور نـوعيات المياه الناجم عن الافـراط في الضخ وانخفاض المناسيب في المصادر المائيه القريبة من طبقات المياه لمالحة، ناهيك عن انتشار وانتقـال الملوثات الزراعية للمناطق لخاضعة لزراعات مكثّفة ,و للتركز والىموضع الصنـاعيين، الأمـر لذى سيؤدي ,لى جعل كميات متزايدة من موارد المياه الحالية غير صالحة للاستعمـال مع قـدوم القرن المقبل. ويشكّل هذا الخطر البيئي مصدر قلق أساسى بالنسبة لمستقبـل التو زن المـائي في غير بلـد من بلدان المنطقة.

١ ـ ٣ ـ **في علاقة التوازن بين العرض والطلب** من لواضح، في ضوء مـا سبق، إن العلاقـة بىن العرض والطلب على الموارد المائية في العالم العربي، تتجه نحو التـأزم وان بنسب متفاوتـة من بلد إلى آخر. وقد ساهمت عوامل عدة اقتصادية ـ مائية في بروز هذا الاتجاه. وأهمّ هـذه العوامـل يكمن في انساق التنمية الاقتصادية و لاجتمـاعية التي سـادت دول المنطقة خـلال العقود الثـلاثة لمنصرمة. فقد سعت معظم هـذه الدول عـلى امتداد عقـود، إلى محاكـاة ما تمخضت عنـه تجربـة الغرب في مجال النمو والتقدم الاقتصاديين خلال نحو قرن كامل من لزمن وبمجرّد حصولهـا على الاستقلال السياسي، وضعت هذه الدول نصب أعينهـا، بمعزل عن الضـو بط و لشروط التاريخيـة، هدف اللحاق بالدول التي سبقتها، وابتدات من حيث انتهت ,ليـه هذه الـدول، لجهة تـركيز معظم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٩

انفاقها على تشييد أضخم البنى التحتية وتوسيع المدن وإرساء مظاهر الدولة الحديثة وتعميم الانماط المعيشية المدينية ذات الطابع الاستهلاكي وتشكيل جيش إداري متخم وأجهزة سلطوية جرارة، دونما إعارة قطاعات الانتاج المادي لا سيما الزراعه ما تستحقه من اهتمام[٧]. وقد فات هذه الدول أن ما يشهده الغرب من ثورة راهنة في مجال الخدمات الطليعية والتكنولوجيا والاتصالات، قد سبقته ثورة صناعية، من دونها ما كان لثورة الخدمات ان تتحقق. كما فاتها أن هذه الثورة الصناعية بالذات لم يكن لها حظ في النجاح لو لم تسبقها، هي الأخرى، ثورة زراعية، وأن أبرز معالم هذه الثورة الأخيره تمثلت في مضاعفة انتاجية العمل الزراعي وتعزيز لتفاعل بين الزراعة والصناعة وترشيد وتطوير الاستثمار في مشاريع الري وإرساء شبكات التسليف والتخزين والنقل والحفظ والتسويق الزراعية. فانماط التنمية في بلد ننا أغفلت منطق التكامل والترابط بين هذه الحلقات المختلفة، واقتصرت في أفضل الحالات على بعضها دون الآخر، فأتت الاصلاحات الزراعية - حيثما وُجدت - مشتتة ومجزّأة ومعزولة وفي كثير من الأحيان سطحية أو ذات طبع شعبوي. وبنتيجة ذلك بقي نمو الانتاج الزراعي العربي متخلفاً عن النمو السكاني، وارتفع مؤشر التبعية الغذائية في معظم البلدان العربية وباتت هذه الأخيرة تستورد نحو ٤٠ في المئة من إجمالي ما يستورده العالم الثالث من مواد غذائية[٨]، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الميزان التجاري والموازنات السنوية والمديونية العامة للبلدان العربية المختلفة

ونستنتج من ذلك وجود علاقة ترابط وثيق بين أزمة المورد المائية العربية وأزمة أنساق التنمية المعتمدة. وفي ما يتجاوز هذا الجانب الماكرو - اقتصادي من الأزمة، تبرز جذور أخرى لهذه الأزمة في نسبة الهدر المرتفعة السائدة على نطاق واسع في البلدان العربية، خصوصاً في استخدامات المياه لأغراض زراعية التي تراوح بشكل عام بين ٦٠ و ٨٠٪ من مجمل استهلاك المياه في هذه البلدان. فمعظم الأبحاث الزراعية تتوافق على أن ما يستهلك لري هكتار واحد من الأرض، في العالم العربي، يصل إلى نحو ١٢ ألف م٣ بينما الكمية اللازمة كان يفترض، بحسب المقاييس السائدة في بلدان مماثلة، ان لا تزيد عن ٧٥ الف م٣ ما يعكس وجود هدر عام بنسبة ٣٧,٥ في المئة وينسحب هذا الهدر ايضاً، بأشكال وصيغ شتى، على الاستخدامات الأخرى للمياه، سواء لأغراض منزلية أم لأغراض صناعيه. كما يتحمّل سوء التخطيط والإدارة قسطه من المسؤولية عن اختلال العلاقة بين الموارد المائية والمتاحة وبين الطلب على هذه الموارد. وتكمن المشكلة الأساسية على هذا الصعيد في أن التعامل الرسمي، وحتى الشعبي، مع موضوع المياه كان ينطلق غالباً من أن هذا المورد، بصفته يتجدّد مع تجدد الطبيعة نفسها، غير قابل للنضوب. وانعكست هذه النظرة الغيبية في كثير من الحالات نقصاً في التثمير والتطوير وفي رفد هذا القطاع بالموارد البشرية المؤهلة وانعكست كذلك ضعفاً في أعمال الصيانة والرقابة واختلالاً في سياسات التسعير وتغاضٍ عن الهدر وتخلّف الشبكات وبشكل عام استخفافاً بكل ما له علاقة بالحساب الاقتصادي وبكفاية التوظيف. وفي عدد من البلدان العربية، لا سيما النفطية منها، برزت المشكلة في اللجوء المتزايد إلى مصادر مائية غير تقليدية، كتحلية مياه البحر[١٠] ومعالجة المياه المرتفعة الملوحة والتفكير في نقل المياه بواسطة الناقلات أو الانابيب، مع ما تنطوي عليه هذه الحلول من تكاليف باهظة تتجاوز اضعافاً مضاعفة تكاليف المياه الواردة من مصادر تقليدية ومما زاد من حدة هذه المشكلة أن المردود الاقتصادي لاستخدامات هذه المياه لم يكن في أغلب الحالات يتناسب مع كلفة انتاجها، الأمر الذي عكس هدراً في رؤوس الأموال وفي الطاقات. ولا شك في أن طغيان المنطق القطري الضيق على السياسات المائية للبلدان العربية قد انطوى على أعباء إضافية كبيرة، من دون ان يحقق مع ذلك حلولاً ناجحة لما تواجهه هذه البلدان من صعوبات على هذا الصعيد.



وفي اختصار: إن الخلل في لعلاقه بين لعرض ولطلب على الموارد المائية ـ وهو خلل يميل نحو التفاقم ينبىء بمرحلة جديدة ابرز سماتها تجاه التكاليف الحدّية (marginal cost) لانتاج لمياه نحو لتصاعد المطرد مع ما يمكن ن ترتّبه هذه التكاليف من 'تار على سياسات تسعير استهلاك المياه في استخداماتها المختلفة وبالتالي على علاقة هذه لسياسات بوقع مداحيل لسكان. ويرجَّح 'ن يجد لعديد من الدول العربية، لا سما المثقلة منها بالديون لخارجية، نفسه عاجزاً عن لمضي قدماً في طريق الاقتراض من لخارج لتعبئة موارد مائية جديدة بكلفة 'على فأعلى، وتجديد التجهيز ب تأميناً لارتفاع احتياجات لسكان من لمياه، مما سيدفع هذه لبلد ن إلى لوقوع تحت ،خطر الفقر Poverty Line ، المائي، و،لى المزيد من الانكشاف لغذ ئي وبالتالي تشديد التبعية.

١ ـ ٤ ـ البعد لخارجي في مسألة الموارد العربيه يتبين من دراسة لجامعه الدول العربية اجريت عام ١٩٩٣[١١] ،ن ٦٧ في لمئة من موارد المياه العربية ينبع من ارض غير عربية، الأمر الذى يجعل العالم لعربي في موقف حرج ،ز ء إمكان تحكّمه بموارده لمائية، لا سيما ما يتعلق منها ـ كما سبق ذكره في مقدمة هذه الورقة ـ بالانهار لمتساطئة فمنابع 'نهار لنيل والفرات ودجلة تقع خارج الأراضي لعربية، مع العلم ان هذه الأنهار تشكل مجتمعة نحو ٨٠ إلى ٨٥ في المئة من اجمالي الموارد المائية العربية. وينطوي هذا العامل، على اخطار ،ضافية داهمة تتهدّد مجمل لتوزن المائي العربي، خصوصاً في ظل ما يثيره تطور اجتهاد ت لقانون لدولي للمياه من إشكاليات لجهة توسعه في تفسير مفهوم الحوض النهري[١٢]. وباختصار تطرح لأزمة على المستويات التالية

ـ وضعت إسرائيل يدها على كميات كبيرة من مياه نهري الأردن واليرموك لتغطية عجزها لمائي لمرشّح لأن ببلغ نحو ٨٠٠ مليون م٣ في نهاية القرن، وكذلك على موارد المياه الأخرى في لضفة لغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. وقد بنت خط جسر لمياه الوطني عام ١٩٦٤ الذي يربط بحيرة طبريا بصحراء النقب، كما شيدت العديد من السدود على مجاري هذين لنهرين لاحتياجات السكان المتزايدة. ومنعت إسرائيل لأردن من تنفيذ مشروع ري وادي الأردن (سد المقارن). وبحسب الدراسات المتاحة فإن أكثر من ٥٥ في المئة من استهلاك المياه في'،سر ئيل يأتي من مناطق ومنابع تقع خارج ،طار حدود عام ١٩٤٨. وهذ يجعل ،سرائيل تتمسك بورقة سيطرتها لفعلية على الموارد المائية حتى لرمق لأخير. وهذا ما بدا واضحاً في مجمل جولات المفاوضات المتعددة لأطراف. ويُستشف من اتفاق السلام لأردني ـ الإسر ئيلي إن هذا الاتفاق يسمح لإسر ئيل عملياً لمحافظة على ستعمالاتها لحالية لنهر الأردن، وأن كان يُقرّ، شكلاً، على حق الأردن في لحصول على كمية مساوية لتلك التي تستخدمها إسرائيل وبالنوعية نفسها، وعلى سيادة الأردن على أراض تعهدت بتأجيرها لإسر ئيل. و لمثير للقلق 'ن لاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي لمائي قد تم من دون لطرف الثالث المعني اي سوريا.

ب ـ المنطقة لثانية التي تحتمل بُعداً خارجياً خلافياً في منطقة حوض نهر الفر ت الذي يتدفق عبر ثلاث دول، اي تركيا وسوريا والعراق. وقد أنشئت على هذا النهر سدود عدة من دون وجود اتفاقات مسبقة. ويبرز الخطر الأكبر على هذا لصعيد في شروع تركيا خلال الثمانينات في تنفيذ مشروع مائي/ ،نمائي ضخم جنوب شرقي الأناضول، بهدف ري ١,٨ مليون هكتار إضافي أي ما يمثل نحو خمس مساحة الأراضي الزراعية المائية، إضافة ،لى توليد ٢٧,٧٢٨ مليار كيلوات/ ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً وخلق نحو ١,٦ مليون فرصة عمل. ويتضمّن هذ المتروع ،نشاء ٢١



سدا - من ضمنها ١٧ سدا على الفرات على دجلة - إضافة إلى ١٧ محطة كهرباء على النهرين ورو فدهما و إلى شبكة واسعة من المشروعات الإنمائية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات(٣٣). وقد نجم عن هذا السلوك التركي المنفرد تدنٍّ لكميات المياه المخصصة للعراق من ٣٠ مليار م٣ إلى ١١ مليار م٣ سنوياً، واحتفاظ سوريا ضمن حدود معينة، بحصتها البالغة ١٥ في المئة من مياه النهر، ولكن مع تدنٍّ في نوعية المياه الوافدة إليها بسبب كثافة استخدامات المياه على الجانب التركي لأغراض الري والزراعة والصناعة. وتبحث تركيا منذ عام ١٩٨٧، بالتشاور مع الولايات المتحدة، في مشروع إنشاء خطي انابيب من تركيا إلى البلدان العربية وإسرائيل (مشروع "أنبوب السلام التركي") على أن توفّر المياه من نهري سيجان وجيجان التركيين اللذين يبلغ تصريفهما الوسطي اليومي ٣٩ مليون م٣ ويصبان في المتوسط ويقضي المشروع الذي عُهد بدراسته إلى شركة أميركية هي Brown & Roots International، بنقل نحو ستة ملايين م٣ يومياً إلى دول الخليج وسوريا والأردن، وتصل كلفته الإجمالية المقدرة إلى نحو ٢٢ مليار دولار(٣٤) ويعكس هذا المشروع طموح تركيا للاضطلاع مجدداً بدور سياسي واقتصادي رئيسي في منطقة الشرق الأوسط. وبالرغم من أن عوامل عدة قد حالت بعد عام ١٩٨٧ دون الشروع في تنفيذ هذا المشروع، إلا أن تقدم عملية السلام العربي - الإسرائيلي يبقي الفرصة متاحة أمام إمكان وضعه موضع التنفيذ إذا ما تهيأت الظروف السياسية والاقتصادية والمائية المؤاتية له.

ج - الملف الثالث في أزمة المياه يتعلق بالنزاعات المستقبلية التي قد تطاول نهر النيل فهذا النهر الذي يبلغ طوله ٥٦١١ كلم ويخترق ٩ بلدان إفريقية آخرها مصر، كان على مراحل متعاقبة موضع نزاع بين أطراف عدة أهمها مصر وأثيوبيا وبنسبة أقل السودان. وغالباً ما تشابكت الأبعاد السياسية والايديولوجية والمائية خفوت أو بروز هذا النزاع، مع الإشارة إلى أن تزايد طلب البلدان المتشاطئة على مياه هذا النهر وتزايد عدد السدود المقامة على مجراه، وتكاثر المشكلات البيئية المحيطة به، قد شكّل ويشكل من الناحية الموضوعية، أساساً لاستمرار عمليات التجاذب والشدّ من فترة إلى أخرى ويبرز الخطر بالنسبة لمصر بشكل صارخ، إذ هي تستهلك حالياً كامل حصتها من النهر، البالغة نحو ٥٥,٥ مليار م٣، في حين يتوقع أن يرتفع الطلب المصري على المياه مع حلول القرن القادم إلى نحو ٨٠ مليار(٣٥). بالرغم أن توقيع اتفاق القاهره في ١٩٩٣/٧/١ بين الرئيسين المصري والأثيوبي(٣٦) قد جدّد الإطار العام للتعاون المائي بين البلدين وعزز المعالجات الديبلوماسية للمشكلات الموجودة أو التي قد تطرأ بشأن استخدام مياه هذا النهر، إلا أن مستقبل التوازن المائي بين الدول المتشاطئة على نهر النيل سوف يبقى محفوفاً بالمحاذير

د - إن المتغيرات الدولية التي استجدت في السنوات الأخيرة والتي انعكست خللاً متعاظماً في موازين القوى العربية - الاقليمية، تفتح المجال على مصراعيه أمام شتى الاحتمالات بالنسبة للنزاعات الدائرة حول مسألة المورد المائية. فمع انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي كان حليفاً استراتيجياً للعرب، وزوال «الثنائية الدولية»، تحوّل العديد من المشاريع المائية - والمشاريع الاقتصادية الاقليمية من مجرد طموحات وتصاميم نظرية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، بهذا القدر من الحظ أو ذاك. ويبرز المشروع الاقتصادي - المائي التركي كواحد من العناصر الرئيسية التي سوف تحدد إطار المحيط الشرق أوسطي. فهذا المشروع له انعكاسات مباشره على حركة رؤوس الأموال والتوظيفات، وعلى مقايضة النفط بالماء وتعزيز مجاري المبادلات التجارية على أنواعها وفتح الأسواق بعضها على بعض وتشجيع حراك السكان والقوى العاملة ودخول تركيا، بقوة أكبر، إلى سوق الالتزامات وتنفيذ المشاريع الضخمة في المنطقة. وتشكل الأوضاع الراهنة، بالنسبة إلى



تركيا، إغراء للسعي مجدداً إلى الاضطلاع بدور القطب المهيمن على منطقة الشرق الأوسط. وما قيل عن تركيا ينطبق، وإن بصيغ وأشكال أخرى، على إسرائيل التي توصّلت، بعد نحو نصف قرن من الصراع مع العرب، إلى إحلال مشروع السيطرة الايكوسياسية على المنطقة العربية كبديل لمشروع سيطرتها الجيوسياسية المباشرة، فبات الاقتصاد ـ والمياه في صلبه ـ هو المجال الطبيعي لسعيها لممارسة هيمنتها على دول المنطقة. وتنطلق إسرائيل في مشروعها من أوضاع تتميّز بها عن العرب على غير صعيد. فإسرائيل تمتلك حليفاً استراتيجياً راسخاً هو الولايات المتحدة الأميركية التي ما انفكت، بالرغم من بدء عملية السلام، تؤكد ضمانتها للتفوق الإسرائيلي على دول المنطقة العربية مجتمعة. ثم إن إسرائيل تمتلك أقوى قاعدة تكنولوجية وصناعية بين دول المنطقة وأكثر الموارد البشرية إعداداً وتأهيلاً فيها (راجع الجداول الأول والثاني والثالث)، كما أنها تمتلك أعلى مستوى دخل للفرد بين سائر دول المنطقة. وبالنسبة لموضوع المياه بالذات، طورت إسرائيل تقنيات لمشاريع الري والانتاج الغذائي، تضعها في مصاف الدول الأكثر تقدماً في العالم على هذا الصعيد.

ولا تقتصر التحديات التي تواجهها البلدان العربية على هذين المشروعين الاقليميين الطموحين، التركي والإسرائيلي. بل هي تشمل أيضاً الدعوات المتعاظمة، خصوصاً من جانب الغرب، لخلق سوق شرق أوسطية وفتح حدود بلدان المنطقة وربطها بشبكات من البنى التحتية المشتركة وحثها على التخلي عن السياسات الحمائية وعلى اعتماد قدر أكبر من الحرية الاقتصادية، وذلك كجزء من عملية اندفاع الطروحات النيوليبرالية على الصعيد العالمي وما تفترضه من اصلاحات هيكلية ومن سياسات إعادة تصحيح بنيوي... هذه العملية التي باتت من منظار الكتل الاقتصادية الغربية الرئيسيه تشكل ضرورة ماسة كي يصبح العالم الثالث وبخاصة العالم العربي أكثر انسجاماً مع اتجاهات العولمة، السائدة على النطاق الدولي ومع آليات إعادة اقتسام أسواق العالم الثالث من جانب هذه الكتل المختلفة.

من الواضح إذن أن هذه التحديات المختلفه تحمل في ثناياها مخاطر جمه على مستقبل البلدان العربية فحرية حركة « اللاعبين» الدوليين والاقليميين اصبحت اكثر اتساعاً من ذي قبل، وكذلك الطموحات الموعودة في ثروت المنطقة ومواردها وأسواقها.

الجدول الأول

مقارنات انتاجية العمل الصناعي ١٩٨٩ ـ (الأساس إسرائيل = ١٠٠)

	إسرائيل	سوريا	مصر	الاردن	تركيا
قيمة الانتاج الصناعي للعامل الواحد	١٠٠	٥٥	٣١	٥١	٦٧
القيمة المضافة للعامل الواحد	١٠٠	٣٤	٢٢	٥٥	٧٠
متوسط الأجر للعامل	١٠٠	٢١	٢٩	٢٩	٢٣

المصدر : اليونيدو ـ التقرير السنوي ١٩٩١



المصدر : الصراحة

التاريخ : كانون الثاني - شباط ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ - الموارد المائية اللبنانية ومصير نهر الليطاني.

إن المجال لا يتسع - في هذه الورقة - لتناول الأطماع الإسرائيلية التاريخية في الموارد المائية اللبنانية الجنوبية، لا سيما نهر الليطاني. فهذه الأطماع معروفة وموثوقة في أدبيات الحركة الصهيونية العالمية منذ أوائل القرن، وهي ما برحت تتجدد في المواقف المعلنة وغير المعلنة للمسؤولين الإسرائيليين الحاليين[٧]. والمعروف أن نهر الليطاني هو نهر لبناني المنبع والمصب ويمر على بعد عشرة، كيلومترات من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية حيث تبلغ طاقة تصريفه، على مدار السنة، في نقطة المصب ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ مليون م٣. وأياً تكن المعايير التي تستخدم دولياً لتحديد من يملك موارد المياه (الدولة التي ينبع النهر منها أو الدولة التي يتدفق النهر عبرها، أو الدولة التي تتساقط الأمطار عليها، أو الدولة التي تحفر الآبار فيها؟..)، فأننا لا نجد واحداً من هذه المعايير ينطبق على علاقة إسرائيل بنهر الليطاني. ومع ذلك لم تعدم إسرائيل وسيلة، في السرّ والعلن، إلا وحت فيها بضرورة وحتمية الاستثمار المشترك، اللبناني - الإسرائيلي - لمياه هذا النهر. وتنطلق إسرائيل في موقفها هذا من إدعاء مفاده أن لبنان يمتلك فائضاً من المياه وأن لا حاجة له بالتالي لكل الموارد المائية المتاحة في نهر الليطاني وليست صدفة أن إسرائيل عندما اضطرت إلى الانسحاب من أجزاء واسعة من لبنان تحت ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية، قد أبقت تحت سيطرتها حزاماً أمنياً في مناطق تركز الموارد المائية في الجنوب اللبناني، لا سيما مناطق تدفق نهر الليطاني إضافة إلى نهري الحاصباني والوزاني. ودحضاً لمنطق إسرائيل الذي يزعم وجود فائض مائي في لبنان، لا بد من استعراض معادلة العرض والطلب على الموارد المائية في لبنان.

٢ - ١ - الموارد المائية اللبنانية المتاحة نشير بدءاً إلى أن موارد لبنان المائية تنحصر في كميات الأمطار والثلوج الهاطلة على أراضيه. ويستدل من خريطة المتساقطات - المقدرة استناداً

الجدول الثاني

الصادرات الإسرائيلية الأساسية للعام ١٩٩٢

	بحسب انواع الصناعات (مليون دولار)	بحسب بلدان المقصد الأساسية	٪
منتجات معدنية ماكينات والكترونيات	٣٩٩٦	الولايات المتحدة	٣٠,١
منتجات الالماس	٢٦٤١	بريطانيا	٧,٧
منتجات كيميائية	١٥٣٣	المانيا	٥,٨
نسيج وملبوسات	٩٥٧	اليابان	٥,٢
منتجات زراعية	٦٢٦	بلجيكا - لوكسمبورغ	٥,٢
مواد غذائية	٥٥١	فرنسا	٤,٦

المصدر: The Economist Country Report Israel - 1993.



إلى نحو ١٥٠ محطة مناخية لبنانية - أن متوسط حجم التساقط في لبنان يبلغ بنحو ٩،٤ مليار متر مكعب سنوياً" ويتفاوت هذا الحجم بشكل حاد ما بين المناطق الساحلية حيث يصل إلى نحو ٩٠٠ ملم في السنة والمناطق الجبلية حيث يبلغ نحو ١٦٠٠ ملم. وفي بعض الأنحاء الشمالية من البقاع يتراجع حجم التساقط إلى ما دون ٢٠٠ ملم، مما يعكس حالة الجفاف والتصحر السائدة في تلك الأنحاء ومن بين المميزات المناخية الأخرى التي تتسم بها لبنان أن فصل الجفاف فيه طويل نسبياً إذ هو يتراوح بين ٥ و ٧ اشهر في حين ان تساقط الأمطار يغلب عليه طابع التركز في فترات زمنية قصيرة نسبياً مع ميل إلى السيول حيث تندفع المجاري المائية بسرعة نحو الساحل. وتجدر الإشارة إلى أن نصف اجمالي المتساقطات يتبخر بواسطة الأشعة الشمسية وبعرق النباتات، و ٣٥ في المئة منها يتسرب إلى باطن الأرض و ١٥ في المئة يندفع في مجار سطحية[١٩]. ويتضح بعد حساب الكميات الجوفية المتجددة سنوياً من المياه المتسربة، إن مجموع ما تبقى للبنانيين من مياه سطحية وجوفية في لبنان يصل إلى نحو ٢،٢ مليار م³ سنوياً، هذا مع الإشارة إلى أن هذا المعدل يهبط في السنوات الجافة إلى ما دون المليار م³ [٢].

٢ - ٢ - احتياجات لبنان من المياه: تشير دراسة مجلس الإنماء والاعمار[٢١]، استناداً إلى تقديرات وزارة الموارد المائية والكهربائية، إلى أن احتياجات لبنان من المياه في حدود العام ٢٠١٥ سوف تصل إلى ٢٥٥٥ مليون م³، موزعة على النحو التالي: ٩٠٠ مليون م³ احتياجات الاستهلاك المنزلي و ٢٤٠ مليون م³ حتياجات صناعية و ١٤١٥ مليون م³ حتياجات الري وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار الإرتفاع المرتقب في حجم السكان وفي المساحات الإضافية المروية بواسطة مشاريع الري المخططة، إضافة إلى التوسع المتوقع في القطاع الصناعي. ويستنتج من ذلك أن لبنان لا يمتلك فوائض مائية، حسب إدعاءات إسرائيل وأوساط غربية داعمة لها، بل هو سيجد نفسه خلال وقت غير بعيد أمام عجز مرتقب في ميزانه المائي يقدر بنحو ٣٥٥ مليون م³ سنوياً. وفي دراسات أخرى يرتفع هذا العجز المرتقب إلى نحو ٨٠٠ مليون م³ وذلك بحسب الفرضيات

الجدول الثالث

المستوردات الإسرائيلية الأساسية للعام ١٩٩٢

بحسب انواع المستوردات	(مليون دولار)	بحسب بلدان المصدر الأساسية	٪
سلع ترسملية	٣٢٣٩	الولايات المتحدة	١٧،٢
الماس (صافي)	٢٩١٠	بلجيكا - لوكسمبورغ	١٢،٧
محروقات	١٧١٣	المانيا	١١،٩
مدخلات اخرى للانتاج	٨٤٥٧	بريطانيا	٨،٠
سلع مديدة الاستهلاك	١٢٠٤	سويسرا	٧،٢
سلع استهلاكية	٥٢٢	إيطاليا	٧،٠

المصدر The Economist - Country Report - Israel - 1993



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير-فبراير ١٩٩٥

المعتمدة. ويظهر هذا الاستنتاج إن لبنان قد تأخّر إلى حد معين في معركة المياه لدائرة من حوله، بسبب ما الحقته الحرب اللبنانية من دمار في البنى التحتية المائية ومن تأخير في تنفيذ أعمال بناء عشرات السدود التي كانت محططة منذ الخمسينات وتوقف تنفيذ معظمها خلال سنوات الحرب وإذ ينوء لبنان تحت ثقل الفاتورة الضخمة التي خلفتها هذه الحرب فإنه يتطلع إلى دعم أشقائه العرب ليستكمل انجاز مشاريعه التحتية المائية، حتى لا تبقى موارد لبنان المائية عرضة للأطماع الإسرائيلية، في الوقت الذي تعاني فيه مناطق لبنانية شاسعة من عدم توفر المياه أو ندرتها.

٢ ـ ٣ ـ نهر الليطاني واحتياجات جنوب لبنان من المياه: من المعروف أن منطقة الجنوب اللبناني تُعتبر فقيرة بثرواتها المائية السطحية إذ أن ثروة لبنان المائية تنحصر عملياً شمالي نهر الأوّلي، وتقتصر حصة الجنوب من هذه الثروة على نهر الليطاني، إضافة إلى بعض الأنهر الصغيرة التي لا يمكن استخدامها في مشاريع الري على نطاق واسع. أما ثروة الجنوب من المياه الجوفية فوجودها محكوم بالخريطة الجيولوجية للمنطقة، وهي تتجمّع في شريط الهضاب الممتد من قضاء جزين (منطقة لبعا) حتى تلال الناقورة في أقصى الجنوب أي في المنطقة الواقعة دون ارتفاع مئتي متر عن سطح البحر ويعني هذا أن الأمر الوحيد الذي كان متاحاً لانعاش المناطق الجنوبية الواقعة فوق مستوى ٢٠٠ متر كان يكمن في استثمار مياه الليطاني في ري هذه المناطق الجنوبية خصوصاً بعد أن اتجهت زراعه لتبغ نحو الانهيار وأصبح لا مفر من إيجاد مصادر دخل بديلة وقد ظل هذا «الحلم» يراود سكان الجنوب طوال عقود ولكنه لم يرَ النور. فمن جهة تم تحويل جزء كبير من مياه الليطاني (٤٠٠ مليون من أصل ٧٠٠ مليون م٣) من منسوب ٨٠٠ متر عند بحيرة القرعون في اتجاه البحر عند منطقة الأولي وذلك لأغراض انتاج الطاقة[٢١]. وبخلاف الأولويات المعتمدة عالمياً، وعوضاً عن أن تستخدم مياه الليطاني للري أساساً ويبقى انتاج الطاقة هدفاً ثانوياً، انعكست العلاقة وتحولت مصلحة الليطاني، التي انشئت أصلاً لتنفيذ مشاريع الري من إدارة مائية انمائية إلى إدارة لإنتاج وبيع الطاقة ليس إلا. ومن جهة ثانية، احتدم التنافس على ما تبقّى من مياه النهر، فنقل جزء من هذه المياه من أسفل إلى أعلى أي من مستوى ٨٠٠ إلى مستوى ٩٠٠ لري البقاع الغربي[٢٢]، بضغط من الاقطاع، بالرغم من أن منطقة البقاع تقوم على بحيرة من المياه الجوفية، كما أن جزءاً ثالثاً من مياه النهر خُصص لمشاريع تزويد بيروت بمياه الشفة[٢٠]، دون أن يُبذل جهدٌ جدي لترشيد استهلاك المياه في العاصمة والحد من الهدر المتفاقم فيها بسبب عدم صيانة شبكات المياه وعدم تطويرها.

ولكن بالرغم من هذا التنافس على مياه الليطاني، وما خلّفه من شكوك في إمكان التوفيق بين إعطاء الأولوية لانتاج الطاقة في المصانع الثلاثة، وبين تنفيذ مشروع ري الجنوب على مستوى ٨٠٠ متر، فإن طاقة تصريف النهر المتبقية كانت وما تزال تسمح بتنفيذ إحدى صيغ مشروع الري الأساسية، أي تنفيذ ري الجنوب على مستوى ٦٠٠ متر (من بركة انان). وبالطبع لا تتحمّل الحرب الأهلية اللبنانية ومن ثم الغزو الإسرائيلي للبنان وحدهما مسؤولية عدم تنفيذ هذا المشروع، بل إن المسألة تعود إلى ما قبل ذلك، وهي تعود أساساً إلى تخلّف واختلال السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية للحكومات المتعاقبة: فما يحققه مشروع ري الجنوب من انتاج زراعي مكثف يتركز على منتجات ذات قيمة مضافة عالية هو حده الذي يمكن أن يشكل مبرراً لانفاق كهذا ليس قابلاً للتحقيق من دون تدخّل نشيط ودائم ومتنوع من قبل الدولة، سواء لجهة تطوير شبكات التسليف الزراعي جذرياً أم لتعديل الرسوم والضرائب وتأهيل البناء التحتي وفرض التقيد



المصدر : الطريق

التاريخ : شباط - فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالرزنامة الزر عية وفتح آفاق نوعية جديدة أمام لعمل التعاوني، فضلاً عن تدخل الدولة لمباشر في مجال لتسويق ومجال تأمين مستلزمات الانتاج. غير ان نسق الحرية الاقتصادية السائد وضعف المحتوى الإنمائي لسياسات لدولة قد حالا دون اضطلاع هذه الأخيرة بدورها الإنمائي.

خاتمة:

يتبيّن من مجمل ما سبق أن مخاطر الخلل بين لمو رد و لاحتياجات المائية العربية، مسألة قائمة ومفتوحة على احتمالات شتى، خصوصاً في ظل استمرار التشرذم العربي وتعاقب المتغيرات الاقليمية والدوليه بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أن العرب باتو أمام حائط مسدود وليس عليهم سوى الرضوخ للمشاريع الإقتصادية المائية الجاري تسويقها فالعرب لا ز لوا يملكون من أوراق لقوة الجيو - سياسية والاقتصادية ما يمكنهم من تحسين شروط التفاوض على غير صعيد مع الأطر ف لاقليمية والدولية. وعلى قاعدة تحسين هذه الشروط فقط يمكنهم العمل على بلوغ نوع من التو زن في المصالح، في تعاونهم مع هذه لأطر ف. والتحدي لابرز يكمن في استعادة العرب لقدر من الوحدة، على الصعيد لسياسي، ولقدر واقعي وعقلاني ومتدرج من لتكامل على الصعيد الاقتصادي. وإذا ما توفرت هذه الشروط تفتح مجالات التعاون لجدي والتفصيلي في المشاريع الإنمائية المحدده والملموسة التي بتراكمها التاريخي تعيد نسج خصائص المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعربي. إن مشكلة القومية العربية تكمن في أن هذه لقومية كانت، بخلاف تجارب القوميات لأخرى، قومية ثقافية وسياسية وايديولوجية وإلى حد معيّن دينية، وأهملت أحد أهم أسس نشوء القوميات، أي الأساس الاقتصادي. فهل يكون التردّي الذي وصلت إليه حالة الأمة حافزاً لاستيلاد مشروع حضاري عربي جديد يستلهم لعبر من دروس لماضي ويبني المستقبل على أسس من التنمية و لديمقراطية والوحدة؟ □

الهوامش

(١) انعقد هذ لمؤتمر في لرباط بين ١٣ و ١٨ أيار/ مايو ١٩٩١ في حضور مندوبين عن مختلف لمنظمات لدولية لمتخصصة لتابعة للأمم المتحده.

(٢) د. عبد الله لدروبي: «المو رد لمائية في الوطن لعربي واقعها ومستقبلها». لمركز العربي لدراسات المناطق لجافه والأراضي القاحلة - دمشق ١٩٩٤.

(٣) هاني خليل مسألة المياه كموضوع للتعاون والصر ع بين دول المنطقة ندوة أعدها مركز لدراسات الاستر تيجية و لبحوث والتوثيق، بيروت - كانون لثاني ١٩٩٤

(٤) د. فادي قمير «القرن لحادي ولعشرون قرن لمياه» - جريدة لنهار ١٩٩٤/٣/١.

(٥) عبد الله الدروبي. مرجع سابق.

(٦) يمكن الإشارة بشكل خاص إلى حالات لجفاف التي سيطرت على حوض البحر لأبيض المتوسط في صيف عام ١٩٨٩ وتكررت في صيف عام ١٩٩٠.

(٧) ر جع د. نجيب عيسى «الابعاد التنموية لمشكله المياه في الشرق لأوسط ندوه، مركز لدر سات الاستراتيجية و لبحوث و لتوثيق - بيروت - كانون لثاني ١٩٩٤

(٨) جريدة الحياه، ١٩٩١/٥/٢٩ - نقلاً عن دراسة قُدمت إلى المؤتمر لدولي السابع للمو رد المائية لذي عقد في الرباط - أيار/ مايو ١٩٩١.

(٩) مثال البحرين ساطع في هذا المجال حيث يزيد نصيب الفرد من المياه للاستخدام المنزلي بنسبة ١٥٠ في المئة عن المعدل المقبول عالمياً بالرغم من كون البحرين من اشد البلدان حاجة للموارد المائية

(١٠) بلغ انتاج السعودية في اوسط الثمانينات من المياه المحلاة نحو مليار م٣ اي نحو ٤٥ في المئة من الانتاج العالم العربي وتلتها الإمارات مستأثرة بنسبة ١٦.٦ في المئة، فالكويت بنسبة ١٥.٢ في المئة ثم ليبيا بنسبة ٨.١ في المئة. . راجع هاني خليل، مصدر سابق

(١١) نشرت اجزاء من هذه الدراسة في جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢١

(١٢) د. هشام ملاط ـ ندوة الأبعاد التنموية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط ندوة سبق ذكرها

(١٣) دراسة الجامعة العربية ـ «السفير» . . مرجع سابق.

(١٤) د فادي قمير «القرن الحادي والعشرون قرن المياه» ـ جريدة النهار ١٩٩٤/٣/٢

(١٥) ماري عبود «بين صعب «هل تنجح التمنيات وتصبح المياه عنصر اتحاد لا عنصر نزاع» ـ جريدة الحياة ـ ١٩٩٣/٢/١٠.

(١٦) فتحي علي حسين «المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط مستقبل الصراع» جريدة الحياة ١٩٩٤/٨/١٣

(١٧) حول تفاصيل مشاريع إسرائيل تجاه الموارد المائية الجنوبية، راجع Kamal Hamdan Israeli Scheures towards water ressources in southern Lebanon A A. U.G. 17 th annual Detroit - No V. 1984

(١٨) د. بهزد حكيم ـ دراسة قدمت إلى ندوة عقدت بدعوة من جامعة جادجيتيبة، ومؤسسة فريديتش نومن في انقره حول «المياه عامل إنماء في الشرق الأوسط» ـ ٤ ـ ٨ تشرين الأول ١٩٩٣

(١٩) المرجع السابق

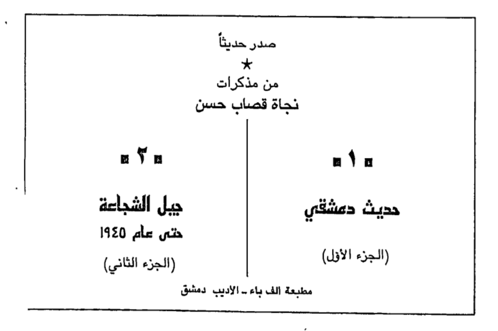
(٢٠) الخطة ٢٠٠٠، لإعادة تأهيل قطاع المياه في لبنان ـ مجلس الانماء والاعمار ١٩٩٢.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) تم بناء ثلاثة معامل للطاقة على مجرى النهر المحول في مناطق مركبا وجون والأولي وتبلغ طاقاتها النظرية نحو ١٩٠ ميغاواط

(٢٣) قُدرت هذه الكمية بنحو ٣٠ مليون متر مكعب بحسب المرسوم رقم ١٤٥٢٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٦.

(٢٤) قُدرت هذه الكمية بنحو ٦٠ مليون متر مكعب بحسب المرسوم ١٤٥٢٢ نفسه





المصدر : الأهرام
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كندا تشيد ٢٤٦ بئرا للمياه فى الصحراء الليبية

مونتريال ـ من مصطفى سامى:

وقعت الشركات الكندية عقدا مع الحكومة الليبية قيمته ٢٣٠ مليون دولار امريكى، لبناء عدد من الآبار بدءا من شهر مارس القادم.

وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع المسمى «بالنهر الصناعى العظيم» ضخ ٢ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب يوميا من ٢٤٦ بئراً، سيجرى حفرها فى الصحراء الجنوبية ونقل منها المياه إلى المناطق الساحلية

تركيا تعرض على اسرائيل بيعها كميات من المياه

■ لقدس المحتلة - ا ف ب - اعلنت مصلحة المياه في اسرائيل امس الاحد ان تركيا قترحت على اسر ئيل بيعها ٦٠ مليون متر مكعب من مياه الشفة سنوياً على ان تُسلم عبر سفن - صهاريج مجهزة خصيصاً لهذه الغاية.

وتلبي هذه لكمية من المياه عشر الحاجات الاستهلاكية للاسر ئيليين.

وقال لمسؤول عن مصلحة لمياه جدعون تسوسرسرسفافين ن تركيا اقترحت بيع المتر لمكعب من لمياه ب ١,٢ دولار على ان يتضمن نفقة لنقل ما اسر ئيل فتقترح دفع ثلث هذا المبلغ وخفض نفقة لنقل.

ومن لمقرر ان يقوم جدعون تسور بزيارة لى تركيا في سباط (فبر ير) لجاري لمناقشة احتمال توقيع عقد في هذا لشان



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / ٤ / ١٩٩٥



الوزير.. والنهر

على غير عادة بعض الوزراء الذين يتعرضون للهجوم من أجهزة الاعلام والرأى العام وينزعجون ويصيبهم فزع الدفاع المستميت عن آرائهم وأفكارهم وأعمالهم التنفيذية كان الوزير عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية فى حالة هدوء تام بالرغم من الثورة العارمة التى قامت ضده وضد مشروعه الريادى لانشاء كورنيش جديد على النيل ليكون حرما له متهمة اياه بالاعتداء بالردم على مجرى نهر النيل وعندما قابلته لافهم الحكاية من اولها حتى آخرها بعد ان تناثرت المعلومات عنها كما تتناثر الاشلاء لأعلم جسد القضية كان يستعد للسفر الى تنزانيا للاشتراك فى الاجتماع السنوى لدول حوض نهر النيل ،وكان الوزير مثلا اسما على مسمى كان «راضى» لأنه يثق كل الثقة فى نفسه وفي مشروعه. لقد تغيرت طبيعة مجرى النيل .. حقيقة ثابتة يجب ان نتعامل معه على اساسها بعد ان تحكم السد العالى فى نوع الحياة التى يعيشها النهر الآن أو التى سيعيشها فى المستقبل. هذا التحكم فى المجارى المائية ليس بدعة مصرية بل يشترك فيها العالم كله باقامة السدود والخزانات والقناطر ليضمن رصيد النهر من الموارد المائية بعيدا عن حرب المياة ثم علاقة هذا التغير فى طبيعة النهر وحكاية كورنيش النيل الجديد.

قال الوزير : انا ذ هب الى تنز نيا لحضور الاجتماع السنوى للدول الافريقية الواقعة على ضفتى حوض نهر النيل لنناقش مشروعا غاية فى الاهمية يطلق عليه « لتكنونيل» ومعناه استخدام لتكنولوجيا لحديثة فى زيادة موارد النهر الذى يمدنا بالحياة ومعنى ذلك اقامة مراكز التحكم فى النهر حتى لاتضيع هباء من المفروض ان يسير فى هذا

النهر من المبع حتى المصب ٥٠ مليار متر مكعب من المياه لايصل اليه الا ٢٥ مليارا توزع بين كل الدول المستفيدة من معظم هذه المياه تتحول الى مستنقعات فى الهضبة الاستوائية فلابد من السيطرة على النهر هناك فى اثيوبيا التى نتمتع بعلاقات جيدة معها .. الآن لاتوجد مشاكل مياه ولايمكن اقامة السدود على الهضبة الاثيوبية لتخزين المياه

.. مايعام هناك مجرد سدود لضخ الكهرباء و لسودان لايستخدم كل الموارد لمائية لتى خصصت له لذلك فليس لديه مشكلة مياه لكن هناك الفاقد فى الجنوب عندما يتحول النهر الى مستنقعات لذلك قامت فكرة انشاء قناة جونجلى وهى عبارة عن عملية باى باس » اى قناة تنتزع من لنهر حتى تصبح مجرد مصب تصب فيه لمياة بقانون ونظام بدلا من بعثرتها على المسطحات الأرضية وبذلك يمكن توفير ٤ مليارات متر مكعب من لمياه شتركنا فى قامة هذ المشروع لكنه توقف بسبب الحرب وكان نصيب مصر منه ٢ مليار اى النصف بالنصف وهناك ايضا مشروع التخزين فى بحيرة البرت بزائير والذى يصل الى ٣ مليارات متر مكعب من لمياه وفى اوغندا تم اقامة سد على نهر «جنجا» حيث يدار لمصلحة لبلدين مصر واوغندا فكل دولة لها الحق فى استخدام نصيبها من لمياه على شرط الا تضر بنصيب الاخر هذ هو قانون لنهر ، وهناك أيضا مشروعان كبيران لتخزين المياة وزيادة المو رد المائية بين مصر والسودان بحيث يمكن توفير ١١ مليار متر مكعب من لمياه وذلك من خلال انشاء قناة توفر ٤ مليارات متر مكعب فى منطقة «مشار»

ومشروع اخر يطلق عليه مشروع ب الغزال لذى تصب فيه كل المي الواردة من المنطقة الغربية بالسودان يوفر ٧ مليارات متر مكعب من المياه وهذا الوفر سيتم قتسامه النصف بالنصف بيننا وبين السودان .. معنى هذا الكلام ن هناك فاقدا كبيرا من مياه حوض نهر لنيل تضيع فى البخر، والمستنقعات او تذهب لتصب فى البحر دون لاستفادة منها فى صناعة الحياة ويعوزنى هنا ان اذكر كيف دبت لحياة على ضفتى لكيلو مترت الثلاثة الاولى التى تم انشاؤها خلال عام كامل لقناة جونجلى فقد تم بناء لمدارس والمستشفيات وتغيرت الحياة البدائية وركب سكان الجنوب البسكليت و شتغلوا فى تقديم الخدمات التجارية الى منطقة العمل لكن للأسف لم يتم انشاء غير ٢٨٠ ، كيلو مترا منها فقط بينما يبلغ طولها ٣٧٠ ومعنى ذلك ايضا ان هناك حركة دؤوبا فى حوض نهر النيل للتحكم فى مجراه لتوفير لمياه ويستتبع ذلك تغيير جذريا فى طبيعة النهر داخل كل بلد ينشأ على ضفافه، وعندما نقترب من ضفاف النيل داخل جمهورية مصر .. نقترب ايضا من طبيعته لتى غيرتها قامة السد العالى لذى يمدنا بالكهرباء ويخزن مياه النهر حتى لاتهدر وينظم حاجاتنا اليها حتى لانتعرض لأيام عجاف نقترب ايضا من المتغيرت الاساسية لتى طرات على هذا لكيان والتى دعت المسئولين فى بلدنا الى اقر ر انشاء مشروع ريادى لحرم النيل يبدا بالف وخمسمائة متر عند ضفته لتى تقع عند كوبرى قصر النيل من كوبرى ١٥ مايو ككورنيش

بهيــــرة مختــــار

جديد للنيل ثم اعداد ٣٠٠ متر منها حتي الآن وعندما اقتربنا من هذه اللحظة التاريخية من مياه النهر لمده بالشكل الحضارى الجديد الذى يستحقه قامت ثورة الرأى العام دفاعا عن حياة النهر بعد ان بدأ هذا المشروع لناظر لعيان وكان الدولة تسرق جزءا من النهر متضامنة مع لمعتدين السابقين من الافر د سواء بالانشاءات او لمراكب المستقرة والكازينوهات أو الصرف الصحى و لصناعى وكانها تقول «بيدى لابيد عمرو» وبالذ ت عندما أشارت 'صابع الاتهام الى وزارة الاشغال والموارد المائية ووظيفتها حماية النهر وتنظيم حياته.

قال الوزير عبد الهادى راضى : لقد فرحت بهذه الثورة .. ! أنها تدل على ان هناك رايا عاما يدافع عن النهر لكن الغريب فى الأمر ان هذه الثورة ماز لت قائمة بالرغم مما صدر من تصريحات تعكس حقيقة مايجرى على ضفة النهر وربما لان لناس تعودوا ان يعيشوا من خلال منطق الاعتداء المستمر على النهر فإنهم لم يعيروا جوهر القضية التفاتا. والقضية هى أن:

• لنيل يتغير»

النيل لم يعد هو النهر الطبيعى الذى يطلق لنفسه عنان الماء فى لارض فيشقها حيث يريد ويتجاهل بقاعا منها حيث لايريد ويغمر جزءا منها بالمياه ويترك الآخر يموت عطشا أو يسبح فى المستنقعات واللامبالاة. لم يعد هو النهر الطبيعى لذى يرتفع فيضانه فيغمر الار ضى بالمياه ويلون سطحها بالطمى الاحمر وعندما يبخل.. يضن بإير ده فيحير الناس شهرا بعد شهر وسنة بعد أخرى.. انتهت هذ لصورة.. منذ تم التحكم فى النهر بعد بناء لسد العالى.

تم التحكم فى لنهر..

وقد أدى هذا التحكم إلى تغيير هذ الكيان الحى فحدث إتساق فى تصرفاته وفى توزيع خيره ومنافعه.. لم يعد يصدر لنا لمفاجاة.. فى يناير نعرف تماما كمية المياه التى تسير فيه وفى كل المواسم ننهل منه مانريد ونخزن مانريد.. لم نعد نعيش مرحلة النهر «لفوضى» بل لنهر «المهذب» الذى يعطى ويمنع بحساب فتغيرت تضاريسه . بدأ طرح النهر يختفى وتغيرت نسبة الأطماء التى كانت

تؤثر على لقاع وتعرقل الملاحة وحل بدلا من ذلك ظهور الأجزاء الغاطسة نتيجة الإطماء المستمر فى بعض المواقع ثم ظهر الاعتد ء المستمر بالتلوث والبناء الدى حجب الرؤية دون ضابط قال عبدالهادى راضى وزير الاشغال والمو رد المائية، بينما نجد ان كل انهار العالم لها «حرم».

لايمكن الاعتداء عليه.. ويحقق لمن ينظر اليه من بعيد او قريب فرصة التمتع بشريان لحياة لدرجة انه يوجد طريق سريع للسيارات يسير موازيا لنهر السين فى باريس فى احد اجزائه بجانب حرم اساسى للنهر لايمكن ان تغفله عين من يتمتع بالنزهة داخل مركب فى النهر، فالنهر ملك لكل الناس وليس لفرد واحد او مجموعة تستطيع ان تدفع الثمن الغالى للجلوس والتمتع وحدها نتيجة تميزها المادى ومن هنا بدأ التفكير فى أهمية التحكم فى حرم النهر كنتيجة طبيعية لماحدث له من متغير ت سببها بداية التحكم فى النهر نفسه.. كان لابد - يقول لوزير. من درء لخطر عن النهر من حيث الاعتد ء ت لتى تتم على ضفتيه باسلوب غير حضارى واعطاء الفرصة لكل البشر للتمتع به وكلنا يعرف نه بين يوم وليلة يمكن ن يتم بناء دون ترخيص او يقام مشتل دون

الرجوع الى المسئولين فاصبح للنيل سكان ومريدون محدودون يحرمون بقية الناس من لتمتع به لذلك تم التفكير فى اقامة حرم للنيل وبدات الفكرة منذ سنة ١٩٩٣ عندما ناقشتها مع لسيد عمر عبدالاخر محافظ لقاهرة وو فق عليها وتم مناقشتها ايضا مع لسيد وزير الثقافة فاروق حسنى ووافق عليها وتم مناقشتها ايضا مع لوزير ممدوح البلتاجى وزير لسياحة ووافق عليها وبدأ العمل بها اخيرا بعد دراسات مستفيضة من معهد بحوث لنيل حيث تم دراسة سرعات النهر وهل يؤثر الحرم الجديد على مسار النهر ام لا كما تم تشكيل لجنة هندسية لاعداد الابحاث والدراسات لخاصة بالإنشاء وتم اتخاذ قرار ببدء العمل .

والسؤال الآن هو لماذا تم اختيار هذه لمنطقة بالذات لتكون منطقة انطلاق لمشروع لريادى لحرم لنيل ؟

يشرح الوزير حكاية حياة النهر الجديدة

ان النيل الذى تم التحكم فى مجراه قد تغيرت طبيعته فالنهر لان اصبح عريضا وكمية المياه به قليلة. فايام زمان عندما كان الفيضان ياتى دون تحكم كان يسير فى مجراه ألف مليون متر مكعب صبح لان يجرى فيه فى اقصى عطاء له فى شهر يونيو ٢٤٠ مليون متر مكعب وذلك عند منطقة اسو ن وهى منطقة خروجه من السد العالى لكن عندما يصل الى القاهرة ينخفض الى ما بين ١٦٠ الى ١٧٠ مليون متر مكعب ولان كمية المياه وسرعتها قد تغيرت مما أثر على أسلوب لنهر فى لنحر والترسيب منذ بدات تظهر فى جزاء من «جزر الاطماء» لدرجة انه عندما تاتى السدة الشتوية كثير مايتصل وزير السياحة بوزارة الاشغال والموارد المائية ويطلب زيادة نسبة لمياه الخارجة من لسد العالى حتى يمكن للمر كب السياحية ان تتحرك ومعنى ذلك ايضا ان هذه لمياه تذهب فى النهاية الى البحر بعد أداء مهمتها.. ومعنى ذلك يضا ن النهر لذى تم التحكم فيه قد تغير شكله لايدلوجى ويستطرد الوزير قائلا:

هو.. النهر.. من لناحية الهيدرولوكية مناسب لكل التصرفات فى الشتاء والصيف مع وجود عدد مناسب للملاحة لمتطورة بعد ان تم تحديد المجرى الملاحى.. ومعنى ذلك ايضا ان لنهر الان مستقر على طبيعة معينة تعطينا شرعية



المصدر : ... ... الأهـــــــــرام ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ... ... ٩ ... فبراير ١٩٩٥ ...

التخطيط لمستقر لحياة النهر والناس الذين ثاروا على بدء ردم جزء من النهر عند كوبرى قصر النيل لانشاء حرم للنيل فوق الجزء المترسب من الطمى فى هذه المنطقة بعد ان تغيرت طبيعة النهر لايعرفون نه ليس اول مشروعات لتخطيط لحياة لنهر الجديدة فهناك عمل قائم الآن لتطوير أحد فروع النهر وهو فرع رشيد فهذا الفرع لايمر فيه الان إلا مايقرب من ٢ الى ٣ ملايين متر



مكعب بعد ان كان يسع ٢٣٠ مليون متر مكعب وذلك بعد التحكم فيه بواسطة قناطر ادفينا ويحدث الآن تطور لهذا الفرع بحيث يلائم حياة الانسان فى المنطقة التى يمر فيها ويشرح الوزير مايدور حول فرع رشيد قائلا:

ان الصرف الصحى الناتج عن محافظتى المنوفية والغربية يصب فى فرع رشيد ويلوث المياه لتى يشربها الناس فى الاسكندرية وكفر الشيخ ولتجنب هذ التلوث يتم الان تحويل هذا المجرى النهرى الواحد الى ثلاثة فروع هى. المجرى الرئيسى وهو فرع رشيد مياه نقية وصالحة للملاحة والثانى فى مصرف فى البر الشرقى لتحويل مياه الصرف لصحى اليه ثم يصب فى البحر ومصرف آخر وهو الفرع الثالث فى لبر الغربى لنفس الهدف تحويل مياه الصرف الصحى معنى ذلك ان استعر ر لنهر ساهم فى التحكم الكامل فى توظيف المجرى لمصلحة الانسان.وفى لجنة الانتاج برئاسة لسيد كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط تمت المو فقة على تخصيص ٥ ملايين جنيه لدراسة الجزر لطبيعية التى بدات تظهر وربما لايشعر الناس فى وجه بحرى بهذه المشكلة لكنها تظهر واضحة فى وجه قبلى فى لاقصر واسوان حيث تعرقل هذه الجزر الطمية مسار المراكب السياحية.ثم ناتى للمشروع الريادى لكورنيش لنيل او بالاحرى «حرم النيل» فالهدف منه منع اى نشاءات بعد أن تم الاعتداء على الكورنيش نفسه..

ليبدا سؤال هام هو لماذا بدا المشروع فى هذه المنطقة بالذات يقول الوزير : إن ذلك يرتبط بطبيعة النهر فى هذه المنطقة التى ز دت بها نسبة الاطماء فمجرى النهر من ناحية كوبرى الجلاء عمق بنسبة ٦٠٪ بينما تقل الى ٤٠٪ عند كوبرى قصر النيل ايضا يصل عمق النهر على الشاطئ الذى يقع عليه فندق هيلتون الى ١٨ مترا اما الشاطئ المقابل له والذى بدا به المشروع بفإن العمق يصل الى ثلث هذا الرقم لذلك بدانا مرحلة الـ ٣٥٠ مترا كمرحلة أولى لحرم النيل فى هذه المنطقة فنحن لانردم النيل فى هذه المنطقة نهذب من طبيعة النهر التى تغيرت ومازال المشوار طويلا امام هذا المشروع الحضارى الذى لن يحجب النيل عن الناس بعد الآن.

ثم يضحك الوزير ويقول : إن الاشاعة انتشرت بشكل مدو وسريع تعلن اعتداء وزارة الاشغال والموارد المائية على النهر وقالت بعض لصحف « حاميها حراميها» ومن «ياخذ بثار النهر» وفى حقيقة الأمر ان مايحدث لان هو بناء «حرم للنهر» ثم يضيف قائلا : نتشار اشاعة ردم النهر بهذة السرعة هى احدى خصائص الطبيعة النهرية منذ ان كان مهندسو الرى يقيمون خيامهم على جسور النيل لمراقبة الفيضان خوفا من حدوث ثغرات فى السدود حيث كانت تقام خيمة كل ٢٠ مترا وكانوا يطلقون على هذه الثغرة اسم «نواس» فإذا تم رصد اى خلل فى اى سد فإن العمال يطلقون صيحة الانذار المتفق عليها وهى «حيلك يابحرى» ليسمعها الجميع قلت للوزير : ان المشكلة هنا ليست اشاعة انها مشكلة تبادل «اللامعلومة» حيث يتبنى الناس وبعض الاعلاميين الحديث عن قضية دون توافر لمعلومات الصحيحة والسليمة عنها لديهم . و لقضية كما شرحها الوزير سليمة .. لكن الأهم هو ان يبقى حرم النهر سليما ايضا بحيث لا تتخطفه الانشاءآت . هنا لابد ان نقول «حيلك ياوزير ».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

اتـفـاق دول حـوض الـنـيـل على تـنـفـيذ مشروعات مشتركة

أروشا «تنزانيا» - أ.ش.أ - تفق وزراء المياه و لري فى دول حوض النيل على تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين دول الحوض و لسعى الى اقناع الدول والمؤسسات المانحة بالمساهمة بمبلغ مائة مليون دولار لتمويل هذه المشروعات التى ستنفذ فى اطار خطة عمل اتفق عليها وزر ء دول الحوض خلال اجتماعهم الحالى فى تنزانيا. وصرح لسيد محجوب لأمين مدير التعاون الفنى من أجل التنمية وحماية البيئة فى النيل أمس بأن الوزراء المشاركين فى الاجتماع اتفقو على تحديد ٢١ مشروعا يتم تنفيذها فى اطار خطة العمل لدول حوض النيل



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢١ مشروعا لتنمية موارد النيل بين دول الحوض

كتب عيسى عبد الباقي:

تم الاتفاق بين دول حوض النيل على بدء تنفيذ ٢١ مشروعا لتنمية موارد نهر النيل وتشمل هذه المشروعات تحسين نوعية المياه وتوفير التكنولوجيا الحديثة في مجال رصد وقياس مناسيب النيل. واكد مصدر مسؤل بوزارة الرى انه تقرر اجراء مباحثات رسمية مع المؤسسات الدولية المانحة وهيئة المعونة الكندية لتمويل هذه المشروعات التى تم اقرارها من وزراء دول حوض النيل امس.

وقال المصدر ان الاجتماع بحث امكانية دخول كل من زائير وكينيا واثيوبيا وارتيريا كاعضاء اساسيين فى منظمة التيكونيل " والتى تجرى المباحثات من خلالها.

٣٠٤٢



المصدر : الأهــــــرام

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠٠ مليون جنيه لتنفيذ ٢١ مشروعا بين دول حوض النيل

كتب ـ أحمد نصر الدين

اتفقت دول حوض النيل على انشاء هيئة مستقلة اقليمية لها صفة الدولية من خلال وضع اطار قانونى للتعاون فيما بينهما ويتم من خلالها التفاوض مع الجهات الدولية والمانحة وتنفيذ المشروعات التى تم الاتفاق على تنفيذها فى دول الحوض العشر بتكاليف مبدئية ١٠٠ مليون جنيه قدمت منها هيئة المعونة الكندية ٥ ملايين دولار وهذه المشروعات تتدرج تحت المشروع الرئيسى لدول الحوض المعروف بالتيكونيل.

صرح بذلك الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والمو رد المائية عقب حضوره الاجتماع الوزارى الثالث لدول الحوض الذى عقد مؤخرا فى اروشا بتنز نيا، وحضره وزراء وممثلو كل من مصر و لسود ن وكينيا واثيوبيا واوغندا وتنزانيا وبوروندى ورواندا واضاف الوزير انه تم الاتفاق على تنفيذ ٢١ مشروعا لتنمية منطقة حوض النيل.

وتم تفويض وزير الموارد المائية الاوغندى بالتوقيع باسم دول حوض النيل مع الجهات المانحة بصفتها الدولة المضيفة لمشروع التيكونيل.

واكد الدكتور راضى انه تم خلال الاجتماع تقريب وجهات النظر بين الدول العشر وتقديم المشورة الفنية.



المصدر : .... الأهـــــرام ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....ر....٤...١... فبراير ١٩٩٥ ....

الأنهار العربية .. ودوائر الخطر

د . عمر الفاروق

كلية الاداب - جامعة عين شمس

تجمع الدراسات المتصلة بالمنطقة العربية .. على توقع ازمة مائية .. تتكاثف غيومها بها من عقود ، وتقرر بعض هذه الدراسات.. ان هذه الازمة .. قد تولدت مع قيام اسرائيل .. وانها تلبدت مع المشروعات التركية على نهر الفرات .. منذرة بافدح الأخطار .

فإذا ما أضيف إليهما (اسر ئيل + تركيا) . نوايا اير ن واثيوبيا .. من خطط ومشروعات تتحدد فوق خريطة المنطقة . ارسع دو ئر للخطر .. تتهدده درجات بدل توزيعها على ارتباطها بالدول الو قعة ضمن احو ض .. «الاردن و لنيل والر فدين ، وتتشابه نوعية لخطر بالنسبة للدول العربية . المشتركة في الحوضين الاخيرين .. حيث هي وإن حازت نسبة كبيرة من المجارى لرئيسية و لرو فد . فضلاً عن لمصات .. إلا ان منابعها تقع خارج لحدود ، بالاضافة لما أسفرت عنه لمتغيرات . من مشروعات مائية لدول لمنابع .. لم تكن واردة في لحسبان ، سواء كانت حقيقية ام للتهديد .. وسواء كانت ذاتية لدوافع او بالتاليب، ويختلف الوضع بالنسبة للاول (الاردن) .. إذ بينما تقع معظم منابعه . في الدول العربية المشتركة في حوضه . بالاضافة إلى رواندا ومجراه الرئيسي .. فقد تمكنت أسرائيل من لتحكم شبه لتام في مائيته ، بل وفي غيره (الليطاني)

مما يقع خارج حوضه ، وهي تسعى لان لاقرار سياسة متعددة لابعاد .. تحقق بها ماتسميه بالار دة لمشتركة لمصادر لمياه لطبيعية في المنطقة .. من لفر ت إلى لنيل ومن حيث درجة الخطورة .. لخاصة بكل د ئرة ودولة .. فقد تفق على قياسها بعدد من المؤشر ت الكمية ، يتمثل اهمها فيما يعرف بالميزانية لمائية .. هذه لتي تكشف لعلاقة بين المو رد و لاحتياجات . ومدى كفايتها ، وتبين الارقام لمعتمدة .. وقوع كل من « سوريا والاردن و لضفة الغربية .. » في مركز الازمة .. ، تقصر مواردها عن تغطية احتياجاتها . ومن ثم عن تلبية متطلباتها لتنموية .. ومواجهة معدلات نموها السكانية و لعمرانية ، ويعود ذلك بالنسبة لسوريا . إلى سلسلة لسدود لتركية في الفرات الاعلى .. ومشروع أتاتورك الكبير بصفة خاصة ، أما بالنسبة للاردن والضفة فالامر يعود برمته إلى سياسة سرائيل المائية .. هذه التي شفطت بمعنى الكلمة .. مياه حوض نهر الاردن (بانياس ، حاصباني ، دان ، ليرموك) . وغيرها من روافده .. ونقلتها بقنواتها العلوية وانابيبها لسفلية . .. إلى منطقة لنقب الصحر وية .. باعتبارها مشروعها التنموي القومي ، وتعاني الضفة وغزة .. من مجاعة مياه حقيقية ..

ويعترب كل من « لعر ق ولبنان ومصر » .. من لنقطة الحرجة .. هذه لتي تسبق الأزمة مباشرة ، ويدل مؤشر « لميز نية المائية » .. على انها بالكاد تكفي احتياجاتها لر هنة .. ولن ينقضي العقد الجاري .. إلا وهي ضمن مجموعة العجز السابقة ، خاصة إذ ما وضعت في الاعتبار خططها لتنموية ، ويدهم الخطر العر ق .. من المشروعات لتركية فوق نهر دجلة .. هذه التي تضمه مع لفر ت مجموعة سدود اتاتورك الثمانية ، دون أن تدابه تركيا باي اتفاقية مياه سابقة بينها وبينه كما يدهمه من ناحية يران ايضا .. بحكم سيطرتها على منابع نهر كارون لذي يرفد دجلة .. ويعد شريان الحياة . لجنوبي لعراق كله ، خاصة بعد ما كشفت وراقها . عن خططها لحبس مياهه لعليا . ومنع وصولها إلى مجر ه الادنى .

ولم يعد لبنان و حة لعرب لمائية .. كالشائع عنه ، فقد حولت اسرائيل مياه نهر لحاصباني .. إلى خزان مياهها لرئيسي .. في بحيرة طبرية ، كما سحبت مياه نهر الليطاني إلى خارج حوضه . وذلك بعد اجتياحها لجنوبي لبنان ، مما افضى إلى تدمير مز رعه .. وتعرضه لمجاعة مياه .. لا تقل عن هذه التي تتعرض لها لضفة وغزة .

ورغم مايظهر من بعد « مصر » لنسبي عن النقطة الحرجة .. ومن ثم بؤرة لازمة ، واعتصامها اتفاقية مياه تاريخية .. تصون لها حقوقها المائية ، فضلا عن علاقاتها المتو زنة مع دول منظمة الاسوجو . التي تضمها مع دول حوض لنيل لثماني إلا ان هناك من يلوح بالخطر .. من فوق ذرى منابع لنيل لحبشية ،

هذه لتي تمدها باكثر من ٨٠٪ من ميزانيتها ، فقد قام مكتب ستصلاح لاراضي بالحكومة لامريكية . بين ١٩٥٩ - ١٩٦٤ .. بمسح شامل لموارد المنابع الحبشية ، وقدم لاثيوبيا . نكاية في مصر السد العالي . ٣٣ مشروعا .. هيدروكهربائيا ، بجملة تخزينية تربو على ١١٨ مليار م ٣ .. منها ٥٠ مليارا م٣ من النيل الازرق وحده ، و قترح المكتب لتنفيذها برنامجا زمنيا تفصيليا (للاستزادة . كتاب نهر لنيل .. لرشدي سعيد) ، ومهما قيل من قدرة اثيوبيا .. على تنفيذ هذا لمخطط .. او غير ذلك مما يضعف من درجة خطورته .. فإن هذا لمخطط

سوف ينطوي د ئما على درجة خطورة عالية . على الأقل بالنسبة للمستقبل ، مما يفرض سياسة مصرية . غاية في النشاط و ليقظة .. في حوض النيل .. بصفة عامة ، ومع اثيوبيا بصفة خاصة . ومع لسود ن لشقيق بصفة أخص ، باعتباره - مثل مصر - ليس من دول المنبع وكانت لاتفاق المصري لاثيوبي في أول يوليو ١٩٩٣ خطوة في هذا المجال

وهكذا .. فالخطر بدرجاته لا يقتصر على دولة عربية نهرية دون أخرى ، بما يقتضي جهدا موحد في اتجاه درئه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٩

راضى عقب عودته من تنزانيا :

١٠٠ مليون دولار لتنمية موارد المياه

كتبت كريمة السروجي :

وافقت دول حوض النيل على انشاء هيئة عامة مستقلة لدول الحوض .. ذات شخصية اعتبارية دولية . وتقرر تشكيل لجنة من خبراء هذه الدول تضم كافة التخصصات المتعلقة بالمياه لوضع الاطار القانونى للهيئة

اعلن هذا الدكتور عبد الهادى راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده امس عقب عودته من تنزانيا .. وحضوره الاجتماع الوزارى الثالث لدول الحوض .

واشار الوزير إلى أنه تم الاتفاق على تنفيذ ٢١ مشروعا بحثيا ودراسة جديدة تستهدف تنمية موارد المياه لدول الحوض وانشاء شبكة معلومات مركزية فى اعالى النيل .. وذلك بتكلفة اجماليه ١٠٠ مليون دولار . ساهمت فيها الحكومة الكندية بخمسة ملايين دولار

واكد الوزير ان دور مصر فى هذه الاجتماعات حقق كثيرا من صور التوفيق بين الدول الحاضرة والاتفاق على صيغة واحدة للتعاون مع الدول الاجنبية فيما يختص بالموافقات على المنح .. وتم تفويض نظيره فى اوغندا لينوب عن دول الحوض فى هذا المجال .

واعلن عن حضوره الاجتماع الوزارى القادم الذى تم الاتفاق عليه فى مدينة الخرطوم فى العام القادم .

وبدأت امس اجتماعات النيل ٢٠٠٢

٥٠٤٦



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هيئة عامة لدول حوض النيل
راضي: ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ ٢١ مشروعاً لتنمية موارد المياه

كتب ـ عصام عمران :

وافقت دول حوض النيل على انشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وتشكيل لجنة خبراء لوضع الاطار القانوني للهيئة الجديدة .

اعلن د . عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة عقب عودته من تنزانيا انه تم الاتفاق في اجتماع دول حوض النيل على خطة العمل للمرحلة المقبلة وتتضمن تنفيذ ٢١ مشروعا بحثيا ودراسة لتنية موارد المياه وانشاء شبكة معلومات مركزية عن المياه فى اعمال النيل بتكلفة ١٠٠ مليون دولار .

واكد د . راضى ان جهود مصر قد توجهت بالاتفاق على صيغة واحدة للتعاون مع الدول الاجنبية فيما يختص بالموافقات على المنح .. وتفويض وزير الرى الاوغندى لتمثيل دول الحوض .

واعلن الوزير حضوره الاجتماع القادم لدول حوض النيل فى الخرطوم اوائل العام القادم .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

تتحدث عن اتفاق نهائي لتقاسم المياه

أنقرة تتجه نحو قرارات مهمة في علاقاتها مع دمشق

□ دمشق – من ابر هيم حميدي:

■ تتجه انقره لى اتخاذ قر ر ت مهمة فى لعلاقات السورية - لتركية وحل مشكلة المياه بين لجانبين على اساس توقيع اتفاق نهائي لتقاسم لمياه للعمل به بدلاً من لاتفاق لمرحلي للعام ١٩٨٧.

وقالت مصادر سورية مس ن تركيا «اعربت عن رغبتها في اقامة علاقات طيبة مع سورية تقوم على أساس حسن لجو ر والثقة المتبادلة». وابرزت وسائل الاعلام الرسمية امس قول الناطق باسم وز رة لخارجية لتركية فرحات عثمان ان نقرة «ترغب د ئماً في اقامة علاقات طيبة في جميع المجالات مع سورية ترتكز لى المصالح لمتبادلة واحتر م وحدة الأراضي والسيادة»، لكن عثمان اشار الى وجود «مشكلات يجب ان تحل وحلها يتيح قيام علاقات جوار طيبة على اساس لتعاون و لثقة المتبادلة».

يذكر أن ملفي الأمن و لمياه يشكلان محور لعلاقات بين تركيا وسورية، اذ ان لاتراك يتهمون سورية بدعم «حزب العمال الكردستاني» الذي يشن حرباً منذ العام ١٩٨٤ ضد الحكومة المركزية مع ن المسؤولين السوريين يشددون دائماً على ان الحزب «ممنوع» في لبلاد. وقدم وزير الداخلية الدكتور محمد حربة ادلة على القاء السلطات المختصة القبض على عناصر في الحزب. كما ان الجانب السوري يطالب بالتزام «عهد» رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل عندما كان رئيساً للحكومة في لعام ١٩٩٣ بان يوقع اتفاقاً نهائياً للمياه قبل نهاية ذلك العام للعمل به بدلاً من لاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧ الذي تلتزم تركيا بموجبه تصريف ٥٠٠ متر مكعب في لثانية عند لحدود السورية التركية.

وشكل الجانبان لحل هاتين المسالتين لجنتين مختصتين لعقد اجتماعات دورية، وكان آخر اجتماع للجنة لامنية في نهاية الشهر الماضي فيما لم تعقد للجنة المائية (تشارك فيها بغداد) اجتماعاً لها منذ العام ١٩٩٢ بسبب عدم تحقيقها اي نتيجة ايجابية مع انها عقدت ١٦ اجتماعاً.

وقالت مصادر ديبلوماسية تركية لـ «الحياة» في دمشق ان وسائل الاعلام التركية بدأت تتحدث في الفترة لاخيرة بشكل يجابي عن العلاقات بين الجانبين ونقلت لمصادر الاعلامية عن مسؤولين رفيعي لمستوى في انقرة ان رئيسة الوزراء تانسو تشيلر عقدت اخيراً «اجتماعاً مهماً ضم كبار المسؤولين». ونقلت عن تشيلر تاكيدها ضرورة « خذ العلاقات لمهملة منذ فترة بين دمشق وانقرة على محمل الجد من جديد». واضافت في جتماع آخر نه من العام ١٩٩٥ والى بداية القرن المقبل يجب حل مشكلة لمياه مع جيراننا».

وتوقعت لمصادر لتركية قيام وزير لخارجية التركي بالوكالة مر د كاربلتشين بزيارة لى دمشق في الفترة القريبة «وسيقوم باتخاذ خطو ت ملموسة في ما يتعلق بموضوع لمياه وفصل ذلك عن موضوع حزب لعمال لكردستاني». وأشارت الى ن القرار لتركي سيكون في اطار «عهد» ديميريل بالتوصل لى قسمة نهائية للمياه تكون على اساس ثلاثي، اي ما يساوي ٣٣٣ متراً مكعباً في الثانية لكل من سوريه والعراق وتركيا.

وأكدت لمصادر الديبلوماسية لتركية لـ « لحياة» عدم حصول ي تاكيد رسمي للزيارة لى يوم امس، غير نها اشارت لى ان وزير الخارجية لسابق ممتاز سويسال وعد الرئيس حافظ الأسد في بد ية لعام الماضي بان يزور دمشق في نهاية العام ١٩٩٤، لكن الزيارة لم تتم بسبب ستقالة سويسال». واضافت المصادر لتركية ن لتوجهات الايجابية التركية الأخيرة، اتت بسبب عو مل كثيرة اهمها «نتائج جتماع اللجنة لامنية في ٢٩ شباط (فبر ير) الماضي، و للقاءات التي عقدها لوفد الاقتصادي التركي (٩٧ شخصية) في العام الماضي خصوصاً و ن رئيس لوفد رالم ايريس يعتبر من اهم لمقربين من تسيلر ومن قيادة «حزب لطريق الصحيح» رئيس الائتلاف الحكومي.

وزادت المصادر لتركية لاعلامية ان الجانبين ينظر ن لان لى لعلاقات «بشمولية تنطلق من لوضع لاقتصادي، وان النقطة لاهم هي دفع العلاقات لتجارية والاقتصادية الى الامام و لاسهام في تطويرها، ومنها ن يقوم السوريون بمد خطوط الغاز لطبيعي السوري ليصل لى مدينة ضنه في تركيا لان ذلك يحمل نتائج يجابية وان يحدث تطور مهم في العلاقات» وكانت مصادر سوريه قالت لـ «الحياة» ان لجانب السوري عرض على لاتراك مقايضة الطاقة لكهربائية التركية بالغاز السوري في ضوء وجود احتياطي فائض في كل من لبلدين من مادة و حدة وعجز في المادة الأخرى.

وشددت المصادر على ان تركيا لن تبيع مياه الفر ت الى سرائيل، واوضحت ان ما ذكر اخيراً «مجرد خطط وستكون من نهر مالفقات في جنوب غربي تركيا كما ان تصدير المياه مطروح للجميع وليس لاسر ئيل فقط



المصدر : .... الحياة اللندنية.........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .. ...٩ . ١ . يناير 1995 .. ..

الاهتمام الاميركي بمياه الشرق الاوسط جزء من اللعبة السياسية

الكتاب: السياسة الاميركية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط.
المؤلف: جويس ستار ودانييل ستول.
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٩٥.

سليم سعد



■ بعيداً عن المفاوضات السياسية الجارية حالياً بين اسرائيل من جهة وبعض لاطر ف العربية من جهة خرى، توجد مجموعة من لقضايا التي يتم تدارسها بعيداً عن الانظار بمشاركة عدد من الدول لكبرى المعنية (خصوصاً الولايات لمتحدة لاميركية) لى جانب الجانبين العربي والاسرائيلي. واذ كانت الاخبار تنقل لنا تفاصيل الصعوبات والعراقيل في المجال السياسي، فان المعلومات المتسربة عن لقضايا الاخرى تشير الى نوع من المخططات المقررة لمرحلة ما بعد السلام.

في طليعة القضايا الحيوية التي يجب ان تتحدد اطرها العامة قبل الوصول الى المرحلة السلمية الشاملة. خفض لقوات المسلحة، ضبط اسلحة الدمار الشامل، السوق الشرق الاوسطية الموسعة، وطبعاً تنمية مصادر المياه والاستفادة القصوى المشركة منها نظراً الى ان معظم دول منطقة لشرق الاوسط يعاني الآن من ازمة مياه مرشحة للتصاعد وربما للوصول الى حد الازمة في مطلع القرن المقبل.

وهنا الكتاب يتضمن دراسة هي عبارة عن ورقة عمل وضعها باحثان اميركيان استراتيجيان وتتناول: وضع ازمة المياه في الشرق الاوسط، واحتمالات تصاعدها في غضون السنوات القليلة المقبلة، والمشاريع السياسية و لانمائية الموضوعة لمعالجتها منذ مطلع الخمسينات، والدور الذي تلعبه الوكالات الاميركية المتخصصة حالياً واخير جملة من الاقتراحات التي يرى لباحثان ان على الادارة لاميركية اللجوء اليها لوضع لسبل لكفيلة بنزع فتيل الانفجار المائي الحتمي في مطلع القرن العشرين.

يتبين من الدراسة ان هناك ثلاث «مناطق مائية» منفصلة ومتصلة في آن واحد في لشرق الاوسط. وهذا التقسيم يتمحور حول مصادر المياه الرئيسية. اولاً هناك نهر النيل الذي تقع تسع دول افريقية على ضفتيه منذ منابعه وحتى مصبه في البحر الابيض المتوسط. ويكاد هذا المصدر يكون مستقلاً لولا ان مصر تقع عند امتداده لاخير، وهي دولة متشابكة في علاقاتها ومصالحها مع منطقة لشرق الاوسط لتى تشكل «البؤرة المائية الثانية» فيما يتعلق بحوض نهر لاردن و لدول المعلقة به· لبنان وسورية وفلسطين (اسرائيل) والاردن. ما «البؤرة الثالثة» فهى تجمع تركيا وسورية و لعراق من خلال نهري دجلة والفرات، وهنا تلعب سورية دور الجامع المشترك مع «البؤرة الثانية».

كل الدول المعنية بهذه « لبؤر لمائية» تعاني بشكل او باخر من ازمة مياه سواء للشرب او للزراعة. ويؤكد الباحثان انه «بحلول العام ٢٠٠٠ سيكون الماء، وليس النفط، لموضوع الرئيسي الذي يتصدر قضايا المصادر الطبيعية في الشرق الاوسط (..) و ذا ما استمرت معدلات الاستهلاك الحالية فى هذه لبلدان، فان لنقص في لمياه التي ستكون متو فرة للاستهلاك، ضافة لى تدني جودة هذه المياه، سيؤدي لى مزيد من التنافس و لصراعات اليائسة في هذا الاقليم». غير ن هده لعوامل ليست لوحيدة لتي تهدد باندلاع النزاعات المستقبلية، فثمة ظروف سياسية اخرى مرتبطة بها كما في حالة تركيا التى تستخدم المياه سلاحاً ضد سورية" والعراق، و التوتر بين السودان ومصر او بين السودان واثيوبيا، وطبعاً ازمة الشرق لاوسط المممحورة حول المسالة الفلسطينية.

ولن تكون ازمة المياه المحتملة بمعزل عن العلاقات السياسية ايضاً. فمع ان «بؤرة المياه» تكاد تكون مستقلة، الا ن ثمة مشاريع طرحت خيراً ولو من باب ستمز ج الر'ي تهدد بتوسيع د ئرة العلاقات لمعقدة على هذا لصعيد. فقد تم قبل سنوات تداول حتمال تزويد الدولة اليهودية بمياه نهر النيل عن طريق خط انابيب يمتد عبر سيناء، وهذ يعني ادخال اسرائيل في خضم لاشكالات لمتعلقة بهذا النهر. و لشيء نفسه ينطبق على نهري بجلة و لفر ت اذ عرضت تركيا - ولو بصورة غير رسمية - نزويد اسرائيل من جهة وبعض دول الخليج العربي من جهة اخرى بالمياه بعد ان تكون السدود التركية العديدة حجبت الحصص المشروعة (وفق القانون لدولي) عن كل من سورية و لعر ق.

ومهما يكن من مر، فان الكتاب يكشف ان الولايات المتحدة الاميركية شديدة الاهتمام بتطور ازمة المياه فى الشرق الاوسط. ودلك عائد الى جملة عو مل سياسية واقتصادية وانمائية متشابكة ومعقدة بحيث ان اي خلل فيها سيؤدي حكماً الى تدهور عسكري خطير في هذه لمنطقة الحيوية بالنسبة الى لمصالح الاميركية. ويمكننا ان نضيف من ناحيتنا ان المتابعة الاميركية تربط كذلك بالحرص على بقاء اسر ئيل في الاساس، وهذا ما لا يمكن تامينه الا باشراكها في مصادر المياه لخاصة بالدول المحيطة بها. وحسب در سة الباحثين ستار وستول فان الدولة العبرية تستغل لان ٩٥ في المئة من مواردها المائية المتجددة، و نها بحلول العام ٢٠٠٠ ستواجه عجزاً يقدر بحو لى ٨٠٠ مليون متر مكعب، اي نصف معدل ستهلاكها لحالي.

فى لفصل الثاني من لكتاب عرض لاهم لاجتماعات و لندوات والمشاريع التي شهدتها الولايات المتحدة حول مصادر



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يناير 1990

جونيس آر. ستار
دانييل سي. ستول
السياسة الاميركية تجاه مصادر المياه في الشرق الاوسط

لمياه في الشرق الاوسط: اجتماع لمجلس الاستشاري الدولي (١٩٨٦)، ندوة خطة جونستون وحوض نهر لأردن (١٩٨٦)، حلقة دراسية في العلاقات بين الشركاء حول نهر النيل (١٩٨٧)، الامن المائي وتحقيق الأمن من خلال تكنولوجيا المياه (١٩٨٧). اما المياه، اذ يظهر ان عده جهات حكومية في واشنطن تهتم بهذه المسالة ومنها وزارة الخارجية، ووكالات الولايات المتحدة للانماء الدولي، ودائرة المسح لجيولوجى الاميركية، ومكتب الاستصلاح، ومكتب لتعاون والتنمية الدولي، وسلطة حفظ لتربة، وسلطة الابحاث الزراعية، ووكالات المخابر ت لدفاعية، ووحدة لمهندسين في الجيش الاميركي و لوكالة لاميركية لحماية لبيئة.

ونظراً الى هذا التنوع في لجهات لاميركية لمهمة، فان الباحثين ستار وستول يشددان في ختام در ستهما على جملة من التوصيات ابرزها توحيد لجهود الاميركية في اطار واحد يكون قادر على التعاطي الاقتصادي والتكنولوجي مع الاطر ف المعنية في المنطقة. وهما نقترحان «وضع برنامج ميركي خاص بالمياه في الشرق الاوسط لتشجيع تطوير تكنولوجيات متقدمة في مجال المياه»، لكنهما يؤكدان على «ان لا تكون هنال ابعاد سياسية لهذا لبرنامج». وقد تكون مثل هذه لفكرة ر ئعة من حيث لمبدأ، غير انه من لصعب بل ومن لمستحيل التعاطى مع ازمة المياه في الشرق الاوسط بمعزل عن لشان السياسي ومن هنا نفهم مثلاً لماذ غاب لبنان عن هذا الكتاب، خصوصاً ما يتعلق باقدام لدولة العبرية على استغلال مياه الجنوب للبناني المحتل!

همية مثل هذه الدر سات انها تاتي نتاج عمل جماعي يجري على نطاق محدود في اروقة صنع لقرار في و شنطن. وهي تحدد طبيعة الافكار والمشاريع التى تعد للمنطقة فى ظل المسيرة السلمية الراهنة. والاطلاع عليها، سواء من قبل القراء المتابعين او اصحاب الشان السياسى لعربي، ضروري لمعرفة اتجاهات لريح في غضون السنوات القليلة المقبلة.



المصدر : ..... الحياة اللندنية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ...... ١٩ يونيو ١٩٩٥ ....

الماء والحرب

حينما يتحول مصدر الحياة الى مصدر هلاك

□ لندن – من سمير لبوسف:

■ تتكرر دوماً صورة نساء واطفال يحملون اوعية وغالونات فارغة ويعفون بياس فى طو بير او يتحلقون حول نبوب ماء فى عالمية لتقارير الصحافية لصورة فى ميادين الحرب إلا نه نادر ما يتم تسلط لضوء على مبلغ خطوره عامل الماء فى مناطق الحروب والصر عات المسلحة و نعكاسه على حياة لمدنيين ويكتفى لمراسلون الصحافيون بالاشارة لى نقطاع لمياه او شحها فى سياق الحديث عن ندرة مصادر لعيش اثناء سير لمعارك والخسائر وحجم لدمار. لخ. وعلى رغم لاهتمام لذي تمنح فيه قضايا التنازع حول مصادر لمياه اقليميا ودولياً كحافز لتاجج صر عات ونزاعات بين دول متحاربة فإن مشكلة مياه لشفة، تو فرها ونقاؤها خصوصاً، تظل موضوعاً لا ينال ,لا قدر ضئيلاً من الاهتمام.

ولطالما تعرضت مصادر مياه لشفة لى مخاطر فى الحروب والصراعات المسلحة، لا سيما لحروب لتدميرية لكونية و لاهلية ولعبة لمحاصرة لتى تجري فى سياقها. وتتمثل هده المخاطر اولاً، فى ضرب مر كز ضخ وتوزيع لمياه وهو غالباً ما يكون متعمدا و حياناً عشوائياً. ثانياً محاولات لسيطرة على مصادر مياه الشرب (لشفة)، لا سيما في لحروب الاقليمية و لاهلية، اما بغية لاستئثار بهذ لمرفق الحيوي و ستخد مه كعنصر ضغط على الطرف الاخر. ثالثاً، تسمم لمياه، او تلوثها، وهدا غالباً ما يحدث من جراء الدمار لذي يؤدي الى تسرب لمياه لاسيما لابار الخاصة.

وهذ و ن لم تتعرض لمياه لهذه لمخاطر لمباشرة فإن نعد م لطاقة الكهربائية و لوقود يؤدي بالضروره الى تعطل لمياه لذي يعتمد على هذه لمر فق لاخرى. كما ان صعوبة اد ء العمل اليومى يؤدي الى سوء لاد رة والفوضى فضلاً عن نعدام توافر لمو د الكيماوية الضرورية لتعقيم لمياه وجعلها صالحة للشرب.

صر عات ومياه

منذ نهايه الحرب العالمية لثانية حتى لعام ١٩٩٠ بلغ عدد الصر عات لمسلحة ١٦٠ صراعاً، انتشرت على مد ر لكون وتركزت على نحو خاص فى سيا وافريقيا و ميركا اللاتينية فى حين بلغ مجموع الصراعات ما بين ذلك لتاريخ ونهاية ١٩٩٣ ما يزيد على ٩٠٠ صر ع. وسمة امران جديران بالملاحظة فى ما يخص هذه لصر عات الحديثة، ليس الازدياد لهائل فى نسبتها فحسب، لكن نتقالها من بقاع لصر ع «لتقليدية» اي ما يسمى بـ «العالم لثالث» لى قلب اوروبا نفسها بسبب انهيار لاتحاد لسوفياتى وتفتت جمهورياته والدول التي كانت تدور في فلكه. كما نه وبسبب الهجرة المتو صلة من لريف الى المدينة باتت لاماكن لمدينية، المكتظة غالباً بالسكان، ميادين للصراع، وهو ما له ثره لمميت على مصادر العيش.

على رغم اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) لتى تحظر ستهد ف المر فق الحيوية المدنية، لا سيما مصادر ومراكز لطاقة الكهربائية والمياه، إلا ان هده الاتفاقية في بندها هذ كما فى بنودها الاخرى لطالما خُرقت لدى اندلاع لحرب، بل حتى حينما يُر عى هذا البند فإن ضرب مر فق خرى او تعرضه للتعطل يؤدي الى تعطل هذ المرفق ايضاً· بغداد، سارايفو، موستار، عدن، منروفيا، مقديشو وكيغالي من لمدن لتى تعرضت لى توقف لمياه ونقصان مخزونها بسبب تعطل مرافق اخرى. وغالباً ما يؤدي تر كم لمياه لوسخة لى فيضانات لدى عودة لمياه الى الجريان، كما حدث في بغد د، حيث فاضت لمياه فى ضو حي عديدة من العاصمة

فى ميادين لصر ع فى يوغوسلافيا سابقاً، وحيث لم تسلم ابسط لقو نين والتشريعات لتى تنص على عدم لتعرض للمدنيين وممتلكاتهم ومصادر عيشهم تعرضت مصادر المياه لى اقسى انو ع لانتهاك لمتعمد والسافر، إذ عمدت القوات لصربية الى ضرب محطات ضخ وتكرير لمياه وسعت الى منع وصول قطع لغيار و لمو د لكيماوية لتعقيم المياه وهو ما عرقل امكانية التكرير وصيانة محطاتها وهو ما دى لى نقطاعها. وقد اضطر العديد من المو طنين فى سار ييفو الى تعريض حياتهم وحياة ابنائهم للخطر لدى محاولاتهم لمستميتة للحصول على مقادير من لماء تتيح لهم استمر رية لعيش حيث اضطرو الى لخروج لى الشو رع تحت لقصف والقنص لمتواصلين بغية جلب ماء من الاماكن القليلة حيث يتوافر، وقد سقط كثير من لمو طنين إبان ذلك.

ولندره لمياه اوجه قمينة خرى، كالاستغلال و لمعاناة الاقتصادية. ذ تؤدي لافتقار الى لمياه لى تحولها لى مادة ثمينه تباع حياناً باسعار خيالية، او يضطر لمو طن لى دفع اضعاف ما هو معتاد تمنا لها، كما حدث فى مدينة سمرا فى ثيوبيا عام ١٩٨٦ ذ دت سوء ادارة لمصلحة التى تزود لمدينة بالمياه الى ارتفاع اسعارها ٥٠٠ في المئة وهو ما حتم على لمواطنين دفع ١٠ فى المئة من مداخليهم مقابل ما لا يزيد على ٢٠٠ ليتر من لمياه لكل عائلة

فى عدن يضاً، وفي خضم لحرب التى اندلعت في لعام لماضى عانى المدنيون من ندرة لمياه بعد تعطلمحطة بير ناصر وهو ما دى لى تقلص نصيب الفرد من لمياه بما لا



المصدر : ..... الحياة اللندنية ....

التاريخ : .... ١٩ فبراير ١٩٩٥ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يزيد على ثلاثة لترات فى اليوم وهى كمية ضئيلة للغاية في مدينة تصل درجة الحرارة فيها الى ٤٥ درجة مئويه.

تلوث وأمراض

فى زمن الحــرب توافر المياه نفسه ليس كـافيـاً كى يضع حـداً للمأساه إذ بالاضافه الى صـعوبة جلبها، فإن خطر تلوث مصادرها امر شبه حتمى فى كابول على سبيل المثال ادى دمار وتحطم المجارير لى تسرب مياهها لوسخه الى بار مياه لسقة الخاصة لتى كانت المعين الوحيد للمـاء بعد توقف المعين العـام بر دمار شبكة لكهرباء فى كانون الثانى (يناير) ١٩٩٤ وقد سجلت وز رة لصحة ما يزيد على ٢٠٠٠ حالة مصابه بامر ض تعود الى تلوث المياه كالتيفوئيد والاسهال وغيرها. فى جلال باد، حيث ياوى أكثر من ٣٠ لف لاجئ في مخيم يفتقر الى ابسط شروط الحياة تبين ان نسبة تتر وح ما بين ٢٥ فى المئة و٣٥ فى المئة من مختلف الاعمار من هؤلاء للاجئين يحمل أمر ضا تعود الى تلوث المياه. وليس هذا بجديد طالما ان ظاهره لمياه لمحملة بالأمر ض كانت لسبب فى لهلاك لجماعى لعدد كبير من اللاجئين والنازحين في اكثر من مكان

خلال نزوح حوالى مليون كردي عر قى باتجـاه الحدود التركية والايرانية إبان احد ث الشمال عام ١٩٩١، كان ٧٥ فى لمئة من بين لوفيات من الأطفال عائد لى أمراض رئوية نتيجة تلوث حاد في المياه فضلاً عن انعدام مياه لغسل وقد لوحظ رتفاع نسبة لوفيات بين الأطفال من خمسة بالألف الى ٦٤ بالالف وهو ازدياد رهيب لا سيما لجماعات لم تعرف بمعاناتها من قبل من مراض ذ ت طبيعة خاصة.

وقد برز خطر لمياه لحامله للامر ض على نحو متعاظم فى ساراييفو ففى حين كان عدد حالات لمصابين بامراض ناجمة عن تلوث المياه ١٢٣٩ بين كل ١٠٠ لف مواطن عام ١٩٩٢ رتفع عدد هذه لحالات مع مطلع عام ١٩٩٣ الى ٥٠٠٠ حالة بين كل ١٠٠ الف مواطن. ومن المحتمل ان يكون الامر قد زداد سوءاً بعدما اصبحت امكانات لاستجابة لى تطلعات وز رة لصحة لى المواطنين بغلى لماء قبل ستخد مه صعبة للغاية ان لم نقل مستحيلة فى ظل نعدام توافر لوقود والظروف المؤ تية للقيام بهذه لعملية.

ومخاطر تلوث المياه لا تتوقف على ما يحدث الان و نما ثمه مظاهر عدة تؤكد مكان نتشار لامراض لسارية و لاوبئه فى اماكن سكنية عديدة لا سيما بين النازحين وقاطنى المدن.

فى العراق، واستناداً الى تقارير خاصة للأمم المتحدة ز د عدد المصابين بامر ض لتيفوئيد و لتهاب الكبد ثلاثة اضعاف عما كان عليه فى صيف عام ١٩٩١ وتضاعفت نسبة وفيات الاطفال نتيجة مر ض تعود لتلوث المياه. وفى ظل لحصار المفروض على البلاد فإن امكان صلاح نظام مياه الشفة يبقى شبه معدوم طالما ن قطع الغيار و لصيانة غير متوافره كما ن ثمة فتقار و صحا الى المو د الكيماوية لمعقمة لان وبعد ثلاثة اعوام، وعلى رغم المحاولات لحثيثة الى صلاح او اعادة بناء محطات تزويد المياه، لم تزد امكانات ضخ وتوزيع المياه الى اكثر من ٥٠ فى المئة من امكاناتها الفعلية. كما ان معظم مياه لمجارير يصب فى الأنهار لتى تستخدم كمصدر لمياه لشفة وهو ما ينذر بانتشار الأوبئة السارية القاتلة. لكن ما العمل؟

تفاقيات ومحاولات حلول

بين ٢١ و٢٣ تشرين لثانى (نوفمبر) ١٩٩٤ ... لـ ... لصليب ... ر لدولية فى جنيف مؤتمر لدرس قضية لمياه فى ظل الحروب والصراعات لمسلحة قدم خلاله تقارير ودر سات حول لدرك الذى انحدرت ليه الأمور إذ تبين من خلال ... على رغم المحاولات الحثيثة لى بذلتها وتبذلها اللجنة لتدارك لمخاطر لناجمة عن انعدام لماء وتلوثه فان امكانات درء ... امراض والاوبئة ما زالت ضئيلة جدا ... ليس فقط ... انعدام الامكانات المادية المطلوبة و ... ... المؤ ... وانما بحسب المو قف لسياسية لاطر ف دولية التى تتسم بعدم الاكتر ث حين السدد وعدم لتمييز ما بين لمدنيين وحكامهم احيانا وهو ما يحول دون انجاز ما هو مطلوب لكي تصبح المياه مصدر حياة.. بدلا من مصدر هلاك

لا ان لغاية الأساسية التى تسعى اليها للجنة فى ضوء لتقارير الو ردة هو لفت لانتباه الدولى لى هذه لقضية لمهمة ... فى تكريس حماية فعلية لضحايا الحرب لا سيما حينما تكون شروط العيش واخترها سياسة هدفا لقوى المتحاربة وهى ... تسعى لى ذلك ترى ضرورة حترام لقو نين و لتشريعات دولية لتى تحظر ولا ستخد م السموم او المواد المبيدة ضد مر فق لعيش فى ي حال من الاحوال بانيا حظر تدمير ممتلكات العدو لا سيما لعامة منها وتلك التى ينتفع منها لمدنيون، لتى لا غنى عنها لخلاص الناس تالنا حظر مهاجمة معامل تحتوى على مو د خطرة بما قد تعرض المدنيين الى خطر غير مباشر

ترى تقارير الصليب لاحمر لدولية، ومن خلال دفع الاطر ف المتحاربة لى رعاية هذه لقو نين و لسعى الى عدم اختراقها هو ما يجنب المدنيين شرور اضافية لى جانب شر الصراع و لحرب.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٤ ٣ مايو 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المطالبة بدعم التعاون بين دول حوض النيل

كتب ـ أحمد نصر الدين:

طالب مؤتمر النيل عام «٢٠٠٢» بدعم التعاون بين دول حوض لنيل لترشيد استخدام المياه وستغلال لتروت والطاقات لكاملة للنهر خاصة فى دول المنبع متل توليد لكهرباء من لشلالات وتوفير لفاقد فى مناطق المستنقعات.

وصرح لمهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل بان المؤتمر الذى عقد مؤخرا فى تنزانيا واتفقت على توصياته دول حوض لنيل ناقش مشاكل لحفاظ على البيئة وكيفية مواجهة الامر ض المتوطنة، ومشاكل نبات الهايسنت فى البحيرات لاستو ئية وتاثيره على الثروة لسمكية.

وكان رئيس هيئة مياه لنيل قد مدم البحث الرئيسى لمصر بالاضافة الى ٨ ابحاث اخرى حول ضرورة تطوير التعاون بين دول حوض لنيل وكيفية ستغلال لطاقات الكامنة لتى يمكن ستخرجها من لنهر، لتعود بالنفع على دول لحوض.

٦٥٨



المصدر : الخرطوم

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع بالخرطوم لبحث اقامة مشروعات مشتركة لتنمية موارد دول حوض النيل

القاهرة- «الخرطوم»

وافقت دول حوض النيل علي خطة عمل في عدد من المشروعات المشتركة، وقد تقرر عقد اجتماع لوزراء هذه الدول في الخرطوم في يناير من العام القادم.

وصرح الدكتور عبد الهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري بان هناك ٢١ مشروعا تكاليفها ١٠٠ مليون دولار سوف تنفذ لصالح دول حوض النيل بهدف تنمية مواردها المائية ومقاومة الحشائش التي تعوق الملاحة النهرية وتتسبب في فقد جزء من مياه النيل ومياه هضبة البحيرات الاستوائية.

وقال راضي ان دول الحوض وافقت علي خطة العمل في هذه المشروعات وعلي تشكيل مجموعة عمل لوضع اطار قانوني للتعاون بين دول حوض النيل ومدي معاونة بعض الدول في تنفيذ هذه الخطة التي سيستغرق تنفيذها خمس سنوات. واشار الي ان كندا وافقت علي تقديم منحة لهذا الغرض قيمتها خمسة ملايين دولار.

جدير بالذكر ان دول حوض النيل هي مصر والسودان وكينيا وتنزانيا واوغندا وزائير ورواندا وبوروندي واثيوبيا واريتريا.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٧ ملايين دولار للمياه فى أوغندا من المصرف العربى للتنمية

● تم التوقيع على اتفاقية قرض بين المصرف العربى للتنمية بافريقيا وجمهورية اوغندا يمنح المصرف بموجبها اوغندا قرضا مقداره ٧,١ مليون دولار للاسهام فى تمويل مشروع المياه والصرف الصحى لبعض المدن الصغيرة. حضر مراسم التوقيع عن جمهورية اوغندا سعادة السفير داودى م. تاليواكو المفوض بالانابة لدائرة تنسيق العون بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادى وعن المصرف أحمد العبد الله العقيل رئيس مجلس الادارة واحمد الحارثى الوردى المدير العام.

يهدف المشروع الى دعم برنامج الحكومة للانعاش الاقتصادى والاجتماعى بتطوير خدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى بعض المدن الصغيرة ويشتمل المشروع على تطوير واعادة اعمار عدد من محطات تنقية المياه .

يسدد قرض المصرف خلال ١٨ عاما بما فى ذلك مهلة سماح ٤ اعوام وفائدة سنوية ٣٪ باضافة القرض لحالى يصل اجمالى تعهدات المصرف لصالح جمهورية اوغندا نحو ٥٧,٩١٥ مليون دولار

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

المصانع تخسر بسبب المياه

تمثل المياه لإسرائيل شرياناً مهماً للحياة وتأتى هذه القضيه على راس الأولويات لتى تسعى إسرائيل لحسمها لصالحها من خلال ريادة موردها لمائية ولو على حساب العرب ويثور حالياً جدل شديد حول المياه فى إسرائيل لأن الحكومة قررت فى مواجهة ندرة المياه - رفع سعرها. وذكرت صحيفة «عل همشمار إن ممثلى اتحاد لصناع طلبوا من اللجنة لمالية بالكنيست تشكيل لجنة تبحث فى تثبيت تعريفة لكهرباء والمياه بالنسبة للصناعة والزراعة بدلاً من اتجاه الحكومة لرفع سعر المياه بنسبة ٣٤٪ لمواجهة نقصها ولتعويض تكلفة الطاقة الكهربية المخصصة لتحلية المياه المالحة. واضافت الحكومة نه فى حالة سريان قرار رفع أسعار المياه فإن ٤٠ مصنعاً من بين ٥٠ مصنعاً تحتاج للمياه سوف تتعرض لخسائر جسيمة في حين تحقق لزيادة دخلاً للحكومة يقدر بنحو ٣٠ مليون شيكل



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩٩٥/٣/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه والسلام في الجولان

□ دمشق من حمد سعيد لموعد:

■ شكلت لموارد المائية في هضبة الجولان لسورية لمحتلة وموقعها الاستراتيجي عاملين اساسيين من عوامل لصر ع على الجبهة السورية - الاسرائيلية مما جعلها جبهه ساخنة لفترة من لزمن من جهة، وجبهة لس من لسهل حر ز تقدم فى المفاوضات السلمية لجارية منذ مؤتمر مدريد من جهة ٬خرى وفى لوقت الحاضر كما فى لماضي اثارت ثروه الهضبة السورية المائية طماع الحركة لصهيونية وقادتها الذين طالبو بضمها بذريعة ن جبل لشيخ هو ابو لمياه لفلسطين، وهذا ما اكدته مذكرة لحركة لصهيونية الى لمجلس لاعلى لمؤتمر السلام فى باريس بتاريخ ١٩١٩/٢/٣، ومذكرة حاييم وايزمن الى المؤتمر نفسه بتاريخ ١٩١٩/١١/٢٢، ومذكرة ديفيد بن غوريون المرسلة باسم لاتحاد لعمالى لصهيوني الى حزب لعمل البريطاني عام ١٩٢٠ و لقر ر لذي اتخذته الحركة الصهيونية في تشرين لثاني (نوفمبر) ١٩٢٠.

وفى عام ١٩٥٠ بدأت اسرائيل بتجفيف بحيرة لحولة و لمستنقعات المحيطة بها من لجهة الشمالية، واستمرت عملية التجفيف هذه بشكل عملي من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٣ استولت اسرائيل في اثنائها على كل الأراضي المجردة من لسلاح باستثناء منطقة الحمة وطردت سكانها متجاهلة قرار مجلس لامن الصادر بتاريخ ١٩٥١/٥/١٨ بعد ان ٬لغت اسر ئيل من جانبها، كما يقول موشي دايان، الوضع لخاص بالمناطق المجردة وتصرفت بها وكانها اراض د خل سرائيل.

وفي تشرين الاول (كتوبر) ١٩٥٣ بدأت اسر ئيل ببناء محطة كهرمائية عند جسر بنات يعقوب شمالي بحيرة طبرية. وتضمن لمشروع شق قناة تحويل من المحطة الى بحيرة طبرية. وعندما بد٬ت عملية تحويل مجرى نهر الاردن، بناء على مقررات مؤتمر القمة العربية الأول كان للاعتداءات الاسر ئيلية لر مية لى وقف لمشروع دور كبير في التمهيد لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

لجولان. طبيعة ومياه

تبلغ مساحة لهضبة السورية لمحتلة ١٠٨٠ كم٢ وهي على شكل شريط يزيد طوله عن ٧٠ كم يفصله جبل الشيخ عن البقاع للبناني ونهر لىرموك عن مرتفعات عجلون والأردن الشمالية وفى الشرق يفصل وادي لرقاد لهضبة عن سهول حور ن، بينما تطل لهضبة على بحيرة طبرية والمناطق لمنخفضة لى لشمال منها بجرود قاسية.

ومن الناحية لطبيعية، ينقسم الجولان لى منطقتين: المنطقة الشمالية ويتراوح ارتفاعها ما بين ٦٠٠ ٩٠٠ متر وتتبعها نهايات واقد م جبل الشيخ لجنوبية و لشرقية لتي يزيد ارتفاعها عن ١٥٠٠ م ويتز يد رتفاع هذه المنطقة بالاتجاه شمالاً، اما لمنطقة الجنوبية فيتراوح ارتفاعها بين ٣٠٠ ٦٠٠م تتبعها ار ض منخفضة الى ٬قل من مستوى سطح لبحر عند سهل البطيحة ونهايات لأودية لسحيقة لتى تصب في بحيرة طبرية وسهل لحولة.

الامطار: يعتبر الجولان من المناطق المطيرة في سورية وتقدر كمية الامطار بـ ٥٠٠ ٥٥٠ مم سنوياً علماً ان مصادر مصلحة الارصاد الجوية في سورية تفيد ان امطار هذه المنطقة تزيد عن ٧٠٠ مم. ويتساقط لثلج في لمنطقة بمعدل ١٥ - ٢١ يوماً في لسنة.

المياه الجوفية: يعتبر لجولان خزاناً ضخماً للمياه الجوفية لتى تتدفق من خلال الينابيع وتجري فى وديان الهضبة. ويزيد عدد الينابيع في الهضبة عن ١٧٠ ينبوعاً من اشهرها ينابيع الحمة.

- لوديان: تكثر في الجولان الوديان غير دائمة الجريان التي تتجه من الشرق الى الغرب او الجنوب الغربي باستثناء وادي الرقاد الذي يتجه من لشمال الى الجنوب ليلتقى مع نهر لاردن، كذلك و دي المسعودي الذي يصب فى نهر ليرموك. ومن اهم الوديان في لجولان و دي السمك الذي تتجمع فيه مياه لاودية المنتهية في سهل لبطيحة، ووادي الدرد رة الذي يصب في بحيرة طبرية الى وديان ليعفوري والدفين والعسل.

الانهار:

١ - نهر بانياس: ينبع من كهف بانياس على ارتفاع ٣٢٩م عن سطح البحر. ويجري مسافة ٢ كم قبل دخوله الار ضي الفلسطينية. يسير النهر عبر مجرى خانقي عميق بانحدار شديد. له عدد من الروافد من اشهرها: وادي العسل، وادى خشابى ووادي زاري يبلغ مستوى تصريف النهر ١٢٠ مليون م٣ علماً ان بعض المصادر لاسرائيلية تقول ان تصريف لنهر يصل الى ١٥٠ مليون م٣ سنوياً.

٢ نهر الدان: يسمى ايضاً نهر القاضي ويسير عبر مجرى عميق مسافة ٨ كم من منبعه حتى يلتقي مع نهر بانياس. والدان نهر سريع الجريان يبلغ متوسط تصريفه ٧ ١٠ م٣/ ثا في شهري أذار (مارس) ونيسان (بريل) ويهبط هذا لتصريف كثير في شهر ايلول (سبتمبر). يبلغ معدل التصريف السنوي للنهر ٢٨٥ مليون م٣. ووصلت قمة التصريف السنوي الى ٢٨٥ مليون م٣ عام ١٩٤٩/١٩٥٠ بينما كان ادنى تصريف له ٢١٧ ملون م٣ عام ١٩٦١/١٩٦٢.

٣ - نهر الاردن. يبلغ تصريف نهر اليرموك ٤٦٠ مليون م٣ سنوياً اي ما يعادل نصف تصريف نهر الاردن بعد خروجه من بحيرة طبرية. وتبلغ مساحة حوض اليرموك ٧٥٨٤ كم٢ منها ٥٥٠٠ كم٢ داخل الأراضي السورية لتي تقدم اكثر من ٨٠ في المئة من مياهه. ويبلغ طول النهر ٥٧ كم منها ٤٧ كم د خل الأراضي السورية، بينما تقع الضفة اليمنى من مصبه فى مثلث الحمة - سمخ جسر لجامع. تتشكل بدايات اليرموك من لسفوح الشرقية بجبل الشيخ، و لجولان الشرقي، وسهول حوران، وجبل العرب، ولا ياخذ اليرموك شكل نهر دائم الجريان ,لا بعد منطقة مزيريب وتل شهاب حيث يتغذى بكثير من الينابيع الد ئمة التي يزداد ظهورها في قاع الوادي العميق. يبلغ تصريف الو دي ١٠٠ م٣/ ثا في الشتاء تنخفض لى ٧ م٣/ ثا في الصيف.

لسياسة المائية لاسرائيلية

ادت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وسيطرة سرائيل على الجولان وتحكمها بمو رده المائية لى وقف تحويل نهر لاردن وروفده وزيادة لموارد المائية الاسرائيلية بحو لى ٦٠٠ مليون م٣ سنوياً موزعة حسب مصادرها على لشكل لآتي:

- ١٢٠ مليون م٣ من نهر بانياس.
- ٢٤٠ مليون م٣ من نهر لدان.
- ١٥٥ مليون م٣ من نهر الحاصباني الذي لا يمر بهضبة الجولان لكن نتائج الحرب سهلت على سر ئيل سرقة مياه النهر.
- ٥ مليون م٣ من نهر البريغيت اللبناني.
- ٨٠ مليون م٣ من مجرى نهر الأردن وفروعه لمختلفة تستخرجها اسرائيل بوسائل اخرى.

يعادل هذا ما يقارب ٣٠ في المئة من كمية المياه التي تستغلها اسرائيل في الوقت الحاضر. يضاف ليها نحو ٧٠ مليون م٣ من الحمة تاخذها سرائيل بواسطة انابيب الى هضبة الجولان، علماً ان رئيس الوزر ء الاسر ئيلي مناحم بيغن قد تعهد للوسيط الاميركي فيليب حبيب الا تزيد الكمية التي ياخذها اسر ئيل من مياه الحمة عن ٢٥ مليون م٣ سنوياً.

فرضت اسرائيل القوانين الاسر ئيلية وقيدت كثير ستغلال المياه في الجولان من قبل المواطنين العرب وجففت برك المياه الناجمة عن تجمع مياه الأمطار و لثلوج لتي كان عددها قبل لاحتلال الاسرائيلي للهضبة يزيد عن ٤٠٠ بركة مياه كان فلاحو الهضبة يستفيدون منها في الزراعة وتربية الماشية. ولم يبق من هذه البرك سوى ثلاث برك. وبموجب القوانين الاسرائيلية المفروضة يتوجب على كل من يريد جمع مياه الأمطار الحصول على تراخيص من شركة «مكوروت» لاسر ئيلية المسؤولة عن المياه في سرائيل.

ومن جهة اخرى تسلم اسرائيل لكل مستوطنة قطعة مساحتها ٤٥٠ دونماً من الاراضي المروية يستخدم منها ٢٥٠٠ دونم لزر عة الحبوب المروية و٥٠٠ دونم لزراعة الأشجار و١٥٠٠ دونم لمختلف المحاصيل لاخرى. وتقدر المصادر الاسرائيلية حاجات المستوطنين الاسر ئيليين في هضبة لجولان من المياه بحوالى ٤٦ مليون م٣ موزعة على الشكل الآتي:

١ ٨,٧ مليون م٣ لمستوطنات الجزء الشمالي الذي يضم عدداً قليلاً من المستوطنات رغم غناه بالموارد المائية.
٢ - ٦ ملايين م٣ لمستوطنات الجزء الأوسط.
٣ ٣١,٦ مليون م٣ لمستوطنات الجزء الجنوبي.

ويتم الحصول على المياه المطلوبة من المصادر الاتية:

١ - ١٦ مليون م٣ من بحيرة طبرية.
٢ ١١ مليون م٣ من ينابيع الحمة ونهر لاردن.
٣ - ١٠ ملايين م٣ من الانهار و لينابيع من مرتفعات لجولان.
٤ - ٩ ملايين م٣ من انشاء سدود نشئت على مجاري الوديان والسيول.

الوضع لمائي في سورية

تؤكد المعطيات لمتوافرة تزايد لطلب على المياه في سورية وانها قد تعاني نقصاً في المياه يقدر بحوالى مليار م٣. ولسورية مخاوفها لمشروعة من المشاريع التركية على نهر الفرات واصر ر الجانب التركي على اخذ لكميات لتي يريدها من المياه قبل السماح لها بالتدفق باتجاه كل من سورية والعراق. ويعاني الجنوب لسوري نقصاً في لمياه للازمة لتلبية تز يد لطلب على المياه لاغر ض الزراعة والشرب والصناعة.

وفي الأردن الذي تبلغ مساحته ٩٠ الف كم٢ تتفاقم ازمته ويتوقع خبراء المياه الاردنيون انه نتيجة لشحة المصادر المائية ان تضطر السلطات لى تقليص لمياه لمخصصة للزراعة لتلبية زيادة لطلب لاغراض الصناعة والشرب إذ انه من اصل ٦٧٠ مليون م٣ مخصصة للزراعة عام ١٩٩٠ يمكن ان يتوافر فقط ما لا يزيد عن ٥٥٠ مليون م٣ عام ٢٠١٠ في وقت سيتز يد الطلب على مياه الشرب من ١٨٠ مليون م٣ سنوياً عام ١٩٩٠ لى ٣١٠ ملايين عام ٢٠١٠ بسبب تزايد عدد لسكان بمقد ر الضعف تقريباً. ولسنا نجد لمجال لكافي لشرح لممارسات لاسرائيلية تجاه الأردن في مجال لمياه.

ومنذ عام ١٩٥٣ اتفق الجانبان السوري و لاردني على نشاء سد على نهر ليرموك عرف في ما بعد باسم «سد الوحدة» لتلبية حتياجات البلدين من المياه و ستغلال الكهرباء التي يمكن توليدها من المحطة لكهرمائية التي ستقام لسد النقص بالطاقة



المصدر : ...... الحياة اللندنية ......

التاريخ : ...... ٩ ...... مارس ١٩٩٥ ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكهربائية في سورية. ولم تنتجح حتى الان كل المساعي لاقامة لسد والسبب في ذلك يعود للمتغيرات في العلاقات لاردنية - السورية ومساعي سرائيل لدى كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لمنع تقديم القروض اللازمة لإقامة السد.

المياه والسلام في الجولان

بما انه هنالك اراض عربية محتلة، فهنالك مياه عربية محتلة. وبالتالي ان اي حديث عن السلام لا بد ن يناقش مسالة المياه العربية المحتلة لان المياه اصبحت في لشرق لاوسط سلاحاً استراتيجياً يستخدم لبسط السيطرة والنفوذ من جهة، ويمكن ن يتحول الى عامل من عوامل عدم الاستقرار، من جهة اخرى. ولا يمكن لاحد ان يتحدث بصدق عن سلام دائم وبناء الثقة بين الأطراف لمشتركة في استخدام الموارد المائية من دون ن تفرج اسرائيل عما غتصبته من المياه العربية من نصيب كل من سورية والاردن ولبنان وفلسطين سواء كانت مياهاً سطحية ام جوفية.

وقبل الحديث عن التوقعات بشان المياه في الجولان من المفيد التذكير ببعض لنقاط المهمة:

* في الخمسينات دعى بن غوريون ن حروب سرائيل كلها كانت حروب مياه لتبرير لسيطرة على بعض لمو رد المائية في المناطق المحيطة بفلسطين. وفي ظل المتغيرات الدولية و لاقليمية استبدلت اسرائيل مقولة حروب المياه بالدعوة لى التعاون الاقليمي وادارة المصادر المائية بصورة مشتركة مع كل دولة عربية على حدة. و لهدف من ذلك، كما يقول حد خبراء المياه لاردنيين هو البحث دائماً عن كميات من المياه الاضافية اضافة لما تستحوذ عليه اسرائيل.

* ان النظرة لاسرائيلية لمصادر لمياه في لمنطقة تتجاهل الحدود السياسية للدول. وقد عبر عن هذه النظرة لبروفيسور الاسرائيلي جدعون فيشلزوب وهو خبير مياه بقوله: «تشير خريطة مصادر المياه في الشرق الاوسط الى لمصادفات الجغرفية، وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حق الملكية او حق الاستخدام محلياً وتفرض لحاجة الى اتفاق لنقل المياه الى المناطق التي لم تشا المصادفات ان تمنحها المياه».

* خلال مداولات لجنة لمياه في المفاوضات المتعددة الاطر ف التي غابت عنها سورية ولبنان لاسباب معروفة، سعت اسرائيل، مدعومة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، لتكريس وجهة النظر لمشار اليها انفاً ورفضت الاعتراف صراحة بحقوق الآخرين بمياه المناطق المحتلة، والأمثلة كثيرة لا داعي لذكرها.

* لدى قر ءه الاتفاق الفلسطيني الاسر ئيلي والاردني - الاسرائيلي نجد ن الفقرات لمتعلقة بالمياه صيغت بعبار ت عامة جداً تبيح لاسرائيل تفسيرها كما تشاء. وإذا كانت اسرائل وافقت على اعطاء الأردن ٥٠ مليون م٣ من مياه بحيرة طبرية، فهذه الكمية اقل بكثير من نصيب لاردن استناد الى مشروع جونستون الذي تحدث زئيف شيف، المحرر العسكري لصحيفة «هارتس» عن موته في مقال نشر بتاريخ ١٩٩٤/٨/١١.

* ان سورية لا يمكن ان توافق على ما طرحه بعض خبراء المياه الاسرائيليين مثل البروفيسور جدعون فيشلزون واليشع مالي و لبروفيسور افيني بروفرمان رئيس جامعة بن غوريون «ان سورية قد خرجت من صورة قطاع المياه الاقليمي كلياً تقريباً وذلك نتيجة للسيطرة الاسرائيلية على هضبة الجولان».

الموقف لسوري من مسألة لمياه

يمكن اختصار الموقف السوري بالمؤشرات الاتية:

١ - سورية بحاجة ماسة لمياه الجولان لتلبية الطلب المتزايد على المياه، ولتنمية الجولان ذ ته بعيد ستعادته، وحاولت من خلال المساهمة في تحويل نهر الاردن الحصول على ١٧٥ مليون م٣ من روافد الأردن الشمالية.

٢ - تصر سورية على ضرورة تنفيذ مشروع سد الوحدة بالقرب من لحدود لاردنية - السورية - الفلسطينية، وقد اعلن رئيس الوزراء السوري لسابق لدى زيارته لموقع السد عام ١٩٨٧ ان سورية تعتبر معيار لعلاقة بين البلدين، سورية والأردن هو الموقف من مشروع بناء السد. لكنها في الوقت نفسه لن توافق على الشروط الاسرائيلية التي تطالب بالحصول على ٢٥٠ مليون م٣ سنوياً من مياه السد لسحب اعتراضاتها على تمويله من قبل صندوق النقد لدولي.

٣ ن لمشروع لاسرائيلي الد عى لتخزين مياه فيضانات اليرموك وتخزين مياه الليطاني في بحيرة طبرية والاصرار على رفض تحويل البحيرة الى بحيرة دولية لن يلقى قبول لطرفين اللبناني و لسوري.

٤ - هل يمكن ان تلجا الولايات المتحدة للضغط على سورية لارضاء اسر ئيل في مجال المياه مقابل لحصول على شروط فضل في مجال الانسحاب من الأراضي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٠ مارس ٩٥

سلطنة عمان تستضيف المؤتمر الدولى للمياه

● تستضيف سلطنة عمان الأسبوع القادم المؤتمر الدولى لإدارة موارد المياه فى اقطار المناطق الجافة .

تلقت وزارة موارد المياه في السلطنة أكثر من ٩٠ ورقة عمل مقدمة من حوالي ٣٠ دولة سيتم عرضها خلال المؤتمر ، بالاضافة الى مشاركة خبراء من عدد من وزارات السلطنة وجامعة السلطان قابوس والعديد من الهيئات الدولية.

تتركز البحوث المقدمة للمؤتمر على تنمية موارد المياه وترشيدها في مجالات الزراعة والمنشآت المائية والتغذية إضافة الى الموضوعات المتعلقة بالهيدرولوجيا واستخدام المياه الضارية للملوحة واستخدام مياه الصرف الصحى للمعالجة والإدارة الاقليمية لموارد المياه .



المصدر : .... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١١ مارس 1995 ....

الأردن توقع عقدا لنقل مياه اسرائيل

□ عمان ـ وكالات:

قالت الاردن انها أحالت عطاء قيمته خمسة ملايين دولار على شركة محلية لمد خط انابيب لنقل 30 مليون متر مكعب من المياه سنويا من شمال اسرائيل ضمن اتفاق السلام الذى ابرمه البلدان. وقال صالح ارشيدات وزير المياه والرى فى مقابلة مع رويتر ان خط الانابيب الذى يبلغ طوله 3.5 كيلو متر سيجرى بناؤه بواسطة الشركة التى وقع العقد معها الاسبوع الماضى وسيكون جاهز قبل 15 مايو (ايار) 1995. وسينقل خط الانابيب الذى سيكون حو لى ثلثه داخل الار ضى الاسرائيلية المياه من بحيرة طبريا إلى قناة الملك عبد لله وطولها 110 كيلو مترات تروى مساحات واسعة من وادى الاردن وهو سلة الغذاء الرئيسية فى المملكة. وحسب معاهدة لسلام الاردنية الاسرائيلية التى وقعت فى 26 اكتوبر (تشرين اول) اصبح بمقدور الاردن الحصول على كثر من 150 مليون متر مكعب من المياه من مصادر متنوعة اذا تم نشاء عدد من السدود ومحطات تنقية المياه. ولكن المسئولين فى كلا لبلدين يقولون ان تنفيذ هذه المشاريع يعتمد بصورة اساسية على توفير مصادر التمويل. وسينقل خط الانابيب المزمع انشاؤه 30 مليون متر مكعب من المياه سنويا منها 20 مليون متر مكعب من المياه المخزونة فى بحيرة طبريا خلال موسم الصيف سيتم ضخها فى الفترة ما بين 15 مايو (ايار) و 15 كتوبر (تشرين الاول). اما الباقى ومعظمه مياه امطار فسيعطى فى الشتاء. وستغطى الحكومة الاردنية نفقة تكلفة بناء خط الانابيب بالكامل. وقال أرشيدات ان المجموعة الاوروبية عينت شركة استشارية يرلندية لكى تضع المرجعية الهندسية لعدد من لسدود المزمع اقامتها على نهر الاردن فى المستقبل واضاف قوله ن هناك ئتلافا من اربع شركات هندسية وطنية وعالمية اهلتها الوزارة سيعهد إلى واحدة منها لاسبوع لمقبل در سة انشاء سد لتنظيم تدفق مياه نهر اليرموك فى اقصى الشمال التى تغذى فى معظمها القناة. وقال ارشيدات انه من المتوقع ن يوفر السد لمقترح 70 مليون متر مكعب من المياه سنويا بسبب سيطرة افضل على تجميع وتنظيم تدفق لمياه ستتحقق من بناء السد لذى قد يكون جاهزا خلال عشرة اشهر من تاريخ بدء تنفيذه وربما فى اوائل عام 1996.

٧٦



المصدر : .... الأهـــــــــــرام ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١١ مارس ١٩٩٥

لماذا يهدد الجفاف الوطن العربي؟ (١)

الحرب القادمة في الشرق الاوسط حرب علي المياه وليس النفط.. هده «المقولة» التى رددها الخبراء من قبل في مؤتمرات وندوات حول مستقبل المنطقة لم تات من فراغ..

لان خطر الجفاف اصبح يهدد الوطن العربي بسبب ندرة المياه والتصحر وهما وجهان لعملة واحدة تشكل هذا الخطر الداهم الذي يتصدر قائمة الهموم والتحديات المستقبلية العربية.

ولتوضيح جوانب هذه المشكلة المتفاقمة لابد من التطرق بالتفصيل الي اسباب ندرة المياه والتصحر ومحاولة طرح حلول عملية لدرء خطر الجفاف الزاحف إلينا في ظل قلة الوعى بمدى خطورة المشكلة وتواضع الجهود المبذولة لمواجهتها بطرق اكثر فاعلية. ولنبدأ بمناقشة العامل الاول هو ندرة المياه.. ما اسبابها.. وكيف يمكن ترشيد استخدامها وتنمية مواردها؟

مغازي شعير

الاجابات علي هذه الاسئلة وغيرها حول عمق المشكلة وانعكاساتها المستقبلية كانت محور ٥٥ بحثا ناقشتها الندوه التي نظمتها الجمعية المصرية لجغرافية بالاشتراك مع مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس في الفترة من ٢٦ الي ٢٨ نوفمبر الماضي بالقاهره واشترل فيها نخبة من اساتذة الجامعات والباحثين والخبراء المتخصصين في هذا المجال من مصر والوطن العربي..ماذا تقول الارقام؟

واهم الحقائق والارقام التي تمخضت عن الندوة هي أن ٦٢٪ من موارد المياه تاتي من خارج الوطن العربي الذي تغطى الصحراء ٨٠٪ من مساحته الاجمالية ولذلك فإن الجزء الأعظم منه يسودة مناخ صحراوي حار وتتفاوت معدلات الأمطار السنوية بين ٢٥ ملليمتر في الصحراء الكبري و ١٨٠ ملليمترا جنوب لسودان بينما يبلغ معدل البخر السنوي ٢٥ ٢ ملليمتر وفي الوقت الذي يحتل فيه الوطن العربى ٩٪ من مساحة اليابسه (حوالى ١٤ مليون كيلو متر مكعب) فإن مصادر مياهها المتجددة لا تتعدي ٧٪ من مياه العالم

٦٢٪ من موارد المياه خارجية رغم وجود ٣٤ نهرا في الدول العربية

(٣٣٨ مليار متر مكعب سنويا منها ٢٩٦ مليارا مياها سطحية و ٤٢ مليارا تغذيها حزانات المياه الجوفية).. اما المياه غير المتجددة فتقدر بـ ١٥ الف مليار متر مكعب يستثمر منها حاليا ١٦٠ مليارا سنويا (منها ١٤٠ مليارا مياها سطحية و ٢٠ ملبارا مياها جوفية) وتستهلك الزراعة ٨٣٪ و لصناعه ١٢٪ والاغراض المنزلية ٥٪.. وتتكون مصادر المياه السطحية من مياه الامطار والانهار والسيول.. ورغم ان ما بين ٢٠٠٠ الي ٢٢٨٥ مليار متر مكعب من المياه تسقط سنويا علي هيئة امطار فوق الوطن العربي الا ان جزءا كبير منها يفقد بالبخر و يدهب الي البحر . ويجري في الوطن العربي ٣٤ نهرا مستديما تتراوح مساحات احواصها ما بين ٨٦ كيلو مترا مربعا كنهر الزهراني في لبنان و ٨ ٢ مليون كيلومتر مربع كنهر النيل بينما تتر وح اطو لها ما بين ٦ كيلومتر ت كنهر «السن» في العـر و و ٤ الاف و ٨٠٠ كيو متر مربع كنهر النيل

وتوضح الارقام ايضا ان مو رد المياه لجوفية تنقسم لي مياه متجددة، تقدر بحو لي ٤٢ مليون متر مكعب سنويا ومياه قديمة توجد في ١٢ خزانا مائيا اقليميا تقع في شمال افريقيا . وشبه الجزيرة العربية وتحتوي علي ما بين ١٣ الي ١٥ الف مليار متر مكعب من لمياه اما المصادر لسنوية غير التقليدية للمياه فتبلغ ٨ مليار ت متر مكعب مياه صرف معالجة بالاضافة لي ملياري متر مكعب محلاة تنتجها ٢٩٠٠ محطة تحلية يقع معظمها في دول الخليج العربية.

عموما فإن جملة لمستثمر من المياه في لوطن العربي لا يتعدي ٤٧٪ رغم الزيادة المطردة في عدد السكان وعتماد لعرب علي استيراد كثر من ٥٠٪ من إحتياجاتهم لغذائية ففي الوقت الذي نجد فيه ان هناك أراضي تقدر بحو لي ١٩٨ مليون هكتار كاملة للزراعة يستغل منها ٤٧ مليون هكيتار فقط وحيث ن عدد السكان يبلغ حاليا ٢١٩ مليون نسمة تقريبا فإن متوسط نصيب الفرد من المياه لا يتعدي ١٧٥٠ مترا مكعبا سنويا مقابل ١٢ الف متر مكعب لمتوسط نصيب لفرد في لعالم!.

اسباب طبيعية

ويحدد الدكتور يوسف عبد المجيد فايد الأستاذ بقسم الجغرافيا في كلية اداب القاهره وامين عام لجمعية الجغرافية المصرية في لقاء مع «الاهرام» الابعاد الفنية لمشكلة الجفاف بتوضيح لعوامل التي تؤدي الي ندرة المياة في الوطن العربى والشرق الاوسط عموما يقول . ان المنطقة تقع فى الاقليم المداري الجاف لصحراوي فمن الطبيعي ن تقل كمية المطر السنوية عن ١٠ بوصات فيما عدا اجزاء قليلة جدا في الاطر ف الشمالية فى سوريا او الجنوبية في السودان بالاضافة الي بعض الأجزاء المحدودة فى المغرب العربي حيث تتجاوز كمية المطر السنوية ١٠ بوصات ولكنها لا تتعدي ٢٠ بوصة ولذلك تظل شبه فقيرة أيضا.. كما يوجد عامل أخر هو أن الانهار المهمة فى الوطن العربي انهار غريبه تنبع من خارجه وتمتد مجاريها الداخلية مثل انهار الفرات ودجلة والنيل حيث تشارك فيها دول أخري وليست خالصه للدول العربية . ويضيف : اذا نظرنا الي المياه الجوفية سنجد انها نوعان

- مياه حفرية تجمعت فى لازمنة لقديمة خلال ظروف تساقط أمطار غزيرة وهي قابلة للنفاد بعد فترة من استخدامها.
- ومياه جوفية متجددة لابد لها من مصادر خارجية تغذيها من السطح.. وهذه لموارد ضعيفة بحكم ن مصادر تغذيتها محدودة

ويعاني الوطن لعربي أيضا من شدة الحراره التي تصل الى الذروة في الصيف مما يزيد من معدلات التبخر وبالتالي زيادة الفاقد من المياه ولذلك نجد - والحديث مازال للدكتور فايد - أن ما يحتاجه الفدان في الوطن لعربي من المياه يزيد على ما يحتاجه الفدان في شمال ووسط أوروبا وشمال الولايات المتحدة مثلا لإنخفاض درجة الحراره هذا بالاضافة الي ان كثيرا من الأراضي لعربية رملية تتميز بإتساع مسامها مما يؤدي الي زيادة لتسرب والفاقد من المياه..



المصدر : .... الأهـــــــرام ...

التاريخ : .... ١١ مارس ١٩٩٥ ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا يمكن الإعتماد علي تحلية مياه البحر في توفير مليارات الأمتار لمكعبة التي يحتاجها الدول لعربية من المياه سنويا لأنها عملية مكلفة وتظل محدودة الإنتاج حيث تنتج كميات قليلة تستخدم في الأغراض المنزلية لعدد قليل من لسكان مثل ما يحدث في دول الخليج

●● من هنا ندرك - كما يؤكد الدكتور يوسف فايد أن الوطن العربى يعانى من نقص حاد فى موارد المياه ومع تزايد السكان و لعمر ن واستخدام الأرض فإن المشكلة تتفاقم باستمرار وستصبح اكثر حدة بمرور الزمن ، ولذلك فإن توزيع المياه بين لدول العربية والدول الاخرى التى تشاركها فى المنطقة، وأبهارها مثل اسرائيل وتركيا وأثيوبيا واوغندا والكونحو، يمكن أن يتحول الى نزاع مستحكم للحصول على النصيب لاكبر من المياه بدليل الحلافات الحالية على نهرى دحلة و لفرات بين تركيا وسوريا والعراق وعلى نهر الأردن بين الأردن وفلسطين واسرائيل وعلى نهرى الليطانى والأولى بين لبنان وفلسطين واسرائيل بالاضافة الى مشكلات نهر النيل بين دول المنبع ومصر والسودان

مشكلة انتاج و ستهلال

ولكن ماذا يفعل العرب لدرء هذا الخطر من الآن؟وما هى الحلول المقترحة لتنمية موارد المياه فى الوطن العربى؟

يرى أمين عام الجمعية الجغرافية المصرية أنه لابد من زيادة الانتاج وتقليل الاستهلال للتحكم فى العجز وتقلصه كأى مشكلة تتعلق بمورد من الموارد .. يقول أنها لن تكون مشكلة مفاجئة ولكنها تتفاقم تدريجيا مع الاسراف وسوء الاستغلال وزيادة عدد السكان وبالتالى متطلبات الغذاء والاستخدام المنزلى وفى ظل قلة الموارد ومن الملاحظ أن المواطنين فى مصر و لسودان لا يشعرون حاليا بوطأة المسكلة انطلاقا من حساسهم بأن لنيل مازال يجرى فى الدولتين، ولكن هذا الشعور قوى لدى لمواطنين فى الأردن وسوريا ومنطقة لبقاع فى لبنان ودول الخليج العربية على سبيل لمثال.

ويقول لدكتور يوسف فايد أن زيادة لانتاج تتأتى من استغلال الامطار الى أقصى درجة ممكنة مع عدم ترك أى منطقة تحظى بوفرة تساقط أمطار دون استغلالها فى الرعى والزراعة وتخزين المياه مثل الساحل الشمالى فى مصر وجنوب السودان وشمال سوريا والعراق وبعض أجزاء من اليمن.

ايضا يجب بناء المزيد من السدود لاستغلال مياه الانهار مثل مشروع قناة جونجلى الذى لابد من استكماله بعد ان توقف بسبب حرب الجنوب فى السودان. ويمكن تقليل الفاقد من نهر النيل بعمل سدود على بعض الأودية لصحراوية لتى تضيع مياهها دون الاستفادة منها والضرورة تحتم البحث عن موارد جديدة للمياه الجوفية بتكثيف عمليات المسح الجيولوجي الكامل لأراضى الوطن العربي..

مشروعات هامة لزيادة الموارد المائية مازالت حبرا على ورق

أما بالنسبة للاستهلال فيرى لدكتور فايد أن ترشيد استخدام المياه على مستوى الاستهلال المنزلى للأفر د لا يشكل أهمية كبرى مثل ترشيد استخد م مياه الرى فى الزراعة التى تستهلك ٨٣٪ من اجمالى لمياه كما أوضحت لأرقام من قبل.

ويقول لابد من الاقلاع تماما عن نظام الرى بالغمر والتحول الى الرى بالرش أو بالتنقيط عن طريق التكنولوجيا الحديثة التى تستخدم حاليا فى الاراضى الجديدة ،ولكن لابد من تطبيقها أيضا حاليا فى الأراضى القديمة بوضع برامج تدريبية للفلاحين التقليديين على هذه التكنولوجيا مما يوفر كميات هائلة من المياه التى تضيع هباء فى الرى بالنظم المتبعه حاليا

مشاريع على الورق.

كما يجب الحيلولة دون وصول أى نقطة مياه نهر من الانهار الى البحر عن طريق أنابيب لنقلها من المصب الى أراض صحراوية فى أشد الاحتياج اليها، ويمكن تنفيذ مثل هذه المشاريع عند مصب دمياط ورشيد فى مصر وعند مصب شط العرب فى العراق

ويعرب الدكتور فايد عن أمله فى استخد م الطاقة الشمسية فى تحلية مياه البحر بدلا من الطاقة العالية وهناك تجارب فى هذا لمجال ولكنها لم تستخدم بشكل تجارى بعد.

ويقول اذا نظرنا الى بعض المشاريع التى نفذتها بعض الدول العربية فسنجد انها تدخل فى إطار الحلول المؤقتة أو الجزئية ولا تساهم فى الحل الجذرى للمشكله الرئيسية مثل مشروع النهر الصناعى العظيم فى ليبيا الذى ينقل لمياه الجوفية من منطقة الى أخرى ايضا ستخدام مياه البحر فى رى بعض أنواع النباتات واجراء تجارب لاستنباط أنواع جديدة من النباتات تتحمل نسبة عالية من الملوحة كما يحدث فى اسرائيل ويؤكد الدكتور يوسف فايد فى نهاية لقائى معه أن كل الحلول المقترحة يمكن تنفيذها اذا تم توفير لتمويل اللازم فى ظل التنسيق العربى المشترك لأنها أفكار مشروعات موجودة بالفعل ولكنها مازالت على الورق رغم خطوره مشكلة الجفاف



المصدر : .... الأهــــــرام
التاريخ : ١٠-٣-١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجفاف يهدد الوطن العربى.. لماذا؟ (٢)

التصحر يلتهم ٦٨٪ من الأراضى ويهدد ٢٠٪ اضافية

خطر الجفاف ولتصحر، الذى يهدد لوطن العربى، يستفحل تدريجيا، وسيتحول الى مشكلة مستعصيه فى القرن لقادم طالما ان لجهود لعربية لمبذولة حاليا لاتتناسب مع لحجم الحقيقى لهذا الخطر بنتائجه لاقتصادية ولاجتماعية المأسوية فى لمستقبل.

واستكمالا لمناقشة لجانب الفنى لهذه القضية تم لرجوع لى جامعة لدول لعربية لتى اعدت اجهزتها المتخصصة درسات، وعقدت ندوات عديدة حول مشكلة لتصحر والجفاف لتوضيح كل لحقائق ولأرقام لتى تجسد مدى خطورة المشكلة أمام صانعى لقرر للمبادرة بالتحرك لسريع لمعالجتها ولسيطرة عليها قبل فوت لأوان.

ومن واقع هذه لحقائق ولأرقام يتضح ان محدودية لمورد لمائية وتسارع وتيرة لتنمية وزيادة عدد لسكان ستجعل الوطن لعربى يواجه عجزا مائيا بحلول عام ٢٠٠٠، وسيزداد فى نهاية الربع الأول من لقرن لحادى ولعشرين زيادة مطردة بحيث يصل لى مايقارب ٢٨٠ مليار مترمكعب عام ٢٠٣٠ فى حالة تحقيق لأمن لغذائى.

مشكلة التصحر..إلى أين؟

وتؤكد لسيدة فاطمة الملاح مدير ادارة لقطاعات لانتاجية والبيئية بالادارة لعامة للشئون الاقتصادية فى جامعة لدول لعربية ان مشكلة التصحر اتسع نطاقها خلال العقود لاخيرة وأصبحت من أهم القضايا المعروفة فى لعصر الحاضر بالعالم اجمع خاصة فى لمناطق لجافة وشبه الجافة حيث يتسارع معدل تدهور الأرضى وتصحرها وتحولها لى صحراء وذلك بسبب لتغيرات لمناخية والافراط فى الرعى واتباع ممارسات زراعية غير مناسبة، وتقول فاطمة لملاح ان لمساحه لمتصحرة فى لوطن لعربى تقدر بحوالى ٩,٧ مليون كيلو متر مربع أو بنسبة ٦٨٪ من حجم مساحته لكلية، اما لمساحة لمهددة بالتصحر فتقدر بنسبة ٢٠٪ ى حولى ٢,٨ مليون كيلو متر مربع وتتوزيع فى ثلاث مناطق فى بلدان المشرق العربى ولسودان ولصومال ومصر وبلدان المغربى لعربى ويقع نصف لأراضى المهددة بالتصحر فى لسودان و ٤٠٪ منها فى دول المغرب العربى و١٠٪ منها فى دول لمشرق لعربى ولذلك فإن أكثر الدول التى تعانى من مشكلة لتصحر هى لسودان وموريتانيا وتونس ولمغرب.

برامج تنتظر التمويل

.. ولكن ماذا فعلت لجامعة لعربية لمواجهة هذه لمشكلة ؟ وتجيب مديرة ادارة لقطاعات الانتاجيه ولبيئة بأن معظم لدول لعربية لديها خطط لمكافحة لتصحر وعلى سبيل المثال فإن مجلس وزراء العرب لمسئولين عن شئون لبيئة اعتمد محاور وبرامج لتحقيق لتنمية لمستديمة فى الوطن لعربى، وفى مقدمتها برنامج مكافحة التصحر وزيادة لرقعة الخضراء وهذه لبرامج جاهزة للتنفيذ بالتعاون مع لمنظمات العربية ولدولية المتخصصة اذا توفر التمويل اللازم.. ويتم حاليا اعداد دراسة شاملة عن حالة لتصحر فى الوطن العربى وطرق ووسائل مكافحته ومن المتوقع استكمالها فى نهاية الشهر الحالى تمهيدا لمناقشتها من قبل خبراء متخصصين فى نهاية شهر مايو لقادم بحيث تعرض نتائجها على لمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شئون لبيئة.

وحثت فاطمة الملاح على احداث نظام شبكى للمعلومات

مغازى شعير



المائية تضم المراكز المتخصصة بالموارد المائية القطرية والدولية وكذلك تنفيذ برنامج لتقييم وادارة وترشيد استثمار الموارد المائية فى الوطن العربى بهدف دعم الجهود العربية فى التعرف على مواردها المائية بدقة أعلى ومدى توافرها ونوعيتها ومصادر تغذيتها والامكانيات المتاحة لاستثمارها ضمن حدود الاستثمار الآمن مع العمل على الحد من الهدر وخاصة بالنسبة لمياه الرى حيث ان الزراعة تستهلك أكثر من ٨٠٪ من المياه العربية وأيضا اعادة النظر فى التركيب المحصولى على أساس انتاج محاصيل قليلة الاستهلاك المائى و دخال التقنيات وتبادل الخبرة العربية فى هذا المجال بالاضافة الى إعداد برنامج متكامل للتدريب و التوعية فى استهلاك الموارد المائية وتكليف المنظمات العربية صاحبة الاختصاص بالتنفيذ.

ما بالنسبة للتصحر فترى فاطمة الملاح ضرورة تنفيذ البرامج الخاصة بزيادة الرقعة الخضراء فى الوطن العربى وتقييم حالة المراعى وتنميتها وإقامه الأحزمة الخضراء التى تلعب دورا مهما ورئيسيا فى مقاومة التصحر ومكافحة الزحف الصحراوى وحفظ التوازن البيئى واعادته الى المناطق التى تعانى من مشاكل بيئية وتوفير الظروف الكافية و الكفيلة بحماية الطبيعة والمحافظة على مافيها من موارد وثروات طبيعية.

وطالبت بإنضمام الدول العربية الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التى بدأ التوقيع عليها اعتبارا من ١٥ أكتوبر الماضى بعد اعتمادها رسميا، وتتيح هذه الاتفاقية الاستفادة من الجهود والامكانيات الفنية والمالية الدولية فى هذا المجال. وكل هذه المقترحات والحلول تمت بلورتها فى برامج قومية وأقليميه أعدت بالفعل لمكافحة خطر الجفاف والتصحر، الذى يهدد الوطن العربى ولكنها مازلت حبيسة الادراج لأنها تنتظر التمويل اللازم



المصدر : الوطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/١٢/٩

رؤيا حقيقية للنيل فى عيون مصر

المواجهة مع دول حوض النيل . هل ستؤدى الى صراع دموى مستقبلا ؟

□ ٩ مليارات متر مكعب .

تحقيق :
جورجيت صادق

■ مشروعات أعالى النيل وقناة جونجلى وحقائق غائبة

. هل ستصبح فى حوزة مصر ؟

يعتبر نهر النيل هو اطول انهار العالم حيث تجرى مياهه لمسافة ٦٧٢٠ كيلو مترا ، وتبلغ مساحة حوض النيل ٣ ملايين كيلو متر مربع موزعة فى تسعة اقطار افريقية هى رواندا ، وبوروندى ، وزائير ، وتنزانيا ، وكينيا ، واوغندا ، واثيوبيا ، والسودان ، ومصر ، ويعتبر النيل فى مصر هو شريان الحياة ..

ولكن ماهى المشاكل والمعوقات التى تواجهه الان ؟ ! .. وماهو وضعه من الاتفاقيات الدولية ؟ ! وهل هناك امل فى انقاذ شريان الحياة ؟

لقد اجتمع ما يقرب من ثلاثمائة من المهتمين بمختلف قضايا نهر النيل من اساتذة الكليات بمعظم جامعات مصر فى تخصصات مختلفة فى الزراعة ، والمياه ، والقانون ، والعمارة ، والطب ، والغذاء ، والطب الوقائى ، فى رحاب جامعة اسيوط لبحث كل ما يتعلق بالنيل حتى من النواحى الجمالية والفنية

وكان مركز الدراسات والبحوث البيئية الذى انشىء بجامعة اسيوط فى مايو عام ١٩٩٠ وجد ان الوقت حان لمواجهة الحقائق فى كل ما يتعلق بنهر النيل فنظم مؤتمرا تحت اسم « النيل فى عيون مصر »

٤٤٠٦٦

وحول الابعاد الدولية والصراعات لاقليمية لنهر النيل كان حديث د . محمد عاطف كشك أستاذ الاراضي بكلية الزراعة جامعة المنيا فقال :

تاتى مياه النيل من عدة روافد اهمها الروافد الاثيوبية (النيل الازرق والسوباط وعطبرة) فحوالى ٨٥ في المائة من مياه نهر النيل التى تحصل عليها مصر والسودن تاتى من المرتفعات الاثيوبية ثم ياتى الباقى من النيل الابيض الذى ياتى اساسا من البحيرات الاستوائية .

وحقوق والتزامات دول حوض النيل الخاصة بمياه النيل رتبتها عدة اتفاقيات دولية كان اولها في ابريل عام ١٨٩١ والتى تم توقيعها بين المملكة المتحدة ممثلة لمصر ، وايطاليا التى كانت تحتل اثيوبيا ، وفي مايو عام ١٩٠٢ تم توقيع اتفاقية ثانية بين بريطانيا العظمى وامبراطور اليوبيا يتعهد فيها بالا يتم انشاء اية اشغال على النيل الازرق وبحيرة تانا والسوباط من شانها منع تدفق المياه الى نهر النيل الا بعد موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان وقد كان حاكم لسودان حينئذ ممثلا للحكومة المصرية ، وخلال المرحلة لاستعمارية كانت بريطانيا تسيطر على معظم دول حوض نهر النيل وخاصة على منابع النيل الابيض وكانت بريطانيا تريد تامين المياه الى مصر والسودان لضمان استمرار زراعة القطن الذى تحتاجه لمصانعها ، وبعد الحرب العالمية الثانية استمرت الخلافات بين السودان ومصر خاصة حول الخطط المصرية لبناء السد العالى بتاثيراته الضخمة على السودان ولكن هذه الخلافات تم حلها في اتفاقية عام ١٩٥٩ التى اطلق عليها اتفاقية ، لاستغلال الكامل لمياه النيل ، وتم بمقتضاها تحديد نصيب كل من مصر والسودان من مياه النيل وتكوين لجنة دائمة مصرية سودانية تكون وظيفتها الاشراف على تنفيذ الاتفاقية كما تضمنت الاتفاقية على ان اى زيادة او نقص في ايراد النهر سوف يتم اقتسامها مناصفة بين البلدين ، ولكن عند منتصف الستينيات ولت الحقبة الاستعمارية واصبحت .المواجهة مباشرة بين مصر والسودن وباقى الدول المعنية بحوض النيل والتى كانت شريك صامت طوال فترة الاستعمار .

وبدات اثيوبيا على وجه التحديد وبعد استقلالها في اعلان حقها في استعمال مياه النيل د خل حدودها ولمصلحتها ، وبعد عدة شهور واثناء حرب السويس اعلنت اثيوبيا انها تحتفظ بحقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها وبالفعل قامت لجنة الاستصلاح التابعة لوزارة الداخلية لامريكية بإعداد خطة شاملة لتطوير الجزء الاثيوبى من النيل الازرق وروافده واشتملت الخطة على ٢٩ مشروعا للرى وتوليد الكهرباء وبالفعل تم تنفيذ مشروع واحد لتوليد الكهرباء ، ولكن حالت ظروف الحكم العسكرى واندلاع الحرب الاهلية في اثيوبيا من تنفيذ باقى المشروعات في حوض النيل الازرق ولو كان قد تم تنفيذ هذه المشروعات فإن الفيضان السنوى للنيل الازرق كان سوف يتوقف تماما ومحصوله الكلى سوف يقل بنسبة ٨,٥ في المائة وكانت المساحات التى سوف تروى في اثيوبيا تصل الى ما يعادل ١٧ في المائة من المساحات المزروعة في مصر وهذا الوضع يسبب قلقا شديدا في مصر حيث ان هناك احتمالا لصراع دموى بسبب نقص المياه مما قد تقوم به دول حوض النيل مستقبلا من مشروعات

ولهذا السبب ففى عام ١٩٧٩ ـ بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل مباشرة اعلن الرئيس السادات ان الماء هو السبب الوحيد الذى يمكن ان يدفع مصر لحرب مرة اخرى وكان هذا الكلام موجها للحكم العسكرى في أديس ابابا ، وفي عام ١٩٩٠ ، اعلن الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية أن الامن القومى المصرى والذى يعتمد على مياه النيل تتحكم فيه دول افريقية اخرى ، اكما اعلن د . غالى ان الحرب القادمة في المنطقة سوف تكون بسبب مياه النيل ، وهكذا فإن مصر سوف تتاثر باى خطط تضعها اى بلد من بلاد حوض النيل الثمانية الاخرى وخاصة المشروعات المائية في اليوبيا والسودان ، صحيح ان العلاقات الدبلوماسية بين دول شمال حوض النيل (مصر ، السودان ، اليوبيا) رغم توترها احيانا لم تصل في اى مرحلة الى حد المواجهة الفعلية ولكن من يضمن استمرار الاحوال في المستقبل .

تصنيف للتلوث

ومن خلال هذا الملتقى العلمى وفي مواجهة صريحة لما يتعرض له نهر النيل في مصر من انتهاك بشع للمياه حيث أصبح النيل قبرا متحركا لجميع انواع التلوث والمخلفات والنفايات ، ومن خلال تصنيف شامل لاهم واخطر مصادر تلوث مياه نهر النيل واثر ذلك على صحة الانسان في مصر كان الحديث حول البحث الذى قدمه الدكتور محمد كمال يوسف بقسم علوم وتكنولوجيا لاغذية بكلية الزراعة جامعة اسيوط حيث قال

التصنيف العام لمصادر تلوث مياه نهر النيل في مصر تتركز في صرف المخلفات الصناعية وتقدر بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، ولهذا الصرف ٢٠ مصبا مباشرا على النيل ، ١٢ مصبا على الترع ، ٦٨ مصبا على المصارف ، ويوجد ١٢٠٠ مصنع تابع للقطاع الخاص ، ١١٨٢ مصنعا تابعا لوزارة الصناعة ، ١١٠٠ مصنع تابع لوزارة الحكم المحلى ، ٢١٢ مصنعا تابعا لوزارات مختلفة تؤدى كلها الى تلوث المسطحات المائية ، بالاضافة لتلوث نهر النيل بسبب الاسطول لتجاى والنهرى الذى يزيد عدد وحداته على ٣ الاف وحدة منها ٢٠٠ باخرة سياحية سعتها من ٨٠ الى ٢٠٠ راكب ، ٥٠٠ مركب ، ١٦٠٠ مركب نقل بضائع ، ٣٠٠ لنش للنزهة ، ٤٠٠ مركب شراعى لنقل البضائع ، ٤٠٠ فندق ترمى بمخلفاتها في النهر مباشرة اما الصرف الزراعى الذى يلقى في المسطحات والمجارى المائية فيقدر بحوالى ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا

وهو محمل ببقايا المبيدات والاسمدة الكيميائية .. هذا كله بالاضافة الى تلوث مياه النيل الناتج عن السلوكيات والعادات المصرية السلبية خاصة فى لقرى .

وحيث ان الماء جزء اساسى فى تركيب جسم الانسان والماء الملوث يصيب الانسان بعدد من الامراض وعلى راسها والذى زاد انتشاره فى الاونة الاخيرة الانيميا ، سرطان المثانة ، تليف الكلى والكبد ، اصابة عضلات القلب والرئة بالشلل ، اعاقة كرات الدم البيضاء عن القيام بدورها المناعى ، القىء والاسهال ، الكوليرا ، الالتهاب الكبدى الوبائى ، التيفود ، الدوسنتاريا الاميبية ، شلل الاطفال ، البلهارسيا ، لتسمم الغذائى خاصة من الاسماك الملوثة نتيجة تلوث المياه . وهناك بعض فطريات ملوثة للمياه تسبب الاصابة ببعض انواع الارتكاريا وامراض التينيا وهى من الامراض لشائعة بين المصريين مثل تينيا لراس ويصاحبها الصلع وسقوط الشعر وتينيا الجسم ويصاحبها ظهور بقع متباينه الحجم على. الجسم والأطراف والرقبة . وهناك عدة طرق لمعالجة المياه و لتخلص من ترسيبات المواد الصلبة والعضوية والبكتريا والفيروسات بها ولكن مهما كان تقدم طرق المعالجة هذه مع الاستمرار فى مسلسل تجاهل تنفيذ القوانين الخاصة بحماية نهر النيل واستمرار السلوكيات لغير ادمية وانسانية فى امتهان مصدر لحياة لاول فى مصر فلا فائدة

المجابهة

ومهما كانت قيمة التوصيات والابحاث الهامة والحقائق المرة فى مواجهة الجرائم التى يتعرض لها نهر النيل ، فلن نصل الى حلول عملية وجذرية خلال القرون القادمة وسنصبح فى مازرق حرج مالم نتوقف عن التصريحات الرسمية المطمئنة فى ظاهرها وتخفى بين طياتها ازمة حادة قادمة لن يرحمنا منها الا الله وحده ..

وفى متابعة دقيقة للقوانين والقرارات الصادرة لحماية نهر النيل تبين انها تضم لقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٨٢ الذى جرم صرف المخلفات الصناعية والصحية فى المجارى المائية لاوفق ضوابط معينة ومن المفترض أن وزرة الرى هى التى تقوم على تنفيذ هذا القانون

كذلك صدر قرار من رئيس مجلس الوزرء رقم ١٩١٨ لعام ١٩٨٢ باعتبار نهر لنيل من المرافق لطبيعية الخاصة وتشكيل لجنة دائمة تختص بتنفيذ المشروعات المرتبطة بنهر النيل والعمل على حمايته من التلوث والتعديات

وكذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣١ لعام ١٩٨٢ بشان انشاء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء لمتابعة حماية البيئة ومن اهمها حماية نهر النيل

ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٦ لعام ١٩٨٥ بتشكيل لجنة تنفيذية لحماية نهر النيل من المخلفات وقد توصلت للجنة الى ما يلى

○ ○ حصر جميع مصادر التلوث التابعة للوزارات والاجهزة المختلفة وتحرير محاضر لها وقد تم از لة حوالى ٥٠ فى المائة منها وقد قامت الشرطة بالتعاون مع وزارة الصحة بإزالة حوالى ٦ الاف مخالفة تم الانتهاء من معالجة الصرف الصناعى لعدد من لشركات التى تصب مخلفاتها فى نهر النيل منها ٦ شركات صناعية هى شركة النصر للكوك بالتبين ومصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، شركة النصر للاسمدة بطلخا ، شركة ابو زعبل للاسمدة ، شركة السكر والتقطير المصرية ، وجارى تنفيذ عمليات المعالجة لـ ٢٣ شركة ، ولم تبدا بعد مشاريع المعالجة بعدد ٥ شركات نتيجة عدم توفير الاستثمارات ، كذلك يتم حاليا ربط لعائمات السكنية فى النيل بمنطقة القاهرة الكبرى بشبكة المجارى لعمومية ، كذلك يتم تركيب اجهزة للصرف الصحى لـلاسطول التجارى للنقل واعداد المراسى لوحداته لضخ مخلفات الصرف الصحى الى المجارى العمومية

مشكلة ورد النيل

ولا يغيب عن الذهن مشكلة ورد النيل والذى يمتص نحو ٦ مليارات من الامتار المكعبة من مياه فروع النيل ورياحاته وترعة كل سنة وتلعب الشبكة الكثيفة من سيقانه المتداخلة دورا فى توفير مناخا ملائما لنمو الكـائنـات التى تصيب الانسـان بالامراض ، كانواع البعوض الناقل للملاريا ، التهاب الدماغ ، مرض الفيل ، وانتشار القواقع التى تعمل كعائل وسيط لامراض البلهارسيا .. كما ان جذوره تتسبب فى انضاب الاكسجين بالماء فيعرض هذا الاسماك للاختناق .. وكانت وزارة لاشغال تكافح ورد النيل بالمبيدات باعتبارها طريقة فعالـه وناجحة ولكن نذرا لاثارها الجانبية الخطيرة والتى تحدث عن خطورتها بالتفصيل د . سيد عاشور احمد بقسم وقاية النبات بكلية الزراعة جامعة اسيوط حيث اوضح ان المبيدات المستخدمة فى مصر لمكافحة ورد النيل ومنها الاكرولين ، الدايكوات ، الامترين رغم انها تعطى نتائج ايجابية الا ان بها نسبة سميات مزمنة تسبب اضرارا بالكبد والكلى وضعف العضلات ، وقد منعت فى كثير من دول لعالم لانها ايضا تسبب تليف لرئة والمياه البيضاء ، وللاسف سوء التطبيق فى مصر يزيد نسبة الخطورة حيث ان رفع معدل الاستخدام لهذه المبيدات للاعتقاد على زيادة الفاعلية تاتى باثر عكسى حيث تظل النباتات حية ولا يقضى الا على اجزاء منها وتكون النتيجة فقط هى تلوث المياه .

ولذلك اوقفت لوزرة استخدام لمبيد منذ سنوات ولجات الى استيراد معدات مكافحة الية من الخارج ولكن يؤخذ عليها ان هذه الالات تلقى بورد النيل على حافة المياه فتعود لها الحياة من جديد ، ومن المفترض ان تستخدم الات متطورة تسمح بالقاء ورد النيل بعيدا عن خط المياه مما يسهل نقله وحرقه وللاسف هذه المعدت تصميمها لا يصلح لاستخدامها فى الترع و لقنوات و لمياه لضحله حيث انها تعمل بعد تكوين حقل كامل من ورد النيل وهذا يفقدنا كمية هائلة من المياه بعكس لو تم انتشاله اولا باول بالات اكثر تطورا من المستخدمة حاليا

مشروعات معلقة

ولان قضية نهر لنيل قضية تنقسم الى شقين . شق خاص بحماية نهر النيل من التلوث .. و لفجوة بين القرارات والقوانين والتنفيذ وبطء اجراءات الحماية ، فالشق الثانى أكثر خطورة حيث يتعلق بكمية المياه المتوافرة بـالفعل ومستقبل الفرد ونصيبه من المياه خلال السنوات القادمة .

والدراسات تؤكد ان هناك صراعا سيظهر على الافق خلال السنوات القادمة بين دول حوض النيل ، وان مصر ستتاثر من اى مشروعات مائية تقوم بها اثيوبيا والسودان على وجه الخصـوص دون لرجـوع اليهـا ، والفرصة لحقيقية التى يمكن عن طريقها اضافة كميات كبيرة من المياه الى موارد كل من لسودان ومصر تتمثل فى تنفيذ مشروعات اعالى النيل ، وهى تتلخص فى تنفيذ اعمال هندسية كبرى تهدف الى تجميع المياه التى تتبخر اثناء



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

انسيابها ببطء في مناطق شاسعة من مستنقعات حوض النيل لاعلى ، ولقد قام المهندسون الانجليز ايام الاحتلال وعندما كانت بريطانيا تهيمن على اجزاء كبيرة من حوض لنيل بدراسة مختلف جوانب مشروعات اعالى النيل ووضع لخطط التنفيذية لها وعلى راس هذه لمشروعات مشروع قناة جونجلي و لذى تثبت الدراسات والوثائق ان هذا المشروع لتنمية موارد النيل في منطقة جونجلي استغرق التخطيط له فترة زمنية حوالى ٩٠ عاما وهو اكثر مشروع حظى بدراسة في العالم كله .

الا ان خطوات التنفيذ الفعلي لم تبدا الا بعد توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودن عام ١٩٥٩ .. ولان المشروع كان اساسا مشروعا يتم تنفيذه في الجنوب لمصلحة الشمال فقد تعرض لعقبات انتهت بتوقف العمل في حفر القناة بعد ان كان قد تم الانتهاء من اكثر من ثلثى المشروع ، ورغم ان الدوائر المصرية الرسمية تضع في خطط المستقبل ٢ مليار متر مكعب من المياه سوف توفرها المرحلة الاولى لقناة جونجلي عام ٢٠٠٠ .. ولكن الواقع لفعلي يشير الى ان هناك شكا في المال هذا المشروع ، ولا يجب على الاقل حاليا ان ندخل في حساباتنا ما يوفره هذا المشروع من مياه .

وهناك مشروعات اخرى بجانب قناة جونجلي منها مشروعات « بحر الغزال » وهى توفر ٧ مليار متر مكعب ، مشروع مستنقعات « ماشار » ويوفر ٤ مليارات متر مكعب ، بالاضافة لما كان سيتم توفيره من المرحلة الاولى من قناة جونجلي وهو ٤ مليارات متر مكعب ٣٠ مليارات متر مكعب في المرحلة الثانية . وبالتسام هذه الكمية مناصفه بين مصر و لسودان كان نصيب مصر من المياه سيصل الى ٩ مليارات متر مكعب .

ورغم التشكيك في جدوى هذه المشروعات لاعتبارت مناخية او بيئية حتى لو كانت ممكنة سياسيا واقتصاديا الا ان الامر يحتاج الى ايضاح ودراسة لذبذب ايراد نهر النيل وميل هذا الايراد الى الانخفاض ووضع هذا في الاعتبار عندما نخطط للمستقبل

المواجهة

والمطلوب حاليا وضوح الرؤيا في قضية نهر النيل ولابد ان تكون الاجراءات التى تحمى هذا الشريان حاسمة وسريعة ولا يجب ان نجلس تحت رحمة القدر حتى نفاجا بازمة مياه تتوقف معها نبضات هذا الشعب

٣٠٠٦٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٥

بيريز والأمير الحسن يبحثان مشروعات المياه المشتركة

عمان - ا. ش. ا - اجتمع الامير الحسن ولى عهد الاردن مع وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز فى عمان امس وذكرت مصادر مطلعة ان اللقاء يأتى فى إطار الاعداد الأردنى الاسرائيلى للمشروعات التى يعتزم الجانبان اقامتها ويشمل ذلك السدود على نهرى الاردن واليرموك ووسائل التمويل اللازمة وعدد من مشروعات المياه المشتركة بين الجانبين. واشارت المصادر الى أن الامير الحسن وبيريز سيلتقيان خلال الأيام القادمة مع المستشار الالمانى هيلموت كول لبحث قيام المانيا بتمويل عدد من مشروعات السدود على نهرى الاردن واليرموك .

٤ ٣٠٧٠



المصدر : .... الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ...... ١٢ مارس ١٩٩٥

وزير الموارد المائية والأشغال المصري عبدالهادي راضي لـ"الحياة":

لا علاقة لنهر النيل بالمفاوضات والأساس وحدة الحوض والسودان حريص على عدم تجاوز حصته من مياه النيل

□ القاهرة -
من عمرو عبد السميع:

■ طرحت قضية الموارد المائية نفسها كقضية محورية على نطاق التسوية في المنطقة، كما طرحت قضية نهر النيل نفسها، بشكل كبير في ما يتعلق ببعض الدعاوى الإسرائيلية بشانها، او في ما يتعلق بالعلاقات بين مصر والسودان، او مصر واثيوبيا. وعلى النطاق المحلي تشهد مصر هجوماً تقوده إحدى صحف المعارضة حول ما سمته إضرار بعض الجهات الحكومية بنهر النيل.

«الحياة» لتقت المهندس عبدالهادي راضي وزير الموارد المائية والاشغال المصري وحاورته حول كل هذه القضايا. وفي ما ياتي نص الحوار:

● حرصت مصر منذ بده عملية السلام وانعقاد مؤتمر مدريد على الإبقاء على نهر النيل بعيد عن أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالموارد المائية. هل تم ذلك بالاتفاق والتنسيق مع إسر ئيل كما يردد بعض مسؤوليها؟

- التحرك في اتجاه بحث مشاكل المياه في المنطقة ومحاولة إيجاد حل لها بدا منذ نهاية لسبعينات، قبل أن تظهر كلمة المفاوضات المتعددة في الافق اساساً. وطرح هذا الموضوع بدأ اصلاً من خلال بعض المعاهد المتخصصة في الولايات المتحدة، بإيحاء من جهات اخرى، او بتنسيق بين بعض الاجهزة في اميركا، ونظيرتها في منطقة الشرق الاوسط.

● ماذا تقصد بـ «جهات» أو «اجهزة»؟

- حين ذكرت جهات اخرى، او اجهزة في المنطقة، كنت اعني ان إسرائيل كانت وراء إثارة هذا الموضوع بالقطع. في ذلك لوقت (نهاية السبعينات وبداية لثمانينات) كنا في مصر قلقين للغاية من إثارة الموضوع، كما كنا حريصين الا نشارك في الاجتماعات أو الندوات ذات الصبغة الدولية التي تعقد في هذا لإطار، ولكننا ابدينا اهتماماً بحضور مراقب من طرفنا تمثل في السفارة المصرية، في البلد الذي يعقد فيه لاجتماع او الندوة، لمجرد التعرف على ما يحدث.

كان لدينا عدد من لسيناريوهات انذاك، منها ان نهر النيل يخص عشر دول افريقية. صحيح أن مصر دولة افرواسيوية، وهي والسود ن دولتان عربيتان، إلا انهما تقعان في افريقيا، التي ينبع ويصب فيها النيل. وبالتالي فإن وحدة الحوض كانت اساساً مصرياً في الحديث عن موضوع مياه النيل، وهذه لوحدة تخص الدول لافريقية، ولا علاقة لها بمنطقة الشرق الاوسط.

كنا واعين تماماً لاهمية الموضوع، لذلك عندما طرحت تطور ت عملية السلام فكرة المقاوضات المتعددة، كان راي مصر و ضحاً، لانه تبلور قبل لدعوة إلى هذه المفاوضات، لا بل وكانت هناك وجهات نظر مصرية مختلفة حول الاشتراك في المتعددة من عدمه.

● إذن لم كان الاشتراك لمصري في المفاوضات المتعددة حول الموارد المائية طالما أن النيل بعيد عنها؟

- مصر لديها خبرة قديمة في موضوع المياه، ولديها من العلماء والمتخصصين ما يمكّن الدول العربية الاخرى من الاستعانة بهم في حل المشاكل المتراكمة في هذا الموضوع، وهي مشاكل معقدة للغاية. وبالتالي الدور المصري كان لازماً في هذ الإطار.

● على أي نحو؟

القانون الدولي المنظم لاستغلال المو رد المائية لم يصدر بعد، وما ز ل فكرة، ومجموعة مواده ما زالت معروضة على الامم المتحدة. وخبرة مصر في التفاوض حول لقواعد الدولية لمنظمة لامر ما، هي خبرة كبيرة يمكن الاستفادة بها. وبالتالي كانت إحدى المهمات الرئيسية للوفد المصري في المتعددة، هي مساعدة اشقائه العرب في فهم القواعد الدولية والتعامل معها، سواء فكرة الحقوق المشتركة للمياه، أو علاقات الدول المتشاطئة على الانهار الدولية، وكيفية حساب الحصص، وكل هذه الامور تتمتع مصر بخبرة كبيرة فيها، كونها طرفاً في اتفاقيات كثيرة في هذا المجال.

إلى جانب هذا، كانت إحدى مهمات اللجان المتعددة الأطراف في المفاوضات، ان تبحث تكنولوجيات جديدة، متعلقة ببدائل الحصول على المياه، وعمليات تحلية المياه، والبحث عن المياه الجوفية العميقة وإمكان استغلالها اقتصادياً، وهذ يمكن ان تستفيد منه مصر، لان التكنولوجيا ليس لها وطن او هوية، ويمكن لاي طرف ان يسعى للاستفادة منها.

● ما زال سؤالي قائماً.. هل تم إبعاد نهر النيل عن المفاوضات المتعددة الأطراف بالتنسيق مع إسرائيل؟

- إطلاقاً لم يكن هناك تنسيق. قلت من البداية إن هذا مبدأ وتوجه مصري منذ نهاية السبعينات، وبداية الثمانينات، وبالتالي لم يكن هناك تنسيق البتة، وإنما كان هناك قر ر مصري مؤسس على اسس تاريخية وجغرافية بحتة.

٠٠٧١ ع

● في تصورك لماذا يحاول الإسرائيليون ان يوحوا بالتنسيق في هذا الأمر؟

طبيعة الإسرائيليين معروفة في مثل هذه الامور، فهم دائماً يسعون إلى ان يكونوا موجودين في كل مكان، وكل موضوع، وان يتظاهرو بان لهم دوراً في اي شيء، حتى ولو كان بعيداً تماماً عن اي علاقة بهم.

● في لمذكرة التي اعدتها إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية حول ما سمي «مداخل لعقاب مصر» ورد موضوع إدخال مياه النيل إلى ساحة المفاوضات المتعددة كمدخل من مداخل العقاب. ماذا سيكون موقف مصر لو طُرح هذا الموضوع؟

– ان يطرح طرف ما افكاراً معينة، او لا يطرحها، فهذه مسالة لا قيود عليها، ولا يستطيع احد ان يحجر على راي او يمنعه. وان يخترع طرف ما إطاراً يطرح فيه هذه لافكار، فهذا امر يخصه. انت تستطيع ان تطرح آراءً لا يقبل بها احد، طالما ان عملية لطرح ذاتها لا قيود عليها. لكن في المقابل فإن مصر لها موقف ثابت ومبدئي في ما يتعلق بمياه النيل التي لن تدخل ابداً تحت اي ظرف او اي مسمى إلى المتعددة.

● الى تمتد ترعة السلام المصرية .لى اي طرف إقليمي أخر؟

– مطلقاً. ترعة السلام تنتهي عند العريش، وتروي اراضيَ داخل سيناء فقط، ولن تمتد شبر و حداً بعد هذا.

● يعني ولا نقطة ماء لإسر ئيل؟

– نهائياً. ولا غير إسرائيل.

● حتى لو طُرحت فكره تحميل إمد د قطاع غزة بالمياه على مصر؟

قلت ولا غير إسرائيل. مياه النيل للمصريين داخل مصر ولدول حوض النيل فقط، ولن تتجه نقطة مياه واحدة شرقاً او غرباً تحت اي مسمى او لاي طرف.

● ما هو تقويمك للفكرة التي تقول .ن البديل الإقليمي للاستفادة من مياه لنيل سيكون الاستعانة بتركيا او بمحطات لتحلية ما يعطي لإسرائيل اليد العليا في ما يتعلق بالمو رد المائية الجديدة، كونها ستصبح مصدراً رئيسياً للتحكم في المياه عبر هذه التركيبه؟

– الفكرة الاولى المتعلقة بنقل المياه من تركيا، تقوم على لنقل عبر سورية والعراق اساساً، وكان التصور الاولي المطروح لهذه المسالة يقوم على نقل المياه عبر لعر ق ثم دول الخليج، ثم الانتهاء في فلسطين وإسرائيل، اي ان هذا الخط ينتهي في إسرائيل ولا يبدا منها. والخط الثاني كان يبدا من سورية، ثم يعبر لاردن، وفلسطين وإسرائيل، وهو ايضاً لا يبدا من إسرائيل.

إذاً إسرائيل ليست حاكمة في هذا. تركيا هي الحاكمة. وطُرحت الفكرة من الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال، وسماها «أنابيب السلام»، على اساس ان لدى تركيا زيادة في الموارد المائية، ونهرين ينبعان ويصبان في تركيا، وبالتالي لا يشارك احد فيهما، ويمكن نقل مياههما إلى دول في منطقة الشرق الاوسط لحل المشاكل الموجودة في هذا السياق.

لكن هذا الطرح غير مجدٍ من الوجهة الاقتصادية، لان تكاليفه كبيرة جداً، وسيكون نقل المياه لمسافات طويلة، بكميات – نسبياً – ليست كبيرة، بينما الشرق الاوسط يحتاج ما لا يقل عن مليار إلى مليار ونصف المليار متر مكعب سنوياً على الاقل لحل مشاكله في لوقت الحالي وحتى عام ٢٠٠٠.

ثم ناتي إلى البديل الاخر، وهو تحلية المياه، وهو البديل الاقرب إلى المنطق من الناحية الاقتصادية والفنية لسببين:

اولهما: ان هذا المورد سيكون محلياً من خلال كل دولة من دول المنطقة، التي لديها في معظمها إطلالات على بحار.

ثانيهما: ان تكنولوجيا تحلية المياه المالحة موجودة في معظم دول المنطقة، وليس لدى إسرائيل تقدم في استخد م هذه التكنولو يا، مثل التقدم الموجود في لسعودية ودول الخليج مثلاً. فدول الخليج و لسعودية تعتمد اساساً على عملية تحلية مياه البحر، والغالبية الغالبة من مصادر هذه الدول المائية تاتي عبر هذه العملية. تحلية مياه البحر لم تعد احتكاراً إسرائيلياً، لكن النقطة الرئيسية المتعلقة بها هي انها تحتاج إلى رؤوس اموال ضخمة لإنشاء لمحطات، وتحتاج .لى قوى كهربائية كبيرة، سواء كانت تقليدية او نووية. مصر، في الواقع، مع الحل عبر تحلية مياه البحر، لانه اقرب .لى المنطق من الناحية الفنية، ومن الناحية الاقتصادية.

● اظن ان هده ايضاً، هي وجهة نظر .سرائيل، إذ ترى أن توزيع المياه بين الأردن وفلسطين وسورية ولبنان ليس حلاً للمشكله، لكن زيادة وإنماء سبل الحصول على موارد مائية جديدة هو لحل. فماذا سيكون دور مصر في هذا الموضوع باعتبارها شريكاً اساسياً في عملية السلام؟

– دور مصر هو الاستفادة من التكنولوجيات التي تستحدث للحصول على طاقة رخيصة في مجال تحلية مياه البحر، وتطوير هده التكنولوجيات، لاستخد مها حتى داخل مصر، كذلك العمل على الاستفادة من لامو ل التي تتدفق من الدول المانحة في هذا المجال، واهمها ، والولايات المتحدة، والدول ـة المختلفة، والدول العربية

ما هي الدول المرشحة لان تنشا بين ينها محطات تحلية مشتركة؟

يمكن ان تنشا محطة مشتركة بين قطاع غزة ومصر، وليس لدينا مانع في هذا.

● هل حدث بحث لهدا الموضوع بين الطرفين المصري والفلسطيني؟

– حتى الآن لم يحدث، لكننا نبحث تقييم اماكن المحطات التي يمكن إنشاؤها وطرق استخدامها والبدائل الرخيصة في هذا المجال. بدات مصر، بالفعل، إنشاء بعض المحطات الصغيرة داخل سيناء في طابا، وشرم الشيخ، وبعض المناطق لاخرى، إلا انها ما زالت مكلفة، لان المتر المكعب يكلف ٢٧٠ قرشاً مصرياً، وهذا مكلف جداً إذا تم استخدامه في الزراعة في مصر، إذ يستهلك الفدان ستة الاف متر مكعب، وهذا يعني ان يكلف الفدان ما يقرب من ١٥ الف جنيه، بينما هو لا ياتي بإنتاج او عائد قيمته اكبر من الفي جنيه، اي ان تكلفة ري الفدان، عبر هذه لطريقة، تساوي سبعة اضعاف إنتاجه، وهذ امر غير منطقي، ولا يتمشى مع نشاط لزراعة في مصر، لكنه يتمشى مع اغراض اخرى كمياه الشرب

لكن عندما تتطور تكنولوجيا لتحلية سيرخص ثمنها، وفي هذه لحالة قد يكون ستخدامها في الزراعة اكثر اقتصادية.

● ما تقويمك لما وصلت إليه لجنه المو رد المائية في المفاوضات لمتعددة حتى الآن؟

تقييمي انها لم تصل إلى شيء ذي بال، خصوصاً بعد الاتفاق الاردني – الإسرائيلي، والاتفاق الثنائي على بعض الامور لمتعلقة بالمياه، ومن هنا اصبح دور المفاوضات المتعددة في غياب سورية لا شيء.

المفاوضات المتعددة في شان المياه اصبحت غير ذات موضوع، فمصر ليست طرفاً اصيلاً في هذه لعملية، لكنها طرف مشارك للمساعدة والمعاونة و لعمل على تطوير لتكنولوجيا والتدريب والاردنيون اصبح لهم دور منفصل بعد توقيعهم للمعاهدة واتفاقهم على اسس مائية مع إسر ئيل، وسورية لا تشارك، ولبنان لا يشارك، وبقي الفلسطينيون، وهم في الطريق إلى اتفاق ثنائي ايضاً. إذ المفاوضات المتعددة لم تعد مجدية في موضوع المياه.

اثيوبيا و لسود ن

● ما هي الأفكار المصرية لتي طُرحت ليتضمنها القانون لدولي حول توزيع لموارد المائية؟



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .. .. ١٣ مارس ١٩٩٥ ....

القانون مطروح منذ فترة طويلة وجماعة القانون الدولي تجهز بنوده منذ اكثر من عشرين عاماً، وكان الدكتور بطرس غالي يشارك فيها قبل ان يصبح اميناً عاماً للامم المتحدة، كما يشترك فيها احد زملائنا من وزارة الخارجية، ضافة إلى لدكتور صلاح عامر الأستاذ في كلية الحقوق في الجامعة المصرية، وقد كان احد المشاركين في مفاوضات طابا ايضاً.

لمصر دور مهم في صوغ مواد القانون كلها بصفة عامة، لكن دورها الان اساسي في التنقيح الذي يجري حالياً على النسخة التي انتهت إليها جماعة القانون لدولي وقدمت للجمعية لعامة للأمم لمتحدة، وهو ما يتعلق بقاعدتين أساسيتين، هما: قاعده منع الضرر، وقاعده لحقوق التاريخية المكتسبة.

● بأي معنى؟

– منع الضرر يعني انه ليس من حق دولة المنبع ان تنشئ مشروعاً فتؤثر في مجرى النهر بما يضر دولة المصب، وبالتالي يجب ان تاخذ في اعتبارها الا يقع أي ضرر ملموس على دولة لمصب. أما القاعدة الثانية (الحقوق التاريخية المكتسبة)، فهي تعني انه إذا كان للدولة (دولة المصب بالذات) حق استخدمته في المياه لفترة طويلة، من دون اعتراض من احد، فقد أصبح هذا حقاً تاريخياً، وبالتالي لا بد أن تحترمه الدول الأخرى، والقانون وكل الاعراف تؤيد هذا، وكل الدول تحكم بهذا.

● هاتان القاعدتان سيكون لهما طل من التاثير على موضوع اخر على اجندة هذا لحوار، وهو موضوع تلك الاتفاقية لتي تربط مصر بدول حوض النيل فنحن نسمع كثيراً عن السدود التي تقوم أثيوبيا بإنشائها على نهر لنيل ونسمع تلميحات سود نية، ذات طابع سياسي، حول مشاريع مماثلة. ما هو موقف مصر إلى أن يصدر القانون الدولي؟ وما هو دور إسر ئيل في تشجيع إنشاء مثل هذه المشاريع؟

– لا بد أن نفصل بين الحال الاثيوبية و لحال السودانية لأن لكل منهما تقييماً مختلفاً. أثيوبيا، كدولة منبع، كانت لها توجهات سابقة تقوم على ان المياه تنبع من اثيوبيا، وبالتالي فإن لها الحق في استخدامها من دون قيود، وفي إطار هذا الموقف القديم في الستينات كان لاثيوبيا تحرك بالتعاون مع الولايات المتحدة لبحث بعض مشاريع المياه التي تتضمن إنشاء بعض السدود، وقام بالدراسة «مكتب استصلاح الاراضي الاميركي». بعد ذلك تم تحديث بعض فروع هذه الدراسة مع الاتحاد السوفياتي السابق، ولدى مصر كل هذه الدراسات وتطويراتها.

لكن لم يتم إنشاء سد واحد في اثيوبيا على لنيل، حتى الآن، باستثناء سد صغير اسمه «فيشه»، وهو يختزن (٤ ٠) أربعة من عشرة مليارات متر مكعب، بينما إيراد لنيل اصلاً يبلغ ١٨٤ مليار متر مكعب، يعني غير مؤثر على الإطلاق. وهدف هذا السد هو توليد لكهرباء اساساً، وتوليد الكهرباء لا يؤثر على المياه، إذ تعود المياه المختزنة للاستخد م مرة اخرى

قد يكون هناك وجود اجنبي في المشاريع في بعض الاحواض الاثيوبية، لكن لا يوجد مثل هذا الوجود في حوض النيل على لإطلاق.

● الم تظهر لديكم معلومات أن إسرائيل مشتركة في أي مشروع لاستعلال المياه في حوض لنيل في أثيوبيا؟

– كما قلت، لولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لسابق هما فقط اللذ ن بحثا مثل هذه المشاريع. الإسرائيليون يشتركون في المشاريع مع الاثيوبيين في بعض الاحواض الأخرى مثل حوض الحواش، لكنها احواض لا علاقة لها البتة بحوض النيل.

إلى الساعة التي نتكلم فيها الآن، فإن الموقف لاثيوبي لمبلغ لنا من رئيس الوزراء الاثيوبي، او وزير الموارد المائية لاثيوبي المسؤول، ان اثيوبيا تتفق مع مصر في ان من حق كل دولة من دول لحوض استخد م المياه من دون تاثير بالضرر الملموس على اية دولة اخرى من دول لحوض، بما يتوافق مع القاعدة التي نركز عليها في تنقيح مواد القانون لدولي الجديد.

وفي مؤتمر وزراء دول حوض النيل، لذي عقد في شباط (فبراير) الماضي، اكد لي الوزير لاثيوبي المسؤول هذا لاتجاه، وهناك لجنة مصرية – اثيوبية مشتركة تعمل الان لدفع افكار لتعاون المشترك بين البلدين في ما يخص المياه، وأي مشروع سينفذ سيسبقه حوار بما يخدم مصالح كل الأطراف.

● ماذا عن موقف السود ن؟

– موقف السودان مختلف تماماً، فهي دولة تقع معنا في القارب نفسه، وهي دولة (شبه مصب) مثلنا، لان الجزء لشمالي من السودان جاف، ويعتمد تماماً على مياه لنيل، وثانياً هناك اتفاقية تربطنا مع السودان بشان مياه النيل هي تفاقية ١٩٥٩، كما ان هناك هيئة مشتركة بيننا تعمل منذ عام ١٩٦٠، وهي اللجنة الدائمة المشتركة لمياه النيل بين مصر و لسودان، وتضم اربعة اعضاء من كل جانب، وتجتمع مرتين في لسنة بالتبادل بين القاهرة و لخرطوم، ويبحث اعضاؤها كل لمشاريع المشتركة و لدر سات، ومر قبة ومراجعة مياه لنيل وكل ما يتعلق بها، وللسودان حصة ثابتة طبعاً لهذه الاتفاقية، له كل لحق في ان يستخدمها بأية طريقة يراها.

● كم تبلغ هذه الحصة؟

– ٥ ١٨ مليار متر مكعب، والسودان لا يستخدم حتى لان حصته بالكامل، وإنما يستخدم منها حوالي ٥ ١٤ إلى ٥ ١٥ مليار متر مكعب، وبالتالي من حقه ان يستخدم لباقي. فإذ كان هناك سد سيتم إنشاؤه في حدود هذه لحصة، فأهلاً وسهلاً، ولا اعتر ض، وإذ كان هناك سد موجود ويريد السود ن تعليته وزيادة كفاءته في إطار هذه لحصة، فلا باس. السودان حريص مثل مصر تماماً على عدم تجاوز اتفاقية ١٩٥٩.

● هل هناك، إذن، مشاريع سود نية لإنشاء سدود جديدة، أو تعلية سدود قديمة تتم الآن؟

نعم، هناك خز ن «الروصيرص»، وطرح السودان، د خل لهيئة المشتركة لمياه النيل، تعليته وزياده كفاءته، وهناك كذلك سد مقترح هو سد «الحمدات».

● هل هد ن لسد ن في إطار حصة لسود ن؟

إذا تم المشروعان معاً سيكونان خارج الحصة.

● وفي هذه الحالة ماذ سيكون موقف مصر؟

– لسودان لن يقوم بالمشروعين معاً، لانه يعلم انه لا يستطيع تجاوز لحصة، لكن هناك مشاريع متفق عليها بالنسبة لاستغلال مياه اعالي النيل، مثل قناة جونغلي، وبدأ تنفيذها عام ١٩٨١، ثم توقفت لظروف الحرب في جنوب السودان، وهذه القناة في مقدورها زيادة إيراد النيل، وبالتالي تسمح بزيادة حصة السودان إلى ٥ ٢٠ مليار متر مكعب، وفي هذه الحال يمكن للسودان تنفيذ مشروع لسدين معاً.

● في ضوء هذا لتقويم لفني فإن ما يذكر، إذن، على لسان بعض لمسؤولين السياسيين السودانيين عن مياه لنيل، و لضغط على مصر بها، يعد في إطار المناور ت السياسية وليس له تاثير على لوضع القانوني لذي ينظم استهلاك المياه؟

– انا لا آخذ بما ينشر في الصحف. ما يهمني في هذا السياق هو ما يقوله وزير المو رد المائية السود ني، لأنه اكثر الناس معرفة بحقائق الامور في ما يتعلق بهذا الموضوع، واكثر لناس معرفة بان لسودان اكثر المتضررين لو مس اتفاقية ١٩٥٩، والحق يقال إن لرجل ملتزم تماماً، ويطرح طروحاً عاقلة للغاية، وفي تنز نيا، اثناء انعقاد مؤتمر وزراء حوض النيل، لم نكن نفترق ابداً، وهذا امر طبيعي بين ممثلين لشعبين شقيقين ترتبط دولتيهما علاقات تتميز عن اية علاقة

اخرى. هناك تكامل طبيعي بين الشعبين بغض النظر عن الغمامة الموقتة لتي تمر بالعلاقات بين لدولتين.

● بغض النظر عن هذه الغمامة الموقتة، وبعض النظر عما ينشر في لصحف ايضاً هناك أمر و قعي حدث على الأرض، ينبغي ان نناقشه معاً، وهو هل تم احتواء الخلاف لذي نشأ حول بعثة لري لمصرية في السودان أم لا؟ وعلى أي نحو؟

– لم ينشا خلاف حول بعثة لري المصري، و لتصرف السود ني الذي حدث كان موجهاً لبعض المباني والمنشات، ولم يوجه ابداً إلى البعثة التي يعلم السودان انها موجودة بصفة قانونية طبقاً لاتفاقية ١٩٥٩. فالسود ن لم يمس البعثة، ولم يمس مكاتبها، لكنه مس مساكن العاملين فيها، و حتوت مصر هذا الموقف بتسكين أعضاء بعثة الري في مناطق أخرى. وهناك خلاف قانوني حول هذا الإجراء، مع ذلك لم يعتد السود ن على بعثة الري المصرية من الناحية الإدارية او لعملية، وما زال افراد البعثة يؤدون عملهم على اكمل وجه، وما زلنا ندرس الموقف القانوني مع السودانيين، وستعود الامور إلى وضعها الصحيح في اقرب وقت.

المفاوضات ومشكلة المياه

● فلنعد إلى ما ذكرته حول المفاوضات لمتعددة هل أثيرت قضية مياه دجلة والفر ت في هذه المفاوضات المتعددة؟ وهل يُعد لغياب السوري ميزه لتركيا؟

– طبقاً لما يرد لنا من تقييم زملائنا المشاركين (لنا عضوان مشاركان من وزارة الموارد المائية والأشغال المصرية) لم يثر موضوع دجلة والفرات على الإطلاق لغياب الأطراف المعنية (سورية والعر ق)، اما الاتراك فهم طرف غير مشارك عملياً، وكل مصالحهم في ما ينوونه، سواء ببيع المياه عن طريق خطوط انابيب لسلام، او استزراع منطقة معينة تنتج ما تحتاجه منطقة الشرق الاوسط من منتجات زراعية، فتنجح تركيا في ان تخلق سلة الغذاء اللازمة للشرق لاوسط وهذان المجالان بعيدان عن المفاوضات.

● هل ترون وجاهة لما يذكره بعض لمحللين الاستر تيجيين في رؤ هم عن مستقبل هذه لمنطقة، من أن المياه ستكون موضوعاً للصراع المقبل في الشرق الاوسط، بما يوحي بصعوبة لتفاهم على توزيع المياه في إطار السلام؟

– موضوع المياه شائك جداً بالطبع لأن المو رد المائية في المنطقة محدودة، ويقابلها عدد من السكان يزيد عليها، فمعدل الزيادة السكانية في سورية والاردن وفلسطين يتراوح ما بين ٣ و٤ في المئة، وبالتالي فإن معدلات الزيادة كبيرة، وهي التي تؤدي إلى ان يصبح نصيب الفرد السنوي من المياه في بلد مثل الأردن حوالي ٢٧٠ متراً مكعباً، وهو رقم ضعيف للغاية، لان خط الفقر في استخدام المياه هو الف متر، وهو ما يقل عنه نصيب الفرد السنوي في مصر بنسبة قليلة. لكن عندما ننظر إلى المستقبل، ونفحص الرؤى التي تتحدث عن حرب المياه نجدها غير مؤسسة على أساس منطقي. فلو فرضنا ان الاقتتال حدث، فلن تنجح دولة في الاستئثار بكل النصيب، فهذه عملية مستحيلة هيدروليكياً وطبوغرافياً وجغرافياً.

ثم إن الحرب من أجل المياه تظل احتمالاً غير منطقي، فتكاليف سعر المتر المكعب من المياه بالسعر الحالي (٢.٧ جنيه مصري)، وما تحتاجه لمنطقة هو مليار متر مكعب، بما يتكلف ٧ ٢ مليار جنيه مصري، أي ما يعادل اقل من مليار دولار كم تبلغ تكلفة شر ء الطائرة او الدبابة اليوم، مقارنة بتكاليف البديل السلامي وهو تحلية لمياه؟ اي عاقل سيذهب إلى البديل الاوفق، والارخص، والآمن، وهو تحلية مياه البحر.

● هل تواجه مصر أزمة في المياه؟ وما هي ابعادها؟

– يمكن لمصر ان تواجه ازمة في حالتين: إذا استمرت مشاكل التلوث، وعدم الالتزام بالتركيب المحصولي. من اجل هذ نسعى جاهدين للمحافظة على نوعية المياه وعدم تدهورها، وايضاً إقرار التركيب المحصولي المناسب، بمعنى البعد عن المحاصيل المستهلكة للمياه، وتحديد كمياتها طبقاً للأسس السليمة لاستخدام المياه داخل مصر وهذه قضية قومية.

● تثير الآن ما يسمى قضية قومية، لكنني المح لوناً من لإخلال بمقتضيات هذه القومية في سياسات بعض الوز رات المصرية لتي تشارك وزارة الري لاختصاص في مسائل التركيب المحصولي والتلوث، على رغم أن الري معروف تاريخياً بأنه لحكم او لـ Water Court في مصر بالذات؟

– بدانا تنسيقاً شاملاً مع الوزارات المختلفة حول موضوع التركيب لمحصولي، وايد رئيس الوزراء المصري مطلب وزارة الاشغال في مجلس الشعب بعدم مخالفة المساحات المقررة لزراعة الرز في مصر التي تحددها وزارة الري لانه محصول يحتاج إلى مياه كثيرة جد ، واكد ضرورة التمسك بالقانون في هذا الشان.

وهناك ايضاً تنسيق مع الوزارات المختصة بالبيئة و لمؤثرة فيها مثل الصناعة والإسكان وغيرها من الجهات.

● هل هي جهات حكومية فقط؟

وايضاً الجهات غير الحكومية.

● لكن الجهات غير لحكومية هذه تنشر في صحيفة «الوفد» يومياً تقريباً ان وز رتك تقوم بمشروع لإنشاء كورنيش جديد على لنيل في المنطقة الواقعة من كوبري قصر لنيل حتى كوبرى ابو العلا وان هذا المشروع فيه إضرار كبير بنهر لنيل؟

– هذا المشروع أولاً يتعلق بحماية النيل وليس الإضرار به، وهو يهدف ثانياً إلى تجميل واجهة النيل وإبعاد المواطنين عنها. هذه المنطقة تقع في لجانب الايسر من النهر، ومع زيادة النحر بدات ترتفع. اخذنا ٢٠ متراً عرضاً من ٥٠٠ متر تمثل إجمالي الفرعين ونحتاج إلى ٤٨ متراً مكعباً من الطمي لردم العشرين متر ، وهو ما ناخذه من الجزء المطمي. يعني اخذنا من النيل ٢٠ متراً مكعباً واضفنا ا ٤٨ متراً مكعباً.

ثم إن هذه المنطقة ليس فيها تيار مائي، ولا تمثل جزءاً حقيقياً من لمجرى، وبالتالي لا اعتد ء على المجرى. لكن هناك الكثير من اصحاب المصالح متضررون من هذا المشروع الذي يخدم كل سكان العاصمة، وهم من أصحاب السفن العائمة التي تستخدم كمطاعم، والكازينوهات، والمراسي وغيرها من الانشطة التي هي مصدر اساسي للتلوث في المنطقة. ولدينا في هذا السياق ١٤٨ اسماً لافراد يمتلكون، أو يقومون بتنفيذ مثل هذه لمشاريع، وبعضهم نعمل من دون ترخيص.

انجزنا عملية تطوير وتهذيب للمجرى في الوجه القبلي امتدت بطول ١٢٠ كيلومتر ، وطورنا فرع رشيد لجعله مجرى ملاحياً ثابتاً على قدر ما يدخله من المياه الآن (٤ مليارات متر مكعب)، بعد ان كان ما يدخله من لمياه في فترة الفيضان – قبل السد لعالي – ٦٠٠ مليون متر مكعب.

كذلك في القاهرة، فقد كان ما يمر من لمياه لنيلية في لقاهرة قبل السد العالي يصل إلى ١٠٠٠ مليون متر مكعب في ليوم، اما لآن فما يمر في المنطقة نفسها هو ٩٠ مليون متر مكعب، بما يجعل تهذيب لمجرى وتطويره والاستجابة لدواعي لمستجدات العصرية امراً طبيعياً لحماية النيل وحماية البيئة.

وزير الموارد المائية المصري لـ «الحياة»:

اسرائيل لن تحصل منا على نقطة مياه واحدة

□ القاهرة - من عمرو عبدالسميع:

■ شدد وزير المو رد المائية والاشغال المصري المهندس عبدالهادي راضي على «انه لا يمكن لاسر ئيل ان تحصل على نقطة واحدة من مياه نهر النيل تحت اي مسمى ، وقال ن الامر نفسه ينطبق على كل الدول خارج تجمع دول حوض النيل (الاندوغو).

ونفى راضي مجدداً في حديث الى «الحياة» (نصه في ص ٧) ان تكون هناك نية لان تمتد «ترعة السلام المصرية» لى اسرائيل او غزة، وقال « ن ترعة السلام تنتهي عند لعريش ولن تمتد شبراً واحداً بعد هذا» واشار لى انه لا يتوقع «ان تنشب في المنطقة في المستقبل حرب من اجل الحصول على المياه» معتبر «ان ذلك امر غير منطقي».

واكد انه لم يحدث اي تنسيق بين مصر واسرائيل لاستبعاد نهر لنيل من المفاوضات متعددة الاطراف في اطار عملية لسلام في الشرق الاوسط. واعبر ان المفاوضات المتعددة في موضوع المياه «لم تعد مجدية، لان سورية ولبنان لا تشاركان فيها، ولان الاردنيين توصلوا الى اسس مائية ثنائية مع اسرائيل، كما ان الفلسطينيين في طريقهم لابرام اتفاق ثنائي ايضاً مع اسرائيل في هذا الشان».

وقال ان الدراسات المصرية تشير الى إمكان اقامة محطة مشتركة لتحلية المياه بين مصر وغزة، إلا انه لم يتم اتخاذ اي خطوات عملية في هذا الامر، او بحث الموضوع ثنائياً بعد. واكد ان تكنولوجيا تحلية مياه البحر في لسعودية ودول لخليج تفوق مثيلتها في سرائيل (...) فهذه التكنولوجيا «لم تعد حتكاراً اسرائيلياً إلا انها تحتاج الى رساميل ضخمة لانشاء المحطات كما تحتاج الى قوى كهربائية كبيرة سواء كانت تقليدية او نووية».

وافاد ان المشاريع المائية التي تساهم سرائيل في تنفذها في اثيوبيا لا علاقة لها بنهر لنيل، مشيراً الى ان هذه المشاريع مرتبطة باحواض اخرى غير حوض النيل في اثيوبيا، ومؤكداً ان مصر واثيوبيا «متفقتان على ان لكل دولة من دول حوض النيل حق استخدام المياه من دون الاضرار باي دولة اخرى».

وقال: «إن للسودان وضعاً يختلف عن الوضع الاثيوبي، لان مصر و لسودان يضمهما قارب واحد وتربطهما هيئة مشتركة للبحث في لمشاريع الخاصة بحصة كل منهما من مياه النيل».

واوضح ان مصر لن تعترض إذا شرع السود ن في انشاء سد يتيح له الاستفادة من حصته من مياه لنيل كاملة، ولكنه لا يقدر على تجاوز هده الحصة او اختراق اتفاقية ١٩٥٩ بينه وبين مصر، وان الحل الوحيد الذي يسمح له بتجاوز هذه الحصة (١٨,٥ بليون متر مكعب) هو الانتهاء من مشروع قناة جونغلي الذي توقف بسبب الحرب الاهلية في الجنوب السود ني.



المصدر : .... الحياة اللندنية
التاريخ : .... ١٢ مارس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان : الأمير حسن ناقش وبيريز مشاريع مائية

عمان – من ايمن الصفدي:

عقد ولي العهد الاردني الامير حسن ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز اجتماعاً في قصر الهاشمية امس ناقشا خلاله سبل تطوير المصادر المائية في البلدين.

وقال مصدر رسمي لـ «الحياة» ان الاجتماع الذي تم في حضور وزير الخارجية السيد عبدالكريم الكباريتي ووزير المياه والري السيد صالح ارشيدات، ناقش عدداً من المشاريع المائية المشتركة وسبل البحث عن تمويل دولي لها.

وسيغادر الأمير حسن وبيريز الى المانيا يوم الاربعاء للقاء مسؤولين المان واوروبيين لمحاولة الحصول على تمويل اوروبي لمشاريع مائية مشتركة على نهري الأردن واليرموك.

ويتوقع مصدر ديبلوماسي عربي في عمان ان تقوم المانيا بتمويل بعض المشاريع المائية الاردنية - الاسرائيلية المشتركة، لكنه قال ان على «الطرفين ان يكونا صبورين في السعي للحصول على تمويل من الاتحاد الاوروبي».

واضاف المصدر لـ «الحياة» ان دعم المشاريع المائية سيأتي من مخصصات قيمتها ٥٠٠ مليون وحدة نقدية اوروبية وافق مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي على تخصيصها لدعم مشاريع اقليمية لمصلحة الأردن ولبنان وسورية واسرائيل.

وقال المصدر ان الاتحاد الاوروبي يطلب من الدول التي تريد الاستفادة من هذه المخصصات التي اقترحها وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه ان تتقدم بمشاريع اقليمية ذات جدوى اقتصادية.

واشار الى ان لبنان وسورية لن يستطيعا الاستفادة من هذا الدعم قبل تحقيق تقدم في مفاوضات السلام والدخول في المحادثات المتعددة الاطراف.

ويذكر ان الأردن واسرائيل اتفقا في معاهدة السلام التي وقعاها في شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي على اقامة عدد من السدود والمشاريع المائية المشتركة لزيادة مصادر المياه في المنطقة.

ويقول الاردن ان معاهدة السلام اعادت له جميع حقوقه في مياه نهري الاردن واليرموك من اسرائيل.

وكان بيريز الذي تناول طعام العشاء الى مائدة الأمير حسن وصل الى الاردن ضمن وفد «الاشتراكية الدولية» الذي عقد اجتماعاً في عمان امس للبحث في مسيرة السلام في الشرق الاوسط و«النتائج الايجابية» التي ستنجم عن تحقيق السلام في المنطقة.

وكانت لجنة «الاشتراكية الدولية» التقت رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في غزة ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في تل ابيب قبل زيارة الأردن.

٠٤٤٧٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٤-١-مارس ١٩٩٠

فاروق الباز : الشرق الأوسط ندرة المياه لن تسبب حروباً بل تعاوناً بين الدول

إسرائيل تقترح مشروعاً للتحلية باستخدام الطاقة الذرية

دعوة لإنشاء مركز عالمي لأبحاث المياه فى مسقط



مسقط: من سعيد عيسى

اكدت سلطنة عمان امس مجددا على اهمية انشاء مركز عالمي لابحاث تحلية المياه في مسقط كاحد الحول المطروحة لحل مشكلة المياه في المنطقة العربية.وقال محمد بن سعيد العوضى وزير موارد المياه العماني في كلمته، خلال افتتاح المؤتمر الدولي حول موارد المياه في المناطق الجافة صباح امس في مسقط «ان التوسع في مجال استخدام اسلوب تحلية المياه مستقبلا يعتمد على مدى التقدم العلمي والتكنولوجي والنجاح الذي يمكن تحقيقه في مجال تخفيض التكلفة»

ويشارك في المؤتمر الذي يستمر اربعة ايام 239 مشاركا منهم 107 من داخل سلطنة عمان و132 من الخارج يمثلون 39 دولة بينهم اسرائيل.. ويذكر ان احد الابحاث الاسرائيلية للمؤتمر يبحث في «كيفية تحلية المياه باستخدام الطاقة الذرية».

من جهة خرى استبعد الدكتور فاروق الباز في تطريحات حاصة لـ«الشرق الاوسط» ان تكون ندرة المياه سببا في اندلاع حروب في الشرق الاوسط.. وقال الباز الذي يشارك في المؤتمر «ان ندرة المياه ستجبر الدول على التعاون وليس الحرب» مضيفا «ان هذ هو ما بدا فعلا في الضفة الغربية بين اسرائيل والفلسطينيين.. وبدات ملامحه ايضا بين الاردن واسرائيل». ودعا الباز في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» الى استخدام التكنولوجيا الحديثة في اعادة استخد م المياه المترسبة منذ زمن بعيد تحت طبقات الرمال في منطقة الخليج وبعض المناطق الجافة الاخرى.. وقال ان تعاون الدول في استغلال الآبار القديمة المطمورة تحت الرمال يقلل من التكلفة التي تتحملها كل دولة.
وفي هذا الصدد دعا الباز كلا من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الى استغلال المياه القديمة تحت رمال الربع الخالي. واكد ان نفس الموقف ينطبق على مناطق تقع بين مصر وليبيا ومصر والسودان.. وان تكنولوجيا الفضاء ساهمت وتسهم في اكتشاف الثروات المائية.

كما دعا الباز فى تصريحاته لـ«الشرق الاوسط» الى استخدام التكنولوجيا في تحلية مياه البحر مؤكدا ان التحلية باستخدام التكنولوجيا الحديثة هي نسب الطرق لتخفيف ازمة موارد المياه في المناطق الجافة والحارة.وانتقد الباز الفكرة الاميركية الداعية لتحلية المياه باستخدام حرارة اشتعال النفط.
وقال ان ذلك امر غير عملي ولا ينطبق على الكثير من الدول الو قعة في لمناطق الجافة ولا تملك نفطا.واشاد الباز بفكرة انشاء مركز لدراسات التحلية في مسقط.. ودعا الى اقامة جمعية عربية للبحث عن حلول لمشكلة المياه تنعقد كل سنتين لتبادل الخبرات والمعلومات. وقال ان الدول العربية تتصرف منفردة في هذه المشكلة وان الاجدى وجود تعاون عن طريق الجمعية المقترحة.

وكان لمؤتمر الدولي حول ادارة موارد المياه في المناطق الجافة قد بدا اعماله بكلمات لوزير مو رد المياه وللبروفيسور جي. ايه. اوباس سكرتير عام المنظمة العالمية للارصاد الجوية.. وقد استعرض محمد بن سعيد العوضي وزير موارد المياه في كلمته جهود السلطنة ووزارة موارد المياه من اجل الوصول الى افضل السبل لتنمية الموارد المائية.. واعلن عن النجاحات في هذا الصدد مؤكدا اهمية استخدام البحث العلمي لخدمة ادارة موارد المياه في المناطق الجافة..
ومن ناحيته اكد البروفيسور اوباس ان المياه المتاحة قلت بنسبة 66% في كثير من انحاء العالم في حين ان الطلب على المياه زاد الى تسعة اضعاف منذ عام 1990.. وتوقع زيادة الخلل بين وفرة المياه والطلب عليها مع تزايد عدد السكان والكثافة لسكانية وتكرار موجات الجفاف وتاثيرها على عملية التصحر .. ودعا اوباس الى اعتبار مشكلة الجفاف والتصحر محور الاهتمام عند تناول قضايا ادارة مو رد المياه، مشير الى معاناة دول فريقيا واميركا الجنوبية خلال السبعينات والثمانينات نتيجة لفترات الجفاف التي واجهتها.. ودعا الى «التقييم المتيقظ» للموارد المائية عند التخطيط لادارة موارد المياه والاستعانة بتجربة الدول الواقعة على نهر النيل. واشار سكرتير عام المنظمة لعالمية للارصاد لجوية الى قضية التفكير البيئي باعتبارها احدى القضايا التي تهدد الانسان..

وقد عدد البروفيسور اوباس بعض الجو نب الفنية لتي يمكن اعتمادها لمو جهة قلة المياه وتحقيق افضل استغلال ممكن للموارد المائية، ثم استعرض جهود الامم المتحدة في مواجهة مشكلة ندرة المياه. واشاد اوباس بالمؤتمر الذي تنظمه عمان في الذكرى لخامسة لانشاء وزارة موارد المياه.ويذكر ان هناك 200 بحث تم تقديمها للمؤتمر الا ن لمنظمين ختاروا 82 بحثا فقط بو سطة لجنة علمية للعرض والمنافسة في لمؤتمر. وستعقد 15 جلسة على مد ر ايام المؤتمر الذي يختتم يوم 16 مارس (آذار) الجاري.. والمشاركين في المؤتمر يحضرون بصفتهم الشخصية والعلمية وليس كممثلين لدولهم.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع أردني ـ إسرائيلي ـ ألماني لبحث إقامة مشاريع مائية

القدس ـ وكالات الانباء ـ توجه إلى بون أمس وزير الخارجية لإسرائيلي شيمون بيريز للمشاركة في لاجتماع لثلاثي الذي سيعقد ليوم، ويحضره المستشار الألماني هيلموت كول وولي عهد الأردن الأمير حسن، بهدف تطوير المشاريع لتوفير الموارد المائية

ويشترك في هذا الاجتماع ايضا مفوض لمجموعة لأوروبية لشئون لشرق الأوسط

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بون : اتفاق اسرائيلي-اردني على مشروعين للمياه

□ بون - من اسكندر الديك:

■ اعلن امس في بون ن الاطراف الاربعة التي شاركت في لمحادثات السياسية و لاقتصادية مع لمستشار الالماني هلموت كول وهي المانيا، والاتحاد الاوروبي، والاردن واسرائيل اتفقت على تبنى سنفيد مشروعين لتامين المياه في المنطقة ومعالجة النقص المستمر في مصادرها الاول يتعلق بانشاء سد على نهر اليرموك في الاراضي الاردنية لحفظ المياه في مستوعب كبير، والثاني يتعلق بتحلية المياه.

وقال وزير خارجية المانيا في المؤتمر الصحافي الذي ضمه وولي عهد لاردن الامير الحسن ووزير خارجية اسرائيل شمعون بيريز ان مشكلة المياه «مشكلة اساسية في الشرق الاوسط وحلها امر اساسي لحماية السلام هناك». واضاف ان «دراستين ستوضعان عن لمشروعين في شهر تموز (يوليو) المقبل وعلى اثرهما يتم لبحث في عملية التمويل». ويذكر ان اجتماعاً مطولاً عقد قبل لظهر مع المستشار كول حضره مانويل مارين مفوض لاتحاد الاوروبي لشؤون الشرق الاوسط الذي جاء خصيصاً من بروكسيل للمشاركة في المحادثات على اعتبار ان الاتحاد لاوروبي يمول غالبية المشاريع في المنطقة.



المصدر : الخرطوم

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التوقيع على مشروع التخطيط المتكامل للموارد المائية لحوض النيل

الخرطوم- الوكالات

تم بوزارة الري والموارد المائية السودانية التوقيع علي المشروع المقدم من منظمة الاغذية والزراعة العالمية الخاص بالتخطيط المتكامل للموارد المائية بدول حوض النيل وتنسيق السياسات المائية القطرية مع انشاء قاعدة للمعلومات والبيانات.

وتتكفل الحكومة الايطالية بتمويل المشروع بقسط اول يبلغ خمسة ملايين دولار. ويستفيد السودان من هذا المشروع في مجالات الدراسة والتخطيط وتوفير المعدات والتدريب في مجال الموارد المائية الي جانب مشاريع التعاون الفني لدول حوض النيل.

٤٤٨١



تقرير عن المياه العربية يؤكد :

حصول اسرائيل على المياه يزيد من قدرتها على زراعة ٢,١٦ مليون دونم

حذر تقرير المياه العربية والتحدى القادم للجنة المياه بنقابة المهندسين ان حصول اسرائيل على المياه من العرب سوف يزيد من قدرتها على زراعة ٢.١٦ مليون دونم من الارض اى إضافة ١.٢٧ مليون فدان وهذا سوف يرفع من مقدرة إسرائيل على استيعاب مهاجرين جدد دون ضغط اضافى على مواردها بقدر عددهم بحوالى ١.٦ مليون نسمة.

فاذا وضعت اسرائيل فى الاعتبار معدلات التعبئة العامة العالية وهى من أعلى معدلات التعبئة فى العالم ١١.٨٪ من عدد السكان فإن هذه الكميات المتوقعة من المياه سوف تساعد اسرائيل على حشد مليون جنيه عام ٢٠٠ وهنا لن تكون اسرائيل فى حاجة لمثل هذه الكميات الضئيلة لان قبضتها ستكون اكثر قوة.

وحذر التقرير من تحريض اسرائيل الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجي المشاركة فى حوض النيل لا شعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام المصرى المسرف للموارد المائية وفى ذلك تستخدم اسرائيل مساعداتها المباشرة والمساعدات الامريكية لبعض دول الحوض مثل زائير وكينيا ورواندا ولعل هذا يفسر سبب سيطرة الشركات الامريكية الغربية على جملة مشاريع الرى فى هذه البلدان. وتفعل اسرائيل كل ذلك من اجل بث الاضطراب فى حوض النيل سعيا وراء اجبار مصر على قبول مشروعها بتزويد اسرائيل بقناه من مياه النيل من خلال مشروع - ترعة السلام المصرية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٥

مشروعات مائية بين الأردن وإسرائيل

مجدى صبحى

فى أعقاب اجتماع تم بين المستشار الالمانى هيلموت كول وولى العهد الأردنى ووزير خارجية إسرائيل وممثل عن الاتحاد الاوروبى، تم الاتفاق بين الأردن وإسرائيل على تبنى وتنفيذ مشروعين لتامين المياه في المنطقة ومعالجة النقص فى مصادرها. أما المشروع الأول فهو إنشاء سد على نهر اليرموك فى الأراضى الأردنية، أما الثانى فيتعلق بتحلية المياه. وسوف يتم دراسة الموضوعين تمهيدا لمحاولة تمويلهما بدءاً من يوليو القادم ومن المنتظر بالطبع أن تكون المانيا من الممولين الرئيسيين والواقع أن مشروع اقامة سد على نهر اليرموك، لا يعد جديدا إلا من زاوية أطرافه فقط (أى الأردن وإسرائيل) إذ إن هذا المشروع قد سبق وطرح باعتبار اليرموك نهراً مشتركا (حيث يحدد خط الحدود الدولية) بين الأردن وسوريا في بداية الخمسينيات. وتم التوصل بالفعل إلى اتفاق لانشاء هذا السد، ورغم تعثر العمل بعض الشىء إلا أنه مع منتصف الستينات كانت قد تمت بعض الأعمال فيما عرف وقتها بسد المقارن. وبحيث تكون الأردن هى المستفيد الرئيسى من المياه التى يوفرها السد، بينما تستفيد سوريا بالكهرباء المولدة عنه. إلا أن المشروع أعيق فى أعقاب توجيه ضربات جوية إسرائيلية موقع المشروع ومعداته. ومع الهزيمة العربية فى عام 1967 واحتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية أصبحت عمليا فى وضع افضل يمكنها من اعاقة اقامة أى مشروعات سورية /أردنية مشتركة على النهر ومع ذلك ظل موضوع اقامة السد السورى / الاردنى مشروعا ضمن الخطط الأردنية المتعاقبة، حتى تم التوصل من جديد لإتفاق سورى/ أردنى فى عام 1987 لإنشاء ما عرف باسم سد الوحدة، بحيث تكون الطاقة التخزينية للسد نحو 200 مليون مكعب من المياه، وعلى أن تستفيد سوريا أيضا بمعظم الكهرباء الناتجه عنه.

والواقع أن اهمية المشروع تعود إلى أهمية نهر اليرموك كمكون رئيسى من مكونات حوض نهر الاردن. إذ يضم حوض النهر كلا من لبنان وسوريا والأردن وإسرائيل والاراضى الفلسطينية في الضفة وغزة.. ويتكون الحوض من أنهار الحاصبانى الذى ينبع فى لبنان، وبانياس (سوريا)، والدان (إسرائيل) وتلتقى هذه الروافد الثلاثة على بعد 14كم من بحيرة الحولة لتكون الأردن الأعلى.. أما نهر اليرموك فينبع فى سوريا ثم يسير غربا ليلتقى بالأردن على بعد عشرة كيلو مترات إلى جنوب بحيرة طبريا ويشكل ما يعرف باسم نهر الأردن السفلى الذى يسير فى منطقة الاغوار ليشكل حداً سياسياً فاصلاً بين الضفة الغربية والأردن ويشكل نهر اليرموك ما يزيد على 4/1 اجمالى التصريف فى حوض نهر الأردن، إذ تبلغ جملة تصاريفه السنوية نحو 492 مليون متر مكعب، بينما تبلغ جملة التصاريف الصافية للحوض

تصاريف حوض نهر الاردن «مليون متر مكعب / سنة»

المصدر	البلد	التصريف: الايراد	التصريف: الفاقد
1ـ نهر الاردن الأعلى:			
أ) الدان	إسرائيل	245	
ب) الحاصبانى	لبنان	138	
جـ) بانياس	سوريا	121	
2ـ الأردن فى الحولة			
3ـ قناة الحولة	إسرائيل		100
4ـ مياه تدخل عند جسرينات يعقوب	إسرائيل/ سوريا	140	
5ـ الداخل إلى بحيرة طبريا			
6ـ داخل إلى بحيرة طبريا:			
أ) مياه سطحية	إسرائيل/ سوريا	70	
ب) أمطار وينابيع	إسرائيل	65	
7ـ تبخر من البحيرة	إسرائيل		270
8ـ تصريف النهر خارج البحيرة			
9ـ اليرموك	سوريا / الاردن	492	
10ـ وديان وينابيع	الاردن/ إسرائيل	505	



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو 1471 مليون متر مكعب (أنظر الجدول المرفق) والواقع من ثم أن الاتفاق الأردنى الاسرائيلى وبدعم أوروبى لإنشاء سد على نهر اليرموك ربما يشكل ضرراً لسوريا، خاصة فى ظل تعثر المفاوضات السورية/ الاسرائيلية.. وهو ما يمكن أن يضاعف من حجم المشكلات فى المنطقة وانقلابها لأن تكون مشكلات عربية/ عربية إذا ما استمرت الأحوال على ما هى عليه، خاصة أن سوريا تعانى حالياً من انخفاض ما تحصل عليه من مياه نهر الفرات (أهم مصادر المياه السورية على الاطلاق) بسبب المشاريع التركية التى اقيمت على النهر فيما يعرف باسم مشروع جنوب شرق الاناضول. وحيث يتوقع أن يبلغ العجز المائى السورى نحو مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2000

إذ إن اليرموك شأنه شأن أى نهر دولى آخر هو فى نهاية المطاف رهن بالاتفاق الطوعى الذى يمكن أن تتوصل الاطراف المشاركة فيه حول كيفية استخدامه.

٥ ٤٠٨٤ ٥



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٥

في الاحتفال باليوم العالمي للمياه .

لجنة لدراسة وضع مصر المائي بالمحافل الدولية

كتبت كريمة السروجي :

تم تشكيل لجنة خاصة تضم كبار رجال القانون بمصر والمهندسين المتخصصين في مجالات الري والصرف وخبراء المياه بوزارة الاشغال .. لدراسة وضع مصر المائي والدفاع عن حقها القانوني في المحافل الدولية .

أعلن هذا د . عبدالهادي راضي وزير الأشغال العامة والموارد المائية في الاحتفال بيوم المياه العالمي امس . وطالب الوزير بالمشاركة الشعبية ومساندة كافة الأجهزة المحلية والتنفيذية والجامعات والمعاهد الفنية المتخصصة بتضافر جهودها مع الوزارة من أجل نيل جديد يلائم ظروف العصر الحالية . والحفاظ على مياهه من التلوث .



د . عبدالهادي راضي
المشاركة الشعبية



المصدر : الاهـــــــرام

التاريخ : ٢٠٣ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بجنه عليا لدراسة قضايا المياه محليا ودوليا

كتب ـ أحمد نصر الدين:

أعلن الدكتور محمد عبد الهادى راضى وزير لأشغال العامة والموارد المائية عن تشكيل لجنة عليا تختص باعداد دراساب وتوصيات متعددة وشاملة لكل وجهات النظر على كافة المستويات المحلية و لاقليميه والدولية الخاصة بقضية المياه والصراع من ؑجل توفيرها والحصول عليها.

واكد الوزير أن هذه اللجنة التى تضم كبار خبراء الرى والمياه الاكاديميين والتنفيذيين وخبراء القانون على المستويين الدولى والمحلي ستقوم بمراجعة المقترحات المطروحة على ساحة المياه فى الداخل والخارج، مثل إنشاء بنوك المياه أو نقلها من حوض نهر لحوض نهر أخر أو التى ىنادى بتسعير المياه كوسيلة للحدمن الاستهلال وغيرها من القضايا والمشاكل المائية على ان تقوم اللجنة باعداد الردود والاراء المصرية الخالصة فى كل قضية على حدة. وقال الوزير ان الاحتفال بيوم الماء العالمى فى الاعوام القادمة سوف يتضمن عقد ندواب ومؤتمرات دولية تشارك فيها الدول والمنظمات المعنية بالقضية، وعدد من الدول الاقليمية. جاء ذلك فى احتفال وزارة الاشغال العامة والموارد المائية بيوم الماء العالمى أمس حيث تم توزيع الجوائز المالية وشهاداب لتقدير على لفائرين فى كافه المسابقات التى نظمتها لوزارة بالاشتراك مع عدد من الوزارات والهيئات لدولية، وطالب الوزير بان يكون الدرس الأول فى أول يوم دراسى لكافة مراحل التعليم عن نعمة المياه وكيفية المحافظة عليها وهو العام الذى سيشهد تدريس الوعى المائى فى المناهج الدراسية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الأهرام المسائي

التاريخ : .... ٢٠ مارس ١٩٩٥

مع الاحتفالات بيوم المياه العالمي

الخطر قادم.. بسبب محدودية موارد المياه !

من المتوقع أن يصل تعد د سكان العالم في نهاية هذا القرن لأكثر من ٦ بلايين نسمة، ونصيب لدول النامية من هذا العدد ٩٠٪، وطبقا لهذا المعدل يفوق النمو لسكاني معدلات انتاج لغذاء.

وخلال العقود الأربعة الماضية ساهمت مشروعات الري والصرف بشكل ملموس في زيادة إنتاج الغذاء و ليوم فإن زيادة الأراضي المروية بمقدار لسدس يؤدي الى زيادة المحاصيل بمقدار الثلث.

وقد أدى الصرف الزراعي الى زيادة انتاجية الأرض بنحو ١٠٪.

ومن الطبيعي ان يكون لهده المساهمات ثمن.. هدا الثمن هو أن الزراعة المروية تستهلك ما بين ١٧٠ الى ٨٠٪ من الماء العذب المستخدم في البلدان النامية، كما أن صرف الاراضي الزراعية يؤثر على تركيبتها، اضافة الى ان معظم مشروعات الري لا تعمل بالكفاءة لمطلوبة، وهناك ٤٠ ٪ من الأراضي المروية عالميا (١٠٠ مليون هكتار) تعاني من مخاطر التملح.

وقد حددت قمة الأرض لتي عقدت في «ريو دي جانيرو» سنة ١٩٩٢ لتحديات المخيفة فيما يخص نمو وتطور المصادر المائية و لانتاج الزراعي، وأشارت إلى الاهداف الخاصة بتحقيق استمرارية زيادة الانتاج الزراعي بمقدار ٣ ٤ ٪ سنويا شاملة الزيادة في انتاجية مشروعات الري الموجودة حاليا، وهذه الاهداف سوف تعمل على وقف تدهور الموارد الارضية والمائية، حتى تساعد على تحسين الاوضاع.

وأوضح الدكتور صفوت عبد لدايم مدير معهد بحوث الصرف أنه حتى يتم تحقيق الاهداف المطلوبة لرفع لانتاجية أوصت اللجنة الدولية للري والصرف والتي تضم ٧٥ خبيرا يمثلون ٦٥ دولة، بعدة توصيات، وقد جاءت هذه التوصيات تحت شعار الادارة المائية في القرن لقادم وتشمل هذه التوصيات

□ ان تقوم الهيئة الدولية للري و لصرف بتشجيع برامج جديدة تهدف الى توفير المياه في الزراعة، بحيث تسمح بتوجيه المياه لي الاستخدامات الأخرى د ت الاهمية القصوى، بالاضافة لي تشجيع الهيئات التي تعمل في مجال الري والصرف للوصول للحد لامثل لاستخدام المو رد وتبني الاساليب الجامعة والشاملة التي تمكن من التخطيط الجيد لمشروعات الري و لصرف.

كما تشمل التوصيات تشجيع البرامج التي تؤدي الى زيادة أو تحسين إنتاجية استخدام المياه على مستوى الحقل، وضمان المساواة في توزيع المياه، فضلاً عن تنظيم حملات علامية لترشيد المياه

كما طالبت اللجنة الدولية للري والصرف في توصياتها بتوسيع نطاق المشاركة والعمل على رفع كفاءة لمتخصصين من الشباب على اعتبار انهم يمثلون قادة المستقبل

اشرف بدر

٨٧٢٣٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

في مؤتمر دولي بمشاركة ٤٢ دولة:

خطة عمل مستقبلية لمواجهة محدودية الموارد المائية بإفريقيا

بعد ٦ أيام من المناقشات المكثفة بين وفود ٤٢ دولة مشاركة بجانب ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، اختتم مؤتمر الموارد المائية الدولي أعماله أمس بأديس أبابا، الذي ناقش ١٠٠ بحث مقدمة من باحثي الدول المشاركة.

وأوضح الدكتور محمود أبوزيد رئيس مركز البحوث المائية، ومدير هيئة الموارد المائية الدولية، أن المؤتمر أقر في ختام أعماله برنامج الموارد المائية الأفريقية، وخطة العمل الرامية إلى استغلال المياه المتاحة، ووضع أسلوب لتقييم حالة الأنهار والآبار في أفريقيا.

وقال: إن المؤتمر حذر من التحديات الاقتصادية التي تواجه شعوب القارة في ظل ندرة المياه، وعدم كفاءة توزيعها، كما حذر من تزايد معدل تبخر المياه في أفريقيا، حيث يعد من أعلى معدلات التبخر في العالم.

ودعا المؤتمر إلى السعي لوضع أنظمة وآليات جديدة لتقييم ماهو متاح من الموارد المائية، تمهيدا لاستخدامها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وكذلك ضرورة استخدام الموارد المائية من مياه الآبار الجوفية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المياه الجوفية تمثل ٢٠٪ من إجمالي الموارد المائية المتاحة في القارة السوداء.

كما دعا المؤتمر الدول المانحة لضرورة المساعدة وتمويل الدول الأفريقية لإقامة نظام للمعلومات عن الموارد المائية وكيفية استغلالها، وبناء قدرات الدول الأفريقية ودعم مجالات التدريب للمهندسين والفنيين في مجالات الري والصرف.

وأشار د. أبوزيد إلى أن المؤتمر قد أظهر إحصائيات في غاية الخطورة، منها أن ٧٥٪ من الموارد المائية في أفريقيا تتركز في ٨ أنهار فقط على مستوى القارة، وأن ما يزيد على ٧٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة تقع في أحواض الأنهار العابرة للحدود بين الدول الأفريقية. كما أن هناك نحو ٥٠٪ من إجمالي الموارد المائية الأفريقية يستأثر بها نهر واحد هو «نهر الكونغو» بزائير، في حين أن هناك نهر النيل يمر في ١٠ دول، وبرغم هذا تضيع حوالي ٢٠٪ من مياهه في أعالي دول المنبع ولابد من استغلالها فورا، في ظل محدودية المياه بأفريقيا.

وأوصى المؤتمر بزيادة التعاون بين دول حوض النيل في مجال الموارد المائية، وإنشاء قاعدة معلومات حول كيفية إدارة المياه وحسن استغلالها بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء في حوض النيل.

أشرف بدر

٠٨٨٠٠



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٣ مارس ١٩٩٥

شحة المياه تنذر بكارثة لكنها قد لا تسبب الحرب!

الكتاب: المياه في العالم العربي.
المؤلف: بيتر روجرز وبيتر ليدون.
الناشر: مطبعة جامعة هارفرد - ١٩٩٥.

سوزانا طربوش



■ برزت مسالة المياه خلال السنوات القليلة الماضية باعتبارها واحدة من اخطر القضايا التى تواجه المنطقة العربية. وتتوقع مقالات عديدة وكتب وبرامج تلفزيون بان التنافس على الموارد المائية الشحيحة للمنطقة سيؤدي حتما الى «حروب مياه» بين الدول. لكن خبراء كثيرين في قضايا المياه العربية يرون، على رغم اعترافهم بحدة المشاكل، ان «حروب المياه» ليست حتمية، شريطة ان تتخذ خطوات عاجلة لتمكين المنطقة من التعامل مع وضع مواردها المائية لذي ينذر بالخطر.

ويمثل كتاب «المياه في العالم العربي» مساهمة مهمة في الجدل لجاري حول هذا الموضوع. ويتضمن ١١ ورقة عمل قدمت في ندوة حول مسالة المياه عقدت في جامعة هارفرد في تشرين لأول (اكتوبر) ١٩٩٣. وجاء المشاركون لخمسون فى الندوه من معظم البلدان العشرين في المنطقة العربية، وتناولت اوراق العمل لتي اعدها كبار الخبراء، من العرب و لغربيين، جوانب مختلفة من مسالة لمياه.

وتقدم الأور ق ثروة من المعلومات والتحليلات المفيدة، وبالاضافة الى ذلك يلفت مؤلفوها الى وسائل عملية لتحقيق تغييرات على المدى البعيد في الطريقة التي تجري بها ادارة موارد المياه الثمينة.

عقدت ندوة المياه برعاية «الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» (مقره فى الكويت)، والذي يخصص، انطلاقا من ادراك اهمية المياه للتنمية، كثر من ١٥ فى المئة من قروضه الكلية لقطاع المياه. وذكر المدير العام للصندوق ورئيس مجلس ادارته عبد اللطيف يوسف الحمد في مقدمة الكتاب ان نصيب الفرد من الماء في بلدان عربية كثيرة يقل بالفعل عن «مستوى الفقر المائي» الذي يبلغ ١٠٠٠ متر مكعب سنويا. ويتزايد عدد سكان المنطقة بمعدل عال، ويؤدي هذا بموازاة مع توسع المدن والتحسن في مستويات المعيشة واتساع الري - الى زيادات حادة في الطلب على المياه.

وما يفاقم تعمق الخلل بين العرض والطلب على المياه الزيادة في تلوث المياه وعدم الكفاءة في استخدامها. وقال عبد اللطيف الحمد ان «افاق موارد المياه بالنسبة لى المنطقة العربية بعد السنة ٢٠٠٠ تبدو قاتمة في احسن الاحو ل فشحة المياه ستصبح قيدا رئيسيا على التنمية في اجزاء كثيرة من العالم العربي، ويمكن ان تتحول الى بؤرة لتفجر نزاعات عسكرية في المستقبل».

ويعطي الموجز في مقدمة الكتاب مسحا عاما للافكار الرئيسية التي تبرز في اوراق العمل. وهو يشير الى ان بعض الابحاث المنشورة عن مشكلة المياه في العالم العربى يبالغ فى المخاطر لانية، اد ان «غالبية المشاركين فى الندوة لم تتوقع ن ينشب نزاع عسكري في شان المياه خلال لعشرين سنة لمقبلة».

وحتى لان تمت تلبية لطلب لمتزايد على المياه من جانب سكان العالم العربي، الذين ينمو عددهم بحوالى ٣ في المئة سنويا، في صورة اساسية بواسطة استثمارات لزيادة كمية المياه المتو فرة للمدن وخصوصا للزراعة. وتحققت الزيادة في كميات لمياه المتو فرة عبر بناء السدود على الانهر وحفر بار لاستخراج المياه الجوفية وضخها وتحلية المياه وتطبيقات تكنولوجية اخرى.

لكن الموجز يحذر من ان الزمن الذي كانت تكتشف فيه مياه جديدة وتطور موارد مائية كبيرة بكلفة معتدلة يوشك ان ينتهي. ويشار الى عدم وجود انهار كبيرة او بحير ت طبيعية تنشا داخل المنطقة لعربية ذاتها، فاكبر منظومتى انهر فى لمنطقة تاتيان بالمياه من خارج البلدان العربية: دجلة - الفرات من شرق تركيا والنيل من افريقيا الوسطى واثيوبيا.

وتم بالفعل تطوير معظم الموارد المائية المحتملة داخل لبلد ن العربية، وهي تنتج لتلبية لحاجيات البشرية كل المياه تقريبا التي يمكن ان تسحب منها. وتستنزف كثير من الطبقات لصخرية المائية العميقة التي تكونت منذ اماد بعيدة، ما يعني ان السكان الحاليين للمنطقة يستهلكون مياها لن يمكن تعويضها لمن يخلفهم. وتستخدم مشاريع التحلية لانتاج بعض المياه، الأ انها تنتج كميات محدوده من لمياه بكلفة عالية.

هذه العو مل كلها تعنى ن العثور على موارد مائية جديدة و ضافية سيكون امرا صعبا لكن فى لوقت نفسه تتزايد حاجات المنطقة الى الماء، مع تضاعف عدد السكان كل ٢٥ سنة و رتفاع مستويات معيشتهم، ما يعني زيادة كبيرة في معدل حاجة الفرد الى المياه. ويشير موجز الكتاب لى ان معدل استهلاك الفرد للماء في العالم العربي كان د ئما ادنى كثيرا من المعدل العالمى، وان جزءا كبيرا من السكان يتطلع على نحو يمكن تفهمه الى الخروج من نمط الاستخدام المتدني جدا للماء الذي يعتبر من سمات التخلف فى منطقة جافة.

كيف سيجري التوفيق بين هذا الطلب لمتعاظم على المياه وبين الحقيقة الماثلة بانه لا يمكن تحقيق زيادة كبيرة في موارد المياه؟ يشدد المشاركون فى لندوة على انه يجب ان يحدث تحول في مركز الاهتمام من زيادة الموارد المائية الى تغيير فى بنية الطلب على الماء. بالاضافة لى ذلك، يجب ان يخضع تطوير المياه والاغر ض التي تخصص لها لمياه الى تحديد اكثر وعياً ودقة. يجب ان تستخدم كل قطرة ماء بطريقة تضمن تحقيق قصى فائدة منها. كما يجب تعزيز المعاهد والابحاث الخاصة بالمياه.

واحد المواضيع الرئيسية التي تضمنتها اوراق العمل هي النسبة الكبيرة من مياه المنطقة التي تستهلك في الزراعة اذ تستخدم الزراعة نسبة تر وح من ٨٠ الى ٩٠ فى المئة من المياه في العالم العربي، بينما لا تزيد المياه لمخصصة للانشطة لصناعية و لتجارية والاستخدام لمنزلى، بما فى ذلك



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

التاريخ : .... ٢٠ مايو ١٩٩٦ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مياه الشرب، على حوالى ١٥ فى لمئة من مياه المطلقة. وهذه نقطة بالغة الاهمية فبتحويل لمياه بعيدا عن الزر عة واستيراد مزيد من الغذاء بدلا من محاولة تحقيق اكتفاء ذاتي يمكن تخفيف الشحة في المياه المتوافرة للاستخد مات المنزلية والصناعية.

واشار تونى الن من «كلية الدراسات الشرقية و لافريقية» فى لندن فى ورقة العمل لتى قدمها الى ن تخصيص المياه للصناعة و لخدمات بدلا من الزراعة سيكون كثر كفاءة. وعندما يستخدم لماء لاعراض لزراعة ينبغى ن يجري ذلك فى نتاج المحاصيل لتى تحقق سعرا عاليا في لاسواق لعالمية بدلا من سلع كالسكر والقمح والرز حيث تتو فر للمنتجين المنافسين فى اجزاء اخرى من لعالم امكانية لحصول على مياه فى صوره مجانية او شبه مجانية.

ويتبت موجز لكتاب ايضا ان الماء لا يتو فر مجاناً، و نه ينبغى لنظر اليه باعتبار ان له كلفة. وتحديد سعر معقول للماء سيجعل المستهلكين يفكرون فى شان لكمية لتى يريدون استهلاكها وسيميلون لى الحد من طلبهم على الماء ليطلقو كميات منه لاستعمالات خرى. لكن الموجز يعترف بان فرض اجور للمياه سيو جه مقاومة شعبية وسياسية واسعة، اذ ينظر الى الماء تقليديا باعتباره احد لخيرات لطبيعية لمجانية. وتتضمن الاجراءات الاخرى لتي ينبغى تخاذها منع تبذير لماء الذي ينجم عن تسربات واساليب ري غير كفوءة.

وتتعلق ورقة لبحث لتى قدمها البروفسور بيتر روجرز من هارفرد بالاجندة لفترة الـ ٣٠ سنة المقبلة. ولفت الى انه توجد وسيلتان رئيسيتان لتلبية لطلب على لمياه: احداهما عبر خيارات لعرض التقليدية، اما الاخرى فتعتمد الحفاظ على لمياه عبر وسائل مثل اعادة معالجة مياه الصرف من المدن والصناعة ومعالجة مياه الصرف لزراعية وخفض لتسربات من منظلومات لمياه في لمدن واستخدام المحاصيل التي تقتصد في استخد م لماء واجراء تغييرات في العمليات الصناعية للاقتصاد فى المياه وغير ذلك.

وذكر روجرز انه بحلول ١٩٩٠ كانت بلدان عدة تستهلك بالفعل كميات من المياه تزيد على مو ردها المائية لقابلة للتجديد سنويا - وهي البحرين و لكويت وليبيا وقطر و لمملكة لعربية السعودية و لامارات العربية المتحدة، حيث بلغ العجز الكلي لهذه البلدان مجتمعة ١٣ بليون متر مكعب. ويسد هذ العجز بواسطة تحلية المياه والاستغلال المضاعف للمياه الجوفية. وستواجه هذه لبلدان اثارا اكثر حدة فى المستقبل، كما ستعاني بلد ن اخرى عجز جديدا. وستنضم مصر وعمان والسودان الى البلدان التي تعانى عجزا فى لمياه بحلول السنة ٢٠٢٥.

وساهم عبد لكريم صادق وشوقي برعوتي، وكلاهما من لبنك الدولي، في اعداد ورقة عمل عنوانها «مشاكل المياه في لعالم العربي: اد ره مو رد شحيحة». وفى حين انهما قدما، كما هي لحال بالنسبة لى توني الن، مسحاً عاماً، تناولت ربع اوراق خرى بالتفصيل المناطق لجغرافية الرئيسية فى العالم العربي لشرق والمغرب وشبه الجزيرة العربية والمنطقة لوسطى (مصر والسودان والصومال وجيبوتي).

وقدم جون ووتربري، ستاذ الشؤون لسياسية والعالمية في جامعة برنستون، ورقة حول المياه لتي تجتاز لحدود الوطنية والتحدي الذي يمثله هذا بالنسبة لى لتعاون بين لدول فى الشرق لاوسط. ولفت الى النز عات فى شان مياه لنيل و لفر ت، الا انه اعتبر انه مهما كانت حدة الازمة التى يمكن ان تبرز خلال السنو ت المقبلة فى شان الموارد لمائية فى لشرق الاوسط فان لنز ع المسلح ليس محتملا.

و اشار ووتربري الى حدوث عمليات من طرف واحد لحرف مجرى نهر الفر ت فى سورية وتركيا على لسو ء من دون ن يؤدي ذلك الى رد عسكري فعال من جانب العراق وايا كانت الترتيبات لتى ستنجم عن المفاوضات لجارية فى شان المياه فى حوض نهر الاردن، فلا يحتمل ان تتمكن ى دولة هناك من تحدي الهيمنة الاسرائيلية فى لمستقبل المنظور. الا ان حوض النيل وحده قد يشهد لجوء مصر الى القوة لعسكرية اذا اقدمت اثيوبيا، بعد عشر سنوات من الان حسب اقل تقدير، على تحويل كميات كبيرة من مياه النيل لازرق لاغر ض الري ولكن حتى في هذه لحالة سيكون من الصعب على مصر ان تخوض حملة عسكرية مديدة من دون حصولها على تعاون من جانب السودان لاستخدام قو عده لجوية ومجاله الجوي.

وتناول توماس ناف، استاذ در سات اسيا والشرق الاوسط فى جامعة بنسيلفانيا، فى ورقته مفاهيم الامن و لنزاع بقدر ما تتعلق بمسالة المياه وكذلك المبادىء القانونية التى تطبق فى لنزاعات التى تدور حول تقاسم مياه لانهر و لمياه لجوفيه كما وضح قانون لمياه لاسلامي

وابتدا المؤلفون الاربعة الذين عدوا ورقة بحث عنوانها «تحلية المياه، خيار ملح» بالاشارة الى ان تحلية المياه تهمل فى العادة كخيار لتوفير ماء الشرب بسبب كلفتها العالية. الا نهم تابعوا بان تحلية المياه ستكون الوسيلة لوحيدة لمقبولة لتوفير ماء الشرب فى بعض البلد ن فى لعالم العربى. وهذا يجعل خفض كلفة تحلية المياه قضية ملحة يجب تقصيها. ولفتوا لى ان دول مجلس التعاون الخليجي تملك بالفعل نصف طاقة الانتاج العالمية لتحلية المياه

وقدم فخرى بزاز، ستاذ العلوم فى جامعة هارفرد، ورقة حول «التغير في المناخ العالمى الذي عتبر نه يحتل اهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة الى لمنطقة لعربية. فذوبان لجليد فى القطبين لشمالي و لجنوبي سيؤدي لى ارتفاع مستوى سطح البحر وسيؤثر في لمراكز السكانية ومر كز تحلية المياه قرب شواطىء لبحار.

ويمكن ان تتحول اجزاء واسعة من دلتا النيل لى اراض غير صالحة للزر عة، ما سيترك اثارا كارثية لا تقتصر على مصر وحدها بل تشمل المنطقة كلها. وستكون المناطق القريبة من مدخل شط لعرب مهددة ايضا من جراء الارتفاع في مستوى سطح لبحر.

٣٣٩٠



المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٠

أزمة المياه تتفاقم!!

مساعد وزير الخارجية لشئون مياه النيل: أحداث الجنوب أجهضت مشروع قناة جونجلى ومياه النيل ليست للبيع

أجرى الحوار
عيسى عبد الباقى
تصوير أسامة أمين

قد تكون نقطة المياه فى المستقبل اغلى من نقطة البترول فما تشهده الساحة الدولية اليوم من صراعات على المياه يترجم وبصدق اننا اقتربنا من عصر ندرة المياه.. الصراعات الداخلية فى جنوب السودان اجهضت مشروع قناة جونجلى بعد ان حولتها إلى منطقة عسكرية.. دول اعالى النيل اعلنت تمردها على الاتفاقات الدولية للمياه وتطالب بان يكون لها نصيب فى مياه النيل.. الشواهد تؤكد ان مصادرنا ومواردنا المائية فى خطر!!

السفير مروان بدر مساعد وزير الخارجية لشئون مياه النيل فى حديثه للأحرار تحدث بصدق عن ابعاد الأزمة مؤكدا وجودها وطالب بالتحرك قبل ان تتفاقم الأزمة وتصير نقطة المياه تعادل نقطة دم..!!

● الخلاف فى وجهات النظر بين مصر والسودان هل له علاقة بالأزمة المائية؟

●●توتر العلاقة بين اى بلدين يؤثر على جميع انشطة الحياة لكن الملاحظ ان الخلاف بين السودان ومصر لم يكن له التاثير المباشر على تفاقم ازمة المياه وإن كانت اثاره قد انعكست على المجالات الأخرى..

● لماذا توقف مشروع قناة جونجلى وبحر الغزال؟

●●أحداث الجنوب هى السبب فى توقف المشروع بالرغم من الانتهاء من ٧٥٪ منه بعد ان تحولت المنطقة إلى مسرح للعمليات العسكرية وليس للحكومة السودانية يد فى ذلك.

● ما هى حقيقة وجود أصوات سودانية تطالب بمراجعة نصوص اتفاقية ٥٩ وزعمهم انها مجحفة للسودان؟

●●اتفاقية ٥٩ بشأن المياه مؤداها حصول السودان على ثلثى المياه التى وفرها السد العالى ومصر على الثلث فالاتفاقية ليست مجحفة ومراجعتها يكون برضاء طرفى الاتفاقية.

● دول اعالى النيل تحاول التدخل لتقليص حصة مصر من مياه النيل.. ما هى حقيقة الوضع؟

●●جميع دول اعالى النيل اعلنت عقب استقلالها عدم اعترافها بالاتفاقات السابقة ويطالبون بحصص من مياه النيل وطبقا لاتفاقية ٥٩ فإن الحكومتين المصرية والسودانية لهما حق بحث هذا الطلب من عدمه وعند الموافقة تكون الحصة مناصفة بين البلدين لكن التساؤل الذى قد تكشفه السنوات القادمة هو هل هذه الدول فى حاجة الى هذه الحصص؟

● الشواهد كلها تؤكد ان حصتنا المائية فى خطر ما مدى صحة ذلك؟



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● حصة مصر من المياه فى خطر بدليل وجود فاقد ٤٠ مليار متر مكعب وفقا للدراسات المتوافرة الآن وتحرص مصر على اقناع دول حوض النيل من خلال اقامة مشروعات مشتركة لاستغلال موارد النهر والحفاظ عليه.

● البعض يقول إن مصر سوف تمد الكيان الصهيونى بجزء من مياه النيل عبر ترعة السلام فما صحة هذه الشائعة؟

●● دمياه النيل ليست للبيع والعرف والقواعد الدولية تمنع خروج مياه لنهر بعيدا عنه فضلا عن ان مواردنا المائية محدودة والشعب فى حاجة إلى كل قطرة مياه فكيف يكون ذلك؟!.

● قيام اسرائيل بعقد اتفاقات مع دول اعالى النيل هل يهدد مواردنا المائية؟

●● ربط الأمور بهذا الشكل فيه تحميل للقضية اكثر مما تحتمل فعودة العلاقات الدبلوماسية لاسرائيل مع هذه الدول أمر طبيعى غير ان ما يجب التفكير فيه هو انه من غير المستبعد ان تقوم اسرائيل بمشروعات مائية تهدد الأمن المائى المصرى فى اى وقت وينبغى ان نعى ذلك جيدا!!

المياه..

صراع القادم فى الشرق الأوسط

تأليف: مجدى شندى
عدد الصفحات: ١٢٤ صفحة
مقاس الصفحة: ١٣,٥ × ١٩ سم

العجيب أننا لا نكتشف نقاط القوة والضعف عندنا إلا عندما تثار فى الخارج، فبينما تجرى الدراسات فى مراكز الأبحاث الغربية عن المياه فى المنطقة منذ عشرات السنين، لم ننتبه نحن أن هناك أية مشكلة إلا بعد أن اصطدمت رؤوسنا بالصخر. فنصيب الفرد العربى من المياه لا يصل لأكثر من ١٧٤٤ متراً مكعبا سنويا، فى حين يصل المعدل العالمى إلى ١٢٩٠٠ متر مكعب سنويا، كما أن معدل هطول الأمطار فى الوطن العربى يتراوح ما بين ٥ و ٤٥٠ ملليمترا سنويا، فى حين يصل هذا المعدل فى أوربا إلى ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠٠ ملليمتر سنويا، وهذا الأمر يكتسب مزيداً من الدلالة إذا علمنا أن نحو ٧٩٪ من الأراضى العربية المزروعة تروى بمياه الأمطار. وفى الفصل الخامس من الكتاب يقول المؤلف عن «المياه .. الصراع القادم فى المنطقة»:

– طموحات ونوايا العدو الصهيونى بشأن المياه»:

منذ بداية التفكير فى إنشاء وطن قومى لليهود طرحت الصهيونية فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل ما كان حلما فى ذلك الوقت إلى حقيقة، وشملت طموحات الصهاينة الأوائل مصادر المياه الموجودة فى البلدان العربية الآسيوية ووادى النيل.

وتبدأ أطماع إسرائيل فى مياه النيل من عهد اللورد كرومر، ولا تنتهى بما سبق أن أعلنه «لسادات» عن اعتزامه توصيل المياه إلى إسرائيل، وهو ما أقام قيامة مجلس الشعب والنقابات والمؤسسات والشارع المصرى، واضطر الرئيس للتراجع.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٥

مكوك الفضاء الأمريكي يكشف

أنهار قديمة تحت أرض مصر وليبيا والسودان









د. فاروق الباز

سجل مكوك الفضاء في رحلتي أبريل وأكتوبر ١٩٩٤ جهاز رادار متقدما ، دقته ضعف دقة الجهاز الذي استخدمه المكوك في العقد الماضي . أوضحت صوره مجموعة هائلة من الوديان الجافة التي حفرتها أنهار عظيمة في العصور الجيولوجية الماضية وهي الآن مطمورة بالرمال . مواقع هذه الوديان تثبت [illegible] في شرق الصحراء الكبرى أكثر مما كنا نتوقع ، وتدل على أن المياه الجوفية في النصف الشرقي من ليبيا تقع تحت مسارات أنهار كانت تنبع من منطقة بحيرة تشاد .

في أوائل ديسمبر الماضي ، ذهبت لزيارة زملائي في معامل معهد كاليفورنيا التكنولوجي والتابعة لوكالة الفضاء الأمريكية ، ناسا ، كان سبب الزيارة هو التعرف على نتائج تصوير الصحارى العربية بواسطة رحلتي مكوك الفضاء في أبريل وأكتوبر بالعام الماضي . تمكنت عندئذ على الحصول من ناسا على نسخة من كل ما جاء به جهاز الرادار



المصدر : .... اكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ٩ ابريل ١٩٩٥

من شرائط مصورة لأجزاء عديدة فى كل من الصحراء الكبرى شرقا وغربا وشبه الجزيرة العربية شمالا وجنوبا .

هذا النوع من صور سفن الفضاء يتم بأن يرسل الجهاز الذى تحمله سفينة مكوك الفضاء موجات رادارية مائلة إلى سطح الأرض . ترتد الموجات الرادارية إلى المكوك بنسب مختلفة تبعا لنوع الصخور والتربة ويتم تسجيل ما عاد منها إلى سفينة الفضاء ، فمثلا الصخور الخشنة تعكس موجات الرادار بقوة فتظهر بلون أبيض ناصع . أما التربة فتعكس الموجات بلطف وتبدو رمادية اللون . والرمال الناعمة جدا تبدو لأول وهلة بلون أسود ونتيجة لذلك فإن موجات الرادار التى يتم تسجيلها على شكل صور تُبيّن معالم وتضاريس الصحراء بوضوح وخصوصا ما كان منها مطمورا بالرمال .

تم أول استخدام جهاز للتصوير الرادارى من مدار الأرض فى عام ١٩٧٨ فى رحلة لدراسة سطح البحار ثم فى عام ١٩٨١ لتصوير اليابسة من مكوك الفضاء . وأهم اكتشافات رحلة نوفمبر ١٩٨١ هو اكتشاف وديان جافة كانت مسارات لأنهار قديمة فى جنوب الصحراء الغربية فى مصر غرب منطقة بئر طرفاوى بالقرب من حدود السودان . وكان ذلك لأن الموجات الرادارية استطاعت أن تخترق طبقة من الرمال بسمك ١٦ قدما لتظهر لنا ما تخفيه الرمال من تضاريس لاتظهر فى صور القمر الصناعى لاندسات أو مثيلاتها

شكل (١) يبين هذه المنطقة حيث نجد واديا واسعا لنهر جاف عرضه حوالى ٢٠ كيلومترا أى بعرض وادى النيل بأكمله فى أكبر أماكنه اتساعا . والنهر الثانى عرضه قرابة ١٢ كيلو مترا ينقسم إلى فرعين : واحد فى اتجاه الشمال الشرقى والآخر إلى الشمال الغربى تماما كما يفعل نهر النيل بعد مروره بالقاهرة . ووجود هذه الوديان القديمة يدل على أن المياه السطحية التى نحرتها جزء منها تبخر ، وجزء آخر انتقل إلى مصبات هذه الأنهار أينما كانت والجزء الأكبر تسرب فى الصخور ومازال باقيا فى شكل مياه جوفية .

كان لهذا الاكتشاف أثر بالغ على طمأنينة الدولة على مصادر المياه الجوفية فى الصحراء الغربية . وأذكر أن السيد المشير محمد عبد الحليم ثروت أبو غزالة (الذى كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع فى ذلك الوقت) سألنى أن أعد ندوة علمية عقدت فى فبراير ١٩٨٢ (أى بعد ثلاثة أشهر من أخذ الصور) بوزارة الدفاع رأسها السيد المشير وشملت وزراء الزراعة والبترول والتعمير ومعاونين لهم . نتج عن هذه الندوة دعم الدولة بكامل أجهزتها لبدء العمل فى تحديد كميات المياه الجوفية بالمنطقة وإنشاء مزرعة تجريبية فيما يسمى الآن منصة ، شرق العوينات ، باسم جبل العوينات الذى يوجد غرب المنطقة . المعروض أن المياه الجوفية فى هذه المنطقة تكفى لزراعة قرابة ٢٠٠ الف فدان ولمدة ٢٠٠ سنة ، وهذا ما نأمل أن يتم فى المستقبل القريب .

الرحلة الثانية لجهاز الرادار تمت منذ عشرة أعوام فى ١٩٨٤ وكانت صورها محدودة لأسباب فنية . ومع ذلك فلقد أسفرت صورها عن ملاحظة عدة خطوط تنتهى فى نفس الموقع وذلك فى صحراء الربع الخالى فى جنوب غرب سلطنة عمان . أدت دراسة الصور وزيارة الموقع إلى اكتشاف آثار مدينة قديمة ربما كانت « عُبَر » التى ذكرت فى القرآن الكريم .

المعلومات الجديدة

جهاز الرادار الجديد تم إعداده ضمن برنامج يسمى فى ناسا رحلة إلى الأرض ، وذلك بواسطة علماء ومهندسين وتابعين لكل من « معمل الدفع النفاث » فى ناسا ومعامل الوكالة الأوروبية للفضاء فى ألمانيا وإيطاليا .

وأثناء رحلتى مكوك الفضاء فى إبريل وأكتوبر ١٩٩٤ تم تصوير ١٠٠ مليون كيلومتر مربع من سطح الأرض خلال ١٠٠ ساعة فى المدار الأرضى وبالإضافة إلى تصوير كل المواقع التى طلب تصويرها علماء كثيرون فى أنحاء عديدة من العالم (إضافة إلى ما طلبت أنا من صور للصحارى العربية) ، قام الرواد بتصوير فيضان أنهار فى ألمانيا وفى منتصف الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك صور الرواد العاصفة الجوية « أوديل » وبركانا ثائرا فى شبه جزيرة « كامتشكا » فى شرق روسيا .

ما يهمنا هو أن صور الصحراء العربية ممتازة للغاية . وهى فى نظرى سوف تفيد علماء الجغرافيا والجيولوجيا والزراعة والآثار وغيرهم إلى أمد بعيد . وما استطعت دراسته فى الفترة الوجيزة منذ وصول المعلومات على شكل ٣٨ شريطا دائريا للمعالجة بواسطة الكمبيوتر هو ثلاثة أماكن فى مصر وليبيا والسودان أوضح أهميتها فيما يلى .

١ - جنوب غرب مصر

بعد أن بينت صور الرادار الوديان المطمورة بالرمال فى الجزء الجنوبى الغربى من الصحراء الغربية تمت عدة رحلات ميدانية عديدة تحت إشراف الزميل الدكتور محمد البهى عيسوى الذى كان فى ذلك الوقت نائبا لرئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وشارك فيها نفر من علماء هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية وعدد من أساتذة الجامعات . ونتج عن ذلك اكتشاف آثار للإنسان القديم فى

تلك المنطقة عمرها حوالى ٢٠٠ الف سنة

لذلك اهتم العديد من العلماء بالمنطقة للمزيد من الاكتشافات . وفى رحلتى ١٩٩٤ أظهرت صور رادار مكوك الفضاء عدة وديان لم تكن قد ثبتت فى الماضى منها واد كبير جدا جنوب واحة غير مأهولة بالسكان اسمها بئر صفصف (٢٢ درجة شمالا و٢٩ درجة شرقا) وتوجد شبكة وديان صغيرة فى داخل الوادى الكبير يبدو أنها تمثل سريان المياه السطحية منذ آلاف السنين على شكل سيول لكل واحد مجراه (شكل ٢)

٢ - جنوب ليبيا

يشكو جيراننا فى ليبيا من قلة المياه العذبة وذلك لعدم وجود أنهار لقلة الأمطار . إضافة إلى ذلك فإن آبار المياه الجوفية بحذاء الساحل الشمالى بدأت تزداد ملوحتها نتيجة لضخ كميات كبيرة من المياه للزراعة مما ينتج عنه زحف مياه البحر المتوسط التى تخلطت بالمياه الجوفية وتزيد من ملوحتها .

لذلك قررت ليبيا نقل المياه الجوفية العذبة من مصادرها فى جنوب البلاد إلى الساحل الشمالى حيث يعيش معظم السكان بواسطة « النهر الصناعى العظيم » . هذا النهر يتكون من أنابيب تُصنَع خصيصا لهذا الغرض فى مصانع هائلة فى شرق وغرب ليبيا . أنابيب النهر هذه قطرها أربعة أمتار أى أنه يمكن أن يمُر بداخلها قطار ، وهى مدفونة فى التربة بعمق سبعة أمتار . عندما يكتمل النهر الصناعى العظيم سوف يصل طوله إلى قرابة ٢٠٠٠ كيلو متر .

ولقد تشرفت بمتابعة مراحل هذا العمل الجبار فى صحبة الأخ القائد معمر القذافى الذى يأمل من هذا النهر كل الخير للشعب الليبى الشقيق . كذلك فقد سعدت لشرب مياه جوفية انتقلت خلال الجزء الشرقى من المشروع حتى خزان فى بلدة سيرت وهى مياه عذبة جيدة المذاق .

عند اكتمال المشروع يستطيع النهر الصناعى نقل ٦ ملايين متر مكعب من المياه يوميا . ينتظر أن يستخدم ربعها (٢٥٪) فى المدن والصناعات المختلفة ، والباقى فى الزراعة . والمنتظر أن تكفى مياه الآبار من خمسة حرامات جوفية لمتطلبات النهر لمدة خمسين عاما . والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ماذا تفعل ليبيا بعد ذلك ؟

المشكلة العلمية هى أنه ليس هناك أى إثبات علمى ملموس عن احتمال تجدد المياه الجوفية . ولكن صور رادار المكوك أثناء العام الماضى تشير بالخير ، حيث أوضحت الصور مجرى واد جاف (شكل ٣) كان يسير به نهر عظيم الشأن مرورا بواحة الكفرة (٢٤ درجة شمالا و٢٣ درجة شرقا) . المعروف أنه بالقرب من واحة الكفرة توجد مزارع عديدة ترويها آبار منذ الستينات حيث استخرجت المياه شركة ، أوكسيدنتال ، للبترول الأمريكية .

هناك واد آخر مواز له ، أى أنه فى الماضى كان هناك نهران يمران بمنطقة الكفرة ومنها يتجه باتجاه الشمال . وحتى ساحل البحر المتوسط . وجود الواديين يؤكد أنه إضافة إلى الأمطار التى كانت تهطل فى شرق ليبيا (مثلها مثل غرب مصر) كانت بها أنهار تأتى بالمياه من الجنوب وحتى بحيرة تشاد . هذا فى نظرى يزيد من احتمالات تجدد المياه الجوفية على الأقل فى حوض الكفرة من الأمطار القليلة التى مازالت تهطل فى المنطقة ما بين نجير تشاد وواحة الكفرة . وهذا يسرنا جميعا لأن فيه تأمينا لمستقبل المياه فى ليبيا الشقيقة

هذا ويقول البعض فى مصر : إن ضخ المياه من الآبار فى صحراء ليبيا ربما يقلل من

٩٦



المصدر : .... أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢ أبريل ١٩٩٥

منسوب المياه الجوفية فى الصحراء الغربية . وفى حقيقة الأمر نحن لا نعلم عن الوضع المائى فى الصف العربى من الصحراء العربية وخصوصا جنوب واحة سيوة ، لأننا لم نحفر ما يكفى من آبار . وفى نفس الوقت فالتضاريس الجيولوجية تدل على أن حوض الكفرة منفصل عن ما يوازيه شرقا فى الصحراء الغربية لوجود سلسلة جبال منها جبل العوينات وجبل بابين . الاحتمال الأكبر هو أن يكون حوض « سرير » فى ليبيا متصلا بحوض بحر الرمال العظيم فى مصر . يمكن أن يتعاون الخبراء فى كل من البلدين لبحث الوضع المائى فى المنطقة بأكملها ، وهذا ما تؤيده القيادة العليا فى ليبيا والتصرف تبعا لما توضحه المعلومات العلمية .

٣ - شمال غرب السودان

أثبتت صور الرادار الحديثة أن الوادى الواسع الذى صور فى عام ١٩٨٠ فى جنوب الصحراء الغربية فى مصر يمتد فى السودان (٢٠ درجة شمالا و٢٥ درجة شرقا) ويستمر ربما حتى وادى « هَوّر » ، هذا فى الحقيقة إثبات جديد ملموس لسريان المياه على شكل أنهار فى شرق الصحراء الكبرى فى قديم الزمن .

ومن المتعارف عليه فى كل العالم أن مياه الأنهار جزء منها يتبخر ، والجزء الآخر يصب فى مصبات الأنهار (فى البحار أو البحيرات) ، والجزء الأكبر يتسرب فى الصخور ويقبع بداخلها على شكل مياه جوفية . وتدل المعلومات التى جمعها زملاء فى مركز بحوث الصحراء أن المياه التى تصل مصبات الوديان فى صحراء سيناء تمثل فقط من ٥ إلى ٢٥٪ من كمية المطر الذى يصل إلى سطح أحواض الوديان . معنى ذلك أن من ٧٥ إلى ٩٥ من المطر يتحول إلى مياه جوفية .

الشقوق والمياه الجوفية

لا شك أن المياه الجوفية هى من أهم عناصر التنمية فى العالم العربى عامة وشرق الصحراء الكبرى خاصة . ومع أنه قد تم حفر آبار عدة فى كل من مصر وليبيا والسودان لكن هذه الابار حفرت فى طبقات أفقية قريبة من سطح الأرض تتكون من الصخور الرسوبية (مثل الحجر الجيرى أو الحجر الرملى) . فى كثير من الأحيان تذيب المياه الأملاح أثناء حركتها بين حبات الصخور المسامية . وعندما يزداد سحب المياه من الآبار ، تشح كمياتها وتزداد ملوحتها .

وأنا أعتقد أن استخدام النظريات الحديثة فى كيفية تجمع المياه الجوفية وحركتها فى باطن الأرض يفيد كثيرا فى الكشف عن مصادر جديدة شاملا ذلك على تطبيق نظرية تجمع المياه فى الشقوق والفوالق . هذه الشقوق الرأسية فى غالب الأمر تضيف مسامية ثانوية فى الصخور ، وبذا تسمح للمياه بالتجمع والحركة فى أحزمة يتصل بعضها بالبعض وتكون شبكات تحت سطح الأرض تجمع المياه من مساحات شاسعة .

مثل هذه الشقوق توصل المياه جوفيا من المناطق الجبلية إلى موقع الحاجة لها . ويمكن أن تصل عدة طبقات أفقية ببعضها . لأن مصدر المياه فى أغلب الأحيان عالٍ فى الجبال فإن ضغط المياه يكون عاليا بحيث يسهّل عملية استخراجها . ويجدر بالذكر أن عمليات الحفر العادية لا تصل إلى مصادر المياه فى الشقوق لعمقها الذى يصل أحيانا إلى كيلو متر تحت سطح الأرض .

ومما سلف فإنى اعتقد أن المياه المخزونة فى أحزمة الشقوق وشبكاتها تمثل مصدرا متميزا للمياه الجوفية فى الصحراء الكبرى وخصوصا فى المسارات المستقيمة للوديان . ولذلك فإن البحث عن مياه لتنمية أجزاء من هذه الصحراء مستقبلا لابد أن يأخذ هذا فى الحسبان .

ما يلزم عمله الآن

١ بناءً على ما سلف يبدو لى أن ما يلزم عمله الآن هو دراسة مستفيضة لكل ما أجاد به مكوك الفضاء من صور رادارية توضح مسارات الأنهار القديمة فى صحارى مصر وليبيا والسودان .

٢ - تحسين الصور الفضائية الأخرى استكمالا لرصد هذه الوديان فى شرق الصحراء الكبرى بأكملها .

٣ - تحديد المسارات على خرائط طبوغرافية لمسح شبكة الوديان من بحيرة تشاد حتى ساحل البحر المتوسط .

٤ - توضيح المسارات المستقيمة من الوديان والتى ترجح أن جزءا من النهر كان يفيض فوق شق أو كسر أو فالق ربما تسربت فيه كمية كبيرة من مياه النهر ومازالت محتبسة فى الصخور .

٥ حفر آبار استكشافية فى الأماكن التى تحددها المعلومات الرادارية وصور الأقمار الصناعية .

٦ متابعة الآبار للتعرف على أثر ضخ المياه من بئر على ما يجاورها أو من حقل على حقل آخر ، وذلك لتحديد كمية المياه التى يمكن ضخها دون الإضرار بمنسوب المياه ضررا مستديما .

هذا وإذا ما كنا جادين فى تنمية هذا الجزء من الوطن العربى فلابد من التعاون وتكاتف الهمم فى كل من مصر وليبيا والسودان ، فالتعاون العلمى ، فى مثل هذا المجال يجب ألا تؤثر عليه الأوضاع السياسية فى أى من هذه البلدان . ويجب أن نؤمن بأن فى مثل هذا العمل خير . لشعوب الدول الثلاث ، وهذا ما يأمله كل عربى مخلص يؤمن بمستقبل بلاده ويشعر بالانتماء لها .

وفى الختام لابد من الإشارة إلى أن مصادر المياه الجوفية فى شرق الصحراء الكبرى - مهما كانت - تعتبر قليلة ، ويلزم الترشيد فى استخدامها لأنها ثروة لا يصح إهدارها حتى تنتفع بها الأجيال القادمة وذلك لما يلى :

٠ .٦٠٩٧

أولا : المصادر الأصلية للمياه الجوفية فى شرق الصحراء الكبرى كانت ما تجود به الأمطار فى قديم الزمن ومعظمها حفرية تجمعت منذ أكثر من ٥٠٠٠ سنة على الأقل .

ثانيا : الأمطار التى تصل إلى هذه الأراضى حاليا لا تكفى لتجديد المخزون كلية وتماما .

ولذلك فإن الإدارة الحكيمة للمياة الجوفية مهمة جدا . ولأن الجيولوجى والمهندس وزملاءهم من متخصصى المياه الجوفية يستطيعون حساب الكميات التى يمكن ضخها من باطن الأرض دون الإضرار بمنسوب المياه . وفى ترشيد وتقنين استخدام المياه الجوفية فى صحارينا تأمين لمستقبل الحياة فيها ورفعة لأهلها بتنميتها الدائمة ، وهذا ما نأمله لأننا فى حاجة للكشف عن جميع ثرواتنا الطبيعية واستخدامها أحسن استخدام فى صالح المواطنين . □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ...... الحياة اللبنانية ......

التاريخ : ...... ١-٤ ابريل ١٩٩٥ ......

بدء ري سهول تركية من مياه الفرات

■ انقرة - ا ف ب، رويتر - بدات تركيا ري سهل كبير من مياه نهر الفرت في جنوب شرق الاراضي التركية عند الحدود مع سورية والعراق في اطار مشروعها الطموح لانتاج الطاقة الكهربائية وري منطقة جنوب شرقي الاناضول.

وتعتبر عملية بدء الري خطوة جديدة على طريق انجاز المشروع الذي يتضمن ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الكهرباء ونفقي تحويل طول كل منهما ٢٦,٤ كيلومتر.

وصرحت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر خلال احتفال قرب قرية عبدالرحمن دده في اقليم سانليورفا (على الحدود مع سورية) «اليوم هو عيد... سنعيد كتابة التاريخ وستصبح هذه المنطقة صناعية».

وادارت تشيلر آلية التشغيل التي تنقل مياه الفرات الى شبكة اقنية بطول ١٤ الف كيلومتر الهدف منها سقي سهول هاران وشيلانبينار وماردين.

وسيسمح المشروع الذي من المقرر انهاؤه في عام ٢٠٠٥ بري منطقة شبه قاحلة مساحتها ١,٧ مليون هكتار، اي عشر الاراضي التركية ومرتين ونصف المرة مساحة بلجيكا. كما سيزيد من خصوبة هذه المنطقة الاكثر قحطاً في تركيا.

وستنقل المياه من بحيرة سد اتاتورك الى سهل هاران عبر النفق الاول الذي انتهى العمل منه اواخر العام الماضي. وقد وصفت هذه العملية بانها «زواج هاران من الفرات».

وستساهم هذه العملية في بادئ الامر في ري ٣٠ الف هكتار من مساحة السهل التي تبلغ ٤٠٠ الف. وستروي كل منطقة هاران فيما بعد وتزرع بالحبوب والقطن والخضر والاشجار المثمرة.

واثار المشروع الذي يتالف من مجموعة مشاريع كلفتها الاجمالية ٣٢ بليون دولار تمولها تركيا غضب دمشق وبغداد اللتين تخشيان شح المياه في المستقبل. وكانت تركيا التزمت في ١٩٨٧ تمرير ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات الى سورية. وينبع نهرا الفرات ودجلة من الاراضي التركية. ويعبر لاول سورية والعراق فقط قبل ان يلتقيا في العراق ليشكلا معاً شط العرب.

الى ذلك، توجهت تشيلر امس الى اذربيجان لتوقيع صفقة ستعطى تركيا خمسة في المئة من اسهم باكو في كونسورتيوم نفطي دولي.

وكررت تشيلر قبل سفرها استمرار مساندة تركيا لاذربيجان في الصراع بينها وبين ارمينيا. وقالت «ان احتلال قوات ارمنية اراضي اذرية يجب ان ينتهي، واود ان يتحقق مزيد من الجهود في الساحة الدولية وفي اطار منظمة الامن والتعاون الاوروبي». واضافت «نريد ان تنتهي هذه الحرب في اقرب وقت ممكن واحلال سلام دائم».

وتوقع تشيلر ورئيس اذربيجان حيدر علييف الاتفاق الذي تحصل بموجبه شركة البترول التركية الحكومية على خمسة في المئة اخرى من الاسهم لترتفع حصتها في الكونسورتيوم الى ٦,٧٥ في المئة من ١,٧٥ في المئة حالياً.

٣٣٩٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٥

رئيس وزراء إثيوبيا يؤكد لاخلاف على مياه النيل

اديس أبابا - أ.ش.أ - أكد تاميرات لاينى رئيس وزراء إثيوبيا عدم وجود خلافات بين الدول المستفيده من مياه نهر النيل بخصوص تقسيم حصص المياه. وقال فى حديث صحفى ان مارردده البعض عن احتمال نشوب حرب بسبب مياه النيل أمر غير صائب وان هناك اتفاقيات بين اثيوبيا ومصر والسودان تؤكد حق الدول الثلاث فى مياه النيل الأزرق اكبر فروع نهر النيل

ووصف لاينى العلاقات مع مصر بانها ممتازه.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الحياة المصرية.....

التاريخ : ....

سلاح المياه التركى !

قالت صحيفة الصباح التركية مؤخراً ان المياه التى تجمعت فى بحيرة سد اتاتورك تكفى احتياجات اسرائيل لمدة ٢٠ عاماً وأشارت الصحيفة إلى أن هذه المياه التى تبلغ ٤٩ مليارا يمكن استخدامها لسلاح يحقق العديد من الفوائد لتركيا .



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٥

خبراء البيئة يحذرون

سوء الاستخدام والنزاعات الدولية سبب ندرة المياه العذبة

كتب سيد حامد

ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين ، تقفز مشكلة نقص المياه العذبة ، لتحتل مقدمة الاهتمامات العالمية ، لما لها من دور حاسم فى التنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان ، خصوصاً فى المنطقة العربية ذات الاراضى القاحلة وشبه الصحراوية !!

حول هذه القضية دارت مناقشة هامة لمركز التنمية والبيئة العربى بالقاهرة ، إستعرض خلالها برنامجاً معداً لإدارة المياه العذبة وتصحر التربة ، باعتبارهما من الاولويات ذات الاهمية البالغة للمنطقة العربية .

لكن .. إلام ترجع هذه الاهمية ؟

يقول الدكتور « محمد نور » مدير المركز العربى للتنمية والبيئة ـ : ترجع هذه الاهمية لما يواجهه الإقليم العربى من ندرة طبيعية فى مصادر المياه العذبة ، يزيد من الإحساس بها مظاهر الجفاف والتلوث والاستهلاك غير المرشد ، فضلاً عن إرتفاع معدلات النمو السكانى والتوسع الزراعى وتزايد معدلات التصنيع ، وغيرها من العوامل التى تضاعف الطلب على المياه العذبة ، وتؤدى الى ندرتها .

وقد أسفرت الدراسات المتعمقة والمستفيضة ، لمشكلة المياه ، والتى قام بها اعضاء اللجان الفنية المشكلة من اكفا الاستشاريين ، عن وضع برنامج يحتوى على عدة توصيات ، اهمها حصر نوعية وكمية موارد المياه العذبة ، وتقييم حالة التلوث بها والوقوف على مصادره ، وكذلك مساعدة الاقطار فى إعداد السياسات والتشريعات التى تضمن صيانة موارد هذه المياه ، خصوصا الدول التى تعتمد على مورد مشترك فى مياه الانهار ، وتقديم الخبرة والتكنولوجيا منخفضة التكاليف لتحقيق ذلك .

من اهم تلك التوصيات ايضاً ـ كما يقول د . « محمد نور » ـ الدعوة إلى التعاون بين اقطار الإقليم ، عن طريق تبادل المعلومات والإدارة الجماعية لاحواض المياه المشتركة .. إضافة الى استكشاف موار المياه غير التقليدية وترشيد إستخدام المياه بالتوعية السليمة لاهميتها .

ويحذر الدكتور « محمد العشرى » ـ مدير شعبة البيئة بمركز البيئة العربى الاوربى ـ من التحديات التى يواجهها الإقليم العربى ، من تحديات تنموية وبيئية ، فقد ادى الموقع الجغرافى للإقليم ومناخه ايضاً إلى تركز ٢٣٠ مليون نسمة فى المناطق الساحلية والاودية يناظرها تركز الانشطة الصناعية والزراعية ووسائل النقل والمواصلات ، مما ينجم عنه إنخفاض كميات المياه المتاحة للاستهلاك وتدهور نوعيتها .

خلاصة القول ـ يضيف د . « محمد العشرى » ـ ان اغلب المشكلات فى الوطن العربى بصورة عامة ، تاتى من تزايد الطلب على المياه نتيجة النمو السريع للسكان ، والتحضر والتصنيع والرى اللازم لتلبية الطلب المتنامى على الغذاء .. ويعد الرى من اكبر إستخدامات المياه العذبة ، فهو يستغل حوالى ٨٠٪ منها على نطاق القطر الواحد . ومن اخطر مايواجه المياه العذبة من مظاهر ، المخلفات الصناعية غير المقننة أو السليمة ، وكذلك الصرف الزراعى السطحى المرتفع ، مما يتسبب عنه وجود مشكلات ناتجة عن المعالجة غير الكافية للمخلفات ، إلى جانب إمدادات المياه المحدودة ونوعيتها .

وينصح د . « العشرى » بضرورة إعتبار الخطط الفعالة لإدارة موارد المياه العذبة ، جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية الإقليمية العريضة ، التى تولى اهمية للزراعة والتصنيع والبيئة والاحتياجات المتعلقة بالصحة ، فضلاً عن الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فى الوقت نفسه يجب أن ينظر إلى حماية البيئة وصحتها ، فيما يتعلق بإدارة المياه اولاً ، ليس فقط بالسيطرة على التلوث والحد منه ، وإنما وقفه تماماً ، وهذا يتطلب مد المجتمعات بمرافق الصرف الصحى وتجميع مخلفات المياه ، والصرف الصناعى ، وترويج التكنولوجيا السليمة التى ترشد المياه العذبة وتحميها من التدهور .

ايضاً ـ والكلام للدكتور « محمد العشرى » ـ يجب تبادل المعلومات ، والتعاون فيما بين الدول ، وتطبيق الإطار القانونى لإدارة المياه ، وحل النزاعات حول حقوق المياه ،



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٥

مياه الشرق الأوسط في دراسة المانية!

جاء الاتفاق الرباعي بين الأردن و سرائيل والمانيا الاتحادية والاتحاد الاوروبي، على تنفيذ مشروعين مهمين لتأمين المياه العذبه، واحد في الأردن (سد قرب نهر اليرموك)، وأخر في سر ئيل (محطة لتحليه مياه بحيرة طبريا) لتؤكد على حيوية الحلول لازمة لمياه في المنطقة.

كتب **اسكندر الديك** من بون:

يبدا البحث حول تمويل المشروعين الشرق وسطيين لاوروبيين، واللذين سيكلفان ٤٠٠ مليون دولار، بعد انتهاء لدراستين حولهما في شهر تموز (يوليو) المقبل. وقد اتفق على ذلك كل من ولي العهد الأردني الحسن بن طلال، ووزير خارجية اسر ئيل شمعون بيرز، و لمستشار الالماني هلموت كول ومفوض الاتحاد الاوروبي لشؤون الشرق الأوسط مانويل مارين في اواسط آذار (مارس) الماضي في بون.

وفي اطار عملية السلام الجارية في الشرق الاوسط والدعم الاقتصادي و لبنيوي الذي يقدمه لاتحاد الاوروبي للحكم لذاتي الفلسطيني و لأردن واسرائيل اخذت المانيا على عاتقها، من جملة ما اخذت وضع دراسة عن مصادر لمياه هناك وعن كيفية تامينها للري ولحاجات السكان، مبدية في الوقت نفسه استعدادها للمشاركة في تمويل مشاريع تهدف لى سد النقص فيها. وهذا مع لعلم ان مسائل المياه في المنطقة وامكانات التفتيش عن مصادر جوفية جديدة، او لعمل على حل جزء من ازمه تناقص المياه لعذبة، مسائل ترتدي اهمية كبيرة، خاصة في لمثلث المكتظ بالسكان: الاردن وفلسطين و سرائيل وما يقال اليوم عن ان تامين لمياه للجميع هناك بشكل راهناً ومستقبلا احد اهم عوامل السلام في المنطقة قول لا ينطوي على تضخيم مصطنع لهذا السائل الحياتي الذي كانت تتقاتل حوله القبائل والعشائر في لماضي، والذي قد يتحول في لمستقبل لى سبب قوي لتقاتل لدول اذا لم يجر منذ الآن لبدء بوضع الدر سات والمشاريع المشتركة لتفادي النقص المتزايد في لمياه، ولايجاد لحلول للمستقبل وللأجيال القادمة.

وبطلب من وزارة التعاون الاقتصادي والانماء الالمانية وضعت المؤسسة الالمانية للتعاون التقني المشترك دراسة تحت عنوان « لشرق الأوسط: مياه من اجل السلام» جاء فيها ان اي بلد في لمنطقة غير قادر وحده على استمر ر تامين المياه لشعبه دون الاخذ بعين لاعتبار مصلحة جير نه. و لماء تصبح مسالة حياة او موت، على حد تعبيرها، خصوصا بالنسبة الى لأردن وفلسطين، لان الامر لا يتعلق فقط بالبحث عن مصادر جديده، وانما قبل كل شيء عن ري افضل وعن توزيع اكثر عدلاً لكميات المياه الموجوده مع استخدام اقتصادي وفعّال لها.

ولاحظت لدراسة ان المطر لا يهطل كثيراً في غزه والضفة الغربية حيث تجف الانهر في الصيف وتكون نوعية مياه السرب سيئة، اضافه الى لتلوث الموجود ايضاً بسبب حفر المراحيض لمنتشره في كل مكان لعدم وجود شبكة مجارير. وهنالك في غزة ما بين ٥ و١٠ في لمئة فقط من السكان ممن يستعملون شبكة مجارير. والوضع في لضفة الغربيه مشابه ايضاً حيث ان مناطق و سعة منها لا تحصل في لصيف على الماء الا يوماً واحداً في الاسبوع. ومنذ ١٩٩٠ تعمل المؤسسة الالمانية للتعاون التقني المشترك مع مصلحة المياه لبلدية هناك على اعاده تنقية المياه المستخدمة في مدينة بيت لحم. وتشمل المساهمة التي تقدمها المؤسسة لالمانية تقديم الاستشاره وتامين الدعم للمؤسسات لفلسطينية لانشاء شبكة مجارير. وفي المرحلة الاولى التي ستنتهي او خر العام الجاري سيتم ربط حوالى ٨٥ في المئة من السكان لمحليين هناك بشبكة المجارير التي تقام.

وقالت لدراسة ان خبراء محليين يطالبون منذ وقت طويل بتعامل جديد مع كميات المياه الموجودة، اي باستخدامها لأكثر من مرة. ففي البيره على سبيل المثال تم انشاء مصفاة للمياه لتنقيتها من جديد ومن ثم استخدامها في ري الحقول المنتشرة غرب البحر الأحمر. واعتبرت الدراسة ان مثل هذا المشروع يمكن ان يكون نموذجاً لتعاون مماثل في هذا المجال في مدن وقرى فلسطينية اخرى، خاصة وان لخبر ت لتي اكتسبت في عملية وضع نظام للمياه العذبة والمياه المستخدمة يوجب لاحقاً نقلها الى مناطق اخرى في فلسطين وفي منطقة ر م الله شرق القدس، كما في نابلس ايضاً، يجرى تنفيذ مشروع لزيادة مصادر لمياه الموجودة. ولهذ السبيل يجري لعمل على اصلاح الأنابيب المتضرره والابار لمستخدمة، اضافة الى ذلك تقرر حفر بئر جديدة عميقة المدى.

واذ كان لأمر في فلسطين يتعلق قبل كل شيء بمسالة تحسين لشروط المعيشية و لحاجات الأساسية، كما بمسالة الادارة والصيانة، فإن عمل المؤسسة الالمانيه في لأردن يتمحور حول المساعدة على ادارة المؤسسات وانشاء تخطيط اقتصادي للمياه.



المصدر : الحياة اللندنية

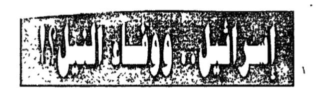
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٥

ففي مدينة عمان لكبرى التي تعاني تقليدياً من لنقص في المياه تازم الوضع عام ١٩٩٢ إثر عودة حوالى ٣٥٠ الف شخص اليها من الدول العربية لمحيطة بها بسبب حرب الخليج الثانية. و لنواقص الموجودة هناك تعود بشكل اساسى الى عدم انتظام عمل شركات المياه والمؤسسات لادرية المسؤولة، وكذلك بسبب النواقص التقنية في شبكات التوزيع التى تدار بشكل غير منطقي، ما ادى في لسنوات الماضية لى فقدان كميات كبيره من المياه في المنطقة، وإلى تراجع مداخيل هذه الشركات. وتقوم المانيا منذ حو لى سنتين بتخفيض تسرب المياه من شبكات التوزيع وتامين فريق تقنى يسهر على مراقبتها واصلاح اي خلل فيها. اضافة الى ذلك تقدم المؤسسة الالمانية للتعاون التقني المشترك مساعدة في اطار تنفيذ عدة مشاريع لتوسيع البنية لتحتية للرى في وادي الاردن. ومنذ ١٩٩٣ تدعم المؤسسة وزارة المياه والري الاردنية لوضع تخطيط قتصادي للمياه، وكذلك لاداره التى انشاتها الوزارة تحت اسم «وحدة التخطيط الاستر تيجي» للتعاطى مع السياسة الوطنية للمياه.

ودعت الدراسة في الاخير الى ضرورة ايجاد ادارة قادرة على توجيه استخدامات مصادر المياه الشحيحة، والاخذ بعين الاعتبار العوامل لاجتماعية والبيئية في المنطقة، مستنتجة انه من خلال سياسة مائية وطنية يمكن فقط لعمل على تنفيذ مشاريع فعالة لتامين المياه في لمنطقة فمسالة لمياه لئن كانت مسالة اقتصادية، غير انها تحتوي ايضاً على مشكلة قد تؤدي الى ازمة قليمية.

اسكندر الديك





بقلم:

د. سمير محمود والى

مساعد رئيس الحزب

منذ عام ١٩٠٣ والصهيونية العالمية ومن بعدها «إسرائيل» لاتخفى رغبتها فى الحصول على جزء من ماء النيل لتعمير صحراء النقب وزراعتها.. فقد تضمنت مذكرة هترل عام ١٩٠٣ الى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فكتوريا والى الحكومة المصرية فى عهد الخديوى عباس الثانى هذا المطلب.

وفى عام ١٩١٩ تقدمت الصهيونية العالمية بمذكرة الى مؤتمر السلام بباريس بنفس المطلب، كذلك فى عام ١٩٧٤ بدأت مجلة «أرت» الإسرائيلية تتحدث عن قناة من «الإسماعيلية الى خان يونس» بتصرف مياه يبلغ ٣٠ مترا مكعبا فى الثانية الواحدة.. ثم تطورت الأمور الى طلب الحصول على ٤ مليارات متر مكعب سنويا «حوالى ١٢٥ مترا مكعبا فى الثانية».

ذلك فى الوقت الذى أصبحت فيه مصر فى أمس الحاجة الى مياه عذبة لتعمير سيناء وزراعتها.. ولاتقل هذه المياه عن ١٠ مليارات متر مكعب سنويا «حوالى ٣٢٠ مترا مكعبا فى الثانية» مما يعنى أن الاحتياج للمياه العذبه فى منطقتى النقب وسيناء يبلغ حوالى ٤٢٥ مترا مكعبا فى الثانية وهو كم كبير من المياه؟!

ولا أدرى «علميا» لماذا يتجه تفكير الكيان الصهيونى الغاصب الى النيل للحصول على هذه الكمية من المياه علما بأن لديهم هناك مصادر مياة بديلة يمكنها ان تغطى هذه المطالب بل وتزيد.. فضلا عن المشاكل لتى تكتنف الحصول على مياه النيل من ا لرفض السياسى الشعبى المصرى لهذا المطلب بالإضافة لى إتفاقات دولية مع دول حوض النيل وكذا المشاكل الماليه والفنية لعبور مياه النيل من خلال قناة السويس.. والبخر الشديد فى الترع المكشوفة وتبطين الترعه المقترحه بالأسمنت وكذا شبكة الترع الفرعية من الترعة الرئيسية وخلافه؟!

ان الصهاينة ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول لأوروبية تعلم تماما أنه يمكن ومن اليسير الحصول على مياه عذبه بواسطة تحلية مياه البحر بالمفاعلات النووية وبأى كم يرغبونه منها ولديهم امكانات ضخمة للاستعانة بالشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال وهى تحت أيديهم ودون اى تكلفة تذكر حيث يسهل عليها التعاقد مع هذه الشركات وتخصيص موقع أوأكثر لها لتبنى عليه محطات تحليه مياه بالطاقة النووية والتى تملكها من هذه الشركات وكذلك يمكن لمصر ن تشترى أيضا هذه الشركات ولمدة طويلة وأعتقد ان حكومات هذه الشركات ستقوم بالمساهمة فى أخذ الضمانات اللازمة؟!

كما يمكن ايضا الاستعانة بالشركات لعالمية المتخصصة لتحديد أماكن وكميات المياه الجوفيه فى النقب وسيناء بإستخدام الأقمار الصناعية وإنشاء محطات ضخ المياه الجوفيه باستخدام محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية بنفس الشروط السابقة اى أن تتم المحاسبة مع هذه الشركات على دفع قيمة متر مكعب المياه فقط دون دفع أى تكاليف رأسمالية للمحطات النووية أومحطات الضخ.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٥

إن هذا المشروع لو تم بمبادرة مصرية لسيفتح آفاقا كبيرة للتعاون الدولى ولإنهاء حالة الكساد والبطالة فى مصر ويطفىء نار الجريمة وفى نفس الوقت سيجهض مناورات للحصول على ماء النيل. كما سيوفر للكيان الصهيونى الحصول على جميع احتياجاته من المياه العذبه.. دون أية حاجة الى مياه نيلنا ؟!

وأيضا يحقق للشعب المصرى «أمنية» المشروع القومى فى سيناء المستقبل؟!

أم أن المشروع من وجهة نظر «الصهاينة» سيحول مهارتهم «الساذجة» التى سطروها على واجهة «دار الاقاعى» المسماه لكتيست حيث يجتمعون يخططون ويدبرون لنا ؟!

«من النيل الى الفرات» ربما بل هى الحقيقة عندهم والتى لا ولن تغيب عنا نحن ابناء مصر..

ودون تحقيق ذلك يقف شعب مصر كله ليواجه تلك الفتنة الكبرى؟!

والسؤال الآن هل تتبنى الحكومة أو الحزب الحاكم هذا الاقتراح من مواطن مصري ليس فى السلطة؟!

أرجو ذلك ؟!



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٥

إسرائيل تجدد أطماعها في مياه النيل وسيناء (١)

لواء أ. ح حسام سويلم

عندما سربت وزارة الخارجية الإسرائيلية - عن عمد - ما عرف بوثيقة العقوبات التى اقترحت فرضها على مصر بسبب مواقفها المتشددة من إسرائيل ازاء قضية المعاهدة النووية وغيرها من المسائل وقد حوت هذه الوثيقة خمس عقوبات ضد مصر كان أخطرها أن تتدخل إسرائيل لدى الولايات المتحدة وروسيا بصفتهما لداعيتان الى مؤتمر مدريد للسلام للضغط على مصر لإدخال مياه النيل ضمن مفاوضات لجنة المياه حتى تحصل إسرائيل على حصة ثابتة منها أسوة ببقية مصادر المياه فى المنطقة. وتقدر إسرائيل هذه الحصة بـ ٠,٨ مليار متر مكعب عبر ترعة السلام فى سيناء لم يكن هذا المقترح - الذى يشكل من وجهة النظر الإسرائيلية عقوبةعلى مصر - جديدا أو مفاجئا بالنسبة لأطروحة المطامع الإسرائيلية فى العالم العربى بشكل عام ومصر على وجه الخصوص بل هو يمثل مطمعا قديما وحديثا فى أن واحد يرجع الى عام ١٩٠٣ عندما قدم هرتزل مشروعا لتحويل مياه من ترعة الاسماعيلية الى سيناء لتغذية مستوطنة طالب بإقامتها لليهود فى العريش وتلى ذلك مشروعات كثيرة تقدم بها الإسرائيليون لنقل مياه النيل الى سيناء والنقب حتى جاءت مذكرة الخارجية الإسرائيلية لتؤكد استمرار هذه الأطماع ولكن قبل أن نسترسل فى سرد تفاصيل هذه الأطماع ينبغى أن نسجل احقاقا للحق والتاريخ - إن رئيس الجمهورية حسنى مبارك فى توجيهاته لجميع المفاوضين المصريين الذين يتباحثون مع الإسرائيليين كان واضحا وصارما وصريحا فى أن يرفضوا مناقشة أى شئ معهم يتعلق بمياه النيل.

مشروع هرتزل عام ١٩٠٣

ظهرت فكرة نقل مياه النيل الى سيناء لتغذية مستوطنة لليهود تقام فى العريش بسيناء فى صورة مشروع تقدم به هرتزل عام ١٩٠٣ الى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالزبورى وجوزيف تشمبرلين وأرثر بلفور كذلك الى الحكومة المصرية فى عهد الخديوى عباس الثانى ومصطفى باشا فهمى وبطرس باشا غالى والمعتمد البريطانى واللورد كرومر وقد بذل هرتزل لتحقيق هذا المشروع نشاطا فذا وأظهر دهاء لتوطين اليهود فى سيناء وقد كشف هو بنفسه فى مذكراته عن ذلك وقد أعد هذه المذكرات الدكتور أنيس صايغ وترجمتها هيلدا شعبان صايغ ونشرت فى نيويورك عام ١٩٦٠ حيث كشف هرتزل فى هذه المذكرات عن خفايا هذا المشروع وأهدافه حين كتب قائلا: «فى العريش وسيناء أرض خالية من السكان وتستطيع بريطانيا باعطائنا اياها أن تكسب فى مقابل ذلك زيادة فى قوتها وتحصل على شكر عشرة ملايين يهودى» وهناك وثيقتان تكشفان عن هذا المخطط على النحو التالى:

أ - الوثيقة الأولى: وتتعلق بنص مشروع الامتياز الذى كان هرتزل قد أعده لعرضه على الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى وذلك بعد نجاح مساعيه الأولية فى لندن لقبول المشروع مبدئيا مع جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات.. وخطورة هذه الوثيقة أنها تكشف عن الحجم المروع للأطماع الصهيونية فى سيناء منذ مطلع القرن وتصحح ما شاع بين المؤرخين من أنه كان مجرد مشروع لتوطين بضعة آلاف من اليهود فى العريش حيث تؤكد هذه الوثيقة أن المنظمة الصهيونية العالمية التى مثلها هرتزل كانت ترمى الى خطف امتياز لتوطين اليهود فى سيناء وانشاء موانئ وفنارات فى القناة وخليج السويس حتى حدود مصر مع فلسطين ومن البحر المتوسط شمالا حتى خط عرض٢٩ جنوبا

ب - الوثيقة الثانية: وهو نص تقرير البعثة الفنية التى أرسلها



المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هرتزل بالاتفاق مع الحكومة البريطانية خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٠٣ وقامت بزيارة سيناء واستطلاعها تفصيليا لإمكان استثمار مواردها الطبيعية واقامة مستوطنة لليهود فيها مع نقل مياه النيل اليها وتكشف هذه الوثيقة أن من بين أعضائها بعض زعماء الحركة الصهيونية فى سيناء وجنوب أفريقيا ولندن والأرجنتين.

- واذا استعرضنا فقرات من مذكرات هرتزل لسنكتشف حقيقة وأبعاد هذا المخطط ونواياه:

أ- يقول فى ص١٣٨٣ أنه كتب الى (لانسدون) وزير خارجية بريطانيا قائلا: «ربما استطعنا أن نروى صحراء سيناء من النيل وذلك من خلال خط أنابيب يضخ المياه تحت القناة على عمق كبير وقد يكلف هذا الضخ مليون جنيه

ب - وفى ص ١٣٨٤ يشير هرتزل الى عناصر تشكيل بعثة الاستكشاف من جيولوجيين ومهندسى رى وزراعة ومعمارثم أضاف: «يتحتم على اللورد روتشيلد أن يعطى جمعية الاستعمار اليهودية ثلاثة ملايين جنيه لدعم الشركة اليهودية الشرقية على أن تجمع باقى الأموال بالاكتتاب».

ج - وفى ص١٤٠٠ يكشف عن طبيعة المشروع الاستيطانى فيقول فى توجيهاته الى «كسلر» رئيس البعثة: «باسم لجنة العمل الداخلية الصهيونية فى فيينا اعينك رئيسا للحملة التى أوكلناهادراسة امكانية الاستيطان فى القسم الشمالى من شبه جزيرة سيناء..

د- وعندما انهت هذه البعثة الاستكشافية مهمتها التى بدات فى فبراير ١٩٠٣ أوصت فى تقريرها أن تكون حدود المستوطنة كالآتى: شاطئ البحر المتوسط شمالا، والحدود التركية «حدود مصر مع فلسطين» شرقا، مساقط مياه وادى العريش ومرتفعات التيه فى جنوب سيناء عند خط عرض ٢٩ درجة «أبوزنيمة» جنوبا وقناة السويس وخليج السويس غربا اى كل سيناء تقريبا. كما أوصت أيضا بأن يتم المشروع على أسس تجارية بحتة مع ضرورة الحصول من الحكومة المصرية على الصلاحيات التى تمكن الشركة من تنفيذ مشروعات الرى اللازمة ومد خطوط السكك الحديدية واقامة المرافق وتمهيد الطرق ومحطات أرصاد جوية وسدود لتخزين مياه الأمطار فى وادى العريش ثم أوضحت انه بعد نقل المياه الى سيناء واستكمال المرافق يمكن اقامة مزروعات القمح والشعير والذرة والبقول والفواكه والقصب والقطن وبالتالى اقامة صناعات غذائية وصناعات تعدينية فى مجالات الفحم والفوسفات والحديد والنحاس وأنه يمكن توطين ٢٠,٠٠٠ يهودى بشكل مبدئى فى سيناء.

هـ - وقد وصل هرتزل بنفسه الى الاسكندرية فى ٢٢ مارس ١٩٠٣ ليمارس ضغوطه على الحكومة المصرية لقبول المشروع وكان معه مسودة التعاقد ولكى يخفف من مخاوف الحكومة المصرية ذكر للوزراء الذين قابلهم انه لا يريد سوى مياه النيل الزائدة التى تلقى فى البحر ولا يستفاد منها. إلا أن المهندسين المصريين رفضوا هذا المشروع لأنه يستهدف زراعة ٦٠,٠٠٠ فدان كبداية فى سيناء وهو ما يحتاج الى ٤,٣٤ مليون م٣ مياه يوميا والذى سيؤثر بالسلب على مياه ترعة الاسماعيلية وإلى مياه أخرى ستسحب من المياه الصيفية الأمر الذى سيضر بالزراعة فى مصر وكان ان اضطرت بريطانيا الى سحب موافقتها على المشروع خوفا من تأثر مصانعها للنسيج التى تعتمد على القطن المصرى هذا الى جانب تخوف شركة قناة السويس البريطانية - الفرنسية من أن تمرير ٥١ م٣ مياه فى الثانية الواحدة خلال ثمانية أنابيب ضخمة قطر كل منها ٢ متر عبر نفق تحت قناة السويس من الممكن أن يتسبب فى تعطيل الملاحة فى القناة.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا تخفض دفق مياه الفرات الى سورية لفترة ١٠ أيام

□ اسطنبول - من محمد العباسي:

■ ابلغت انقرة دمشق رسمياً انها ستقوم بتحفيض كمية المياه المسيلة في نهر لفرات خلال الشهر الحالي ابتداء من أمس السبت. وأرجعت ذلك لأسباب فنيه وليست سياسية، وربطتها باجازة عيد الأضحى لمبارك التي بدأت في تركيا أمس وتستمر ١٠ أيام وسيتم اغلاق محطات الكهرباء خلال تلك الفترة لعدم الحاجة الى الطاقة، كما سيتم اجراء بعض لاصلاحات والترميمات اللازمه ما يتطلب تقليل كمية المياه.

وأبلغ المسؤولون السوريون تركيا عدم اقتناعهم بتلك لمبررات، خصوصاً وان المياه خفضت العام الماضي ايضاً وسبب نقصها مشكلة. وقال المسؤولون السوريون انه ليس من المنطق ان يترك سورية من دون مياه بسبب احتفالات تركيا بعيد الأضحى المبارك وطلبوا معلومات حول الأسباب الحقيقية لقطع المياه.

وأكد مصدر موثوق به في ادارة المياه نه سيتم خفض الكمية المسلة من المياه في الفرات من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية الى ما بين ١٨٠ و٢٠٠ متر مكعب في الثانية «حتى لا تهدر كميات المياه بلا طائل، خصوصاً وان تركيا لن تكون في حاجة الى طاقة بسبب توقف المصانع في عطلة عيد الأضحى».



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٥

هموم سياسية

«هذه قضية مهمة»

قليل هم من يتحدثون عن المياه، قليل من ينفخون فى النذير محذرين من أن القرن القادم سيشهد الصراع على المياه بين الدول – حيث ان التنمية الزراعية والصناعية والسكانية والثروة الحيوانية والسمكية تحتاج إلى المياه– ومنطقة الشرق الأوسط محرومة من الفيضانات عامة– النيل– الفرات ودجلة – العاصى والليطانى اليرموك وبردا– جميع الانهار فى الوطن العربى لا فيضانات لها، المياه الجوفية واستخداماتها، مازال أمرا عسيرا – وعليه محاذر ومصادر المياه الجوفية غير ثابتة وكثير من التوقعات فى هذا المجال تخيب الامال!!

وأخيرا رفع البنك الدولى شعار تسعير المياه.! بمعنى ان يصبح الماء سلعة تباع مثله مثل القمح –الارز – الحديد– البترول وخلافه! هل يريد البنك بهذا الشعار ترشيد استخدام المياه – هناك دول كثيرة تجرى الآن ابحاثا فى مجال الزراعة لكى تتم باقل قدر ممكن من المياه. أسلوب الغمر اصبح عتيقا– هناك من يحسب كل نبتة كمية من المياه التى تلزمها ولا يسمح لها بالحصول على كثر من حقها فى الصناعة يحاولون مثل الزراعة اجراء ابحاث لاستخدام المياه المالحة القادمة من البحيرات أو البحار والمحيطات رأسا، بدلا من المياه العذبة لكنهم إلى الآن لم يحققوا نجاحا ملحوظا، واذا حدث فهذه طفرة لا مثيل لها، وبرغم حديث الناس عن ذوبان الجليد وارتفاع نسبة المياه فى المحيطات بما يمثل خطورة على السواحل، ويمثل نهرا تحت الاعماق او نحرا للشواطىء إلا ان معاملة المياه كسلعة اقتصادية هو الذى سيسهم فى اشعال حروب المياه، خاصة فى الشرق الأوسط – اسرائيل تتعنت عند الاتفاقات – وتحلم بمياه النيل وانهاء الهضبة التركية – كذلك العزيزة ليبيا خطط التنمية والتوسع الزراعى والصناعى والإسكانى تصطدم بحائط سقف المياه، أبحاث فاروق الباز وزملائه الأفاضل تقدم فقط احلاما وردية لا يمكن اعتماد الناس عليها فى الواقع لهذا وباختصار ليس مستبعدا ان تصبح المياه سلاحا سياسيا واقتصاديا وربماعسكريا يفوق فى قيمته أسلحة الدمار الشامل، وعليه نتوقع وجود سوق للمياه قريبا–واستيراد وتصدير –وصراع على المياه النظيفة كل هذا ونحن عن عمد نلوث النيل

والسؤال : نحن الآن اذا فى الطريق إلى سوق للمياه العذبة أو الحلوة والمعالجة، بل لحديث كثر عن ضرورة تطوير بحوث تنقية مياه الصرف الصحى لكى تتحول إلى اداة لإعمار مصر، وهناك اساليب قياس تمارس الآن منها وضع عدادات للمياه على الآبار الارتوازية لانها اصبحت سلعة ثمينة، ودخلت ضمن موارد الثروات فى الدولة فماذا نفعل فى سنوات عدم وصول الايراد المرتفع للنهر –او الجفاف هناك بالطبع صلاة الاستغاثة لكن هناك مشروعات تحلية المياه العملاقة

ياسادة اطرحوا علينا عاجلا مشروعات تحلية مياه كبيرة على الساحل الشمالى وسيناء والبحر الأحمر تقام بجوار مناطق انتاج الغاز الطبيعى لنملك المياه الحلوة ونستثمرها انها الوسيلة المثلى لتعويض نقص الموارد المائية الا هل بلغت – اللهم فاشهد

رجب هلال حميدة
الأمين العام لحزب الأحرار



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنشـاء سـدود بالسـودان لايؤثر على حصة مصر من المياه

كتب ـ أحمد نصر الدين:

أكد مصدر مسئول بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية ان قيام السودان باقامة سدود على مجرى نهر النيل داخل الحدود السودانية لن يؤثر باي شكل من الأشكال على موارد مصر المائية، وأن عمليات انشاء سد «كجبار» عند منطقة الشلال الثالث لم تدخل حتى الآن الا فى مرحلة البحث والدراسات الميدانية.

وقال أن كل المعلومات المتوافرة لدى مصر تؤكد أن هذا المشروع قد تم التفكير فيه للاستفادة من عمليات توليد الكهرباء، ولن يؤثر باى صورة على حصة مصر المائية السنوية او المخزونة فى بحيرة ناصر لان توزيع المياه بين مصر والسودان يتم وفقا لاتفاقية موقعة بين البلدين والتى حددت حصة مصر بنحو ٥٥ مليار متر مكعب سنويا والسودان بمقدر ١٨.٥ مليار متر مكعب .



المصدر : ......الــوفــد........

التاريخ : ....١٢ مايو ١٩٩٥.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسرائيل تجدد أطماعها في مياه النيل (٢)

فى الحلقة الأولى عرضنا لبعض المشروعات الإسرائيلية الخاصة باستغلال ماء النيل وسيناء. فى هذه الحلقة نعرض لمشروع ليشع كيلى، لنتبين ان الخطط الإسرائيلية الخاصة بماء النيل اصيلة فى الفكر الصهيونى وليست وليدة اللحظة.

مشروع (ليشع كيلى) فى عام ١٩٧٨

يعتبر هذا المشروع بمثابة احياء لمشروع هرتزل، فقد قدمه (ليشع كيلى) رئيس التخطيط بشركة (تاحال) الإسرائيلية للامداد بالمياه فى عام ١٩٧٨، ونشر فى صحيفة معاريف فى ٢٧ سبتمبر تحت عنوان (مياه السلام)، حيث ذكر ان حل مشكلة المياه التى تواجهها إسرائيل، والمتمثلة فى وجود نقص يقدر بـ ٢٠مترا مكعبا من احتياجاتها السنوية (رغم ضخ مياه نهر الأردن والمياه الجوفية فى الضفة و ٥٠٪ من مياه جنوب لبنان)، إنما يكمن فى ضرورة الحصول على ١٪ من إيرادات مياه نهر النيل، وقد اعطى تصورا لامكانية نقل المياه بواسطة انابيب تحت القناة من ترعة الاسماعيلية بحيث تصب فى الجانب الشرقى من قناة السويس فى قناة مبطنة بالخرسانة تمر بموازاة طريق القنطرة - السويس حتى خان يونس فى قطاع غزة، ثم تتشعب الى فرعين احدهما يمتد الى باقى مدن القطاع، والآخر فى اتجاه بئر سبع والنقب.

— ويبلغ طول هذه القناة بتفرعاتها حوالى ٢٥٠ كم، وقد اضاف (كيلى) ان مصر تستطيع ان تبيع المياه لإسرائيل بنفس السعر الذى تبيع به القطن، ولكن المزارع الإسرائيلى — فى زعم (كيلى) يستطيع ان ينتج بواسطة متر مكعب واحد من المياه ستة اضعاف ماينتجه الفلاح المصرى من القطن بنفس كمية المياه.

— واذا علمنا ان شركة (تاحال) تملك الحكومة الإسرائيلية ٢٥٪ من أسهمها، والباقى مناصفة بين الوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى، لأدركنا اننا أمام مشروع جاد مقدم من الحكومة الإسرائيلية، وليس حلما من احلام المهندسين. وقد تجدد الحديث عن هذا المشروع مع بروز نية مصر لإقامة ترعة السلام المقترحة لرى سيناء، وذلك على اساس رفع كفاءة ترعة السلام وتوسيعها من ١٠٠ متر مكعب مياه الى ٥٠٠ متر مكعب لتزويد النقب بالمياه، ذلك بدعوى أن نقل نصف فى المائة من حصة مصر من مياه النيل لن يشكل عنصرا مهما فى الميزان المائى المصرى، خاصة وان هناك فوائض للرى فى مصر تقدر كميتها بنحو ١٠ مليارات متر مكعب فى السنة، وان كميات المياه المصرية التى تتجه الى البحر فى الشتاء، قد تكون قليلة بالمعايير المصرية، ولكنها ضخمة بالمعايير الاقليمية، ويمكن الاستفادة بها فى هذا المشروع. ولما كانت مصر تخطط فعلا لنقل المياه الى سيناء لزراعة جزء من صحاريها، فإن المشروع الاسرائيلى المطروح سيكون مجرد توسيع للمشروع المصرى وتمديده

— ويستند هذا المشروع الإسرائيلى من حيث الجدوى الاقتصادية الى انه اقل تكلفة من مشروع أخر لتزويد النقب بمياه من بحيرة طبرية، ذلك لأن امداد النقب من المياه من طبرية يتطلب إضافة طاقة تبلغ اكثر من ٢ كيلو وات/ساعة للمتر المكعب، فى حين ان التزود من النيل يتطلب طاقة لا تزيد عن واحد كيلو وات فقط.

— يتضح مما سبق ان أطماع إسرائيل فى مياه النيل قديمة وقديمة جدا، وهى ليست وليدة الساعة، بل منذ بداية هذا القرن، وهى تثابر بقوة من أجل وضع احلامها هذه موضع التنفيذ، وتستغل كل فرصة متاحة لها لإثارة هذه القضية، ولن تكف عن أطماعها هذه إلا وجدت إرادة مصرية صلبة تقف فى وجهها ترفض أى حديث بشأن مياه النيل مهما كانت الضغوط الأمريكية أو الإسرائيلية التى تمارس على مصر فى هذا الشأن.

لواء أ.ح/ حسام سويلم



المصدر : .... الـوفـد ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ٢٢ مايو ١٩٩٥ ....

إسرائيل تجدد أطماعها فى مياه النيل وسيناء (٣)

لواء أ.ح. حسام سويلم

بجانب ما تعكسه تصريحات رموز المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وغيرهم من اليمينيين المتطرفين، من اطماع واحلام العودة لاحتلال سيناء مرة اخرى، باعتبار ان انسحاب القوات الاسرائيلية منها فى ابريل ١٩٨٢ لم يكن فقط غلطة من جانب حكومة الليكود، بل كارثة حلت بإسرائيل، وهو ما ظهر فى تصريحات رؤساء الاركان العامة الاسرائيلية منذ عام ١٩٨٣، ولم يكن مداد معاهدة السلام قد جف بعد، ثم فى يونية ١٩٩١ بواسطة الجنرال (موشى بارخويا) ثم فى اغسطس ١٩٩١ بواسطة الجنرال (يهودا باراك)، ثم (ديفيد عفرى) مدير وزارة الدفاع الاسرائيلية فى ابريل ١٩٩٢، حيث اجمعوا على ان معاهدة السلام ليست سوى هدنة مؤقتة سيستأنف القتال حتما بعدها بعدة سنوات، ولم يكن ذلك قاصرا على جنرالات المؤسسة العسكرية فقط، بل ان رابين نفسه كان قد صرح منذ عدة شهور بأنه لايستبعد نشوب حرب بين العرب واسرائيل فى غضون ٥ ـ ٨ سنوات لم يستثن منها مصر، ومن قبل كل هؤلاء كان مشروع الدبلوماسى الاسرائيلى عوريد بنيون فى عام ١٩٨٢ الذى عرف بـ (استراتيجية اسرائيل فى الثمانينات) والذى طالب فيه صراحة باعادة احتلال سيناء للاستفادة بمواردها الطبيعية ـ خاصة البترولية ـ بالنظر لما يتوقع مستقبلا من تآكل المساعدات الاجنبية التى تقدم لاسرائيل.

ـ نقول بجانب كل ذلك، فقد برزت مؤخرا فى ضوء هوجة الشرق اوسطية موجة.. اخرى من المشروعات الاسرائيلية التى افترضتها اسرائيل للتعاون والاستثمار المشترك بينها وبين مصر فى سيناء. ذلك ان اسرائيل لم تيأس من جمود العلاقات الاقتصادية ومحدوديتها مع مصر بعد ثلاثة عشر عاما من توقيع معاهدة السلام، فلازالت اسرائيل تعلق امالا كبيرة على الولايات المتحدة لكى تمارس ضغوطا على مصر من اجل دفعها لزيادة تعاونها الاقتصادى مع اسرائيل، وذلك بدعوى ان سيناء تعج بالموارد الطبيعية، بينما هى خالية من البشر، فى حين ان اسرائيل تملك من الامكانيات التكنولوجية (الخارقة) ما يمكنها من استثمار هذه الموارد غير المستغلة.. سواء فى مجال استصلاح الاراضى الصحراوية وزراعتها، او فى مجال التعدين والبحث والتنقيب عن المعادن وتصنيعها، وذلك بزعم امتلاك اسرائيل القدرة الفائقة على تمويل هذه المشروعات وتسويق منتجاتها عالميا بعد زيادة قدراتها فى مجالات النقل الجوى والبحرى. واذا كانت صادرات اسرائيل لمصر لازالت حتى اليوم اقل من نصف مليار دولار، فإنها تطمع وتخطط لكى يصل حجمها فى عام ٢٠٠٠ الى ٣,٥ مليار دولار، مع ابقاء وارداتها من مصر فى حدود ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار.

ـ ففى مجال استصلاح الاراضى تسعى اسرائيل لمشاركة مصر فى استصلاح ٤٠٠ الف فدان فى مناطق سهل الطيفة والشريط الساحلى بين رمانة والعريش، كذلك استثمار المياه الجوفية ومياه السيول فى سيناء، وتحلية مياه البحر ذات الملوحة العالية، خاصة وانه قد تأكد وجود خزان ضخم للمياه الجوفية يمتد الى وادى عربة فى صحراء النقب.

ـ أما فى مجال الزراعة، فان اسرائيل تسعى الى اقحام شركاتها للتعاون مع مصر فى تطوير زراعات الفاكهة فى سيناء على مياه الآبار الجوفية، كذلك زراعة المحاصيل الحقلية والخضر، واقامة مشاتل الفاكهة والاشجار الخشبية والقضاء على الآفات الحشرية والامراض التى تصيب الاشجار، هذا الى جانب تقديم خبراتها فى مجال الانتاج الحيوانى والداجنى، وتطوير الانتاج السمكى من بحيرة البردويل وخليجى السويس والعقبة، بجانب اقامة المراعى اللازمة لتوفير الاعلاف.

ـ وفى مجال الصناعة واستغلال الثروات المعدنية تسعى اسرائيل لاقناع مصر بالتعاون معها لانشاء مصنع للبتروكيماويات فى سيناء يقوم على استغلال بترول سيناء وخليج السويس وتحسين استغلال انتاج فحم المغارة، وجبس راس ملعب، واعادة تشغيل مصانع الفيرومنجنيز، بالاضافة لاستغلال الموارد الغير مستغلة من النحاس واليورانيوم والطفلة الكربونية وكبريتات الصوديوم وخامات البناء والغاز الطبيعى واحجار الزينة، بجانب ما عرضته من اقامة مراكز للتدريب المهنى فى سيناء ومشروعات لمواد البناء، وكانت اسرائيل خلال فترة احتلالها لسيناء قد قامت باجراء مسح جيولوجى شامل لها، حرصت على عدم الكشف عن نتائجه، الا ان المعلومات التى تسربت تفيد وجود كميات كبيرة من النحاس فى شمال شرم الشيخ، بالاضافة الى الفلسبار بدرجة تركيز عالية، وتجمعات كبيرة من التنجستين وسلكات الالمونيوم والجرانيت بنسبة جودة عالية، مع وجود احتمالات عالية لوجود اليورانيوم حيث ثبت وجود كميات من مواد مشعة بين شرم الشيخ وايلات.

ـ وفى مجال الطاقة، فبجانب سعى اسرائيل الى تنمية واستغلال حقول النفط فى سيناء، ومخزونها من الغاز الطبيعى، فإنها تسعى ايضا لاقامة انابيب لنقل البترول والغاز الطبيعى من سيناء لى ايلات، كذلك اقامة محطات للقوى النووية على الساحل الشمالى لتحلية مياه البحر وانتاج الكهرباء.

ـ وفى مجال النقل والمواصلات تسعى اسرائيل الى اعادة واحياء خط السكك الحديدية القنطرة شرق ـ العريش، ومده الى غزة، مع تحويله الى خط مزدوج سياحى يمتد الى اشدود، وفى المجال البرى تستهدف اسرائيل تطوير شبكة الطرق الموجودة فى سيناء حاليا بحيث يقام طريق برى يربط سيناء بإيلات بالأردن مع تطوير طرق سريعة تربط شمال افريقيا بمصر بسيناء الى اسرائيل ولبنان وسوريا ثم تركيا، وبذلك يتم ربط الشرق الاوسط بأوروبا، اما الشبكة الثانية للطرق، فإنها تستهدف ربط شمال افريقيا بمنطقة الخليج عبر سيناء.

ـ وفى مجال السياحة تسعى اسرائيل لاقامة شركات سياحة مشتركة بينها وبين مصر لتطوير صناعة السياحة فى سيناء، والاستفادة بمواردها الطبيعية.. سواء فيما يتعلق بالمناطق الاثرية او الدينية أو الترفيهية، على ان تعمل هذه الشركات المشتركة على تطوير الخدمات السياحية فى سيناء، وتسويق السياح من اوروبا والولايات المتحدة والشرق الاقصى، وتقديم تسهيلات تتضمن زيارة عدة دول فى الرحلة الواحدة (مصر واسرائيل والاردن)، كذلك جذب رؤوس الاموال الاجنبية لاقامة قرى سياحية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٥

فى المناطق الممتازة على ساحل البحر المتوسط وخليجى السويس والعقبة.

ما ينبغى علينا فى مواجهة هذه الاطماع.

- لاشك ان اطماع اسرائيل فى سيناء والعودة اليها، تحاول اليوم اخفاءها تحت ستار التعاون المشترك لتنفيذ مشروعات تنموية فى اطار الشرق اوسطية التى يتبناها بيريز، وهو أمر لايمكن ان يخفى على اى انسان يضع نصب عينيه متطلبات الأمن الوطنى المصرى فى المقام الاول، والتى تفرض علينا التمسك بالخطوط الحمراء التى سبق لمصر ان حددتها فى اربعة مجالات استراتيجية يحظر التعاون مع اسرائيل بشانها، مهما كانت الضغوط من أجل تعميق مجالات تطبيع، العلاقات بين البلدين، وهى على وجه التحديد: مياه النيل، سيناء، العمالة المصرية، المشروعات الاستراتيجية ذات الطابع الأمنى (مثل الصناعات الحربية، ومن ثم ينبغى رفض كل المشروعات التى تتقدم بها اسرائيل للاستثمار المشترك فى سيناء، كذلك رفض الحديث عن أى موضوع يتعلق بمياه النيل، خصوصا بعد استكمال ترعة السلام، سواء كان ذلك فى مفاوضات ثنائية أو متعددة الاطراف.

- كما ينبغى أيضا ونحن بصدد تنفيذ ما وضع من خطط تنموية لسيناء لتعميرها فى اطار المشروع القومى الذى يتكلف ٧٤ مليار جنيه تقريبا، ان تخدم هذه المشروعات متطلبات الدفاع عن سيناء باعتبارها بوابة مصر الشرقية، وخط المضايق بها هو خط الدفاع الرئيسى عن مصر، واول وابرز هذه المتطلبات الدفاعية ان تزرع فى سيناء كتل سكانية من التى تكتظ بها منطقة الوادى فى مصر، بحيث يمكن نقل ما لايقل عن ٥ ـ ١٠ مليون مصرى اليها من الشباب الذى يعانى البطالة، يقومون باستصلاح الاراضى وزراعتها، والعمل فى المصانع ومشروعات الخدمات، وبحيث يكونون داخل المستوطنات التى ستقام لهم ولعائلاتهم، عناصر مقاومة ودفاع عن سيناء تعرقل اى هجوم اسرائيلى متوقع فى المستقبل على ان تملك لهم هذه الاراضى مجانا أو باسعار رمزية، وتقدم لهم الخدمات التى تكفل لهم الاستقرار فى هذه المناطق وتعميرها، وبذلك يمكن ان تساهم سيناء فى الجمع بين متطلبات الأمن ومتطلبات التنمية فى مصر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 15 مايو 1990

يضيف أعباء مادية جديدة على السودانيين فى الخليج

سد سودانى على النيل

خطت الحكومة السودانية خطوة جديدة على طريق اقامة سد على النيل بالتعاون مع روسيا فقد اذاع التليفزيون السودانى مراسم توقيع اتفاقية سودانية -روسية لاقامة سد على النيل يتكلف 100 مليون دولار وتتضمن تفاصيل المشروع اقامة السد على نهر النيل فى المحافظة الشمالية وتحديدا على بعد 300 كيلو متر من العاصمة الخرطوم.

وحسب مصادر سودانية مطلعة فإن مشروع لسد يستهدف زيادة الاراضى المزروعة بالقمح بمقدار 4 ملايين فدان فى المحافظة الشمالية وكذلك توليد ما يقدر بحوالى 300 «ميجاوات» من التيار الكهربائى وسوف يتولى معهد الطاقة الهيدروليكية التابع للحكومة الروسية عمليات التشييد فى حين يجرى تمويل المشروع بواسطة تبرعات المواطنين السودانيين واستقطاع خصومات من بين السودانيين العاملين فى الخليج. وهو امر قد يثير تذمر الكثيرين من السودانيين العاملين فى الخارج بسبب ما يفرضه عليهم هذا الاجراء من التزامات واعباء مادية جديدة.

ومن الواضح ان روسيا تسعى خلال الفترة الحالية لاعادة توطيد علاقاتها مع السودان فقد قام وفد من وزارتى الخارجية والدفاع الروسيتين بزيارة الخرطوم الشهر الماضى واعلن متحدث عسكرى سودانى عقب المحادثات ان موسكو قد اعربت عن استعدادها الكامل لتقديم المعونة للجيش السودانى فى مجالات التكنولوجيا والتدريب فضلا عن احياء الاتفاقات العسكرية الثنائية السابقة وبطبيعة الحال فان السودان رحب بهذا التعاون خاصة انه فى حاجة لتدعيم صفوفه فى مواجهة قوات المتمردين فى الجنوب السودانى وربما تتضح ملامح هذا التعاون الثنائى بين الخرطوم وموسكو خلال زيارة ينتظر ان يقوم بها وفد سودانى رفيع المستوى خلال الشهر الحالى لموسكو.

فى غضون ذلك اتهمت الحركة من اجل استقلال جنوب السودان بزعامة ريك مشار الطيران الحربى السودانى بالاغارة فى ثلاث طلعات على قرية لورونيوفى المديرية الاستوائية الشرقية على الرغم من اعلان وقف اطلاق النار وقالت الحركة فى بيان لها ان هذا هو رابع هجوم يقوم به الطيران الحربى السودانى على القرية المذكورة منذ اعلان وقف اطلاق النار فى 28مارس الماضى.

واكد البيان ان وقف اطلاق النار انتهك 16 مرة منذ ان اعلنه الرئيس السودانى عمر حسن البشير من جانب واحد من اجل توفير فرص النجاح لخطة استئصال مرض دودة غينيا من الجنوب التى يشرف على تنفيذها الرئيس الامريكى الأسبق جيمى كارتر ودعا البيان المجتمع الدولى إلى ممارسة الضغط على البشير لكى يلتزم بوقف اطلاق النار حتى يمكن تنفيذ برنامج كارتر دون توقف. وردت الحكومة السودانية بدورها على هذا الاتهام بالقول ان المتمردين هم الذين دأبوا مؤخرا على انتهاك وقف اطلاق النار وهددت باستئناف المعارك لردع المتمردين فى الجنوب.

على صعيد اخر اعلن السودان ان قرار اوغندا قطع العلاقات الدبلوماسية لم يكن مفاجأة وجدد اتهاماته لحكومة كمبالا بتأييد المتمردين فى الجنوب السودانى ورفض بيان اصدرته وزارة الخارجية السودانية اتهامات اوغندية بان الملحق العسكرى السودانى فى كمبالا حيدر الهادى عمر كان يخبىء اسلحة فى مقر اقامته وقالت ان حكومة الخرطوم اعربت عن استعدادها لقبول تفتيش مقر اقامة السودانى بحضور عميد الممثلين الدبلوماسيين فى كمبالا للتحقق من عدم وجود اسلحة بمقر اقامته.

من جهة ثانية يرى العديد من المراقبين ان القرار الجمهورى الذى اصدره الرئيس السودانى الفريق عمر حسن البشير بتنظيم اختصاصات رئاسة الجمهورية فى السودان انما يرمى إلى توسيع نطاق صلاحياته وسلطاته فقد نص القرار

على ان يختص رئيس الجمهورية برئاسة السلطة الدستورية العليا وباعمال السيادة وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة وقوات الشرطة الموحدة وقوات الدفاع الشعبى وقائد البلاد السياسى والتنفيذي كما حدد القرار اختصاص رئيس الجمورية برئاسة السلطة التنفيذية فى الدولة والاشراف على السلطة القضائية والنائب العام.

واعطى القرار الرئيس السودانى حق تطوير النظام وتعيين مجالسة وفقا لقوانين تعيين نواب لرئيس القضاء والوزراء ووزراء الدولة والمحافظين والقضاة والمستشارين القانونيين وقيادات الخدمة بالاضافة إلى ذلك اصبح من حق البشير اعفاء كل هؤلاء من مناصبهم.

ونص القرار أيضا على ان يختص الرئيس السودانى باعلان حالة الحرب بعد موافقة المجلس الوطنى وكذلك اعلان حالة الطوارىء على ان تعرض على المجلس لمناقشتها.

كول يدعم مساعدات اوروبية لمشاريع مائية في الشرق الأوسط

■ القدس المحتلة ا ف ب
افادت مصادر ديبلوماسية المانية ان المستشار الالماني هلموت كول الذي يزور سرائيل بين الخامس من حزيران (يونيو) المقبل والثامن منه سيعقد جتماعاً مشتركاً مع رئيس الوزراء الاسر ئيلي اسحق رابين والملك حسين.

وقالت ان كول سيستفيد من اللقاء للاشارة الى دعمه تقديم مساعدة من الاتحاد الأوروبي للقيام بمشاريع مائية تعود بالفائدة على كل المنطقة.

ولم يحدد بعد مكان اللقاء، لكن المرجح ان يكون قرب بحيرة طبرية.

وسيبدأ كول جولته في المنطقة من الثاني وحتى الر بع من حزيران (يونيو) في القاهرة ثم يتوجه الى عمان في لرابع والخامس من لشهر ذاته قبل زيارة اسرائيل. وستكون هذه الزيارة هي الأولى له لاسرائيل منذ ١١ عاماً.

ويعتزم لاسرائيليون اطلاق سم «معهد كول» على المعهد الاوروبى فى جامعة القدس العبرية تكريماً لالتزام المستشار الالمانى بتوحيد اوروبا وحرصه على شراك اسرائيل فيها، بحسب مصادر اسرائيلية. وخلال القمة الاوروبية الاخيرة التي عقدت في يسين (غرب المانيا) فى كانون الأول (ديسمبر) الماضي نجح كول في جعل اسرائيل اول دولة غير اوروبية تحصل على وضع خاص في علاقاتها مع الاتحاد لاوروبي.

ومن جهتها اعلنت ريتا سوسموث رئيسة مجلس النواب الالماني ن النواب سيحددون في حزيران (يونيو) تاريخاً لاحياء ذكرى المحرقة في المانيا. وزارت سوسموث ول من امس نصب «ياد فاشيم» في القدس وهي تقوم حالياً بزيارة لى اسرائيل لمناسبة الذكرى الثلاثين لاقامة علاقات ديبلوماسية بين المانيا والدولة العبرية.



أبو ظبي توقع عقداً بـ١٥ مليون دولار لمد خط للمياه

● أبو ظبي – رويتر – قالت «وكالة أنباء الإمارات» أمس الاثنين ان إمارة أبو ظبي وقعت عقداً قيمته ٥٥ مليون درهم (١٥ مليون دولار) مع كونسرتيوم من ثلاث شركات عالمية لمد خط انابيب بحري للمياه.

وأضافت الوكالة ان الشيخ سرور بن محمد آل نهيان رئيس ديوان الرئاسة ورئيس دائرة الماء والكهرباء وقع العقد مع ممثلي لشركات لتي لم تذكر اسماءها.

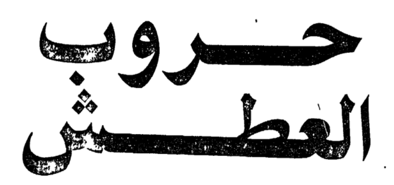
وذكرت ن الخط الجديد بين منطقة جبل الظنة وجزيرة صير بني ياس في المنطقة الغربية طوله تسعة كيلومترات. وقالت إن تنفيذ المشروع سيستغرق ٧٨ أسبوعاً بطاقة تراوح بين اربعة وستة ملايين غالون من المياه يومياً.



المصدر : ... ... البسيـ... اليوم ... ...

التاريخ : ... ... ٢٢ مايو ١٩٩٥ ... ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حروب العطش

عرض وائل ماهر

الماء الذى يبلل صفحات هذا الكتاب لا يصلح لإطفاء النار.. «كما يعرف الناس بالبداهة» إنه يضرم النار ويصنع الجحيم ويدبج التراجيديات على أصولها. لوعة العطش تفقد الانسان صوابه. وكذلك تفعل بالشعوب والانظمة وهذا بالتحديد ما يشرحه هذا الكتاب الذى وضعه المحللان الصحفيان جون بولوش وعادل درويش. وكلاهما من المعنيين بقضايا الشرق الأوسط وأزماته السياسية، ولكليهما العديد من المؤلفات التى تشرح وتحلل كوارث المنطقة وخيبتها الثقيلة. وهما فى هذا الكتاب يشتبكان مع قضية شائكة تلتصق بلحم وأعصاب المنطقة.. فى الحاضر والمستقبل. فالحاصل. والمؤكد، أن اللهاث وراء «قطرة الماء» سوف يكون المشهد الأكثر دراماتيكية للسنوات والعقود القادمة. فمظاهر الجفاف والنمو السكانى الطفرى. والتوسع الزراعى والصناعى وأشكال الهدر المائى.. كلها ـ وغيرها ـ جعلت قطرة الماء تساوى وزنها ذهبا.. ومن أجلها يمكن أن ترتفع ألسنة النار لتخدش السماء.

فى المحطة الأولى من الكتاب يقف المؤلفان عند أهمية المياه لمنطقة تلفها أثواب صفراء كثيبة «نحو 70٪ من الأراضى العربية عبارة عن صحراء جدباء» والمعنى، كما يقول المؤلفان. انه ما من عامل سوف يؤثر فى كل أوجه الحياه، على خريطة الشرق الأوسط، كما ستفعل المياه. وستظل هذه الأخيرة سلعة ذات خصوصية استثنائية. فأى دولة «قادرة وذات جبروت» قد تمارس ضغطا على دولة أخرى بالامتناع عن تزويدها بهذه السلعة أو تلك فيكون الحل «المنطقى» هو استيراد السلعة من دولة أخرى، وعندها سوف تنتهى المشكلة. أما بالنسبة لسلعة «المياه» فالمسألة فى مجملها لن تحتمل مثل هذه الحلول «البسيطة»، فالاستيراد هنا عمليا غير وارد والمتاح فعليا هو حماية «الموجود» من هذه المياه بالمخالب والاظافر. وهذه هى المشكلة.. فلا أحد ـ أمام احتمالات العطش «والمرمطة» ـ يعترف بحدود هذا «الموجود» وحصصه وتقسيماته. فكل دولة تطمح إلى توسيع حصتها وإضافة ملايين المترات المكعبة لرصيدها حتى ولو كان ذلك على حساب خزانات.. الجيران. والمسألة هنا لا علاقة لها بالأخلاق.. فهناك دائما فى السياسة خطوط حمراء بعدها تدخل «المعارك» ـ وبكل الأسلحة ـ منطقة.. «المشروعية». وهى بالتأكيد مشروعية نسبية تماما.. لا تحتاج لاعتراف جماعى ولا لتصويت الأغلبية.. وإنما تحتاج فقط لمبررات وجودها وفرضها على الاخرين.. بالعافية.

سرقات مائية

من زمان، وبالتحديد فى سنة 1955، قال بن جوريون إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه.. وعلى نتائج هذه المعركة سوف يتوقف مصير الكيان الصهيونى فى فلسطين.. وشىء من هذا القبيل قاله ليفى أشكول فى يوليو 1967. أى بعد هزيمة العرب التراجيدية بشهر واحد.. لقد ظلت إسرائيل لسنوات متصلة تسوق صورتها دوليا باعتبارها دولة «عطشانة» تحتاج لحصص أكبر بكثير مما يسمح به الجيران البخلاء، الذين يتعمدون قفل «المحبس» لتركيع إسرائيل وإذلالها..

قبل يونيو 67، كانت عين إسرائيل على مياه نهر الأردن بالذات.. وعندما حاول العرب فى الستينات تقويض المشاريع الإسرائيلية لسحب المياه إلى النقب، فقدت إسرائيل أعصابها، وكانت حرب 67 أحد تجليات هذا الانفلات العصبى. والدليل هو أنه بنهاية هذه الحرب والتى خرجت منها تل أبيب منتصرة بطريقة دراماتيكية. تأكدت السيطرة الاسرائيلية الكاملة على بحيرة «طبرية»، وهى أهم تجمع

٦١١٦



المصدر : .... المسائية اليوم ....
التاريخ : ...... ٢٢ مايو ١٩٩٥ ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمياه الصالحة للشرب والزراعة في المنطقة، ثم على «هضبة الجولان» التي تمثل امطارها الرافد الأهم لتغذية نهر الأردن.. والمؤكد - كما يقول المؤلفان - إن إسرائيل لن تتنازل عن تصوراتها حول مسألة «المياه» في أجندة سلامها مع الجيران. والمعنى أنه لا سلام في المنطقة بدون اطمئنان إسرائيل على مستقبلها المائي فالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة سيكون أحد معاييره الحاسمة «عداد» المياه الاسرائيلي وكيفية حركة مؤشره بعد السلام.. وفي هذا السياق، يصبح «صحياء» الإشارة إلى أن إسرائيل - وحتى قبل احتلال غزة - ظلت تنزح سنويا نحو 330 مليون متر مكعب من مياهها الجوفية.. وأنها - أي تل أبيب - شفطت سنويا نحو 485 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية ولمدة عقدين متصلين على الأقل. وطبعا كل هذا «السحب» جاء على حساب دولة مثل الأردن.. حتى أن هامش الحركة أمام عمان أصبح ضيقا جدا وبصورة غير محتملة، فالتوسعات الزراعية الأردنية أصبحت ضرورة حتمية في ظل ضعف الاقتصاد الأردني. وتراجع قدراته الاستيرادية للغذاء. والمثير أن استمرار عمان في تعويض عجزها المائي من الابار القديمة في جنوب البلاد لم يعد مجديا، كما أنه تسبب فعلا في أضرار فادحة بمصادر المياه السطحية.

وإذا كانت مياه نهر الأردن وروافده هي أحد اهم «خزانات» المياه بالنسبة لإسرائيل. فإن هضبة الجولان تمثل بدورها كنزا مائيا لا يمكن التفريط فيه إلا بحسابات اسرائيلية دقيقة «جدا» فإسرائيل بجلال قدرها تنزح من الجولان وحده نحو 30٪ من مياهها، ويعتبر جبل الشيخ بمنطقة الجولان «أبو المياه» - بالتعبير الاسرائيلي - إذ يغذي نهر الأردن عن طريق مياهه السطحية والجوفية.. وما يقال عن الجولان والأردن ينسحب أيضا على مياه الليطاني اللبناني، بعد أن أصبح السحب الاسرائيلي منه على المكشوف.

ويرجح المؤلفان صحة ما كشفت عنه أجهزة المخابرات الامريكية في بداية الثمانينات من أن إسرائيل شقت نفقا بطول عشرة كيلو مترات يمتد من وادي البراغيث الفلسطيني حتى نقطة قريبة من جسر الخردل في الأراضي اللبنانية.. وهذا النفق في حقيقته عبارة عن أنبوب مص منتظم لمياه الليطاني.. ويؤكد المؤلفان أن هذا السلوك الاسرائيلي يكشف خلفيات التقديرات الاسرائيلية لمسألة الانسحاب من الجنوب اللبناني. فالمسألة إلى جانب الاعتبارات السياسية و لأمنية، قد تكون أقرب تحليلا وتفسيرا، إلى دواعي الأمن المائي أكثر من أي شيء أخر: ولم تكن مشاريع اسرائيل القديمة «مين» و«جونسيون» و«كالي» وغيرها سوى تخريجات اسرائيلية لشفط أكبر قدر من مياه الجيران.

الإخوة الأعداء

وعبر ثلاثة فصول كاملة يقترب الكتاب من أزمات المياه بين دول حوض النيل. والواضح من تحليلات الكتاب أن الارق المصري من احتمالات استغلال المياه كسلاح سياسي يبدو شديد الجدية فهناك ثمانية أقطار تتحلق حول نهر النيل والجميع عينه على المياه.. وبالتأكيد فإن أي خلافات سياسية بين هذه الدول ستكون «المياه» بالضرورة إحدى أوراق الضغط والخنق.. وربما القتل فهل المسألة متعلقة «بعدالة» توزيع المياه بين الجيران؟! ينفي الكتاب ذلك، بل يتحدث تفصيليا عن «الخطة الطبيعية» التي قسمت بها حصص المياه بين دول الحوض. حيث يتلاشى التعارض «الحقيقي» بين الدول صاحبة المصالح في مياه النهر، فمثلا كينيا - وكذلك اوغندا - لا حاجة بها لاكثر من مياه الأمطار. أما السودان وأثيوبيا فكلتاهما لا تحتاجان لاكثر من بضعة مليارات محدودة من مياه النهر لإكمال حصتهما من مياه الأمطار.

والمعنى أن مصادر الخلافات «المائية» ليست بالحاح مثيلتها السياسية صحيح أن التوسعات والمشروعات التى شرعت فيها دول الحوض ستمثل ضغطا مضطردا على المستوى المائى، وستصنع بالتاكيد أزمات من الوزن الثقيل.. لكن مع ذلك ينبغى الالتفات لقضيتين أساسيتين حسب الكتاب.

الأولى: هى أنه باستثناء اتفاقية توزيع المياه بين مصر والسودان الموقعة سنة 1959، فإن جميع الاتفاقات الاخرى بين دول حوض النيل هى مجرد بروتوكولات قديمة جدا أعدتها ووقعت عليها الدول الاستعمارية.. وهى بالتاكيد سوف تزهق روحها مع التبدلات المستقبلية التى تفرضها حاجة الدول لزيادة حصصها والمعنى أن هذه الاتفاقات لابد من مراجعتها بهدوء وموضوعية حتى يمكن تفادى الدخول فى صراعات دموية بين جيران الوادى.

القضية الثانية: هى التحذير من استخدام المياه كورقة سياسية. وذلك أن الضغط بالماء قد لا يكون متحملا من أطراف عديدة تعتبر مسالة الحياة «خطا أحمر»، انتهاكه لا يساوى سوى الحرب. ويستعرض الكتاب فى هذا السياق نماذج «فاقعة» ــ ومخجلة فى الواقع ــ من الاستخدام السياسى للمياه، فيحكى للقارىء كيف انفلتت أعصاب النظام المصرى «خلال عهد الرئيس الراحل أنور السادات» من «الحركات» الاثيوبية التى لعبها «مانجستو» وبإشراف وتحريض السوفييت الذين شجعوا مبدأ بناء سلسلة من السدود على منابع النيل الأزرق. وكان واضحا لأى مراقب وقتها أن هدفها السياسى أكبر وأوضح من أى أهداف تنموية أو مائية معلنة.. وبحجم خطورة الفكرة، كان رد الفعل المصرى فى حينه بالغ العصبية.. إذ أعلن السادات.. «أن مصر ستدخل حربا لا هوادة فيها إذا أقدم الاثيوبيون على بناء سد على بحيرة تانا».. ويؤكد المؤلفان أن «مصر» مثلا حاولت دائما التملص من الضغط المائى عليها، بإعلان مواقف راديكالية ـ على مستوى الخطاب السياسى ــ لا تترك مجالا للهزار بهذا الشأن.. وفى نفس الوقت سعت دبلوماسيتها لتهدئة اللعب مع الجيران بقدر المستطاع. مع التاكيد باستمرار على ضرورة الفصل بين ما هو سياسى وقتى، وما يتعلق بالمصير الاستراتيجى للشعوب.. ومع ذلك فإن المتابع للأوضاع السياسية المتوترة بين مصر والسودان فى عهدى «المهدى» و«البشير» لا يشك أن المياه ستكون من بين الأوراق الملعوبة، أو على الأقل الملوح باستخدامها.

طموحات تركية

وما يقال عن دول حوض النيل، ينسحب أيضا على دول وادى دجلة والفرات.. وهذا الأخير بالذات يمثل مصدر مياه بالغ الحيوية لبلدان ثلاثة هى تركيا وسوريا والعراق.. لكن «تركيا» وهى بلد غزير المياه أصلا، بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وتمتلك فائضا يعتد به من المياه.. هذا البلد لم يعترف أساسا باتفاقية ابريل 1990 بين سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات.. بل ورفضت الدخول فى مفاوضات من أى نوع لتجديد قواعد تقسيم المياه بين الأطراف الثلاثة.

ورغم أن القانون الدولى ـ حتى ضمن صيغ المتخلفة بهذا الشأن ـ ينص على تقاسم المياه المشتركة «أى مياه نهر الفرات»، إلا أن تركيا ـ وكما أعلن ساستها ـ رأت أن المسالة تحكمها «الحاجات» وليست الأعراف. مؤكدة أن التقسيم ينبغى أن يطول دجلة والعاصى «بالمرة» رغم أنهما غير تركيين أصلا.. والحقيقة ــ وحسب الكتاب ــ فإن تركيا مارست شيئا أقرب إلى الفتونة الدولية.. فاستغلت مظلة حلف الأطلنطى وانهيار الاتحاد السوفييتى والخلافات السياسية بين دمشق وبغداد.. وانشغال الأولى بتسويات السلام



المصدر : .... العالم اليوم ....

التاريخ : ...... ٢١ مايو ١٩٩٥ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والثانية بمغامرات الحمقاء.. فعكفت على انشاء واحد وعشرين سدا مائيا «أهمها وأضخمها سد اتاتورك».. فضلا عن سبعة عشر محطة توليد كهرباء على نهرى دجلة والفرات وفروعهما. وكان تورجوت أوزال «رئيس تركيا الراحل» قد أعلن وبالفم الملآن.. «أنه على سوريا والعراق أن يدركا حقيقة أن مياه دجلة والفرات ليست مياها دولية لأنهما لا ينبعان مثلا من القوقاز.. وإنما من هضبة الاناضول! لذا فحقوقنا عليهما كاملة.. ولا توجد أى قوانين دولية يمكن أن تثنينا عن مواصلة ما بدأناه».. وهذه مجرد عينة من المغالطات ـ والمهاترات ـ التى تراشق بها المصابون.. فى مياههم

مستقبل ملغوم

وبعد أن يعرج الكتاب على بعض المشروعات الصناعية التى أنشأتها انظمة عربية وشرق أوسطية لمداواة الجراح المائية «مثل النهر الليبى العظيم»، وبعد تحليله لدرجات النجاح والفشل لمثل هذه المشروعات فإنه يرسم خريطة سوريالية للمستقبل المائى للمنطقة.. إن الخريطة ــ وبدون مبالغة ــ حبلى باحتمالات الصراع والصدام فكل المؤشرات تؤكد أن «العطش» ـ بمعناه الواسع ـ قادم لا محالة.. خذ عندك مثلا.. فعجز اسرائيل المائى سيصل سنة 2000 إلى مليار متر مكعب سنويا.. بينما سيصل العجز بالنسبة لدولة مثل مصر إلى 4 مليارات متر مكعب سنويا! فى نفس الوقت تعتزم السودان التوسع فى استهلاك حصص إضافية لاستغلال مساحات أوسع من الأراضى القابلة للزراعة للخروج من أزماتها الاقتصادية «يعوقها الان حرب الجنوب وفساد النظام السياسى»..

أما المشاريع التركية فتهدد عمليا ثلثى الأراضى المروية فى سورية بالجفاف.. كما أنها ستعصف على المدى المتوسط بمشاريع العراق فى مجالات الزراعة والصناعة والسكان.. أما نهر ليبيا العظيم، والذى تكلف 27 مليار دولار وتمتد أنابيبه بطول 667 كيلو مترا بطول الأراضى الليبية فإن مستقبله ــ من الناحية العلمية ــ مشكوك فيه.. فقدرته على إرواء العطش الليبى على الأمدين المتوسط والبعيد فيها نظر.. وفيها كلام كثير لم يحسم إلى الآن. أما الاردن فيتطلع لحلول مائية يتم تمريرها «بالحسنى» مع أسرائيل، حتى لا تزيد هذه الأخيرة فى عنادها و«تحرن» أمام ثوابتها المائية. الجائرة «من وجهة النظر العربية طبعا».. وإلى هذه الصورة السوداوية، ينبغى أن نضيف ظروف الجفاف والتصحر وضعف القدرات الاقتصادية ومعدلات النمو السكانى المذهلة والتوسعات الصناعية، كل هذه العوامل ستحول المياه ـ فى القرن القادم ــ إلى «بنزين» أما أعواد الثقاب فجاهزة.. وبأكثر مما تتوقع.

د. يوسف والى : التعاون بين دول حوض النيل دون المساس بالحقوق التاريخية

اكد د . يوسف والى نائب ربيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى على اهمية تواصل التعاون البناء بين دول حوض النيل « الاندوجو » من خلال التطوير الشامل للادارة المائية .

وذلك برفع كفاءة النقل والتوزيع والاستخدام للمياه بتنفيذ المشروعات على نهر النيل دون المساس بالحقوق التاريخية والطبيعة لكل دولة من دول حوض النيل .

جاء هذا فى كلمته التى القاها نيابة عنه د . نبيل المويلحى مدير معهد بحوث الاراضى والمياه بمركز البحوث الزراعية من خلال افتتاح ندوة التنمية المتواصلة لدول حوض النيل والتى تنظمها الجمعية الافريقية لدراسات حوض النيل بالتعاون مع وزارة الزراعة والمركز القومى للبحوث .



د . يوسف والى

اكد د . عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية فى كلمته التى القاها نيابة عنه د . محمود ابو زيد مدير معهد المياه على تقديم العون الفنى والتكنولوجى المستمر لدول حوض النيل فى هذا المجال .

اشارت د . فنيس جودة وزيرة البحث العلمى فى كلمتها التى القاها نيابة عنها د . عباس رشيد الى اهمية تعاون دول حوض النيل فى مشروعات بحثية لتنمية الثروات الطبيعية لخير شعوب المنطقة هذا وتستمر اعمال الندوة اربعة ايام تناقش خلالها العديد من البحوث والدراسات حول التنسيق المشترك لدول حوض النيل فى مجالات الامراض المتوطنة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

اصبح تحليل مؤشرات اوضاع المياه فى منطقة الشرق الاوسط فى السنوات المقبلة اصبح من اهم الموضوعات التى تشغل بال الحكومات والباحثين من اجل التعرف على حجم المشكلة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهاتها. وذلك لان توفر المياه للشعوب يعتبر اساس الحياة

حصلت على ١٤٪ من قرض البنك الدولى:

استراتيجية لإدارة مياه الشرق وشمال أفريقيا

وتاتى اهمية «استراتيجية إدارة المياه فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا» للإنشاء والتعمير الذى اصدره البنك الدولى حيث يشير المؤلف جيرمن بيركوف إلى ضرورة التصدى على نحو عاجل لمشاكل المياه من توزيع ونوعيه. وذلك لان نصيب الفرد من المياه سنويا سينخفض إلى ٦٦٧ مترا مكعب فى عام ٢٠٢٥ فى المنطقة مقابل ٣٤٣٠ مترا مكعبا فى عام ١٩٦٠. كما ستغطى المياه العذبة المتجددة بالكاد والاحتياجات البشرية الاساسية إلى القرن القادم فى معظم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ويعتمد ثلث الشعوب الناطقة بالعربية على انهار تتدفق من دول غير عربية، ويعيش ٢٥٪ من السكان فى دول لاتتمتع بموارد مائية سطحية على مدار العام. ومن ثم فقد تضمنت ورقة السياسات التى وضعها البنك الدولى عام ٩٣ ووافق عليها مجلس مديرية فى الاونة الاخيرة ثلاثة عناصر رئيسية هى اعتبار المياه مصدرا محدودا يجب ادارته بطريقة متكاملة بدلا من اعتبارها من المدخلات فى قطاعات محددة.

● اهمية الاصلاحات المؤسسية وبناء القدرة إعطاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بالمياه الدولية.

وتشير المؤشرات إلى ان المياه المسحوبة فى ليبيا والسعودية ودول الخليج واليمن تفوق الامدادات المتجددة، بينما تبلغ تلك الامدادات الحدود الاساسية فى مصر والاردن واسرائيل. وتبقى كل من العراق [و]سوريا وحدهما اللتين تمتلكان الامدادات الكافية نسبيا [ا]لآن. كما ان تدهور نوعية المياه يمثل مشكلة اخرى فى مناطق كثيرة ولعدة اسباب منها المعالجة غير الكافية، والصرف الزراعى والنفايات الصناعية، والتدفقات المتدنية للانهار.

ومن ناحية اخرى، تشمل إدارة المياه والتخطيط لها إدارة كل من الامدادات والطلب. وتشمل إدارة



الامدادات الانشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديدة وتنميتها، بينما تشمل إدارة الطلب اليات تعزيز افضل انماط استعمال المياه. وقد كشفت الحكومات جهودها على إدارة الامداد، إلا إنه مع زيادة عدم إمكانية الحصول على مصادر المياه إرتفعت تكاليف المشروعات. ولذلك فيقترح المؤلف ضرورة إقناع الحكومات بالتركيز على نحو اكبر على ادارة الطلب بحيث تشمل إجراءات مباشرة لمراقبة إستعمال المياه، وإجراءات غير مباشرة للتاثير فى اليات السوق والحوافز المالية. وكذلك يجب أن يقترن هذا بإصلاحات مؤسسية من قوانين وتنظيمات ومنظمات تتناسب مع استراتيجية ادارة الموارد والطلب.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

ومن ناحية دور البنك الدولى، فقد مثلت مشروعات المياه نحو ١٤٪ من اجمالى قروضه وبلغت المشروعات المنفذة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ١٦٪ من اجمالى مشروعات المياه. ويرى المؤلف ان القروض يجب ان تستهدف على مستوى المشروع او القطاع الفردى التنسيق مع إستراتيجية الدولة المتعلقة بالمياه، وأن تكون مشروطة بإحراز تقدم مرضى بشأن تحقيق الأهداف العامة للموارد ويتحيز الكاتب لقيام المؤسسات الدولية بمهمة وضع استراتيجيات ادارة المياه فى منطقة الشرق الأوسط.

الكتاب: استراتيجية لإدارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا
المؤلف: جيرمن بيركوف.
الناشر: البنك الدولى للإنشاء والتعمير
عرض: إيهاب الدسوقى

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعاون بين دول حوض النيل لتطوير الإدارة المائية

كتب ـ عصام عبدالكريم:

اكد الدكتور يوسف و لى نائب رئيس الوزر ، ووزير لزر عة واستصلاح الاراضى أهمية مواصل التعاون لبناء بين دول حوض لنيل «الاندوجو» من خلال التطوير لشامل للادارة المائية برفع كفاءة النقل والتوزيع والاستخد م للمياه بتنفيذ المشروعات على نهر لنيل دون المساس بالحقوق التاريخية والطبيعية لكل دوله من دول الحوض. جاء هذا فى كلمة نائب رئيس لوزراء التى القاها نيابة عنه الدكتور نبيل المويلحى مدير معهد بحوث الار ضى والمياه بمركز لبحوث الزر عية خلال افتتاح ندوة لتنمية لمتواصلة لدول حوض لنيل والتى تنظمها الجمعية الافريقية لدر سات حوض النيل بالتعاون مع وز رة لزراعة والمركز لقومى للبحوث.

وأكد الدكتور عبد لهادى ر ضى وزير لاشغال والموارد لمائية ـ فى كلمته التى القاها نيابة عنه لدكتور محمود ابو زيد مدير معهد بحوث المياه استعد د مصر لتقديم العون الفنى والتكنولوجيا المستمرة لدول الحوض فى هذا المجال

وأشارت الدكتورة فينيس كامل وزيرة لبحث العلمى فى كلمتها لى اهمية التنسيق والتعاون بن دول حوض النيل خاصة فى المشروعات البحثية لتنمية الثروات لطبيعية لخير شعوب لمنطقة وتستمر اعمال لندوة ٤ أيام، تناقش خلالها لتنسيق بين دول الحوض فى مجالات الامر ض المتوطنة والتكامل الغذائى والصيدلى وزيادة المو رد المائية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

خبراء الرى يطالبون بعدم المساس بحصة مصر من المياه

كتبت ـ هالة الشقيرى :

اكد تقرير لخبراء الرى والموارد المائية بالمجالس القومية ، ضرورة اعلان سياسة مصر فى الحفاظ على حقوقها الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ، لكل الاطراف المعنية .

وان تقوم سياستها على عدم السماح باقامة اى عمل يمس كمية المياه التى تصل اليها ، او تاخير موعد وصولها ، باعتبارها الدولة الوحيدة بين دول حوض النيل التى تعتمد فى حياة اهلها على مياه النيل . طالب الخبراء بتعاون وزارتى الاشغال والخارجية فى وضع خطة للحفاظ على حقوق مصر فى مياه النيل . وزيادة الموارد المائية ، مع المتابعة الدائمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تقارير دورية مستمرة . اوصى الخبراء بدعوة

دول حوض النيل الى انشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدراسة مشروعات تنمية الموارد المائية والكهرومائية ، على ضوء الاحتياجات الفعلية لهذه الدول دون المساس بالحقوق المكتسبة لمصر فى مياه النيل . وان يكون للهيئة استقلالها الفنى بعيدا عن المتغيرات السياسية . كما طالب الخبراء بان تقوم الحكومة المصرية بتنبيه دول حوض النيل ، خاصة اثيوبيا الى مخالفة ذلك لقواعد القانون الدولى والمعاهدات والبروتوكولات السابق توقيعها ، خاصة اذا كانت هذه الاعمال مؤثرة على كميات المياه التى تصل الى مصر ، مهما كان هذا التاثير ضئيلا .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٥

خبراء اسرائيليون ينفذون إتفاقا لتزويد الأردن بالمياه

تل أبيب - ا ف ب   أعلن مصدر رسمى اسرائيلى أمس ان خبراء اسرائيليين سيبدأون فى يوليو القادم حفر ٥ آبار ارتوازية على الجانب الأردنى من وادى عربة وقد تم توقيع إتفاق بهذا الشأن فى تل أبيب خلال لقاء بين خبراء من اللجنة الاردنية - الاسرائيلية المشتركة المكلفة بحل مشاكل المياه وصرح المفوض الاسرائيلى لموارد المياه جيدون نسور بأن اسرائيل تأمل فى الحصول على نحو ١٠ ملايين متر مكعب من المياه سنويا بفضل هذه الابار التى ستسمح برى الاراضى الصالحة للزراعة فى القرى الوقعة على الجانب الاسرائيلى من وادى عربة جنوب البحر الميت

وكانت اسرائيل قد تعهدت بموجب معاهدة السلام مع الاردن باعطائه ٢٠ مليون متر مكعب من المياه خلال الصيف و١٠ ملايين مترمكعب خلال الشتاء من حتياطى بحيرة طبرية شمال سرائيل



المصدر : .... الأهرام الاقتصادي ....

التاريخ : ...... ٢٩ مايو ١٩٩٥ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة



دكتور عبد الملك عودة

الأولوية الأولى.. مياه النيل

● إن إطالة النظر والتفكير فى القرارات الصادرة عن الاجتماع الاخير لرؤساء الدول الاعضاء فى منظمة ايجاد ـ تكشف عن مؤشرات وعلامات لاتتعلق فقط بقضايا الحاضر، وانما هى ايضا تصورات وترتيبات نحو المستقبل القادم فى ميدان الأمن الغذائى والتنمية الزراعية وزيادة الانتفاع والاستثمار بالموارد الطبيعية والمائية فى حوض نهر النيل. والاستفسار المطروح بحثا عن إجابات هو لماذا يتصاعد الاهتمام بين هذه الدول الاعضاء فى المنظمة؟ وماهو تأثير هذا التصاعد على السياسات المائية فى الحاضر وفى المستقبل المرئى لمجموع الدول الواقعة فى حوض النيل؟

● الموضوع الأول هو ان التركيب الاجتماعى والمرجعية الفكرية للنخب المسيطرة حاليا فى أغلب دول منظمة ايجاد يختلف عن التركيب الاجتماعى والمرجعية الفكرية للنخب التى سيطرت فى هذه الدول خلال سنوات واهتمامات الحرب الباردة على المستوى العالمى والاقليمى. وتبدو مظاهر هذا الاختلاف فى اعادة ترتيب أولويات السياسة العامة وخطط التنمية واهداف التقدم الاجتماعى والاقتصادى وهذا امر يرتبط بالعمل لاشباع التطلعات الاجتماعية العامة. والتعبير عن صعود قوى اجتماعية وسياسية واثنية جديدة والتفاعل مع ارتباطات وحقائق دولية واقليمية معاصرة بعد إنتهاء الحرب الباردة، وكل هذا يتم فى اطار التصور العام لحماية الأمن القومى لكل دولة من هذه الدول، ومن هنا تراجعت اولويات وأفكار مثل التصنيع والصناعات الثقيلة والتنمية الاشتراكية وتزايدت اولويات ودعوات التنمية الزراعية وانتاج الغذاء والأمن الغذائى وتصاعد هذه الاولويات ينبع من مفهوم الاستقرار البشرى لمجموع المواطنين ومن مفهوم الأمن والاستقرار السياسى لنظام الحكم فى داخل كل دولة. والاستقرار البشرى هو المدخل لمحاربة التصحر والمجاعة وعمليات النزوح والانتقال الداخلى فى الدول أو عبر الحدود السياسية المشتركة واسلوب هذا الاستقرار البشرى هو التحول الى الزراعة المروية وزيادة استصلاح الاراضى الزراعية مما سوف يترتب عليه مزيد من استقرار نظم الحكم واستمرار بقاء ووجود الدول والمؤسسات الاجتماعية والاجهزة الادارية والمالية والطبقات



المصدر : ....الأهرام الاقتصادى.........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٩ مايو ١٩٩٥.........

الشرائح الاجتماعية لمسيطرة بوجه عام .

● والموضوع الثانى هو ان اولويات التنمية الزراعية والأمن الغذائى وزيادة الانتاج الزراعى للاستهلاك الداخلى ولتضييق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك مع تقليل الاستيراد الخارجى يقود الى موضوع قضايا مياه النيل، الذى يشتمل على مجموعتين الأولى هى قضايا التدفق الحالى وحصص التوزيع السارية طبقا للاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩ ومواقف وسياسات الدول الأخرى تجاه هذه الاتفاقية، والمجموعة الثانية هى مشروعات ومقترحات تنمية الموارد المائية وايرادات النهر فى مجالات الماء والكهرباء والمواصلات النهرية وشبكات نقل الكهرومائية والخبرات الادارية والفنية المرتبطة بذلك، وكلتا المجموعتين من القضايا تتشابك مع توقعات ومعدلات زيادة السكان والسياسات العامة لرفع مستويات المعيشة وزيادة الانتاج، وفى هذا الاطار اعلنت بعض دول الحوض مثل السودان واثيوبيا عن خطط ومشروعات لانشاء سدود وخزانات جديدة مثل سد الحمداب وسد كجبار فى السودان ومثل سد وخزان النيل الازرق وغيره فى اثيوبيا وقامت اوغندا بالحصول على تمويل من المؤسسات الدولية لتعلية سد اوين بموافقة الحكومة المصرية وهذه المشروعات والخطط تتنوع دراساتها ومخططاتها كما انها تناقش فى العديد من المؤتمرات وفى عدد من الكتب والمقالات المنشورة باللغات الاجنبية.

● اما الموضوع و الثالث فهو أنه على الرغم من التناقضات السياسية والخلافات الثنائية المتنوعة بين الدول الاعضاء فى منظمة ايجاد الا ان المحاولات والمفاوضات تجرى باستمرار لصناعة موقف موحد بين هذه الدول بشأن موضوع الامن الغذائى وزيادة الانتفاع بموارد المياه فى نهر النيل طبقا لمفهوم المدخل الوظيفى للتعاون والتكامل ووحدة المواقف والسياسات واذا نجح هذا الاتجاه فسوف يؤدى الى بناء موقف جماعى تفاوضى بدلا من المواقف والسياسات الفردية لكل من هذه الدول وهذا الموقف الجماعى هو المدخل الضرورى لبحث المشروعات والمقترحات واعادة ترتيبها فى إطار عام وتدعى جميع دول النهر بعد ذلك للتفاوض حوله، كما سوف يعرض على المؤسسات الدولية لمساندته وتمويله. والرأى الراجح عندى هو ان السياسية الاثيوبية الجديدة هى التى تسعى لصناعة هذا الموقف الجماعى التفاوضى فى مجال التنمية الزراعية والامن الغذائى واعادة النظر فى قضايا ومعدلات التدفق الحالى لمياه النيل وحصص توزيع المياه وما يرتبط بها من شبكات كهرومائية فى منطقة

القرن الافريقى. ولكل من الدول الاعضاء فى المنظمة مصالح واوضاع سياسية راهنة تدعو الى قبول ومساندة فكرة الموقف الجماعى الموحد خاصة فى مجال زيادة الانتفاع بمياه النيل مع الدعوة لاعادة النظر فى توزيع الحصص المائية المقررة حاليا من ايراد النهر.

● اذا وصلت دول منظمة ايجاد الى هذا المستوى الجماعى التفاوضى فكيف سيكون تحرك وتصرف السياسة المصرية؟ اعتقد انها تفكر جديا فى الوقت الحاضر فى احتمالات المواقف والسياسات

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٥

شركة أردنية تعمل في اسرائيل لاكمال مشروع نقل مياه

■ عمان - كونا بدات احدى الشركات الاردنية المتخصصة العمل للمرة الأولى داخل اسرائيل لمد انبوب لنقل مياه من بحيرة طبريا الى الأردن.

وبثت الاذاعة الاسرائيلية ان هذا الانبوب سينقل، لدى انجازه، ٢٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً في فترة الصيف و١٠ ملايين متر مكعب في الشتاء، وذلك في ضوء لاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الجانبين في اطار لجنة المياه المشتركة.

وذكرت الاذاعة ن هذه هي المرة الاولى التي يسمح فيها لشركة اردنية بالعمل داخل سرائيل.

وكانت الدولة العبرية عرقلت فترة البدء بالعمل لاكمال لمشروع في جانبها بعدما انجز في الجانب الاردني.

ويعاني الاردن منذ سنوات ازمة مياه لا سيما في فترة الصيف وبدأ هذا الاسبوع بتقنين توزيع المياه على المواطنين في المحافظات والمناطق لمدة ٤٨ ساعة اسبوعياً.



المصدر : .... الحياة اللبنانية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢ يونيو ١٩٩٥ ... .

قرار مفاجئ بتوسيع المياه الاقليمية اليونانية

اثينا تصعّد التوتر مع انقرة وتتهمها باعمال استفزازية

■ سطنبول، اثينا «الحياة»، رويتر - عمدت اليونان امس الخميس الى تصعيد التوتر بشكل دراماتيكي مع جارتها تركيا.

وشنت هجوماً كلامياً على الأخيرة معتبره ن مناورات تجريها لبحرية لتركية فى بحر يجه «تشكل ستفزازا». جاء ذلك بعد ساعات من قر ر البرلمان اليوناني توسيع المياه الاقليميه فى تحد سافر للاترال.

واقر البرلمان اليونانى بالاجماع المعاهدة البحرية لتى تسمح لاثينا بتوسيع مياهها الاقليمية من ستة ميال الى ١٢ ميلاً، علماً ان تركيا ابدت معارضتها للمعاهدة على ساس انها تحول بحر ايجه الى بحيرة يونانية.

وتطل تركيا واليونان على بحر يجه لكن سلسلة الجزر اليونانية القريبة من الساحل التركى تجعل توسيع المياه الاقليمية على حساب لمياه التركية.

ولم تعط ليونان انذ ر مسبقاً بانها ستنفذ المعاهدة وتوسع مياهها الاقليمية متمسكة بمقولة ان ذلك من حقها عندما تشاء.

وكان مسؤولون اتر ك قالوا ان اي توسيع فى المياه الاقليمية سيكون «سبباً للحرب».

وحذرت مصادر ديبلوماسية تركية من ان نقرة قد تختبر اي توسيع في الحدود البحرية بارسال سفن حربية لي بحر ايجه مما يجبر لبحرية اليونانية على الدفاع عن الحدود الجديدة.

وكان ديبلوماسيون غربيون استبعدوا ان تقدم اليونان على الخطوه ورجحوا ان يكتفي رئيس لوزراء اندرياس باباندريو باستخد م المعاهدة كورقة ضغط في اي محادثات مع تركيا حول المسالة القبرصية او اى مسائل اخرى.

وكان لبلدان على وشك الدخول في حرب في آذ ر (مارس) ١٩٨٧ بسبب النزاع على حقوق استخراج لمعادن من بحر ايجه.

وصادق كثر من ٦٠ دولة على المعاهده البحرية ولكن تركيا لم توقع عليها.

الى ذلك، شجبت اليونان امس (رويتر) مناور ت عسكرية تجريها لبحرية التركية في بحر ايجه ووصفتها بانها مثيرة للاستفز ز.

وجاء بدء المناورات التركية بعد ساعات فقط من تصديق البرلمان اليونانى على معاهده تتيح لليونان توسيع نطاق مياهها الاقليمية.

وقال الناطق باسم لحكومة اليونانية ايفانجلوس فنيزيلوس للصحافيين: يبدو ان تركيا تكرر الممارسات المعتادة باثارة توتر مصطنع واستعز زاب ضد ليونان».

وكان لناطق يشير الى لمناور ت التي بدات امس وتستمر سبوعين بعمليات برية وجوية وبحرية فى بحر ايجه بالاضافة الى بيانات لمسؤولين اتراك.

من جهة اخرى، ناقش وزيرا الخارجية لتركى واليوناني اردال اينونو وكارلوس بابولياس فى منتجع نوردفيك لهولندي أول من امس لعلاقات الثنائية وكيفية تحسينها. وسيجتمع الوزيران مرة ثانية في بوخارست العاصمة الرومانية فى نهاية حزير ن (يونيو) الجاري على هامش اجتماعات منظمة لتعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود لاجر ء المزيد من المشاور ت حول نقاط الخلاف بين الدولتين و همها ملف بحر ايجه.

هل حصل الاردن على كامل حقوقه المائية؟

تقول مصادر في الحكومة الاردنية ان الاردن لم يستطع قبل معاهدة السلام استثمار شيء على الاطلاق من مياه نهر الاردن بسبب تحكم اسرائيل بها وبنوعيتها، وانه كان يأخذ من مياه نهر اليرموك ما يتراوح بين 90 ـ 120 مليون متر مكعب سنوياً تبعاً لسنوات الجفاف والمطر. الا انه كان يستثمر كافة مياه الاودية الجانبية الشرقية في حوض نهر الاردن وعددها عشرة بمعدل 175 مليون م.م. سنويا. اما بعد المعاهدة فقد اصبح نصيب الاردن من اليرموك 215 مليون م.م. سنويا (120 مليون م.م. اعلاه + 45 مليون م.م. مستردة من اسرائيل + 50 مليون م.م. شتاء) كما اصبح الاردن بعد المعاهدة يأخذ 70 مليون م.م. من مياه نهر لاردن (10 ملايين م.م. من المياه المالحة التي تحتاج الى تحلية من ينابيع مالحة في حوض نهر الاردن + 60 مليون م.م. من مياه النهر ومياه الفياضانات والسدود بما في تلك فياضانات نهر اليرموك). كما سيحصل الاردن على 50 مليون م.م. سنويا من مياه الشرب من مصادر اسرائيلية سيتم الاتفاق عليها وتحديدها خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذ الاتفاقية. وبهذا يكون الاردن حصل على 215 مليون م. م. اضافية من المياه فتضاعفت حصته تقريبا بعد المعاهدة الى 510 ملايين م.م.

وحددت الاتفاقية حصة اسرائيل من مياه اليرموك (الذي تقع مصادره ومجراه في الاراضي العربية) بـ 25 مليون م.م. سنويا، وهي الكمية التي وافقت عليها اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية سنة 1955 اثناء مفاوضات المبعوث الامريكي اريك جونستون (كانت عمان تصر دائما على ان حصة اسرائيل هي 17 مليون م.م.سنويا فقط) لكن الاتفاقية تسمح لاسرائيل بضخ 20 مليون م.م. اضافية سنويا في فصل الشتاء، مقابل ضخ 20 مليون م.م. سنويا الى الاردن من مياه نهر الاردن. كما اعطت الاتفاقية الاردن 10 ملايين متر مكعب من مياه الينابيع المالحة في حوض نهر الاردن. ومن هنا يتبين ان الاردن حقق فعلا مكاسب مائية لا يستهان بها، على الرغم من ان مصادره حتى بعد توقيع المعاهدة تتركه تحت منسوب خط الفقر المائي، الذي يقاس عادة بـ 1000 متر مكعب سنويا للفرد، ما لم يعتمد اكثر على المياه الجوفية غير المتجددة.

غير ان معارضي الاتفاقية يشيرون الى انها مكنت الجانب الاسرائيلي من ان يصبح شريكا كاملا في كل مصادر المياه بصورة مباشرة او غير مباشرة، ليس في مياه نهر الاردن فحسب بل في مياه نهر اليرموك التي يفترض انها من حق الاردن بالكامل ما عدا 17 مليون م.م. تم الاتفاق عليها ايام جونستون. بالنسبة الى مياه اليرموك يقول هؤلاء ان المعاهدة تحدد لاسرائيل 25 مليون متر مكعب سنويا، بينما تترك حصة الاردن دون تحديد: «يحصل الاردن على باقي التدفق» وهذا يعني ان الاردن لن يحصل في سنوات الجفاف على الـ 120 مليون م.م. التي يطمح فيها بينما تضمن المعاهدة حق اسرائيل كاملا في الـ 25 مليون م.م. اما 20 مليون م.م. الاضافية التي سمحت المعاهدة لاسرائيل بضخها شتاء، فقد لاحظ احمد عبيدات في مجلس الاعيان الاردني ان نص الاتفاقية لم يحدد مكان تخزين هذه المياه، وان هذه المياه التي ستضخها اسرائيل هي مياه شتاء عذبة جدا، وكان ينبغي على الاردن تخزينها على نهر اليرموك واستثمارها دون تدخل من الجانب الاسرائيلي. اما 20 مليون م.م. التي ستضخها اسرائيل صيفا من مياه نهر الاردن الى الاردن، فهي من ناحية رديئة بالمقارنة مع مياه اليرموك الشتوية، ومن ناحية اخرى ستكبد الاردن نفقات طائلة في ضخ هذه المياه. اما بالنسبة الى مياه الينابيع المالحة في حوض الاردن التي ستعطى الى الاردن، فتحليتها ونقلها عملية عالية الكلفة، كما ان التخلص من المياه الشديدة الملوحة الناتجة عن عملية التحلية، ستقتضي مد خط انابيب لضخها الى البحر الميت بكلفة تزيد في تقدير السيد عبيدات عن 100 مليون دولار.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٥

في اطار ندوة عقدت في الجزائر

مطالبة بخطة مغاربية للحفاظ على الثروة المائية

□ تونس
من سميرة الصدفي:

■ اختتمت في الجز ئر ندوه عن مصادر المياه في بلدان تحاد لمغرب العربي (المغرب و لجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا) وصدرت توصيات في شان تنسيق لسياسات المائية ووضع خطة مغاربية للمحافظة على لثروه المائية وانشاء مزيد من السدود والبحير ت الاصطناعية.

واظهر المشاركون في الندوه، وهم خبراء ومسؤولون في وزارات الزراعة والتعليم العالي في البلدان الخمسة، ن المغرب العربي سيواجه نقصاً شديداً في المياه بسبب نمو ظاهرة التصحر والنقص في مصادر المياه، مما يستدعي اعادة النظر في ادارة هذه الثروة الطبيعية بالاعتماد على الوسائل التقنيه المتطوره.

واوضح وزير لتجهيز لجزائري شريف رحماني لذي افتتح لندوة لتي ختتمت الجمعة الماضي ان الجز ئر تسعى لمواجهة ازمة المياه المتوقعة بواسطة التحكم في لاستهلاك وتكثيف الاستثمار لانشاء سدود جديدة. واعلن ان الحكومة استكملت وضع خطة لانشاء ٥٧ سد كبير قبل لسنة ٢٠١٠ و٩٠٠ سد صغير تقدر طاقتها بـ ١٢ مليون متر مكعب ستؤمن ري مساحات زراعية تراوح بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ هكتار.

واكد ان السياسة الجزائرية لجديدة في مجال ترشيد استخدام المياه و ستثمار المصادر لمهدورة حالياً، ستدخل مرحلة التنفيذ بدءاً من تشرين الاول (كتوبر) المقبل واضاف ان الكو در في قطاع الري والسدود ارسلت في دوره تاهيل الى المعاهد العلمية لمتخصصة في بلدان صناعية في اطار برنامج تعاون بين البنك الدولي والحكومة الجزائرية.

وتطرقت المداخلات التي قدمت في الندوة الى تطور الوسائل العلمية و لتقنية للسيطرة على الثروه المائية وطرق المحافظة على مصادرها خصوصاً في لمناطق الجبلية، وامكان تطوير شبكات الري ومقاومة التلوث والمحافظة على البيئة.

وحض البيان الصادر عن الندوة على تبادل الخبراء والمهندسين والفنيين في مجال المياه بين بلدان الاتحاد وتبادل التجارب والخبرات خصوصاً للتقليل من كلفة انشاء السدود.

كذلك حض المشاركون على وضع خطة مغاربية للتحكم في مصادر المياه تشمل البلدان الخمسة الاعضاء في تحاد المغرب العربي.

على صعيد آخر، وقع رئيس غرفة التجارة العربية المالطية أدريان بوسنة اخيراً في فاليتا مع نائب رئيس غرفة التجارة و لصناعة في تونس احمد الامين اتفاق تعاون بين الغرفتين يرمي الى تبادل لمعلومات الاقتصادية والتجارية وتشجيع مشاركة البلدين في المعارض التجارية التي تقام فيهما وتبادل وفود رجال لاعمال بين الغرفتين وتسهيل الاتصالات الرامية الى قامة مشاريع شراكة بين متمولين مالطيين وتونسيين.



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلفيّة الأطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية: انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام

بيان نويهض الحوت

استاذة في كلية الحقوق و لعلوم السياسية، لجامعه اللبنانية.

مقدمة

ليست الأطماع الاسرائيلية في مياه الأقطار لعربية المجاورة لها، عموماً، وفي المياه اللبنانية، خصوصاً، مجرد أطماع تستند إلى احتياجات قتصادية ومعيشية، كما يمكن 'ية دوله معاصرة 'ن تستند في مطالبتها بحقوق مائية من دولة 'و دول مجاورة لها. فالأطماع الاسرائيلية هذه تتميز بجذور دينية تاريخية، كما ان 'باء الصهيونية قد تنبهو لموضوع المياه منذ لمرحلة لأولى، 'ى منذ مرحلة تحلم ليهودي بالتجمع في 'رض الميعاد، وهي المرحلة لتي انطلقت تاريخياً في منتصف لقرن التاسع عشر ثم تجسدت مشروعاً سياسياً في المؤتمر لصهيوني الأول الذي عقده هرتسل في مدينة بال في سويسر، سنة ١٨٩٧.

منذ ذاك المؤتمر، وحتى يومنا هذا، مرّ ما يقرب من مئة عام، لم تترجع خلالها لقيادات الصهيونية 'و الاسرائيلية عن 'طماعها المائية في أية مرحلة، ولو بحجم ضئيل، بل على لعكس من نك، فتلك الأطماع ما برحت تتضاعف تحت مظلة الحقوق لمشروعة لنمو سرائيل وحاجات سكانها المتزايدة. وتشهد بذلك الدراسات والمشاريع المتعددة لتي تولت من قبل الجهات الاسرائيلية، 'و الجهات الغربية المؤيدة لها، للاستيلاء على المياه المجاورة بالطرق المتعددة؛ وحين كانت سرائيل تعجز عن تحقيق أهدافها سلماً، كانت تصل إليها حرباً.

أخذت مشكلة لمياه، منذ انطلاقة مؤتمر مدريد، تحتل لأهمية لقصوى بين مجمل القضايا لمتعددة المطروحه على جدول أعمال المفاوضات لمتعددة لأطراف، و لمفاوضات الثنائية، وأما بعد تفاقية غزة 'ريحا أولاً، مع لجانب الفلسطيني 'ولاً، ومن بعدهما ، تفاقية وادي عربة» مع الجانب الأردني ثانياً، فموضوع المياه بين لبنان واسرائيل قد بات هو ، لموضوع». وما عاد 'مراً خافياً 'نه منذ حرب لخليج قد 'عيد بناء ستراتيجيات لنزاع في الشرق الأوسط حول لمياه، حول كيفية الوصول إلى منابعها والاستئثار بها؛ ومما لا ريب فيه 'ن لمستقبل لمنظور في معظم دول لمنطقة سوف يشهد نقصاً حاداً في الموارد المائية[1].

لا يسعى هذا البحث للإجابة عن أسئلة محددة بشأن مستقبل المياه اللبنانية، لكنه يسعى لإلقاء الضوء على النهج الصهيوني/ الاسرائيلي في الوصول إلى الثروات العربية المائية عموماً، والمياه اللبنانية خصوصاً، وهو النهج الذي يسير على خطين متوازيين: خط ينبع من الجذور، وهو الخط العقائدي الذي تؤكده التصريحات الاسرائيلية في كل مرحلة وكل مناسبة، مع السعي الدؤوب لتحويله إلى قوانين ثابتة؛ وخط عملي تكشف عنه الدراسات والمشاريع الاسرائيلية المتواصلة بشأن المياه. ولما كان حجم الدراسة لا يسمح بالدخول في تفاصيل مختلف المشاريع النظرية والعملية التي قامت بها الحركة الصهيونية واسرائيل، فإننا نكتفي بالمشاريع الأولية.

نتوقف بدايةً إزاء الجذور الدينية - التاريخية للأطماع الاسرائيلية، وكذلك إزاء الآراء والمواقف الصهيونية الأولى، ثم إزاء النصوص القانونية الدولية بشأن مياه الأنهار المشتركة بين الدول المتجاورة، فالنصوص القانونية ما بين البلدين المعنيين، أي لبنان واسرائيل. وقد يقال إن النصوص القانونية لا أهمية لها إزاء دولة عدوانية يستند تاريخها منذ نشأتها إلى «القوة» وحدها؛ وهذا صحيح، ولكن المستقبل يكون أكثر رمادية، إن لم نقل أكثر سوداً، حين يمكن لإسرائيل، تلك الدولة العدوانية، ذات الأحلاف الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، أن تشرح النصوص القانونية بما يتوافق ومصالحها.

أولاً: الجذور الدينية - التاريخية

قد يبدو البحث في جذور دينية - تاريخية لنزاع إقليمي معاصر، أمراً مستهجناً، لكن الاستهجان يزول عندما تتضح طبيعة العلاقة بين موضوع الدين اليهودي وبين اليهود، فهي علاقة مختلفة عن العلاقة التي تربط بين المسيحيين أو المسلمين وبين الشعوب والأمم التي ينتمون إليها، إذ لا يوجد في تاريخ تكوين الشعوب مثل شبيه بتكوين اليهود، فلا يهود هناك لولا الديانة اليهودية، ولا لغة عبرية لولا التوراة؛ وفي تاريخ تطور الشعوب ينفرد اليهود بأن تاريخهم يبتدئ مع ديانتهم، فضلاً عن أن تطور تاريخهم قد اعتمد على الربطة الدينية وعلى المؤسسات الدينية التي كانت تشكل العمود الفقري في ذلك التاريخ على مر العصور. وهكذا يتضح أن جذور الفرق والأحزاب الصهيونية، علمانية كانت أو دينية، هي الجذور الدينية المشتركة، وكلمة «صهيون» نفسها هي إحدى الدلالات على عمق الجذر الديني في تكوين الصهيونية - الهرتسلية التي ادّعت العلمانية عند انطلاقتها.

وأما الحكام الاسرائيليون اليوم، فالدلائل على تمسكهم بحرفية التوراة خدمة لأهدافهم السياسية، أكثر من أن تحصى، ونختار من بينها ما قاله موشي دايان مخاطباً جمعاً كبيراً في ملعب رياضي إثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧: «ما دام عندكم كتاب التوراة، وما دمتم شعب التوراة، فيجب أن تكون لكم أرض التوراة [...] قد لا يكون هذا برنامجاً سياسياً، ولكنه أكثر أهمية، لأنه برنامج يحقق لشعبنا نبوءة الآباء»[٢].

توراتياً، تقوم «اسرائيل الكبرى» من: «نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»[٣]، وهي الحدود التي تعرف اختصاراً بشعار: «من النيل إلى الفرات»؛ وضمن هذه الحدود التي يمكن قراءتها من خلال ستة أسفار، وعلى الرغم من اختلاف الحدود الشمالية في هذه الأسفار، فالاجتهادات التوراتية كلها قامت على اعتبار لبنان، أرضاً ومياهاً، جزءاً من التصور التوراتي لأرض الميعاد، وللمثال نورد ما



جاء في سفر يشوع «وارض الحسنيين [جبيل] وكل لبنان نحو شروق الشمس من بعل جاد تحت جبل حرمون الى مدخل حماة.[٤]»

في سنة ١٩١٧ نُشرت دراسة الحاخام ايزاكس التي كان قد أعدّها في مطلع القرن العشرين، وهي أول دراسة للأرضي ولحدود المطلوبة للدولة اليهودية، وقد اعتمدت الدراسة والخريطة المرفقة بها على الأصل التوراتي، وبالتحديد على ما ورد في سفر العدد[٥]. وعلى الرغم من كون هذا السفر يشير الى أصغر مساحة لأرض الميعاد، فالدراسة وفقاً لاجتهادات ايزكس وشروحاته للأسماء الجغرافية تشمل لبنان كله[٦]، وغني عن التعقيب بأن هذا مؤداه إلى أن الثروة المائية بكاملها وفقاً للخريطة ايزكس تصبح «ملكية يهودية». وأما الخطورة في دراسة ايزاكس هذه، فهي في أنها لم تعد تقتصر على اعتبارها لسان حال الجناح الأورثوذكسي المتديّن في الفكر الصهيوني، بل في أنها أصبحت، منذ سنة ١٩١٧، مرجعاً وحجة للحركات الصهيونية المتعددة، حتى العلمانية منها، ذلك لأن الدمج ما بين الشأن الديني والشأن التاريخي هو طريق الخلاص من متاهة التناقضات التي يقع فيها الفكر الصهيوني.

مما لا ريب فيه أن القادة الصهاينة قد استغلوا البعد الديني ـ التاريخي في تأثيرهم في بريطانيا الاستعمارية في الحرب العالمية الأولى وأما بالمقارنة مع ما يجري اليوم، فلا يوجد هناك لهذا البعد أثر بارز في الولايات المتحدة، لكن ذلك لا يلغي أهمية التوقف عنده لسببين. أولهما الأثر الذي تركه البعد الديني ـ التاريخي في الدراسات والمشاريع الأساسية التي وضعت، وثانيهما الأثر المتواصل الذي يتركه على اليهود أنفسهم في اسرائيل، حتى هذه الساعة، وهذا بالإضافة إلى المحاولات المتواصلة للتأثير في غير اليهود، وخصوصاً بشكل غير مباشر. ويتضح ما نعنيه من خلال مثال واحد فقط، كثيراً ما يرويه الإعلاميون والسواح الذين يزورون إسرائيل، فهؤلاء تطالعهم في فندق شيرتون في تل أبيب لوحة توراتية كبرى رسمت بوحي من مواضيع العهد القديم، أي من نحو ثلاثة آلاف عام، ويظهر في اللوحة جماعات من بني اسرائيل القدماء على ضفتي نهر الليطاني

ثانياً: الدعوات والمشاريع الصهيونية الأولى

كان هرتسل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) من أوائل الكتاب والزعماء الصهاينة الذين تنبهوا لأهمية المياه بالنسبة إلى الدولة، التي كان يحلم بها حتى في رواياته، إذ كتب في روايته الأرض الجديدة ـ الأرض القديمة قائلاً: «ان المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة ـ القديمة هم مهندسو الماء [...]»[٧]؛ وأما حين انطلق منذ سنة ١٨٩٧ في لقاءاته الدبلوماسية المتواصلة مع السلطان عبد الحميد والقيصر ولهلم الألماني والعديد من الساسة الأوروبيين، فقد كان موضوع المياه يشغله الشاغل، من مياه لبنان إلى مياه النيل. لن نخوض في تفاصيل مرحلة ماقبل الحرب العالمية الأولى، لكننا نتوقف إزاء

---

(٤) المصدر نفسه، «سفر يشوع» الاصحاح ١٣، الآية ٥. وحول الحدود التوراتية للبنان جزءاً من أرض الميعاد، انظر النصوص التالية: «سفر التكوين» الاصحاح ١٥، آية ١٨؛ «سفر الخروج» الاصحاح ٢٣، الآية ٣١؛ «سفر العدد» الاصحاح ٣٤، الآيات ٧ ـ ١٢؛ «سفر التثنية» الاصحاح ١١، الآية ٢٤؛ «سفر يشوع» الاصحاح ١٣ الآيات ٣ ـ ٥، و«سفر حزقيال» الاصحاح ٤٧، الآية ١٥.

(٥) المصدر نفسه، «سفر العدد» الاصحاح ٣٤، الآيات ١ ـ ١٢.

(٦) انظر: اسعد رزوق، اسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٣١٧ ـ ٣٢٩.

(٧) كما وردت في: المصدر نفسه، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢.

المذكرة التي قدمها الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، وقد ظهر الجنوب اللبناني في لخريطة المرفقة مع المذكرة، كما وضعت الحدود الشمالية في نص المذكرة، كما يلي: «ببدا في لشمال عند نقطة على شاطئ البحر الابيض المتوسط بجوار مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون فتتجه منه إلى البيرة، متّبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متّبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن، وتتجه منها شرقاً متّبعة مفارق المياه لشمية لنهر مغنية حتى تقترب من لخط لحددى لحجازى إلى الغرب منه».[8]

وأما حول المياه في لبنان، فقد جاء: «إن جبل لشيخ (حرمون) هو «ابو المياه» الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها لاقتصادية بالذات. وجبل لشيخ لا يحتاج فقط إلى إعاده تحريج وتشجير، بل وايضاً إلى اعمال اخرى قبل ان يصبح مؤهلاً ليكون خزان مياه البلاد. لذلك يجب ان يخضع كلياً لسيطرة أولئك لذين تحدوهم الرغبه الشديدة ويملكون القدرة الكافية لاستغلال إمكاناته حتى اقصى الحدود كما يجب لوصل إلى تفاق دولي تُحمى بموجبه حقوق لماه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني (والمقصود اليهود في اسرائيل الكبرى حين انشائها) حماية تامة، إذ ان منابع المياه هذه، فيما لو حظيت بالعناية للازمة، تستطيع ان تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنميه فلسطين».[9]

هناك أثران بارزان للمذكرة الصهيونية أعلاه، أحدهما أثر مباشر، وثانيهما غير مباشر. أما الأثر المباشر فيتمثل في الاستيعاب البريطاني التام لكل بنود المذكرة ونقاطها، بالإضافة إلى ما تجسّد عن هذا الاستيعاب في بنود الاتفاقية الفرنسية ـ البريطانية بشأن الحدود؛ وأما الأثر غير المباشر فيتمثل في كون هذه المذكرة هي المشروع ـ الاساس الذي بنيت عليه لاحقاً المشاريع الصهيونية فالاسرائيلية، وخصوصاً في موضوع الأطماع لاسرائيلية، إن في أراضي الجوار، أو في المصادر المائية.

وبإيجاز، فالحركة الصهيونية ـ منذ البداية ـ قد ربطت موضوع المياه بموضوع إقامة الدولة، ولهذه الدولة في التصورات الصهيونية مرحلتان: الأولى مرحلة اسرائيل «الصغرى»، أي اسرائيل على أرض فلسطين وحدها، وفي هذه المرحلة تشمل الأطماع المائية بشكل رئيسي نهرَي الأردن والليطاني، وأما في المرحلة الثانية، أي مرحلة تحقيق الحلم بإسرائيل «العظمى»، فالأطماع المائية تصل حينئذ إلى نهرَي النيل والفرات.[10]

ثالثاً: الأنهار الدولية في القوانين الدولية

أول صلة بين القوانين الدولية العامة وبين الأنهار المشتركة بين دول عدة، أي الأنهار الدولية، كانت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد عرفت بمبدأ هارمون (Harmon Doctrine)،

---

(٨) كما وردت في المصدر نفسه، ص ٤٠١: «إن تحليل الابعاد لجغرافية للمذكرة الصهيونية سنة ١٩١٩ تشير إلى أن احلام الصهيونية في الجوار لعربي شملت المناطق التاليه فلسطين كاملة لبنان بدءاً من جنوبي صيدا مع الاستيلاء على معظم الليطاني، سوريا من جنوبي دمشق مع منطقة جبل الشيخ وسهل حوران، الاردن بما فيه لعاصمة عمّان وسائر لمدن الجزء لشمالي الغربي من المملكة السعوديه، حتى خليج العقبة».

(٩) كما وردت في المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(١٠) Mahmoud Riyadh, *Arab Water Resources and Israeli Water Policies in Israel and Arab Water An International Symposium Amman 25-26 February 1984*, edited by Abdel Majid Farid and Hussein Sirriyeh (London: Ithaca Press for the Arab Research Center, 1985), p 10.



وقد نص هذا المبدأ على سيادة الدولة سيادة مطلقة على القسم من النهر الذي يمر في أراضيها، غير أن التوجهات المعاصرة في القانون الدولي تؤكد أن بقية الدول المستفيدة من أي نهر دولي، أضحت تملك حقوقاً لا يجوز انتهاكها أو تجاهلها بسبب سيادة دولة ما على جزء من النهر الدولي[١١].

توصل معهد القانون الدولي سنة ١٩٦١ إلى عدد من القواعد العامة بشأن الأنهار الدولية، ثم توصلت رابطة القانون الدولي أيضاً إلى القواعد نفسها في مؤتمر هلسنكي سنة ١٩٦٦. واليوم تطبّق أحكام هلسنكي في حال غياب الاتفاقات السابقة بين الدول المعنية، وهي الأحكام التي تشتمل على معيار عدالة التوزيع بين الدول المستفيدة من نهر دولي، ولا تعني هذه العدالة حصصاً متساوية، بل حصصاً عادلة تستند إلى مقاييس واعتبارات متعددة أهمها: طوبوغرافية حوض النهر وحجم المنطقة التي يمر بها النهر الدولي في أراضي الدولة المعنية؛ الظروف المناخية في حوض النهر عموماً وفي بلد معين خصوصاً؛ تاريخ استغلال مياه النهر؛ احتياجات كل دولة في حوض النهر (مائياً واقتصادياً واجتماعياً)؛ حجم السكان؛ تكاليف الوسائل البديلة الممكنة؛ مدى توفر المصادر المائية الأخرى من المياه الجوفية أو مياه الأمطار أو الأنهار الأخرى[١٢].

لم يطرأ تغيير أساسي على أحكام هلسنكي منذ صدورها، وقد استمرت مبادئ هلسنكي الأساسية هي المعترف بها، وهي: مبدأ عدالة التوزيع؛ ومبدأ امتناع كل دولة مستفيدة من نهر دولي عن القيام بأي مشروع يؤدي إلى المساس بحقوق الغير؛ ومبدأ الاحترام الكافي للحقوق المكتسبة للدول المستفيدة كافة استناداً إلى الاحتياجات الفعلية لكل منها إلى مياه النهر الدولي؛ ومبدأ سداد التعويضات المناسبة في حالة الإضرار بحقوق دول أخرى مستفيدة[١٣].

استناداً إلى أحكام هلسنكي المذكورة أعلاه، هل يصبح لإسرائيل حقوق من أي نوع كان في المياه اللبنانية؟

الجواب، بإيجاز، يتلخص في أن نهر الليطاني الذي تدّعي اسرائيل أن لها فيه حقوقاً مشروعة، وهو الذي يعتبر أكبر الأنهار وأهمها في لبنان، ان هذا النهر يقع في الأراضي اللبنانية كلية، أي منبعاً ومجرىً ومصباً، ولذلك فهو لا يمكننا اعتباره نهراً دولياً يخضع لأحكام هلسنكي، وبالتالي، لا يجوز لاسرائيل ادّعاء أي حق فيه.

وأما التعريف القانوني لمفهوم الأنهار الدولية، فنورده أدناه نقلاً عن أستاذ القانون الدولي أوكونيل، وذلك منعاً لأي التباس: «النهر الدولي - وهذا التعريف يشمل أيضاً المجاري المائية والجداول والبحيرات النهرية - هو النهر الذي يقع مع روافده وفروعه في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر من الدول، أو هو النهر الذي يشكل حدوداً بين دولتين أو أكثر»[١٤].

لا جدال إذاً في أن الليطاني ليس نهراً دولياً. أما أحكام هلسنكي، فتبرز أهميتها في كونها تؤكد عدم السماح بالعدوان على حقوق الغير في الأنهار الدولية. ومن هنا، ومن باب أولى، لا يجوز العدوان على حقوق الغير في الأنهار الداخلية ضمن أراضي الدولة الواحدة.

---

(١١) محمود سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩١)، ص ٢٠ - ٣١.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) D. P. O'Connel, *International Law* (London: Stevens and Sons, 1965), vol. 1, p. 616.



لكن تجدر الاشارة إلى أن مؤتمرات دولية متخصصة عدة أخذت فى السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ سنة ١٩٩٢، تطرح نظريات جديدة في شرح الأحواض النهرية، ومنها نظرية الحوض المركب التي تشمل قطاعات حياتية عدة، ومنها للمثال، الشؤون البيئية والاقتصادية. ومما لا ريب فيه أن مثل هذه النظرية إن أُقرت دولياً، فهي تشكل خطراً على الأنهر التي تعتبر أنهراً داخلية ضمن حدود الدولة الواحدة، إذ إنها تعطى دولاً مجاورة، حقوقاً بالاستفادة من مياه هذه الأنهر؛ وعلى الرغم من أن نهر لليطاني بالذات قد ثبت أن ليس له أيه علاقة جوفية مع الأنهار الأخرى، فإن بعض لقوانين التي تطرح فى المؤتمرات الدولية، لا بد لها من أن تمس مياه الليطاني في حال إقرارها.

لن يتعرض البحث لمناقشة قوانين لم تطرح بعد بصيغتها النهائية، فضلاً عن عدم إقرارها ـ دولياً ـ بعد.

رابعاً: طبيعة التحالف البريطاني ـ الصهيوني

هناك وثيقة أساسية تُعتبر المرجع القانوني للمياه اللبنانية، ولما كانت هذه الوثيقة هي الاتفاقية الثنائية التي عقدت في مستهل المرحلة الانتدابية بين بريطانيا وفرنسا بشأن الحدود، فإن التوقف عند طبيعة التحالف البريطاني ـ الصهيوني في تلك لمرحلة تمهيد لا غنى عنه، إذ إنه لولا ذلك التحالف الذي تفوّق على أي تحالف آخر، في عصره، لما جاءت تلك الاتفاقية مجحفة ذلك الإجحاف الكبير بحقوق لبنان الطبيعية والمشروعة في مياهه.

هناك اعتقاد عام بأن الحركة الصهيونية قد تمكنت في لحرب الكبرى من جر بريطانيا إلى إصدار وعد بلفور، غير انه من خلال لحقائق التاريخية في منتصف القرن التاسع عشر، تبرز صورة مضادة. فتلك الحقائق تثبت أن السياسة البريطانية كانت هي التي تتقدم إلى زعماء اليهود الأثرياء وإلى زعماء «حركة العودة»، بمشاريع متعددة، هدفها الرئيسي إنشاء كيان ما لليهود في فلسطين تحت الحماية البريطانية. ومن أبرز تلك المشاريع مشروع إدوارد ميتفورد سنة ١٨٤٥ ومشروع الكولونيل جورج غولير الذي نشر في السنة نفسها، وقد اعتقد غولير أن إنشاء دولة يهودية في فلسطين هو الضمانة الوحيدة للحفاظ على هيمنة بريطانيا في لشرق؛ وقد كان كل من ميتفورد وغولير من كبار موظفي وزارة المستعمرات؛ كما عُرف اثنان من رؤساء لوزارات الانكليز في لقرن التاسع عشر بنفخهما المتواصل في الروح لصهيونية قبل أن تولد لروح العنصرية، وهما بالمرستون ودزرائيلي(١٥).

لم يكن لدى ثرياء اليهود في أوروبا في القرن لتاسع عشر يومذاك أي استعداد لتقبل فكرة «دولة» في فلسطين، كي لا تتأثر مصالحهم في البلدان التي يقيمون فيها، فهم رفضوا كل المشاريع المذكورة في حينها، كما رفضوا أيضاً دعوة هرتسل للاحقة لها. وأما ردود بريطانيا على المشاريع الصهيونية المتعددة لتي كان يتقدم بها الزعيم الصهيوني هرتسل، فما كان بالإمكان إلا أن تكون ردوداً تحمل طابع التريث والتسويف، وذلك لأن العلاقات البريطانية ـ الأوروبية لم تكن لتسمح لبريطانيا بالتجاوب لكلي مع مشاريع هرتسل، لا في فلسطين ولا في قبرص ولا حتى في سيناء والعريش، وهذا ما دعاها إلى اقتراح منطقة شرق افريقيا كحل موقت للمشكلة اليهودية. وأما في

---

(١٥) كان بالمرستون وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزر ء منذ منتصف لخمسينيات حتى وفاته سنه ١٨٦٥ وكان دزرائيلي رئيساً للوزراء سنة ١٨٧٨، وهي السنة لتي عقد فيها مؤتمر برلين، وإليه تنسب مذكرة سياسية قدّمت إلى المؤتمر تتضمن برنامجاً سياسياً لحل مشكلة فلسطين، إلا ان بسمارك امر بإتلاف المذكرة وعدم توزيعها.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ايلول ١٩٩٠

ظروف حرب عالمية طاحنة كالحرب العالمية لأولى، فقد كانت الفرصة ذهبية لالتقاء المصالح بين الفريقين: البريطاني والصهيوني.

لدى قراءة الوثائق البريطانية لرسمية المتعلقة بمرحلة الحرب الكبرى ومابعدها، نجد مسألة المياه للبنانية إحدى المسائل الرئيسية في مراسلات السياسيين الانكليز واجتماعاتهم، حتى يكاد المرء يشعر بحيرة زاء السؤال التالي: ي الفريقين كان كثر ولاء للصهيونية، الانكليز الصهاينة م اليهود الصهاينة؟ لكن لحيرة تزول زاء الحقيقة لبارزة من أكوام تلك الوثائق، وهي أن كلا الفريقين كانت لهما مصلحة مشتركة واحدة، وكان لهما تصور واحد، وهو أن فلسطين تحت الانتداب البريطاني، هي ـ مستقبلاً فلسطين الدولة اليهودية.

كتب ورمسبي غور إلى حكومته في لندن سنة ١٩١٨ قبل مغادرته فلسطين، حيث رافق اللجنة الصهيونية بطلب من وزارة الحربية لتي كان من كبار موظفيها، مقترحاً أن «ترسم الحدود الشمالية لفلسطين من منبع الليطاني، وشرقاً حتى المستنقعات لوقعة مباشرة شمالي بحيرة الحولة»(١٦). وحتى توينبي، المؤرخ الكبير الذي كان يعمل موظفاً في وزارة الخارجية يومذاك، فقد علّق سنة ١٩١٨ شارحاً: «انه لا يوجد اي سبب لا تمتد معه فلسطين في الشمال بُعيداً حتى منبع الليطاني»(١٧).

وأما ابعاد الموقف البريطاني المؤيد للصهيونية من دون أدنى تحفظ، وهو الموقف الذي كان يتبلور ويبرز في المذكرات والاجتماعات السياسية في لندن، فللدلالة عليه، نختار قتباساً واحداً من مذكرة سرية كتبها بلفور (لبريطاني/الصهيوني الأول) بتاريخ ١٩١٩/٨/١١، وقد تضمنت المذكرة فقرة بعنوان «فلسطين»، ورد فيها بشأن المياه في لبنان ما يلي: «إذ كانت الصهيونية ستؤثر في المسألة ليهودية في العالم، فيجب ان تكون فلسطين مهيأة لاستقبال اكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود. ولذلك، فإنه من المفضل بشكل بارز ان تتمكن من لسيطرة على مصادر لمياه لتبعه لها بشكل طبيعي، إما من خلال توسيع حدودها إلى الشمال، او من خلال معاهدة مع لانتداب في سوريا، فالمياه لمنحدرة من جبل الشيخ جنوباً، ليست ذات نفع بالنسبة إليه [أي إلى الانتداب الفرنسي] باي حال من الأحوال»(١٨).

خامساً: رسم الحدود بين «الانتدابين»

ابتدأ الاهتمام بين بريطانيا وفرنسا يتركز على رسم الحدود بين فلسطين ولبنان مع انتهاء الحرب الكبرى. وفي الاجتماع الذي عقده عدد من كبار لساسة البريطانيين برئاسة لويد جورج رئيس الوزراء في ١٩١٩/٩/١٠، طرحت الخطة الفرنسية المائية التي كانت تسعى لري المناطق في «جنوبي سوريا» مستفيدة من مياه بحيرة طبريا، وأما بالمقابل، فكانت لخطة لصهيونية كما طُرحت في هذا الاجتماع، قائمة على وصل نهر الأردن بنهر الليطاني(١٩).

وللمزيد من الضغط على سير لمفاوضات بشأن الحدود، كتب وايزمان الزعيم الصهيوني

---

(١٦) PRO FO. 371/3395,
كما ذكر في: Doreen Ingrams, comp., *Palestine Papers, 1917 1922. Seeds of Conflict* (London: John Murray, 1922), p 38

(١٧) PRO FO. 371/3398,
كما ذكر في: المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٨) Patricia Toye, ed., *Palestine Boundaries 1833 - 1947* (England Archive Editions, 1989), vol. 3: *Palestine, Syria II*, p. 296

(١٩) PRO CAB. 21/153,
كما ذكر في: Ingrams, comp, Ibid, p. 77.



رساله إلى اللورد كيرزون (Lord Curzon) وزير الخارجية البريطاني في ١٩٢٠/١٠/٣٠، أوضح فيها أن الصهاينة لا يطالبون بفلسطين وحدها، لكنهم يريدون أن تمتد حدود وطنهم القومي حتى تشمل جنوبي لبنان، وقد أوضح بشأن المياه: «[...] اعتقد من رسالة سيادتك، على كل حال، انني ربما لم اكن قد اوضحت بشكل كاف ستحالة حماية حقوقنا بالانتفاع من مياه الاردن الاعلى واليرموك من خلال أي تدبير مسبق لا يأخذ بعين الاعتبار تضمين هذه المياه داخل الحدود الاقليمية لفلسطين ولا يشمل هذا الانتفاع اعمالاً هندسية شاملة، بل ايضاً عملية تشجير على نطاق واسع. وإنه لمن المستحيل ان تحظى أية خطة للتنمية بالأمن الطبيعي او ان تكون عملية من الناحية الاقتصادية، إن لم تكن المناطق حيث تجري الاعمال واقعة تحت السلطة القائمة في فلسطين [..]. انا واثق من أن سيادتكم تدركون الاهمية القصوى لليطاني بالنسبة إلى فلسطين. فحتى لو اعتبر نهر الاردن كله واليرموك ضمن فلسطين، فالمياه في كلا النهرين لا تكفي حاجاتها؛ إن الصيف في فلسطين جاف جداً، والتبخر سريع وكثيف. إن ري الجليل الاعلى، والطاقة المطلوبة حتى لحياة اقتصادية محدودة، يجب أن يتوفرا من الليطاني. الخبراء متفقون على ان الليطاني له فائدة قليلة للبنان الذي يملك وفرة من المياه. [..] واما إذا فُصلت فلسطين عن الليطاني والاردن الاعلى واليرموك، وهذا اذا لم نقل شيئاً عن الشاطئ الشرقي للجليل، فليس بإمكانها أن تكون مستقلة اقتصادياً [...]».(٢٠)

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية خالياً من التجاوب الكلي مع اقتراحات وايزمان، اذ كتب اليه تيلي، بلسان اللورد كيرزون في ١٩٢٠/١١/٨، يقول: «إن اللورد كيرزون يقدّر اهمية حججك بالنسبة إلى مستقبل فلسطين الاقتصادي انطلاقاً من الاستفادة من دون معوقات من ذاك البلد الذي يجري فيه الليطاني والاردن واليرموك. وكما تعلم فقد كانت هناك مفاوضات طويلة مع الحكومة الفرنسية التي وافقت بالفعل بشكل موقت، على تعديل الحدود بين المناطق الفرنسية والبريطانية كما وضعت في اتفاقية ١٩١٦، بالتنازل لفلسطين عن منطقة صفد ومياه بحيرة الحولة ونهر الاردن بعيداً إلى الشمال على حدود خط يصل بين المطلة وبانياس، موقع دان التوراتي. وعلى كل حال، فالحكومة الفرنسية قد رفضت التنازل عن الحدود الشرقية لفلسطين [..] كما انهم [أي الفرنسيون] ليسوا على استعداد لكي تتضمن اية اتفاقية نهائية مسألة استغلال فلسطين مياه اليرموك، والأردن الاعلى والليطاني».(٢١)

شتمل الرد ايضاً على رفض الفرنسيين أن يؤتى في الاتفاقية الرسمية على ذكر الخطط الهندسية «الصهيونية»، كما كان وايزمان يتمنى. ولكنه بعد صدور تلك الاتفاقية اتضح أنها تضمنت ذكر استغلال فلسطين المياه، وذكر المشاريع الهندسية، لكن من دون ذكر «الصهيونية»، فقيل عنهم «الخبراء».

إضافة إلى رسالة وايزمان، واصل سكان فلسطين اليهود الضغط على السلطات البريطانية، فرفعوا إلى المندوب السامي مذكرة في الشهر نفسه، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠ (أي قبل توقيع الاتفاقية بشهر واحد) يصرّون فيها بالإجماع: «على ان تشمل الحدود الشمالية: القسم الأسفل من الليطاني وكل منطقة وادي الاردن وجميع روافده ومجاريه. ويطلبون من المندوب السامي اتخاذ الخطوات اللازمة».(٢٢)

---

(٢٠) Robin Bidwell, ed., *British Documents on Foreign Affairs: Reports and Papers from the Foreign Office Confidential Print*, part II, series B, vol. 2: *The Allies Take Control, 1920 - 1921* ([n.p.]: University Publications of America, [n.d.]), p. 33.

(٢١) موقع دان التوراتي المشار إليه في الاقتباس يقع بالقرب من بانياس في سوريا، وفيه الإشارة إلى المقولة المتوارثة يهودياً بأن المملكة اليهودية من دان إلى بئر السبع. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢٢) رزوق، اسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ص ٥٨٤، نقلاً عن Mc. Cracken, *The New Palestine* ([n.p.: n.pb.], 1922), p. 382.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٥

وهكذا، أدّى التحالف الاستعماري البريطاني ـ الصهيوني إلى أن تخالف بريطانيا اتفاقية سايكس بيكو، بوضوح، وهي الاتفاقية السرية التي وقّعتها مع فرنسا وروسيا سنة ١٩١٦ (وقد وُقّعت بين الفرقاء الثلاثة على مراحل ما بين نيسان وأيار، بين العواصم لثلاث المعنية، وكان التوقيع الأخير في ١٦/٥/١٩٢٦). فحين وقّع الحلفاء هذه الاتفاقية سراً بغية اقتسام الأراضي العربية التابعة للدولة العثمانية في ما بينهم، لم تكن بريطانيا قد ارتبطت رسمياً بوعد بلفور، ولذلك لم تكن لقضية المياه، تحديداً، في ذهن الساسة لبريطانيين الأولوية للمصلحة الصهيونية مستقبلاً. لكن هذا لم يمنع كريستوفر سايكس، ابن مارك سايكس لبريطاني الذي كان عرب الاتفاقية مع كليمنصو الفرنسي[٢٣]، من أن يذكر في كتابه الذي شرح فيه سيرة والده، كيف أن والده حين توقيع الاتفاقية كان قد أصبح على صلات مع الصهاينة، وعلى اقتناع تام بمآربهم، ولذلك فقد اعتبر الابن ان الاتفاقية كانت بشكل من الأشكال من منبع صهيوني، وبرهن على ذلك بتركيزها على منصقة محددة باسم فلسطين ؤلاً، ثم على أهمية حماية هذه المنطعه من الوعد البريطاني للشريف حسين باستقلال العرب في لولايات العثمانية لتي تتكلم باللغة العربية، ثانياً[٢٤].

بغض النظر عن شرح لابن موقف أبيه، فمما لا شك فيه أن تفاقية سايكس ـ بيكو لم تاخذ في عتبارها أهمية مسألة المياه لمن سوف يستغلون ذلك الجزء الجنوبي من جنوبي لبنان.

لم يرد في اتفاقية سايكس ـ بيكو بشأن الحدود لجنوبية للبنان والشمالية لفلسطين، ولا بشأن الحدود لأخرى، نص مكتوب، لكن الحدود تُعرف من الخريطة المرفقة مع الاتفاقية، وهي على الشكل التالى. «[...] تبدأ من نعطة لزيب جنوب راس الناقورة على ساحل لبحر المتوسط بين عكا وصور، وتتجه صوب الحنوب لشرقى لتصل على مقربة من منابع النهر لتترل نهر الأردن ومنابعه الشمالية وكذلك بحيرة الحوله ضمن داخلية المنطقة لزرقاء (أ) أي لنفوذ فرنسا. ويسر الحد بعد ذلك على طول لساحل الغربي لبحيرة طبريه عند لطابغة ثم على طول لضفة اليمنى (لغربية) لنهر الأردن تاركاً بحيرة طبريه ونهر الأردن كله ضمن د خلية المنطقة لحمراء (ب) أي لنفوذ ـنجلترا حتى الساحل الشمالي لغربي للبحر الميت [..]»[٢٥].

وهكذ ، لو بقيت الحدود في اتفاقية سايكس ـ بكو هي الساريه المفعول، لما كان هناك من خطر مباشر على المياه اللبنانية، لكنه بعد رسم الحدود في اتفاقية رسمية بين الانتدابين في ٢٣/١٢/١٩٢٠، أصبح للمسألة وجه آخر.

سادساً: الوضع القانوني للأنهار في لبنان

تعتبر الاتفاقية بين الحكومتين الانتدابيتين الفرنسية والانكليزية بشأن الحدود هي المرجع لقانوني الرئيسي بشأن الانهار للبنانية (باستثناء الليطاني). ولم تكن المفاوضات بن لندن وباريس سهلة من أجل التوصل إلى اتفاقية بشأن المسائل المشتركة بينهما، وعلى رأسها، مسألة الحدود. فمنذ راح الانتداب البريطاني يفاوض لانتداب لفرنسي بشأن المنطقة الحدودية (الفلسطينية ـ للبنانية) على المزيد من لأراضي لتي كانت فرنسا تعتبرها جزءاً من «أراضيها»

---

(٢٣) حين قام كل من مارك سايكس وجورج بيكو بالتحضيرات واللقاءات تمهيداً للاتفاقية لتي عرفت باسميهما، نطلاقاً من لندن وانتهاء في بطرسبورغ، كان لاول يعمل لسكرتير المساعد لوزارة لحربية البريطانية، وكان حقله المسائل لاسلاميه وشعوبها، وأما لثاني فكان القنصل ف لسفارة الفرنسية في لندن.

(٢٤) Christopher Sykes, *Two Studies in Virtue* (London. Collins, 1953), pp. 195 196.

(٢٥) محمد محمود الديب، حدود فلسطين: دراسة تحليلية لوثائق لانتداب (القاهرة: المنظمة لعربية للتربية والثقافة ولعلوم، ١٩٧٩)، ص ١٠.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٥

المنتدبة عليها، راحت فرنسا من ناحيتها تعمل على الاحتفاظ باكبر مساحة من الأرض، كما كانت على وعي تام بالأطماع الصهيونية في المياه. لكن تقاسم الغنائم بينها وبين بريطانيا على «التركة العثمانية»، كان يفرض عليها لتفريط بالكثير من المياه اللبنانية مقابل حصولها على مكاسب أخرى، إلا أنها كانت دوماً تستثني نهر الليطاني وحوضه، وتصر على بقائه ضمن السيادة لكاملة لها، وهي منذ مؤتمر لصلح سنة ١٩١٩ وقفت ضد الأطماع لصهيونية في الليطاني، وعادت في المفاوضات تصر على أن يقع كلياً تحت انتدابها.

لما توصل لفريقان الفرنسي ولبريطاني إلى حل وسطي، اعتبرت لناقورة نقطة الحدود الفاصلة، ووُقّعت اتفاقية لحدود بين لدولتن الانتد بيتين في ٢٣/١٢/١٩٢٠، ثم تالفت لجنة مختلطة من لجانبين لرسم الحدود بدقة. ولما انتهت من أعمالها وخرائطها في لسنة التالية (١٩٢١)، اعتبرت الحدود لتي تم الاتفاق عليها هي الحدود الفاصلة بين لبلدين، وهي لحدود لتي ما زلت تعتبر دولياً حتى ليوم[٢٦].

إلى جانب لبحث في مسألة لحدود، تم البحث في مسألة المياه المشتركة، فجاء في لاتفاقية لتي تعرف اختصاراً بـ «اتفاقية الحدود»، ورسمياً بـ «لاتفاقية الفرنسية ـ البريطانية في ٢٣ كانون لأول/ديسمبر ١٩٢٠، بشأن نقاط محددة تتعلق بالانتدابات على سوريا ولبنان، فلسطين والعرق»، جاء في المادة لثامنة منها ما يلي: «تعيّن الادرات في كل من سوريا وفلسطين، خلال ستة اشهر بعد توقيع هذه لاتفاقية، خبراء للعمل معاً على دراسه ستغلال مياه لاردن الاعلى واليرموك وروافدهما لاغراض لري وتوليد الصقة لكهرمائيه، وذلك بعد سد حاجات المناطق الوقعة تحت لانتدب لفرنسي. وفي ما يتعلق بهذه الدرسة، فسوف تعطي لحكومه لفرنسية ممثليها اكثر لتعليمات حرية، من اجل ستخدام فائض هذه المياه لمصلحة فلسطين. وفي حالة عدم لتوصل إلى اتفاق ما بناءً على هذه لدرسة، فسوف تحال هذه لمسائل إلى لحكومتين لفرنسية ولبريطانية لاتخاذ لقرر. ووفقاً للابعاد لتي تخدم فيها الأعمال المتوقعة مصحة فلسطين، فإن الادارة في فلسطين سوف تتحمل نفقات إنشاء كل الاقنية، والسدود ولخزانات والانفاق وخطوط لانابيب ولصهاريج، أو اي اعمال لخرى مشابهة، أو تدبير تتخذ من اجل إعادة تشجير لغابات ولإشراف عليها»[٢٧].

بالمقارنة مع المطالب لرئيسية التي رفعها وايزمان (كما ذكرناها أعلاه) إلى وزرة الخارجية البريطانية، ولتي تحفظت الوزرة عن تلبية بعضها بحجة الموقف لفرنسي، فإن المادة الثامنة من تفاقية الحدود سنة ١٩٢٠ تثبت أن لحركة لصهيونية نالت ما تتمناه باستثناء الليطاني، فمسألة استغلال المياه قد اتفق عليها، ومسألة الغابات قد اتفق عليها، ومسألة الخبراء قد اتفق عليها أيضاً لكن من دون ذكر هويتهم، أي من دون ذكر «لخبراء الصهيونيين»، أو «المشاريع لهندسية الصهيونية». اما واقع الأمر، فما كان هناك ما يحول دون أن تتالف لجنة لخبراء المعيّنة من قبل الادارة في فلسطين من أعضاء صهاينة إما بالاسماء، أو بالتوجهات، أو بالتعليمات المعطاة لهم، فالنتائج واحدة.

هكذا، تم لتوافق إذاً، على تعاون «لانتدابين» على لقيام بإنتاج لطاقة لكهرمائية من مياه الأردن الأعلى، أي من لحاصباني واليرموك وروافدهما، وهذه كلها تقع في منطقة لانتدب

---

(٢٦) نظر: إدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري (بيروت: در العلم للملايين، ١٩٧٠)، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢٧) Toye, ed., *Palestine Boundaries, 1833 - 1947*, p. 232.

انظر نص لاتفاقية: «Franco-British Convention of December 23,1920, on certain points connected with the Mandates for Syria, Lebanon, Palestine and Mesopotamia,» pp. 230 - 232.



الفرنسي، مقابل أن تستفيد فلسطين من المياه لفائضة.

ويظهر جلياً تبادل المنافع المائية، فسوريا تستفيد من مياه اليرموك، ولبنان من مياه الحاصباني، أما الفائض فلا يذهب إلى منخفض بحيرة الحولة فحسب، لكنه أصبح هناك، بحكم الاتفاقية، حق مشروع لحكومة فلسطين في أن تستغل كل ما يمكن ان يسمى بالمياه الفائضة!

إضافة إلى ذلك، فالخط لفاصل بين الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية قد تغير بشكل بارز عما كان عليه في اتفاقية سايكس ـ بيكو، فعوضاً من الحد لذي كان يتوجه من راس الناقورة في لبنان، فيجري في اتجاه مستقيم تقريباً نحو الشرق، أصبح يتوجه فجاة بزاوية حادة نحو الشمال دائراً حول المنابع العليا لنهر الأردن، ومحاولاً اللحاق بها ليضمها إلى فلسطين على شكل إسفين يمتد ما بين سوريا شرقاً ولبنان غرباً لمسافة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ كيلومتراً، وبمساحة نحو ٣٢٥ كيلومتراً مربعاً، ثم يزداد توغل لجد شمالاً صوب سهل المرج المروي، وصوب الشمال الشرقي وراء نهر بانياس[٢٨].

الهم الأكبر إذاً، كان توفير الضمانة لوصول بريطانيا ـلى أماكن تؤهلها ـ أو تؤهل «اسرائيل» من بعدها ـ للحصول على مياه السفوح الجنوبية لجبل الشيخ، ومياه السفوح الغربية لمرتفعات الجولان، ومياه اليرموك والأردن. وبات واضحاً بمرور الزمن أن مسعى فرنسا لرسم الحدود في اتفاقية واحدة، لم يتكلل بالنجاح، إذ كانت بريطانيا تقوم بتعديل حدودها هنا أو هناك، بين الحين والحين، وفعاً لسياسة لعضم؛ ومن دون الدخول في التفاصيل، نذكر مثالاً واحداً بشأن البحيرات، فاتفاقية ١٩٢٠ ادخلت بحيرة الحولة كاملة مع بريطانيا، وأما بحيرة طبريا، فهي لم تأخذ أكثر من نصفها، اذ اعتبرت اتفاقية ١٩٢٠ سير الحد في وسط البحيرة هو الحد لفاصل، وفقاً للقوانين لدولية المتعارف عليها حين تقع بحيرة ما على الحد لفاصل بين دولتين، ثم عادت بريطانيا في تعديل جزئي لاحق، تقنع فرنسا أو ترغمها على تعديل الحد على البحيرة، حتى أصبحت البحيرة خاضعة كلياً للانتداب البريطاني، وهذا ما سمح لإسرائيل في ما بعد برفع منسوب المياه للري وتوليد الطاقة الكهرمائية[٢٩].

وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٢٢ وقّعت تفاقية خرى بين لبلدين (الانتدابيين) تناولت لحدود الشمالية والشمالية الشرقية، وامتازت هذه الاتفاقية بتفاصيل دقيقة جداً للحدود، وقد أعطت امتيازات مائية جديدة لبريطانيا، وخصوصاً على حساب سوريا و لأردن، إنْ من جهة نهر بانياس؛ أو من جهة نهر الأردن في المسافة التي يسير فيها متوجهاً ليصب في بحيرة طبريا، فهذا الخط من النهر ُصبح يُعتبر ضمن الحدود الفلسطينية

والأهم من ذلك أنه أصبح لحكومة فلسطين أو للهيئات التي تنيبها عنها الحق بإنشاء السدود لرفع مستوى الماء في بحيرتي الحولة وطبريا فوق المستوى لعادي.

لكن، ماذا عن العدالة؟ لقد تضمن نص الاتفاقية صون الحقوق المكتسبة للسكان في سوريا ولبنان من جهة الحق في استخدام مياه الأردن. كذلك تضمن النص شرط التعويض على أصحاب الأراضي بالقرب من البحيرات والمستفيدين منها.

وماذا عن المساواة؟ لقد ضمنت الاتفاقية في نهايتها: «انه سيكون لسكان سوريا ولبنان نفس الحقوق في الملاحة والصيد في بحيرة طبريه والحولة، وكذلك في نهر الاردن بين البحيرتين تماماً كما للفلسطينيين. وإنما ستكون

(٢٨) لديب، حدود فلسطين: دراسة تحليلية لوثائق لانتداب، ص ٣٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤١.



حكومة فلسطين مسؤولة عن بوليس البحرتين،[٣٠]!

كانت آخر الاتفاقيات الرسمية معاهدة حسن الجوار بين حكومتي الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني، سنة ١٩٢٦، وقد نصت على أن تبقى كل الحقوق التي كرستها النصوص والعادات المحلية سارية المفعول[٣١].

وبعد إحدى عشرة سنة من توقيع اتفاقية الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، أقرت عصبة الأمم هذه الاتفاقية، سنة ١٩٣٤، وهكذا تكرست الاتفاقية دولياً، مما أدى بالجانب الصهيوني إلى أن يتوجه بالتفكير إلى مكاسب حدودية جديدة، أو تعديلات جديدة على حدوده الأخرى، شرقاً وجنوباً؛ أما منذ قيام اسرائيل، فالوسيلة الأولى لديها لتوسيع حدودها كانت الحروب أولاً وثانياً، لا الاتفاقيات.

وأما التكريس الثاني لاتفاقية الحدود وتعديلاتها، فكان عبر اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل في ١٩٤٩/٣/٢٣. وكان أبرز ما في هذه الاتفاقية بالنسبة إلى الحدود، التطابق بين الخط الفاصل للهدنة وخط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين، إذ ورد في الفقرة الأولى من المادة الخامسة: «يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين»[٣٢].

سابعاً: مجابهة الأطماع الاسرائيلية بالوعي والتخطيط

أضحى موضوع الأطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية في السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ البدء بمفاوضات السلام، من أبرز المواضيع السياسية المطروحة بإلحاح وتواصل، في مختلف وسائل الإعلام، كما انه قد عقدت ندوات علمية متعددة، إن في بيروت خصوصاً، أو في العديد من المدن العربية والأجنبية الأخرى، عموماً، للبحث في مسألة المياه، وكيفية استثمار هذه الثروة المائية الحيوية. لكننا لو عالجنا موضوع الوعي هذا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وتساءلنا عن تاريخ هذا الوعي، فماذا تكون الإجابة؟

ليس هناك مجال للاجابة التقريرية أو السردية، لكن يجدر ذكر أبرز الذين وقفوا بوجه الأطماع الصهيونية/الاسرائيلية قولاً وفعلاً وكتابة، حتى باتت مسألة المياه، وكأنها قضيتهم الكبرى[٣٣]. ومن أبرز هؤلاء ابراهيم عبد العال صاحب العبارة الشهيرة: «لبنان هبة الليطاني»، وهي على غرار القول المأثور لهيرودوتس المؤرخ اليوناني: «مصر هبة النيل»؛ ومن أبرز هؤلاء أيضاً موريس الجميّل الذي لم يتكلم أحد، بالمنطق والبلاغة والعقيدة، كما تكلم عما أسماه «مؤامرة الصهيونية على ارض لبنان ومياه لبنان»؛ وأما السبّاق في التركيز على أهمية الليطاني وموقعه ومستقبله، فكان حسن

---

(٣٠) انظر «نص اتفاقية الحدود الشمالية والشمالية الشرقية سنة ١٩٢٣»، في: المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٦٤.

(٣١) Heinz Felix Frishwasser Ra'anan, *The Frontiers of a Nation: A Re-examination of the Forces which Created the Palestine Mandate and Determined its Territorial Shape* (London: Batchworth Press, 1955), p. 139

(٣٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية شباط (فبراير) ـ تموز (يوليو) ١٩٤٩: نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها، سلسلة الوثائق الأساسية؛ ٣ (بيروت: المؤسسة، ١٩٦٨)، ص ٤٠.

(٣٣) من أجل الاطلاع على مواقف النخبات المتعددة في لبنان بشأن المياه إثر الحرب الكبرى، انظر: عصام كمال خليفة، الحدود الجنوبية للبنان: بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٦ (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٥).



كامل الصباح، ويعود ذلك زمنياً إلى بدء الانتداب الفرنسي للبنان، كما تعود أسبابه المباشرة إلى كون لصباح، الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، وذاك الشاب العبقري الطموح، يومذاك، كان يبحث عن ثري يدفع له تكاليف السفر إلى الخارج للتخصص لعلمي، فارتأى بعقل علمي اقتصدي ثاقب أن يعرض على ذاك الثري المجهول مقابل تكاليف تخصصه، القيام بمشروع مستقبي للاستفادة من الليطاني لخير الجميع، فكتب إلى خاله لشيخ أحمد رضا في النبطية رسالة في ١٦/١٠/١٩٢١ يقول فيها: «[...] إنه ليس بين المهندسين الموجودين في سوريه من له اعتبار في عالم الهندسة في الغرب، ون توزيع قسم من مياه لليطاني على اعوى حتى لساحل، وستخراج قوة كهربائيه من القسم لآخر مسالة ممكنة تعود بالارباح لطائلة، وامثالها كثيراً من التعهدات الهندسة[...]»[٣٤].

عندما كان موريس الجميّل وزيراً للتجهيز والإنماء، عقد في بيروت بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٠ مؤتمراً صحفياً شهيراً، قدّم خلاله تصوره الكامل للأطماع الصهيونية، ومن الذين أشار إلى فضلهم ووعيهم في مرحلة المفاوضات والمساومات على رسم الحدود بين لبنان وفلسطين، كان ألبير نقاش مدير الأشغال، و لمرافق الفني للجنة العسكرية لفرنسية لبريطانية المشتركة، فهو الذي كان يعمل بشكل متواصل على إعداد الخرائط، مدفوعاً بوعيه لتام باطماع الصهيونية في المياه، ومستغلاً جهل اللجنة بالخرائط بين أيديهم على الصبيعة، حتى إن بعضهم كان يخلط بين نهر الدامور ونهر القاسمية[٣٥].

ولكن الحق أيضاً، ان كبار الفرنسيين أمثال الجنرال غورو (Gouraud) والجنرال ويغان (Weygand) ومسيو دي جوڤنيل (Jouvencel)، قد وقفوا بصلابة ضد المخططات الصهيونية لتوسعية، ونلك انطلاقاً من مصالحهم الانتدابية نفسها، حتى إن دي جوڤنيل قال مرة: «إنه يمكن ان يسمح بإقامة مستوطنات يهودية قرب الفرات وبالتاكيد، في اى مكان في سوريا، باستثناء لجوار المحيط بالحدود لفلسطينية»[٣٦]، وعلى الرغم من المصلحة الانتدابية التي أملت على الفرنسيين الوقوف بوجه الجشع لصهيوني - البريطاني في مطلع العشرينيات، فالمثل الذي قدمه موريس الجميّل، يثبت نه قد وُجد في تلك المرحلة بين اللبنانيين من وقف بوجه تلك الأطماع الصهيونية بوعي، وجرأة، وذكاء.

ابتدأت المؤامرة عملياً - كما رآها موريس الجميّل - بعد أن يئست لصهيونية من أي تغيير في الحدود لصالحها، فراحت تخطط لسرقة المياه من داخل الحدود، وقامت شركات متعددة بتقديم العروض إلى السلطات الفرنسية اللبنانية، ومنها للمثال، إقامة معامل كهرمائية، على مياه الجنوب، تقوم بتقديم الكهرباء من دون مقابل تقريباً، لقاء ترك المياه تذهب إلى فلسطين بعد توليد الكهرباء. وعلى الرغم من محاولات الإقناع التي قامت بها الصهيونية بحجة أن الكهرباء هي «العنصر الغني»، وأن المياه هي «العنصر الفقير»، وخصوصاً ن تلك المياه تذهب هدراً إلى البحر، غير أن العروض الصهيونية تلك كلها قد قوبلت بالرفض. وفي هذا دلالة وعي[٣٧].

---

(٣٤) يوسف مروة، كامل الصباح: عبقري من بلادي (بيروت: مطابع لبنان، ١٩٥٦)، ص ٣٥، حيث «ذكر لصباح في رسالته إلى خاله اثنين من الأثرياء هما يوسف الزين ولنعماني [عارف النعماني]».

(٣٥) موريس الجميّل، «حول مؤامرة الصهيونية على مياه لبنان»، نص المؤتمر الصحفي لذي عقده في بيروت بتاريخ ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠، نقلاً عن مجلة: تاريخ لعرب ولعالم، العدد ١٧ (آذار/مارس ١٩٨٠)، ص ٢٨.

(٣٦) Frishwasser Ra'anan, *The Frontiers of a Nation: A Re-examination of the Forces which Created the Palestine Mandate and Determined its Territorial Shape*, p. 139.

(٣٧) لجميّل، المصدر نفسه، ص ٢٨.



لقد استوعبت الحكومة الاستقلالية الأولى ابعاد الأطماع الصهيونية، وارتأت أن يكون الرد الأفضل بإنشاء لمشاريع. وكان التخطيط لاستثمار الليطاني قد بدأ في لحرب العالمية الثانية، وفي سنة ١٩٤٣ صدر تقرير «مسح ودي البقاع»، وقد خلص التقرير إلى إمكان الاستفادة من مياه الليطاني في الري وفي إنتاج الكهرباء. ولدى انتهاء لحرب بعد سنتين، أقرت الحكومة اللبنانية خطة مائية سداسية تشمل مناطق الليطاني والعاصي ولجرمق والقاسمية وعكار. أما مركز الثقل في هذه الخطة فكان الليطاني الذي لم يظهر البرنامج التفصيلي بشأن استثماره قبل سنة ١٩٥٤[٣٨].

أدركت الطليعة الواعية حقيقة الأطماع لصهيونية منذ البداية، كما أدركت أن حجة الصهيونية الأولى قائمة على أن المياه اللبنانية، وخصوصاً الليطاني، تذهب هدراً. ومن هنا كانت الخطوات الأولى لتي اتخذتها تلك الطليعة ـ وقبل إنشاء اسرائيل ـ قائمة على دحض تلك المقولة، بالعمل لا بالكلام، وهكذ تعدم باسمها ألبير نقاش سنة ١٩٤٦ بطلب إلى السلطات اللبنانيه يسمح لها باستثمار جميع المياه بشكل لا يؤدي إلى أي هدر كان، وقد ترافق ذلك مع طلب امتياز على المياه، الهدف منه إنشاء حقوق خاصة على ملكية المياه، بحيث لا تتمكن الدولة من إجراء أي اتفاق خارجي على اقتسام المياه[٣٩].

ولما انشئت اسرائيل سنة ١٩٤٨، لم يُضِع مُدركو حجم الخطر المحدق بالمياه وقتاً، وقام الخبير ابراهيم عبد لعال، وهو رئيس اللجنة الفنية المنبثقة من اللجنة المكلفة بدراسة التصميم الشامل للمياه اللبنانية، وصاحب الرأي السديد الذي خصره بقوله: «لا ينقذ لبنان إلا التصميم لشامل للمياه للبنانيه»، قام بتقديم مشروعه سنة ١٩٥٢، وهو المشروع المعروف بـ «تقرير عبد العال». أما خلاصة المشروع، ففي اعتباره ان المياه اللبنانية وحدة لا تتجزأ، وبناء عليها يُنتفع من الامكانات لطبيعية المتوافرة في كل لمناطق انتفاعاً شاملاً متكاملاً قائماً على لتخزين لأفضل للمياه، على أعلى ارتفاع ممكن. ولما ثبتت الدراسة الجيولوجية التي قامت بها للجنة الفنية الميزات الخاصة لجنوبي لبنان من حيث الارتفاع المناسب والتدرج في لارتفاع، لأمر الذي يسمح بتخزين لمياه بالشكل الأفضل، فقد تضمن المشروع أن تُخزن في منطقة الجنوب في فصل لشتاء مياه الليطاني والحاصباني والباروك ولصفا.

من الناحية العلمية التقنية المحضه، يعتبر «تقرير عبد العال» بما تضمنه من إحصاءات واستنتاجات، الرد على المشاريع الصهيونية السابقة والاسرائيلية اللاحقة، وكادت الحكومة تعلن موافقتها على هذا المشروع الشامل لولا الأحداث لسياسية الداخلية التي جرت سنة ١٩٥٢، وما تبعها من انقلاب ابيض، وقد أدى ذلك كله إلى تجميد المشروع[٤٠].

وافقت الحكومة اللبنانية سنة ١٩٥٤ على مشروع متكامل لاستثمار الليطاني، والوقع ان هذا المشروع قام على التوصيات التي تقدم بها مكتب إعادة التأهيل الامريكي (Reclamation) في لسنة نفسها. واستناداً إلى غزارة الأمطار في لبنان، كانت أبرز توصيات المشروع أولوية استخدام مياه الليطاني في توليد الكهرباء، على استخدامها في لري، ولذلك تجدر إقامة سد بالقرب من

(٣٨) توماس ناف، «اسرائيل ومياه الجنوب»، محاضرة قدّمت إلى مؤتمر «حفظ لسلام والمياه والأمن في جنوب لبنان»، بدعوة من مركز الدراسات اللبنانية في جامعة اكسفورد بتاريخ ٤ تشرين الأول/ كتوبر ١٩٩١، تعريب جريدة النهار، النهار، ١٩٩٢/١/٨.

(٣٩) الجميّل، لمصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٤٠) لمصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤١، انظر تقرير للجنة الفنية لمنبثقة من اللجنة الحكومية لمكلفة بدراسة التصميم الشامل للمياه للبنانية، ١٩٥٢/٩/١٥.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ايلول ١٩٩٥

القرعون، بالإضافة إلى منظومتين كهرمائيين تتطلب إحداهما تحويلاً جوهرياً لمياه الليطاني إلى نهر الأوّلي[٤١].

وهكذا، انشأت الحكومة منذ سنة ١٩٥٤ مصلحة خاصة عرفت بـ «مصلحة الليطاني» بهدف تنفيذ المشروع المقترح أعلاه، بعد أن اجرت تعديلات طفيفة. وفعلاً، ابتدأ تشغيل سد القرعون سنة ١٩٦٦، وقد بلغت سعته التخزينية ٢٢٠ مليون م٣، وكذلك منظومة الطاقة في الأوّلي. أما مشاريع الري وإنشاء منظومات لتوليد الطاقة على الاجزاء السفلية من النهر، فما كان ممكناً تنفيذ شيء منها، بسبب الأحداث السياسية العامة في المنطقة.

ولما اكتمل العمل على سد القرعون سنة ١٩٦٨، وهو السد الذي لا يأخذ مياهه من الليطاني فحسب، بل ايضاً من انهر أخرى، كالبردوني وشمسين، أقيم بالقرب منه معمل للكهرباء. وأما مشاريع الري، فلم ينفذ شيء منها بعد، ويفترض في حال تطبيقها ان يستفيد الجنوب من نحو ٦٠٠ مليون م٣ للري، على أقل تعديل.

أما المنادون بضرورة تطبيق مشروع عبد العال كاملاً، فقد اعتبروا أن الاقتصار على مصلحة الليطاني وحدها، وعدم تطبيق خطة شاملة متكاملة للاستفادة من كل المياه، أمر يساهم في إبقاء الذريعة الاسرائيلية، بحقها في المشاركة باستخدام هذه المياه ايضاً. لكن مما لا شك فيه أن الأحداث السياسية العامة في المنطقة كان لها اثر كبير في عدم استكمال المشاريع المائية في لبنان، وبديهي اننا نعني حرب النكسة وما آلت إليه هذه الحرب من تدمير للخطة العربية في تحويل روافد الأردن، ومن السيطرة الاسرائيلية على الضفة العليا من حوض الأردن.

ثامناً: خلاصة الأطماع الإسرائيلية

لم تكن الأطماع الصهيونية/الاسرائيلية في المياه العربية عموماً، والمياه اللبنانية خصوصاً، خفيّة في أي يوم من الايام، فقد واصل الزعماء الصهاينة، من هرتسل إلى وايزمان إلى رابين، التعبير عن تلك الأطماع بكل وضوح، في مذكراتهم وتصريحاتهم.

أما الأصول الدينية والجذور التاريخية لتلك الاطماع فقد ازدادت رسوخاً وواقعياً بمرور الزمن، استناداً إلى حاجات اسرائيل الاقتصادية، من جهة، وإلى قوتها العسكرية المتفوقة، من جهة اخرى.

ومن خلال البحث اعلاه، يمكننا استنتاج ما يلي:

١ ـ التركيز الصهيوني منذ مؤتمر السلم سنة ١٩١٩ على المياه الفائضة في الجوار، وعلى حق الصهيونية وحدها في استغلالها حقاً مشروعاً. اما بعد قيام اسرائيل، فما من شيء قد تغير بالنسبة إلى هذا المبدأ الصهيوني، باستثناء أن كلمة الصهيونية استبدلت بـ «اسرائيل».

٢ ـ التركيز على اهمية المياه للحياة الاقتصادية لاسرائيل، وكان اسرائيل وحدها من دون دول المنطقة وشعوبها يحق لها الانتفاع والتمتع بالمياه، وكان هؤلاء الصهاينة/الاسرائيليين هم وحدهم «الذين تحدوهم الرغبة الشديدة»، وهم وحدهم «يملكون القدرة الكافية...»!

٣ ـ سنة ١٩٦٧، بنكستها ونتائجها، كانت ذات اثر مباشر وبالغ في قضية المياه، اذ كانت

---

(٤١) ناف، «اسرائيل ومياه الجنوب».

سنة مفصلية حاسمة، انتقلت بعدها اسرائيل من دولة تهدد بتحويل مجرى نهر الاردن، إلى دولة تحتل المنابع، وتستغل المياه.

٤ ـ نهر الليطاني من المنظور الصهيوني/الاسرائيلي، وعبر كل المشاريع الاسرائيلية/ الغربية المائية، يعتبر ضمن منظومة نهر الأردن، وذلك على الرغم من كونه نهراً لبنانياً داخلياً، وفقاً للقوانين الدولية المتعارف عليها. أما المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي أخذت تعقد مؤخراً لتعديل النظريات والقوانين، فمن الملاحظ انها تتزامن مع مرحلة «السلام» ومع «مفاوضات السلام»، أي ان التوجيه الاسرائيلي لها من وراء الستار أمر لا يمكن استبعاده.

٥ ـ السعي الحثيث للتوصل الى اتفاقيات سياسية ـ اقتصادية مع الدول العربية المجاورة، تضمن لاسرائيل كل ما تعتقده هي من حقوقها المشروعة؛ وهي تلك الحقوق نفسها التي كانت في عهد الانتداب البريطاني يعبَّر عنها نصاً بـ «حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني».

٦ ـ التركيز الخاص على لبنان، بسبب اعتقاد العديد من الاسرائيليين بإمكان استثناء لبنان «ذاك الجار الطيب والمتميز حضارياً من سواه» لتفهّم الحاجات الاسرائيلية «الحضارية» للمياه، بحيث يمكن التعاون معه في اتفاقية أو معاهدة خاصة، تضمن للبلدين حسن الاستفادة من المياه، وخصوصاً مياه الليطاني. ونستعيد هنا ما أشار إليه إليشع كالي من الاعتقاد الاسرائيلي بـ «الإرادة الطيبة» بين اسرائيل ولبنان[٤٢].

تاسعاً: خلاصة الوضع القانوني

لما كانت قضية المياه، من أبرز القضايا المطروحة على المفاوضات المتعددة الأطراف، منذ مؤتمر مدريد، وكذلك على المفاوضات الثنائية بهدف توقيع معاهدات سلام بين كل من اسرائيل وكل دولة عربية مجاورة على حدة، منذ اتفاقية أوسلو، ولما كان لبنان بالذات معنياً بمسيرة المفاوضات منذ البداية، بحكم العديد من المخاطر التي تحيط به، وخصوصاً الخطر الداهم على مياهه، فالخلاصة الرئيسية التي يمكننا استنتاجها من دراسة الجذور والنصوص أعلاه، ليست فقط في المخاطر السياسية والاقتصادية عبر سلسلة التصريحات والمشاريع والتعديات الاسرائيلية فحسب، بل في المخاطر القانونية التي يمكننا إيضاحها عبر السؤال التالي:

هل هناك ثغرات قانونية محددة يمكن للجانب الاسرائيلي الاستفادة منها؟

اتضح معنا أعلاه أن نهر الليطاني لا يخضع لأحكام هلسنكي، فهل يخضع لاتفاقيات ثنائية أو أكثر مع دول أخرى؟

منذ سنة ١٩٢٠ (وهي السنة التي رسمت فيها الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية) وحتى يومنا هذا، لا توجد اتفاقية خاصة، ولا يوجد بند ما في معاهدة أو اتفاقية ما، يبيح لدولة غير لبنان أي حق في استعمال مياه الليطاني. لكن الوضع القانوني هذا لا ينطبق على الأنهار الأخرى وعلى المياه اللبنانية عموماً (والتي يعتبر الليطاني من ضمنها بطبيعة الحال)، والمادة الثامنة من اتفاقية الحدود مكرسة للمياه ولـ «فائض المياه». ولذلك، فما تسعى له اسرائيل في المفاوضات المتعددة الاطراف في هذا الجانب، هو استغلال المادة الثامنة من الاتفاقية بشروحات تؤمّن لها اليد العليا في استغلال المياه، بما فيها مياه الليطاني، وبالتالي، التوصل إلى اتفاقية رسمية جديدة مع لبنان تتيح لها

(٤٢) إليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية، ترجمة رندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ١٩.



تشريع أطماعها المائية. وقد ثبت أن الجانب الاسرائيلي يعي جيداً أهمية المادة الثامنة[٤٣].

وبناء عليه، يمكن إيضاح السؤال على الشكل التالي:

هل من ثغرات في اتفاقية الحدود (اللبنانية ـ الفلسطينية) سنة ١٩٢٠، والتعديل اللاحق لها سنة ١٩٢٢، يمكن للجانب الاسرائيلي الاستفادة منها؟ وإن يكن الأمر كذلك، فما الواجب القيام به؟

إن الاتفاقية التي عرفت باتفاقية الحدود سنة ١٩٢٠ وقّعتها الدولة المنتدبة، لكن ذلك لا يعفي لبنان بعد استقلاله سنة ١٩٤٣ من الاتفاقيات السابقة، إلا في حال نقضها أو التراجع عنها، وهذا لم يحصل. بل على العكس من ذلك، فقد تأكدت اتفاقية الحدود تلك عبر اتفاقية الهدنة؛ فاتفاقية الهدنة التي وقّعتها الحكومة اللبنانية مع الحكومة الاسرائيلية سنة ١٩٤٩، قامت على أساس الحدود الدولية بين البلدين، أي على أساس اتفاقية ١٩٢٠؛ وفي هذا المجال، تكمن المخاطر في أن تتشبث اسرائيل بالمادة الثامنة من اتفاقية ١٩٢٠ التي تنص على «استخدام فائض هذه المياه لمصلحة فلسطين»، كما تتشبث أيضاً بالحقوق المعطاة للادارة في فلسطين بـ «إنشاء كل الاقنية والسدود والخزانات والانفاق وخطوط الانابيب والصهاريج [...]».

وهناك الثغرة الأهم، وهي محاولة اسرائيل اعتبار ما ينطبق على الأنهار الأخرى منطبقاً على الليطاني، فـ «المياه الفائضة» بعرفها تشمل الكل، لا الأجزاء؛ وتتضاعف الخطورة في حال تعديل القوانين الدولية بشأن الأنهار الداخلية وحقوق الدول المجاورة.

هناك طريقان متكاملان لمجابهة هذه المخاطر أعلاه، أولهما قانوني، وثانيهما عملي.

الطريق القانوني يفترض من رجال القانون القيام بدراسات قانونية معمقة، بهدف التوصل إلى شروحات يتفق عليها، ويوافق عليها من قبل الحكومة اللبنانية، وذلك كي يتمكن المفاوض اللبناني من القيام بمهمته الصعبة مسلحاً بالقانون سيفاً له، لا عليه.

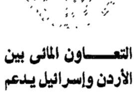
والطريق العملي، هو الطريق الذي رحل ابراهيم عبد العال وآماله من دون تحقيقه، وهو الاستفادة من المياه اللبنانية كاملة من دون نقصان؛ وهذا الطريق هو الطريق الذي لا طريق غيره للحفاظ على الثروة المائية؛ وهو الطريق الذي بإمكانه أن يُبطل مفعول المادة الثامنة نفسها التي تتحدث عن استغلال فائض المياه؛ وهو الطريق الذي يتطلب سياسة مائية، على صعيد الدولة اللبنانية، كما يتطلب استراتيجيا مائية على الصعيد العربي □



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

(٤٣) Adam Garfinkle, *War, Water, and Negotiations in the Middle East: The Case of the Palestine - Syria Border, 1916 - 1923* (Jerusalem: Tel Aviv University; Moshe Dayan Center for Middle Eastern Studies, 1994), p. 126.

ويتضح من مضمون الكتاب اعلاه أن الجانب الصهيوني لما يئس من أن تقتنع فرنسا بالتنازل عن الليطاني أرضاً ومياهاً، عمل على كسب «الحقوق» بفائض المياه، واعتبر المادة الثامنة من اتفاقية الحدود نصراً له.



التعاون المائى بين الأردن وإسرائيل يدعم التسوية أم يهددها؟

علاء سالم

ثمة اتجاه دولى وإسرائيلى فى نفس الوقت، يعول على المشروعات الاقليمية المتعددة، بوصفها تدعيما للسلام.. والأساس الحاكم هنا هو بناء منظومة معقدة من التشابكات الاقتصادية والاجتماعية يستحيل معها العودة إلى حالة ما قبل السلام . وتعتبر المشروعات المائية التى يجرى ترتيبها بين الاردن وإسرائيل هى تجسيد موضوعى لهذا التوجه، وهو ما بدا واضحا فى القمة الثلاثية التى عقدت فى الباقورة 5 يونيو الماضى وضمت الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين والمستشار الالمانى هيلموت كول، وفيها جرى التاكيد على ضرورة تحقيق إنجازات ملموسة لإقناع شعوب المنطقة بفوائد السلام، من خلال تمويل مشاريع مائية اقليمية، تساهم فى تخفيف حدة التوتر ومنها المياه، على أساس أنه لا يمكن تحقيق مزيد من التقدم فى عملية السلام، من دون توفير كميات كافية من المياه وتوزيع عادل للحصص بين الدول المعنية كاساس للتنمية الاقتصادية.

ويعتبر الدعم الالمانى للمشروعات المائية مهما جدا، وهو ما التزم به المستشار كول فى القمة الثلاثية، ومن المعروف أن الاردن وإسرائيل تقدما من قبل باقتراحات للاتحاد الأوروبى لتمويل مشاريع مائية اقليمية فى حوض نهرى اليرموك والأردن تبلغ كلفتها التقديرية 625 مليون دولار، ويتطلع الأردن لاستقطاب استثمارات دولية لمشاريع وطنية واقليمية سيتم طرحها خلال القمة الاقتصادية فى عمان اكتوبر القادم، وترتكز الترتيبات والمشاريع الأردنية ـ الإسرائيلية المشتركة على مشروعين:

أولهما: سد الوحدة الاردنى على نهر الأردن.. سيتيح هذا السد تخزين مياه فيضان نهر اليرموك الذى يصب فى نهر الأردن، وأن يوفر للأردن مياها حيوية للاستخدامات المنزلية والصناعية والزراعية، وسيخفف سد الوحدة من الضغط على إسرائيل لإطلاق المياه العذبة المختزنة فى بحيرة طبريا، كى تتمكن الزراعة الأردنية والفلسطينية فى أسفل المجرى من استخدامها.. وضمن هذا السياق اتفق الاردن وإسرائيل فى مارس 1995 على مد خط أنابيب لنقل 30 مليون متر مكعب سنويا وبطول 3.5كم من بحيرة طبريا إلى قناة الملك عبد الله، لرى مساحات واسعة من وادى الأردن.. والتعاون الاقليمى لن يؤدى إلى استكمال سد الوحدة فحسب، بل أيضا سلسلة من السدود الصغيرة فى حوض نهر الأردن وبناء محطات لتكرير المياه والاستفادة من المياه المالحة قليلا فى الزراعة.

ثانيهما: فى محطات أردنية ـ إسرائيلية مشتركة لتحلية المياه سواء على البحر الأحمر أو مشروع قناة البحرين الأحمر والميت لتوفير الطاقة وموارد مائية إضافية أيضا.

ومن المعروف أن التعاون المائى بين البلدين شغل حيزا مهما من اهتماماتهما، إذ ورد فى المادة 6 من معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية ضرورة تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشاكل المياه القائمة بين البلدين.. وتعود البدايات الحقيقية لأسس التعاون المائى بين البلدين إلى بدايات شهر مارس 1995، وذلك فى أعقاب اجتماع تم بين المستشار كول وولى العهد الأردنى الامير حسن ووزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريز وممثل الاتحاد الأوروبى تم الاتفاق بين الأردن وإسرائيل على تبنى وتنفيذ مشروعين لتأمين المياه فى المنطقة ومعالجة النقص فى مصادرهما أساسهما المشروعان السابق الحديث عنهما.

إن خطورة التعاون الاقليمى بين الدول العربية وإسرائيل لا تنصب على عدم وجود استراتيجية مركزية عربية واضحة وذات إجماع فحسب، بل وأيضا فى رغبة بعض الأطراف العربية فى الإسراع بهذا التعاون بشكل يهدد الجانب السياسى فى التسوية، ممثلا فى الانسحاب الإسرائيلى من جميع الاراضى العربية التى احتلت فى يونيو 1967 كثمن لهذا السلام والتعاون الاقليمى.

المدروسة

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شراكة عمانية ـ إسرائيلية لتحلية مياه البحر

□ القدس ـ العالم اليوم:

ذكرت مصادر إسرائيلية أن إسرائيل وافقت على نقل مساعدة بمبلغ 3 ملايين دولار لسلطنة عمان كمشاركة فى مشروع لإقامة مركز اقليمى لإعادة تحلية مياه البحر وقالت تلك المصادر إن الولايات المتحدة وافقت على التبرع بمبلغ مماثل للمشروع الذى من المفروض أن يخدم جميع دول المنطقة، وأعلن العمانيون أن تكاليف المشروع تبلغ 30 مليون دولار لمدة عشر سنوات.

وأكدت المصادر أن الحديث لايدور عن مساعدة إسرائيلية لعمان بل عن مشاركة إسرائيلية فى مشاريع اقليمية عن العملية السلمية.

وقد علمت «العالم اليوم» أن المليونير الإسرائيلى شاؤول اينرنبرغ سيتوجه إلى سلطنة عمان الاسبوع الحالى لإجراء مداولات مع السلطنة حول اقامة مركز لتحلية مياه البحر وأن هذا المركز لاعلاقة له بمركز الابحاث أنف الذكر، يذكر أن الولايات المتحدة تمارس على إسرائيل ضغوطا منذ فترة من أجل المساهمة المالية فى المشاريع الاقليمية. ■



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بحث إقامـة بنك اقليـمى للمـيـاه بالشـرق الأوسط

عمان - أ.ش.أ - تناقش اجتماعات لجنة المياه فى المحادثات المتعددة الاطراف اليوم بالاردن مشروعا لاقامه بنك اقليمى حول المياه فى المنطقة لمواجهة مشكلة ندرة المياه. وصرح ريتشارد لوبارون رئيس الوفد الامريكى فى الاجتماعات ان هذا المشروع يحظى بدعم لولايات المتحده والاتحا. الاوروبى وكندا وفرنسا. واوضح ان الاجتماعات ستناقش دراسة لاقامة مركز اقليمى لتحلية المياه وتاثير المشروعات الصناعية و لتنموية على البيئة واثر التصحر على البيئة.



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....

١٢ يونيو ١٩٩٥

ندوة في الجزائر عن تطوير التعاون بين الدول المغاربية لإقامة السدود

■ تونس «الحياة»: حضت الندوة التي اقيمت في الجز ئر اخيراً على تطوير اقامة لسدود في منطقة المغرب العربي وتنمية مصادر المياه لمجابهة لنقص المتوقع في لماء خلال السنو ت المقبلة.

واظهرت دراسة عن المخزون المائي في لجزائر قُدمت لندوة «السدود و لمياه في بلد ن المغرب لعربي» ن الجزائر انشات ٩٠٠ سد صغير حتى الآن تقدر طاقتها بنحو ١٢ مليون متر مكعب اي ما يكفي لري ٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ هكتار سنوياً.

وذكرت در سة عن المياه في تونس أن نسبة تزويد لارياف بالماء الصالح للشرب بلغت ٧١ في المئة، وان لنسبة مرشحة للتحسن بعد الانتهاء من تنفيد ٥٥ مشروعاً لتزويد المناطق النائية بمياه لشرب قبل نهاية الشهر المقبل.

واشارت الدراسة إلى احتمال اللجوء إلى احتياط المياه المخزون في سد «سجنان» (الشمال) والذي يقدر بـ ٣٠ مليون متر مكعب اثناء فصل الصيف وذلك بسبب النقص في هطول لامطار الذي راوح بين ٧٥ في المئة في الجنوب ٣٢ في المئة في لشمال.



■ فى اليوم الأول للندوة المصرية ـ السورية المشتركة:

قضية ندرة المياه ومشاكل «مستقبلية» بالجملة

فى يومها لأول ناقشت الندوة القومية لمصرية ـ السورية امس مجموعة من لابحاث المدمه من خبراء لدولتين حول مشروعات تنمية و ستغلال لموارد المائية فى المناطق لجافة وشبه لجافة و لتشريعات و للوائح لمتعلقة بالمياه.

وأكد لدكتور عبد الهادى راضى وزير الاشغال لعامة و لمو رد المائية ن قضية المياه و ستخداماتها باتت تمثل اخطر القضايا لوطنية فى عالمنا لمعاصر، وستظل لعشرات لسنين لقادمة ومن هنا لزم علينا ان نخطط من الان لمواجهة هذه المشكلة والبد ىة تكون لتطوير وتحديث التشريعات والقوانن الحالية المنظمة للرى و لصرف بما يتو كب والندرة المتزايدة مى مو ردنا المائية وبطوير أدوات استخدام لمياه وترشيدها وحمايتها من التلوث بجانب لسعي بشتى الطرق و لوسائل لخلق جيال تكون قادرة على مواجهة ندرة مواردنا المائية

وقال وزير لاشغال فى كلمته الامتتاحية للندوة أمس ان هناك حماسة لى تنمية واستغلال كافة مصادر لمياه لمتاحة سو ء منها التقليدية او غير التقليدية لزيادة الرقعة الزراعية فى مصر وتوفير لاكتفاء لذاتى من لحبوب و لخضر مشيرا الى ن مصر قطعت شوطا كبيرا فى محال استغلال لسيول والامطار الموسمية وتصميم السدود والاعمال اللازمة لاستغلال هذه المياه بجانب استخدام لمياه لجوفية ومعايير لسحب والأمن وتجارب تعميم الاستفادة بهذه الخز نات وحسن اد رتها

وقال المهندس عبد الرحمن مدنى وزير الرى لسورى ان للمياه تكتسب اهمية خاصةفى وطننا لعربى نظرا لندرتها ومحدوديتها وعدم نتظام توزيعها زمانا ومكانا مشيرا لى ان حاجة لدول العربية تزد د باطراد وبنسب متزايدة سنويا وبالتالى فإن العجز المائى يزد د عاما بعد عام مما يشير الى الخطر بوضوح.

وطالب بترشيد المياه فى كافة الاقطار العربية خاصة وان تنامى الطلب على لماء أدى الى استنز ف لخزانات المائيه لجوفية وان طرح كمياب متز يدة من لملوثات تتعدى قدرة استيعاب البيئة وأدى الى انتشار التلوث وظهور بوادر لعجز المائى وطغيان المياه المالحة وتدهور نوعيات لمياه.

وناقشت لندوةفى فاعلياتها أمس عدة ابحاث حول ستغلال السيول الموسمية واستمطار لسحب ونظم ادارةوتشغيل الخزانات لجوفية المتجددة وغير المتجددة وهيكلة وتنظيم المنتفعين بالمياه ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لتنمية المو رد المائية فى المناطق الجافة وشبه الجافة.

بدء اجتماعات مجموعتى العمل حول المياه والبيئة بالأردن

عمان - وكالات الانباء - بدات امس فى العاصمة الاردنية اجتماعات مجموعتى العمل حول شئون المياه والبيئة المنبثقتين عن المفاوضات متعددة الأطراف.

وتركز مباحثات مجموعة العمل حول البيئة على مشروع اقامة محطات لمراقبة التلوث الناجم عن النفط فى منطقة خليج «ايلات» والعقبة واقامة مراكز متخصصة فى مكافحة التصحر فى اسرائيل والأردن ومصر وتونس ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى.

وتبحث مجموعة العمل حول المياه السبل الكفيلة بمواجهة النقص المحتمل فى المياه فى المنطقة.



المصدر : .... الأهـــــرام ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : .... ٢٠ يونيو ١٩٩٥ ....

فى الندوة المصرية ـ السورية حول المياه:

المطالبة بمواجهة وطنية شاملة لقضية الأمن المائى

كتب ـ يوسف عبده:

أكد الدكتور عبد الهادى راضى وزير الأشغال والموارد المائية ان التجربة المصرية ـ السورية فى مجال بناء هياكل منظمات ادارة المياه قطعت شوطا كبيرا فى تحقيق الأهداف المشتركة. وقال ان القيادة السياسية فى البلدين قامت بدور كبير فى توثيق الروابط وبناء قواعد هامة فى شتى المجالات لانجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات والمعلومات بين الجانبين.

واكد الوزير ـ فى الندوة المصرية ـ السورية المشتركة الرابعة التى عقدت أمس بمقر مركز التدريب الاقليمى التابع للوزارة بمدينة ٦ اكتوبر ـ أهمية بحث وضع القواعد والتشريعات القومية باعتبارها الأداة والوسيلة الفعالة فى تقييد وتحديد المعايير والقواعد الخاصة لاستخدامات المياه.

واضاف الوزير ان مصر بدات منذ سنوات فى استغلال جميع المياه المتاحة فى المشروعات الاستثمارية فى شبه جزيرة سيناء والسواحل الشمالية والبحر الأحمر.

ومن جانبه، أكد المهندس عبد الرحمن مدنى وزير الرى السورى اهمية المياه فى وطننا العربى لندرتها ومحدوديتها. واضاف اننا بحاجة لمواجهة وطنية شاملة لقضية الأمن المائى خاصة امام التزايد السكانى المطرد فى كلا البلدين، مؤكدا اهمية توسيع الرقعة الزراعية.. ومن المقرر أن تناقش الندوة التى تستمر ٤ أيام ٢٣ بحثا فى مجالات لرى.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥

مباحثات مصرية ـ سورية فى مجال الموارد المائية
وضع اسس للتعاون بين البلدين للحفاظ على المياه

كتب ـ محمود الشاذلى :

عقدت مصر وسوريا جلسة مباحثات ثنائية على هامش الندوة المصرية السورية للمياه . تم خلالها بحث اوجه التعاون بين البلدين فى مجالات الموارد المائية . راس وفد مصر فى المباحثات الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامه والموارد المائية . راس وفد سوريا المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى .

تم وضع اسس للتعاون بين البلاد التى تقع فى حوض نهر واحد فى اطار القانون والاعراف الدولية . وناقشت المباحثات الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من التلوث وتطوير ادوات استزراعها وكذلك كيفية مواجهة ندرة الموارد المائية .

أعلن الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال ان قضايا المياه واستخداماتها اصبحت من اخطر القضايا الوطنية فى عالمنا المعاصر . طالب وزير الاشغال بتعظيم الاستفادة من مصادر المياه والمحافظة عليها وتطوير التشريعات والقوانين لتتناسب مع طبيعة المرحلة القادمة .

أعلن المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى ضرورة القضاء على تلوث المجارى المائية وزيادة التعاون الاقليمى بين مصر وسوريا فى مجال الموارد المائية والتنمية الزراعية ووضع اسلوب متطور لاستغلال السيول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥

مجموعتا الموارد المائية والبيئة تواصلان اجتماعاتهما

الأردن: بدء ضخ المياه من بحيرة طبريا

□ عمان – من سلامة نعمات:

■ واصل المشاركون في لقاء مجموعتي لعمل الخاصتين بالموارد المائية والبيئة المنبثقتين عن مفاوضات السلام المتعددة الاطراف اجتماعاتهم في عمان امس، فيما بدأ ضخ المياه من جنوب بحيرة طبريا في اسرائيل الى قناة الملك عبدالله في الاردن تنفيذاً لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية.

وركزت مناقشات مجموعة البيئة على وسائل التثقيف والتوعية البيئية والميثاق البيئي الذي اقرته الدول المعنية. وتم البحث في مشاريع التنمية الاقتصادية المستقبلية وآثارها المحتملة على دول المنطقة والدراسات التي اجراها بعض الدول لمعرفة كيفية معالجة الآثار السلبية التي قد تترتب على هذه المشاريع.

وقال السيد انيس معشر، رئيس الوفد الاردني الى مجموعة البيئة ان الاردن قدم مشروعاً لاقامة مركز اقليمي للتدريب وآخر للمعلومات لتدريب المتخصصين في شؤون البيئة في القطاعات المختلفة.

واوضح ان مركز المعلومات البيئية يجب ان يكون متصلاً بالمراكز العالمية المماثلة، قادراً على تأمين المعلومات عن المنطقة. واضاف ان الاقتراح الاردني لقي قبولاً لدى المشاركين في المحادثات، مشيراً الى انه سيبدأ العمل لتنفيذ المشروع بمجرد تخصيص الاموال اللازمة.

وذكر معشر انه بحث ايضاً في مشكلة التلوث بالمبيدات في الزراعة ونتائج الدراسات الاميركية التي أجريت حول الموضوع.

الى ذلك صرح وزير المياه والري الاردني السيد صالح ارشيدات بانه بدأت امس عملية ضخ المياه في جنوب بحيرة طبريا في اسرائيل الى قناة الملك عبدالله في الاردن تنفيذاً لاحد نصوص معاهدة السلام بين الجانبين. وقال ارشيدات انه بدأ امس انسياب «المياه الاردنية» التي كانت خُزّنت في بحيرة طبريا خلال الشتاء وبلغت كميتها ٢٠ مليون متر مكعب. واوضح ان المياه ستضخ بمعدل ٥ ملايين متر مكعب في الشهر حتى ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، اي خلال فترة الصيف.

وقال الوزير الاردني ان هذه المياه «ستساهم في حل جزء من المشكلة المائية في قطاعي الشرب والزراعة»، معتبراً أن المشروع «من ثمار معركة السلام وتركيز الجهود من اجل الاستفادة من كل المعطيات». واكد انه سيتم ايضاً انشاء سد تحويلي على نهر اليرموك لتنظيم عملية تخزين المياه وتوزيعها حسب الحصص التي اتفق عليها في معاهدة السلام مع اسرائيل. واشار ارشيدات الى انه «من الضروري النظر الى هذه المشاريع باعتبارها مشاريع اقليمية تمنى الاستفادة منها في اطار عملية السلام».

يذكر ان سورية ولبنان يقاطعان المفاوضات المتعددة الاطراف التي شارك فيها ٤٠ دولة.

وكان مسؤول اردني كشف لـ «الحياة» ان سورية تستغل مياه نهر اليرموك الآن في شكل يتجاوز حصتها حسب مشروع جونستون الذي تم التوصل اليه لتقاسم المياه بين الاردن واسرائيل وسورية في الخمسينات. واوضح ان هذا التجاوز يتم على حساب حصة الاردن وليس اسرائيل التي تمت تسوية الخلاف المائي الاردني معها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥

بـدء ضخ الميـــــــاه من إســـرائيل إلى الأردن تنفيــذا لمعـاهدة الســلام

عمان - ا ش ا - بدا امس ضخ المياه من جنوب بحيرة طبريا بشمال إسرائيل إلى قناة الملك عبد الله بالأردن تنفيذا لمعاهدة السلام الاردنية - الإسرائيلية ،وذلك عبر خط ناقل بلغت تكاليفه الإجمالية ٥ ملايين دينار أردنى وطوله ٣٥٠٠ متر منها ١٢٠٠ متر فى الجانب الاسرائيلى والباقى فى الأراضى الاردنيه ويمكن للخط ان ينقل ٥ ملايين متر مكعب من المياه شهريا.

وأكد الدكتور صالح أرشيدات وزير المياه الاردنى انه سيتم إنشاء سد تحويلى على نهر اليرموك لتنظيم تخزين المياه وتوزيعها حسب الحصص المتفق عليها فى معاهدة السلام بين البلدين وسيساهم هذا السد فى تحسين الوضع المائى للاردن.

إسرائيل مستمرة فى سرقة المياه العربية

كتب عيسى عبد الباقي:

اكد المهندس عبد الرحمن مدنى وزير الرى السورى ان اسرائيل مازالت مستمرة فى سرقة المياه العربية داخل الاراضى المحتلة وتسعى للاستيلاء على معظم مياه نهرالاردن واليرموك والليطانى ونفى الوزير قيام سوريا بامداد اسرائيل بنقطة مياه واحدة وقال اننا لن نسمح لتركيا ببيع مياه نهرى دجلة والفرات للجانب الاسرائيلى فهى لا تملك حق البيع وفقا للقواعد والاعراف الدولية وطالب الوزير جميع الدول العربية بوضع استراتيجية عربية واجراء تقييم دقيق للوضع المائى العربى من مختلف جوانبه السياسية والفنية والاقتصادية والقانونية وترك النزاعات ومحاولة تقريب وجهات النظر لمواجهة المخططات الاسرائيلية بشأن سرقة المياه العربية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : [illegible] يونيو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفد سوري في بغداد للتنسيق حول اقتسام مياه نهر الفرات

□ دمشق –
من ابراهيم حميدي:

■ علمت «لحياة» امس ان وفداً سورياً من لخبراء الفنيين والقانونيين في مجال المياه موجود في بغداد لاجراء محادثات مع المسؤولين العر قيين فى وزارة لرى بغية تنسيق المواقف من موضوع قتسام مياه الفرات على اساس ثلاثي بين سورية والعراق وتركيا و«اتخاذ مواقف موحدة» في حال انعقاد اجتماعات بين الأطراف الثلاثة.

ويضم الوفد السوري رئيس دارة المعاهدات في وزارة لخارجية السيد محمد منيب الرفاعي الذي يشارك في المحادثات بصفته عضواً في الوفد السوري الى اللجنة الثلاثية الخاصة بالمياه وليس بصفته السياسية، ورئيس قسم المياه الدولية في وزارة الري لسيد محمد حاصباني ومعاونه السيد عبد لعزيز المصري.

وتاتي الاتصالات السورية – لعراقية في اطار تنسيق «المواقف لقومية» ازاء ملف المياه خصوصاً نهر الفر ت ومطالبة تركيا بتوقيع اتفاق نهائي لقسمة مياه النهر على اساس ثلاثي يخصص للجانبين السوري والعراقى نحو ٦٦٦ متراً مكعباً في لثانية من اصل تدفق النهر البالغ نحو الف متر مكعب في الثانية. ويطالب الجانبان العربيان بالاتفاق للعمل به بدل الاتفاق لمرحلي بين سورية وتركيا للعام ١٩٨٧ لذي يسمح بتصريف ٥٠٠ متر مكعب في الثانية في نقطة لحدود لسورية – التركية، بدل الاتفاق السوري – العراقي الذي بدأ العمل به منذ العام ١٩٩٠، ويقضي بتخصيص نسبة ٥٢ في المئة للعراقيين من الكمية لآتية لى سورية من الأراضي التركية.

يذكر ان الجانب التركي يعتبر نهر الفر ت نهراً تركياً يمر في الأراضي العربية وان قسمته تكون بين طرف تركي وطرف عربي (سورية والعراق). لكن مصادر سورية تؤكد ان «الفرات نهر دولي يمر في اراضي ثلاث دول وليس دولتين ما يعني اقتسامه على اساس ثلاثي وليس ثنائياً». وتضيف ان «الأمر يتعلق بموضوع السياده على لموارد المائية». وتعتقد المصادر المطلعة ان التوصل الى قسمة مياه النهر وتوقيع اتفاق نهائي يتطلبان «توجيهاً سياسياً» من المسؤولين و«وفاء الاتراك لوعد لذي قطعه لرئيس سليمان ديميريل في عام ١٩٩٣ حين كان رئيساً للوزراء». وتضيف ان «اعطاء لمسؤولين التوجيه السياسي يمهد الارضية لعقد اجتماع اخر للجنة الفنية، التي لم تجتمع منذ نحو ثلاث سنوات، وكان مقرراً ن تجتمع في بغداد نهاية ١٩٩٢. وكانت اللجنة السورية – لعراقية – التركية لخاصة بنهر الفرات لتي تاسست فى عام ١٩٨٠ عقدت اجتماعها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ من دون توصل الخبر ء الفنيين الى اتفاق على موضوع المياه بين الأطراف الثلاثة.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الجانب العراقي «يؤيد المو قف لسورية من مطالبة تركيا بتوقيع اتفاق نهائي خاص بنهر الفرات».

ويستبعد الآن عقد اجتماع للجنة، وقالت المصادر ان لخبراء بحثوا في الاجتماع السابق في «ضرورة الاتفاق على الوارد المائي لطبيعي في نهرى دجلة و لفرات، وتحديد الاحتياجات المائية للمشاريع القائمة وتلك التي ما زالت قيد لتنفيذ المخطط لها على النهرين، وتحديد الأسس القانونية الدولية التى ستستند اليها القسمة».

وتنوه لمصادر السورية بـ «النيات» لتركية التي ظهرت في السنوات الأخيرة وعبرت عنها انقرة بتمرير كمية من المياه زائدة على المتفق عليه في الاتفاق المرحلي، و«التحسن الايجابي» في علاقات انقرة – دمشق، اذ ان المسؤولين يتبادلون الزيارات واللجنة الامنية تعقد اجتماعات دورية في العاصمتين، لكن المصادر السورية شددت على ضرورة «تاطير النيات» في اتفاق رسمي



استغربت الحديث عن "تحذير مبطن" الى الأردن واسرائيل

سورية تنفي تجاوز حصتها من مياه نهر اليرموك

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ نفت سورية استخدامها اكثر من حصتها من مياه نهر اليرموك الذي يبلغ معدل تدفقه اكثر من ٤٧٥ مليون متر مكعب في السنة. واستغربت مصادر سورية رفيعة المستوى في تصريحات الى «الحياة» الكلام على «تحذير مبطن» الى الأردن واسرائيل عبر خفض منسوب مياه النهر واعادة طرح هذا الموضوع كلما اتخذت العلاقات بين الأردن واسرائيل خطوة جديدة.

وكانت مصادر اردنية قالت لـ «الحياة» في عمان ان سورية وجهت تحذيراً مبطناً الى كل من الأردن واسرائيل عبر خفض منسوب مياه نهر اليرموك، واتهم مسؤولون اردنيون سورية باستخدام مياه النهر في شكل «يتجاوز حصتها حسب مشروع اتفاق جونستون».

واكدت مصادر سورية رفيعة المسوى لـ «الحياة» ان الكلام الأردني على استخدام سورية مياهاً اكثر من حصتها «ليس صحيحاً، اذ اننا لم ولن نستخدم اكثر من حصتنا». واشارت الى انه «من غير المنطقي بدأ الاستناد الى وثيقة لم توافق عليها الحكومات. صحيح انه يمكن الرجوع الى مشروع مين - جونستون في حال اجراء مفاوضات لتحديد حصة كل طرف ولكن لا يمكن اعتباره مرجعاً لقسمة المياه حالياً لان الدول لم توافق عليه ولا نزال مجرد مشروع او فكرة».

واوضحت المصادر ان مشروع مين جونستون الذي بدأ البحث فيه عام ١٩٥٣ واستمر الى ١٩٥٥، خصص في البداية ٤٥ مليون متر مكعب سنوياً للسوريين و٧٤٤ مليون متر مكعب للأردن والضفة الغربية و٣٩٤ مليوناً لاسرائيل، ثم ارتفعت حصة سورية الى ١١٣ مليوناً مقابل تخصيص ٣٥ مليوناً للبنان وابقاء حصة الأردن والضفة على حالتها ورفع حصة اسرائيل الى ٥٢٥ مليوناً. واضافت المصادر السورية انه على رغم رفع حصة اسرائيل الى ٥٦٥ مليوناً وسورية الى ١٣٢ مليوناً وخفض مياه الأردن والضفة الى ٧٢٠ وبقاء حصة لبنان على حالها بحيث يتم استثمار ١,٤٥٢ بليون متر مكعب سنوياً من اصل ١,٨ بلايين «لم يتفق على المشروع سوى من قبل الخبراء الفنيين».

وشددت المصادر السورية على ان «المرجع الاساسي» لأي حديث عن قسمة للمياه بين البلدين هو الاتفاق الموقع بين الجانبين في عام ١٩٨٧، اذ انه ينص على «تصريف كامل مياه الينابيع الواقعة على ارتفاع فوق ٢٥٠ متراً الى سورية مقابل استغلال الاردنيين ينابيع كامل مياه القاع وتحت منسوب ٢٥٠ متراً اضافة الى المياه المخزنة في سد الوحدة مع استهلاك ٢٥ في المئة من الطاقة المولدة من السد. لكن الضغوط التي مارستها اسرائيل والولايات المتحدة على الهيئات الدولية حالت دون اقامة السد».

وخلصت المصادر الى انه في ضوء «عدم الاتفاق على مشروع مين جونستون ووجود اتفاق ١٩٨٧ فان الاتفاق الثاني هو المستند»، واستغربت «توقيت التسريبات» في ما «متسارع خطوات التطبيع مع اسرائيل في ظل وجود معارضة اردنية شعبية لهذه الخطوات». وتساءلت عن المصلحة في اعطاء مبرر للاتراك في قطع مياه الفرات عن سورية والعراق «البلدين اللذين يرتبطان مع الأردن بعرى العروبة».

وكانت مصادر سورية قالت لـ «الحياة» ان وفداً سورياً يزور بغداد الآن للتنسيق مع الخبراء الفنيين العراقيين في شأن التوصل مع تركيا الى «قسمة عادلة» لمياه نهر الفرات على اساس ثلاثي يخصص لكل طرف ٣٣٣ متراً مكعباً في الثانية بدل تخصيص الاتراك ٥٠ في المئة من تدفق الفرات البالغ نحو الف متر واحتفاظهم بالـ ٥٠ في المئة الاخرى.

وتعتقد المصادر السورية ان الأردنيين «يسربون اخباراً ضد سورية كلما تعدموا في اتجاه اسرائيل» اذ تحدثوا اكثر من مرة عن توصل سورية واسرائيل الى اتفاق سلمي قبل توقيع الأردن معاهدة السلام العام الماضي، وما اعلن حتى الآن في المسار السوري الاسرائيلي لم يتجاوز الاتفاق على عقد اجتماعات بين رئيسي الأركان السوري العماد حكمت الشهابي والاسرائيلي امنون شاحاك والتوصل الى «تفاهم» لترتيبات الامن الواجب نشرها في الجولان بعد الانسحاب الاسرائيلي منها. وتابعت المصادر ان عمان «تستخدم ذلك مبرراً لعلاقاتها القديمة مع اسرائيل وخروجها على التنسيق مع دمشق».

وكانت سورية الغت اجتماع اللجنة العليا السورية - الأردنية في حزيران (يونيو) الماضي كي لا تعطي تغطية على الاتفاق الأردني - الاسرائيلي، وانتقدت اتفاق السلام بين الجانبين و«خروج» الأردن عن التنسيق. واستقبل كبار المسؤولين السوريين في شباط (فبراير) الماضي وفد احزاب المعارضة الأردنية لكن الرئيس حافظ الأسد تسلم اخيراً اوراق اعتماد السفير الأردني احمد سالم العضايلة ما يعني عدم صحة الحديث ان دمشق «لا تقبل اوراق السفير الأردني كموقف من اتفاق السلام» بين الأردن واسرائيل.

الى ذلك (رويتر) يبدأ اليوم ضخ المياه عبر خط انابيب جديد يحمل للأردن مياه نهر اليرموك التي خزنت في بحيرة طبريا في اسرائيل وذلك بموجب اتفاق السلام الموقع بين الجانبين. وقال السيد صالح ارشيدات وزير المياه والري الأردني لوكالة «رويتر» ان العاهل الأردني الملك حسين سيفتتح الخط الذي سينقل ٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من البحيرة الى قناة الملك عبدالله.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٦ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسئول إسرائيلي يبحث استيراد المياه من تركيا

تل ابيب ـ وكالات الانباء ـ يبحث يعقوب تسور وزير الزراعة الإسرائيلى مع المسئولين الاتراك آفاق التعاون بين البلدين فى مجالى الزراعة والمياه، وذلك خلال زيارته لأنقرة التى تبدأ خلال ساعات وتستغرق ٤ أيام.

كما سيبحث المسئول الإسرائيلى المقترحات التى طرحت مؤخرا بشأن سيراد المياه من تركيا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٥

تعاون مصري-سوري في مجال الموارد المائية

□ القاهرة - «الحياة»:

■ تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين مصر وسورية في مجال تنمية الموارد المائية وتبادل الخبرات.

واعلن الدكتور عبدالهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري انه تم تشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء من البلدين لدراسة التشريعات المائية الموجودة حاليا وتعديلها، ما يتلاءم والتطور الذي طرا على مشاريع واستخدامات المياه وأسلوب ادارة الموارد المائية في كل من مصر وسورية ووضع الآليات اللازمة لذلك.

واوضح راضي في ختام اعمال الندوة الرابعة المشتركة المصرية - السورية التي عقدت في القاهرة انه تم تشكيل لجنة اخرى فنية لمراجعة القائمة البيئية التي اعدتها الهيئة الدولية للري والصرف والتي تراسها مصر حاليا للاستعانة بها عند تنفيذ المشاريع.

من جهة اخرى قال لدكتور محمود ابو زيد رئيس المركز القومي للبحوث المائية المصرية ان الندوة طالبت دعوة الدول العربية والدول المشتركة في نهر واحد في المنطقة العربية للتعاون في ما بينها لترشيد مياه النهر وموارده.

كما اوصت اللجنة بالتوسع في انشاء السدود الصغيره لتخزين المياه التي تكفل حماية هذه المناطق من اخطار السيول والاستفادة من مياه السيول في زراعة المحاصيل الموسمية، داعية الى تبني مشروع قانون لاستخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية طبقا للصيغة التي اصدرتها الامم المتحدة.

وقد قرر الجانبان عقد الندوة الخامسة المشتركة في نهاية السنة الجارية لمناقشة قضايا تلوث المياه ومخاطرها وكيفية القضاء عليها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٥

غالي يدعو اليونان وتركيا الى مفاوضات حول ايجه

■ اثينا ا ف ب دعا الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي اول من امس الثلثاء اليونان وتركيا الى اجراء «مفاوضات مباشرة» لحل مشكلة توسيع نطاق المياه الاقليمية اليونانية في بحر يجه.

وفي حديث نشرته صحيفتان يونانيتان اعتبر غالي ان لا «خطر فورياً بنشوب حرب» بين اثينا وانقرة بسبب هذه المسكلة.

وقال «اعتقد ان البلدين سيجدان حلا من خلال الاتصالات والمفاوضات المباشرة لانهما عضوان في الامم المتحدة وحلف شمال الأطلسي».

واضاف غالي «اذا اتفق البلدان وطلبا وساطتنا فاننا دائماً على استعداد لكنني اعتقد انهما سيجدان حلاً سلمياً كما فعلا في الماضي وسيفعلان في المستقبل».

وكانت اثينا صدقت في ٣١ ايار (مايو) الماضي على المعاهدة الدولية لحقوق البحار التي تتيح للدول الموقعة توسيع مياهها الاقليمية. وفي المقابل تؤكد انقرة، التي لم توقع هذه المعاهدة، ان توسيع نطاق المياه اليونانية لي اكثر من ستة اميال في بحر ايجه سيشكل «سبباً للحرب».

وبشان المشكلة القبرصية قال غالي ان نزع سلاح الجزيرة التي تحتل القوات التركية شمالها منذ ٢١ عاماً «سيساعد بالتاكيد في حل المشكلة».

واضاف «لكن لا يمكن مع ذلك حل شيء اذا لم تكن هناك ارادة سياسية لدى الجانبين (القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك) ولا نستطيع ان نفرض عليهم حلاً». وقال «لا يريد اعضاء مجلس الأمن ان يقولوا: ها هو الحل وعليكم قبوله. الحل لن يكون سليماً إلا اذا وافق عليه الطرفان».

١



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

التاريخ : .... ٣٠ يونيو ١٩٩٥ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان تطلب من الاتحاد الاوروبي تمويل مركز أبحاث لتحلية المياه

□ بروكسيل - من نورالدين الفريضي:

■ طلب وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني لسيد يوسف بن علوي بن عبدالله مساهمة الاتحاد الاوروبي في تمويل «مركز الابحاث لتحلية المياه في الشرق الأوسط» الذي ستحتضنه مسقط.

ويعتبر المركز لعُماني احدى اولى لمؤسسات لاقليمية لتي ستتفرع عن لمفاوضات لمعددة الاطر ف.

وقال الوزير بعد جتماعه امس في بروكسيل مع المفوض الاوروبى للتعاون مع دول لجنوب مانويل مارين انه لقى تفهماً لاهمية مشروع تحلية المياه التي تواجهها بلدان لشرق لاوسط. واضاف ان دول المنطقة تعاني نقصاً فى المياه نظراً للزيادة لسكانية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، مشيراً الى ان حاجات الاستهلاك في المستقبل ستزداد ما يعني ضرورة ايجاد مصادر ثابتة.

وافاد ان وحدات تحلية لمياه القائمة في منطقة الخليج صبحت ذات كلفة عالية ولا تيسر تو فر المياه لاغراض الزر عة، مما يفسر في نظره اهمية المركز الذي سيقام فى سلطنة عُمان.

وقال مدير دائرة المتوسط و لشرق لاوسط في المفوضية اربيهاريد رهاين من جهته ان مشكلة المياه قد تكون ازمة القرن المقبل في منطقة الشرق الاوسط كما في غيرها من المناطق شبه الجافة.

وذكر مصدر عماني ان كلفة مركز الابحاث قد تصل الى ٣٠ مليون دولار ستوفرها اطراف دولية متعددة.

وتمنى الوزير العماني مساهمة الدول لعربية في تمويل مركز الابحاث. واوضح ان الولايات المتحدة ستقدم ثلاثة ملايين دولار وان اسر ئيل «قد تساهم بالمبلغ نفسه، بالاضافة لى الاتصالات الجارية مع اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الاوروبى.

ويتفرع مركز ابحاث تحلية لماه في الشرق الاوسط عن لجنة لمياه التي تشارك فيها اسرائيل والاطراف لدولية وغالبية البلدان لعربية باستثناء سورية ولبنان اللذين تقاطعان اشغال اللجان المتعددة الاطراف كافة طالما لم تحرز المفاوضات الثنائية نتائج ملموسة.

وقال مصدر اوروبي مسؤول ان المفوض الاوروبي مانويل مارين رحب بفكرة انشاء المركز المتعدد الأطر ف لتحلية المياه ووعد بمساهمة مالية فى الوقت المناسب، مشيراً الى ان الاتحاد الاوروبي لا شك في الاهمية لعلمية والتكنولوجية لمركز الابحاث لذي سيقام في مسقط موضحاً انه من السابق لأوانه تحديد مساهمة مالية اوروبية، ذ ينتظر لاتحاد ايضاحات من جانب الدول العربية الغنية والاطراف الدولية الاخرى مثل ليابان والبنك لدولي.



مهندس عبد الرحمن مدني وزير الري السوري في حوار خاص «للأحرار»

إسرائيل مازالت العدو المغتصب... وسوف نقف أمام أية محاولة لإمدادها بالمياه

●● اعلن وزير الري السوري المهندس عبد الرحمن مدني ان بلاده سوف تقف ضد اى مشروع يهدف الى امداد الكيان الصهيوني بالمياه من خلال اراضيها، واكد الوزير عدم وجود اية نية لدى بلاده للتعاون مع اسرائيل قبل الرجوع الى خطوط ٤ يونيو سنة ١٩٦٧، مشيرا الى عدم مسئولية سوريا عن ندرة المياه فى الكيان الصهيوني الذى شجع الاستيطان فى فلسطين المحتلة مما جعل كمية المياه لا تفى بحاجة السكان.

●● وحذر وزير الري السوري فى حواره مع «الأحرار» من خطورة المشاريع التركية على نهرى دجلة والفرات مؤكدا ان سوريا ستلجأ الى كل الطرق لافساد المشاريع اذا ما ثبت خطرها على حصة المياه السورية المنصوص عليها وفق الاتفاقات والاعراف الدولية.

●● ونفى الوزير وجود أزمة مياه فعلية فى منطقة الشرق الاوسط حاليا بالمفهوم الحقيقى لهذا المعنى.. ولكن فى المستقبل قد تكون هناك أزمة بالفعل نظرا لوقوع المنطقة فى خط الجفاف وندرة المياه، ونستطيع تجاوز كافة الازمات مهما بلغت بتفهم طبيعة المشكلة والمحافظة على المياه بترشيد الاستخدام وقبل ذلك كله المحافظة على حقوق العرب الثابتة والمكتسبة فى مصادرهم المائية، وهذا ما نسعى اليه خاصة بعد التزايد السكاني فى المنطقة.

●● وعن كيفية تامين حصول الاقطار العربية على حصصها المائية من الانهار التى تقع منابعها خارج حدودها قال انه بالنسبة لمياه نهر النيل هناك اتفاقات بين دول الحوض والامور مستقرة الى حد كبير.

●● ولكن قد يختلف الوضع بالنسبة لنهرى دجلة والفرات لوقوع منابعهما داخل الاراضي التركية، ورغم ذلك هناك حضارات قديمة قائمة نسميها حضارة ما بين النهرين على الحدود العراقية السورية وهى حقوق ثابتة ومكتسبة للبلدين، ولكن الحكومة

أجرى الحوار:
عيسى عبد الباقي

التركية تقوم بانشاء مشروعات عديدة وتحاول استغلال الكميات الكبيرة من المياه، ونحن نحاول لفت نظر تركيا لهذه الموضوعات حتى لا تكون هناك أزمة فى المستقبل.

حقيقة الأزمة السورية التركية.

● وحول طبيعة العلاقة المائية بين سوريا والعراق ؟

●● أوضح ان سوريا تعتبر الشعب العراقي شعباً شقيقاً وكل فلاح عراقي هو فلاح سوري فلا فرق بينهما

وبالفعل هناك اتفاقية لاقتسام المياه الواردة من دجلة والفرات وللجانب العراقي النصيب الاكبر فيها، فلا يمكن ان يكون هناك خلاف مع شعب عربي بشأن المياه.. لاننا نعتبر الشعب العربي أمة واحدة.

انابيب السلام ونقل المياه للكيان الصهيوني.

● كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن مشروع انابيب السلام، ومحاولة تركيا نقل مياه دجلة والفرات لاسرائيل مقابل تعاون مشترك بينهما حقيقة المشروع وموقف الحكومة السورية منه؟

●● فى الحقيقة عندما كان الرئيس التركي السابق اوزال فى الحكم عرض على الرئيس السوري حافظ الاسد مشروع نقل المياه للبلدان المجاورة... فوافقت الحكومة السورية مبدئيا بشروط معينة ان يتم النقل للبلدان العربية التى تعاني أزمة مياه وفق تفاهم مشترك ووضعنا شرطاً اساسياً هو عدم نقل نقطة مياه لاسرائيل

فهى دولة مغتصبة وبيننا حروب لا تسمح باعطائها نقطة مياه واحدة، وحتى اليوم لم يطرح هذا المشروع للنقاش مرة أخرى.

سد اتاتورك عدوان على حقوق سوريا والعراق.

● ما حقيقة سد اتاتورك الذى [illegible]جب المياه عن سوريا والعراق؟

●● [illegible] المشروع خطير للغاية ولا اخفى ذلك عليك ويؤثر على سوريا والعراق بشكل كبير ولكن حتى ليوم تؤكد تركيا مهما بلغت ضخامة المشاريع التى تقوم بها لا يمكن ان تلحق ضرراً بشعبي العراق وسوريا ونحن حتى اليوم نأخذ الوضع بالمحمل الحسن ونتعامل معه وفق هذا التصريح.

ولكن عندما يثبت ان الخطر قد بدأ يهاجمنا بالفعل سوف يكون لتحرك بكل الطرق لان المياه مصدر حياة ولانها بدأت تكون مصدراً للحروب.

●●ولكن تركيا تنقل المياه بالفعل لاسرائيل؟

لم تنقل تركيا المياه لاسرائيل عبر نهرى دجلة والفرات ولكن هناك تبادل خبرات لبناء مشاريع مشتركة، كما انها تقوم بنقل المياه الحلوة عبر الحاويات عن طريق البحر بعيدا عن لاراضي السورية وهذه المياه مصدرها نهرى سيحون وجيحون ويقال ان تركيا تبيعها بأسعار رخيصة بدلا من تصريفها فى البحر وهذان النهران ليس لنا فيهما أى حقوق مائية.



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سرقة المياه العربية

● كافة التقارير الواردة من جامعة تل ابيب تؤكد ان اسرائيل مستمرة فى سرقة المياه العربية، وانها سوف تحتفظ بمصادر هذه المياه فى حالة انسحابها؟

●● بالفعل اسرائيل مستمرة فى سرقة المياه من جنوب لبنان و لجولان بشكل واضح وهذا من مظاهر الاحتلال الذى يحاول العبث بحقوق الاخرين ولكن اذا تمت التسوية فسوف نطالب بهذه لمياه كحق مكتسب فهناك ابناء لجولان مهجرون حوالى (٣٠٠) لف يعيشون فى بؤر عمرانية قريبة من دمشق يستهلكون مياه اكثر من مياه دمشق وهؤلاء حتما سوف يعودون لاراضيهم وبالطبع محتاجون كل قطرة مياها.

فكل طرف يجب ان يعرف حقوقه : ويقف عندها... اسرائيل اليوم تنقل المياه من الجولان وجنوب لبنان لارضيها لداخلية بسبب هجرة السكان الاصليين ونحن لسنا مسئولين عن شح اسرائيل المائى، فاذا كان الوضع لعربى الحالى لا يسمح بعودة الحقوق المغتصبة فسوف يأتى اليوم الذى يرجع فيه الحق لصاحبه.فإسرائيل من وجهة نظرى انا والشعب السورى كله عدو مغتصب نحن نريد التسوية الكاملة غير المنقوصة، وهل يمكن ان نسمى ما يحدث فى قطاع غزة تسوية ولكن للاسف فإن إسرائيل لم تخط حتى اليوم خطوة واحدة نحو التسوية.

● تم خلال هذا الاسبوع ضخ المياه فى جنوب بحيرة طبريا شمال اسرائيل الى قناة الملك عبد الله بالاردن تبع للتسوية فما هو تعليقكم على هذا؟

●● كل دولة تاخذ بالاتجاه الذى تراه موافقاً لسياستها واهدافها وخدمة قضاياها ولا يمكن فرض رأى معين عليها... فما يره الجانب الاردنى طريقاً سهلاً للتسوية قد يعارضه الجانب السورى لذلك لسنا فى مجال مقارنة على وضع معين لسوريا لا تقيس صراعها مع العدو الصهيونى باى خطوات عربية خرى.. وانا لا اعلق على هذا الموضوع لانه يهم قطاعاً عربياً معيناً وسياسية معينة؟



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر حلقة الوصل فى أضخم مشروع لاستغلال المياه بنهر أنجا الزائيرى

كتب ـ أحمد هاشم:

وافقت لجنة لخبراء لعالمية على النتائج المبدئية لدراسات الجدوى الفنية و لاقتصادية لخاصة بمشروع ربط شبكات كهرباء مصر وزائير وإقامة أضخم مشروع فى لقرن الحادى و لعشرين لاستغلال مساقط لمياه على نهر انجا لزائيرى لتشغيل محطات توليد كهرباء مائية لتوفير إحتياجات لقارة الأفريقية من لطاقه لكهربائية وتصدير لفائض إلى قارة أوروبا عبر أضخم شبكة موحدة تبدأ من زائير.

وصرح لمهندس ماهر أباظة وزير لكهرباء و لطاقة بأن بنوك وبيوت التمويل الأوروبية اشترطت لتمويل هذا لمشروع لعملاق تشكيل لجنة ثلاثية من خبراء العالم تضم علماء من لولايات المتحدة وفرنسا و يطاليا لبحث دراسات الجدوى الفنية و لاقتصادية التى قام باعدادها بيت خبرة لماني وهيئة كهرباء فرنسا

وأكد الوفد لعالمى خلال لاجتماعات لتى استمرت يومين ان دراسات الجدوى التى مولها البنك الأفريقى بمنحة قدرها ٤,٥ مليون دولار لإقامة محطات كهرباء مائية على نهر انجا ستوفر ٥٠ الف ميجاوات وهى طاقة هائلة رخيصة ونظيفه، ويعتبر أكبر مشروع على مستوى العالم لتوليد لكهرباء بالطاقة المائيه

وأعلن وزير لكهرباء أنه فى ضوء مناقشة دراسات المشروع وتأكيدها على ايجابياته فان البنك الأفريقى و افق على تقديم ١,٥ مليون دولار منحة إضافية لمشروعات الحفاظ على البيئة للمشروع على ان يتم الانتهاء منها عام ١٩٩٧

ماهر اباظة

□ استفزازات جديدة:

الترابى يهدد بالمساس بحصة مصر فى مياه النيل

السودان يتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن

الخرطوم - وكالات الأنباء في تصعيد جديد، هدد حسن الترابى زعيم لجبهة القومية الإرهابية لحاكمة بالسودان بالاخلال باتفاقيات تقسيم مياه النيل على نحو يضر بمصالح مصر.

وقال الترابى ن إمداد ت مياه لنيل تمر الى مصر عبر السودان وإذا جرى استفزاز الخرطوم - على حد قوله - فإن دلك سيكون امراً حتمياً وأشار الى أن مصر لا تملك مياهاً جوفية تكفى احتياجات شعبها. وتأتي تصريحات التر بى عقب ساعات قليلة من الإعلان عن تقدم السودان بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي يزعم فيها ن لقوات المصرية قامت يومى الثلاثاء والأربعاء الماضيين بقتل عدد من العسكريين السودانيين فى منطقة حلايب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٥

آخر خرافات العصابة الحاكمة فى السودان

الترابى يهدد .. بقطع مياه النيل عن مصر!!!

الخرطوم ـ رويتر . كشف حسن الترابى زعيم ما يسمى بالجبهة القومية الاسلامية فى السودان عن الحقد الدفين الذى يسيطر على العصابة الحاكمة فى الخرطوم تجاه مصر والمصريين هدد الترابى فى تصريحات لوكالة رويتر بقطع مياه النيل عن مصر ونقض الاتفاقات الموقعة بين البلدين لتنظيم امدادات المياه .. وهى المرة الأولى التى تصدر مثل هذه التصريحات غير المسئولة فى تاريخ العلاقة بين البلدين .

نقلت رويتر عن الترابى تحذيره بأن امدادات مصر الرئيسية من المياه تحت السيطرة السودانية . فالنيل يجرى عبر أراضى السودان قبل أن يصل إلى مصر .

اضاف الترابى : « ان مصادر المياه تاتى من السودان . والمصريون ليست لديهم مصادر للمياه الجوفية . وإذا استفز السودان او دفع إلى نقض اتفاقات المياه . فان ذلك سيكون مميتا » .

من ناحية اخرى سلم مندوب السودان لدى الامم المتحدة مذكرة الى رئيس مجلس الأمن تتضمن بعض المزاعم ضد مصر حول الوضع فى منطقة حلايب .

ذكرت وكالة الأنباء السودانية (سونا) التى أذاعت النبأ ان المذكرة تدعو مجلس الأمن الى تحمل مسئولياته تجاه الوضع فى هذه المنطقة .

من ناحية اخرى قالت الوكالة ان الدكتور غازى صلاح الدين وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية اجتمع فى الخرطوم بممثلى اربعة من الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن وهم سفراء كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا والقائم بالأعمال الصينى وذلك كل على حدة .

أشارت الى أن الوزير السودانى اطلع هؤلاء السفراء على تطورات الأحداث فى العلاقات السودانية المصرية فى الفترة الأخيرة .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 2 يوليو 1995

توقع اجتماع للجنة السورية-التركية-العراقية لاقتسام مياه الفرات

الوفد السوري عاد من بغداد

□ دمشق
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الوفد السوري المؤلف من خبراء فنيين وقانونيين في مجال المياه، عاد اخيراً الى دمشق بعد زيارة لبغداد استمرت بضعة ايام جرى خلالها محادثات مع المسؤولين في وزارة الري العراقية لتنسيق الموقف وتبادل المعلومات حول ملف المياه

واضافت المصادر ان مدير مشروع حوض الفرات السيد ابراهيم مخول رأس الوفد الذي ضم رئيس ادارة المعاهدات في وزارة الخارجية السيد محمد منيب الرفاعي (شارك بصفته عضواً في الوفد السوري الى اللجنة الثلاثية الخاصة بالمياه)، ورئيس قسم المياه الدولية في وزارة الري السيد محمد حاصباني والسيد عبدالعزيز المصري الاختصاصي في ملف الفرات في وزارة الري.

واوضحت المصادر ان الجانبين السوري والعراقي تبادلا «المعلومات عن استخدام كل منهما مياه نهري الفرات ودجلة وضرورة اقتسامهما على اساس ثلاثي مع الجانب التركي» وان الطرفين يسعيان الى «اتخاذ موقف موحدة من موضوع قسمة الفرات» في حال انعقاد اجتماعات بين الاطراف الثلاثة.

واجريت المحادثات بين السوريين والعراقيين «من منظور قومي» لملف المياه في المنطقة اذ ان الجانبين طالبا تركيا دائماً بتوقيع اتفاق نهائي لقسمة مياه الفرات على اساس ثلاثي يسمح بتصريف الاتراك ثلثي تدفق مياه الفرات، اي ٦٦٦ متراً مكعباً في الثانية من اصل تدفق النهر البالغ نحو الف متر مكعب في الثانية.

وتامل دمشق وبغداد باتفاق كهذا ليحل محلّ البروتوكول المرحلي الموقع بين سورية وتركيا في عام ١٩٨٧ الذي لا يصرف الاتراك بموجبه سوى ٥٠٠ متر مكعب في الثانية.وفي حال وُقع اتفاق ثلاثي يتوقع ان يستمر العمل بالاتفاق السوري - العراقي الذي بدا العمل به في عام ١٩٩٠، وهو يعطي العراقيين ٥٨ في المئة من الكمية الاتية الى سورية من الاراضي التركية، فيما يحتفظ السوريون بـ ٤٢ في المئة.

ولم تستبعد المصادر السورية ان ينعقد قريباً الاجتماع الرقم ١٧ للجنة السورية العراقية - التركية (تاسست في عام ١٩٨٠)، او تجري دمشق «اتصالات ديبلوماسية» لترتيب استضافتها الاجتماع. وجمدت اجتماعات اللجنة منذ العام ١٩٩٢ وعقد الاجتماع الاخير في دمشق حيث اتفق على عقد الاجتماع اللاحق في بغداد.

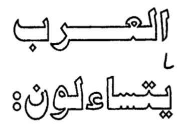
وذكرت المصادر ان اجتماع «تبادل المعلومات» بين السوريين والعراقيين جاء في اطار لقاءات دورية يعقدها الطرفان «لحفظ الحق العربي في المياه» وان ترتيب اللقاءات بين الجانبين يجري بالطرق «الديبلوماسية». يذكر ان سورية هي المتضرر الاكبر في الوضع الحالي، اذ ان العراقيين هم المستفيد الاكبر من نهر دجلة (١٨٥٠ كلم) والاتراك المستفيد الاكبر من مياه الفرات (٢٨٠٠ كلم). وتعتبر انقرة الفرات نهراً تركياً يمر في اراضي الدول المجاورة، لذلك فان القسمة، حسب الراي التركي تكون بين طرف تركي وآخر عربي (سورية والعراق)، وبالتالي فان تركيا تعطي ما يزيد عن حاجتها اليهما. لكن مصادر سورية تؤكد ان «الفرات نهر دولي يمر في اراضي ثلاث دول وليس دولتين، ما يعني اقتسامه على اساس ثلاثي وليس ثنائياً». وتضيف ان «الامر يتعلق بموضوع السيادة على الموارد المائية».



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٥/٧/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الكلور أم الأوزون فى تنقية المياه

الكلور أم الأوزون.. فى تنقية مياه الشرب؟ هذا التساؤل تبحث الدول العربية له عن إجابة.. فالكلور رغم أنه يعمل بكفاءة.. وأسعاره تتسم بالانخفاض.. ويقوم بدور مهم فى تامين سلامة المياه.. إلا أنه يتفاعل مع المواد العضوية بالمياه وتنتج عنهما مركبات خطيرة على الصحة العامة وتؤدى إلى الإصابه بالأمراض السرطانية والأورام الخبيثة.

أما غاز الأوزون.. فهو رغم ارتفاع أسعاره التى لا تتلاءم مع إمكانات دول العالم الثالث.. باعتباره حلاً غير عملى لعمليات التنقية لدى العرب.. فإن له «إيجابياته».. فالأوزون يحسن طعم ولون ورائحة المياه.. ولا يستلزم استخدامه عمليات إضافية لإزالة الزائد منه ـ كما يحدث فى الكلور ـ إلى جانب إمكانية تحضير وحداته بسهولة عن طريق الهواء الجوى.

فى السطور القادمة.. نروى التفاصيل!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٥

الكلور يتفاعل مع المركبات العضوية بالمياه ويسبب الأمراض السرطانية والأورام الخبيثة!

□■□

التنقية بالأوزون أكثر تكلفة.. ولا تتلاءم مع اقتصاديات العالم الثالث!

□الخبراء ينصحون باستخدام الأوزون فى تنقية المياه المعبأة فى زجاجات!

تحقيق من القاهرة ـ
محمد عبد العليم:

بداية سألت الدكتور أسامة محمد على أستاذ تلوث المياه عن فعالية استخدام الكلور فى تنقية مياه الشرب؟

يجيب: أن الكلور كمادة معقمة تعمل بكفاءة.. بينما تكمن المشكلة الأساسية فى المواد العضوية التى تتفاعل مع الكلور.. وتنتج عنها مواد عضوية مكلورة.. ومن بين هذه المواد العضوية المبيدات الزراعية التى تصل إلى مصادر المياه بواسطة عمليات غسيل التربة، والمواد الهيدروكربونية التى تعد أحد مخلفات المراكب وخاصة السولار ومشتقات الكلور المختلفة، ومخلفات المصانع التى يتم صرفها دون معالجتها كيميائيا بالإضافة إلى مخلفات المجارى التى تحمل مواد عضوية كثيرة.

أما المواد العضوية الكيماوية الذائبة فهى تتفاعل بدرجة كبيرة وتتحول إلى صور متعددة، فالمبيد الواحد يتحول إلى مركب آخر نتيجة تأثير الأشعة فوق البنفسجية والبكتريا وبذلك تنتج عن عمليات التفاعل مركبات عضوية بأعداد ضخمة.. وتكون هذه المركبات عند تفاعلها مع مادة الكلور المستخدمة فى عمليات تنقية مياه الشرب أحد مسببات السرطان وأورام الكلى والكبد لخطورتها على الصحة العامة.

ورغم خطورة استخدام مادة «الكلور» فى تنقية مياه الشرب والذى تنتج عنه تفاعلات ضارة.. إلا أنه يقوم بدور مهم فى تأمين سلامة المياه.. أما غاز الأوزون فإنه يجب أن يستخدم فى بداية عملية التعقيم حيث يساهم فى أكسدة المواد العضوية مع الاستعانة بالكلور فى النهاية لإتمام عملية التعقيم النهائى وترسيب المواد العالقة وضمان وصولها معقمة إلى المستهلك.

لكن الدكتور محمد رجائى لاشين أستاذ تلوث المياه بمركز البحوث يرى أنه من الضرورى الأخذ فى الاعتبار نوعية المياه وجرعتها.. فكلما كانت المياه سيئة فإن أية إضافة للكلور



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٥

ستكون ذات خطورة كبيرة.. فمصر مازالت تستخدم المواصفات القياسية لمنظمة الصحة العالمية منذ عام 1971.. رغم وضع مواصفات جديدة عام 84 وتعديلاتها فى عام 1994.. بالإضافة إلى أن اللجنة العليا للمياه لم تجتمع منذ عام 75 سوى مرة واحدة.. وبالتالى فإن المواصفات القياسية السابقة هى أكثر خطورة وتزيد على الحدود المقررة.

وتلجأ بعض الدول العربية إلى استخدام محطات تنقية المياه النقالى.. وفى هذه المحطات يتم استخدام كميات كبيرة من الكلور يضبط جرعاتها عمال فقط.. والتى تستلزم أن يتولى الإشراف على هذه الجرعات مهندسون أو كيميائيون متخصصون.. فتكون الجرعات المستخدمة فى معظم الأحيان أكثر من الحدود المقررة مما يشكل خطورة على من يتناولونها.

وفى دراسة علمية أجراها مركز البحوث على حيوانات التجارب تبين فيها - كما يقول د. أنور الديب - المشرف على الدراسة أن هناك آثاراً جانبية ضارة من تنقية مياه الشرب باستخدام الكلور بسبب تعامله مع مركبات «الفينول» التى ينتج عنها مركبات الفينول المكلورة والتى تسبب طعما ورائحة غير مقبولة لمياه الشرب كما يتفاعل مع بعض المصادر الطبيعية كالطحالب والنباتات المتحللة وينتج عنها مشتقات الكلور والميثان كالكلوروفورم والبرمفورم وغيرها من المشتقات التى تسبب السرطان.. وهناك العديد من المواد الكيميائية العضوية التى تسبب خطورة على صحة الإنسان مثل المبيدات الحشرية المكلورة التى تقاوم التحلل فى الوسط المائى.

وبالنسبة لجرعات الكلور المستخدمة فى تنقية مياه الشرب - والكلام هنا للدكتور مصطفى اسماعيل أستاذ الكيمياء بجامعة عين شمس - فإنها يجب أن تكون فى معدلات تصل إلى 0.6 جزء فى المليون وتترك فى المياه لمدة 60 دقيقة فيتبقى منه 0.2 جزء فى المليون.. كما تضاف مادة الكلور على 3 مراحل قبل الترشيح.. ثم زيادة نسبة الكلور عن النسب العادية بإضافة ما بين 2 إلى 0.3 جزء فى المليون مع بقاء نسبة 6. 0 جزء لقتل الأوبئة والميكروبات.

وإذا كانت هذه هى اخطار استخدام جرعات كبيرة من مادة الكلور فى تنقية مياه الشرب.. فما هو الحل؟!

فى رأى المهندسة ليلى عبد المنعم رئيسة قسم التصميم الهيدروليكى بمرفق مياه القاهرة أن الكيلو جرام الواحد من الأوزون - والتى تسعى الدول العربية لاستخدامه فى التنقية - كما تفعل الدول الأوروبية - يستلزم ما بين 23 و30 كيلو وات/ساعة كهرباء.. وبالتالى فإن تكاليف استخدام الأوزون مرتفعة جدا مقارنة بإمكان دول العالم الثالث.

كما أن صيانة وحدات الكلور أكثر تكلفة.. وأكثر صعوبة وتحتاج إلى إمكانات خاصة من المهندسين والمشرفين عليه.. ولذلك فإن الأوزون - يعد حلا غير عملى لهذه الدول - كما أنه فى

هذه الحالة ـ يمكن استخدام الأوزون فى مياه الشرب المعبأة فى زجاجات فقط.. باعتبار أن ارتفاع تكاليف التنقية قد تعوضه تكاليف الزجاجات المباعة.

وعندما سألت الدكتور احمد سرحان بوزارة الصحة عن رأيه فى استخدام الكلور فى تنقية مياه الشرب قال لـ «العالم اليوم» إن هذه المادة تضمن فعالية تنقية المياه بعد نصف ساعة من استخدامها بينما يتناقص تركيزها فى الماء تدريجيا وفقا لحالة الشبكة.. ونقاء المياه وحتى حدود 2. 0 جزء فى المليون.. وهو مادة أمنة إذا لم تستخدم بجرعات كبيرة.. أو إذا لم تتفاعل مع المواد العضوية فى المياه وهو ما يرتبط بدرجة نقاء المياه وخلوها من الشوائب.. والمواد العالقة.. ومخلفات المصانع التى يتم صرفها دون معالجتها كيميائيا.

وإذا كان للأوزون سلبياته كارتفاع أسعاره مثلا.. بما لا يتلاءم مع اقتصاديات العالم النامى فإن من أهم مميزات استخدامه فى تنقية المياه أنه يحسن من لون وطعم ورائحة المياه ولا يتطلب استخدامه عمليات إضافية لإزالة الزائد منه مثلما يحدث فى حالة الكلور.. كما أن غاز الأوزون يمكن تحضيره فى الموقع نظرا لأن الحاجة إلى تحضيره لا تستلزم أكثر من توفير وحدة الكهرباء.. ووحدة إنتاج الغاز باستخدام الهواء الجوى. وكذلك أيضا فإن الأوزون ليس له مركبات ضارة كنواتج ثانوية مثل مركبات الميثان المكلورة فى حالة الكلور وهو أيضا لا يزيل المركبات أو المواد العضوية لكنه يحولها إلى مركبات أخرى غير ضارة.. وله تأثير أقوى فى إبادة البكتريا من الكلور وبجرعات أقل ووقت أقل أيضا حيث إن الأوزون يقتل فيروس الالتهاب الكبدى الوبائى خلال دقيقتين بينما يحتاج فى حالة استخدام الكلور إلى 3 ساعات. وهنا يصبح استخدام الأوزون بعد تلوث مياه النيل بعد بناء السد العالى وظهور ورد النيل والديدان والبكتريا والطحالب وزيادة نسبة الإشعاعات والبكتريا معقدة التركيب ضرورة ملحة تفرضها الأوضاع الراهنة للبيئة العربية.

وتبدو عمليات استخدام الأوزون فى تنقية مياه الشرب أكثر إلحاحا فى حالة وجود كميات من المبيدات والمركبات العضوية بالمياه، واللجوء إلى استخدام الكلور فى عمليات التنقية يؤدى إلى عمليات تفاعل مستمر تنتج عنها مواد خطرة على الصحة العامة وتسبب اوراما سرطانية وأمراضا خبيثة. ومن بين الطرق الحديثة لتنقية المياه وتعقيمها غير الأوزون هو ثانى أكسيد الكربون، والأشعة فوق البنفسجية كطرق فيزيائية.. وهى كلها طرق تجرى تجربتها علميا ودراسة الجدوى الاقتصادية لها.

وكما يقول د. محمد الأيحى خبير تلوث المياه فإن مصادر التلوث فى المياه كثيرة.. فهى تتلوث دائما بالكائنات الدقيقة التى تسبب أمراضا معدية كالتيفود والكوليرا، والدوسنتاريا وغيرها من البكتريا والديدان المتطفلة، إلى جانب بعض أنواع البكتريا



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والطحالب والقلويات التى تعيش فى البيئة المائية.. وهذه المواد تكون أكثر خطورة عند تفاعلها مع الكلور فينتج عنها مواد ومركبات أخرى خطيرة.

ويقترح الدكتور سعيد شلبي أستاذ أمراض الباطنة والمتوطنة إضافة عدة معايير إلى المواصفات القياسية والبكتريولوجية المصرية منها عدم وجود مجموعة البكتريا السبحية، والبرازية فى أى عينة والبحث عن طرق أخرى بديلة لتنقية مياه الشرب بدلا من استخدام الكلور الذى يحدث تأثيرا خطيرا على الصحة العامة.

وبالنسبة لبدائل الكلور وهى الأوزون والأشعة فوق البنفسجية وثانى أكسيد الكربون فإنها مواد مؤكسدة وقوية جدا، ومعقم ممتاز للبكتريا.. لكنها رغم ذلك يجب استخدامها فى المحطات القصيرة التى تضم شبكات قصيرة فقط.

السودان يوسط مجلس الأمن.. وأثيوبيا تتعقب الجناة:

موسى وراضى يحذران الترابى من اللعب بالنار والمساس بمياه النيل

كتب محمد الرماح وعيسى عبد الباقى والوكالات:

وجه السيد عمرو موسى وزير الخارجية تحذيرا شديد اللهجة للدكتور حسن الترابى زعيم لجبهة الاسلامية بالسودان.

وقال موسى تعقيبا على تصريحات الترابى إننى ادعوه الى عدم اللعب بالنار وفى الوقت نفسه عدم اللعب بالمياه وان يبتعد كلية عن الأمور التى هى أكبر منه بكثير.

وكان الترابى قد هدد فى الواحدة من منتصف ليلة امس بالتدخل فى اتفاقات مياه لنيل التى تنظم حصتى البلدين قائلا ان مصر لا تملك مياها جوفية وانه اذا استفز السودان للتدخل فى مياه النيل فان ذلك سيكون أمرا مميتا!.

ومن جانبه استبعد الدكتور عبد الهادى راضى وزير لاشغال والمو رد المائية ان يقدم السودان على التلاعب فى اتفاقية مياه النيل او الغائها من طرف واحد لأن ذلك لا يجوز مطلقا حيث إن الاتفاقية تم توقيعها عام ١٩٥٩ فى اطار القانون والاعراف الدولية وبذالك فان المساس بها امر مستحيل.

أبدى راضى دهشته من تدخل الترابى فيما لا يعنيه متسائلا عن الوجهة التى يمثلها التر بى حتى يتحدث في تلك لامور.

وقال راضى ان عقلاء السودان يعلمون تمام العلم ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الاحمر الذى لا يمكن تجاوزه باعتبارها الاداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية مؤكدا ان السودان لا يمكن ان ينتقص ولا.. قطرة واحدة من حصة مصر التى تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب طبقا للاتفاقية.واضاف وزير الرى ان اى عمل سودانى فى هذا الشأن سيضر اولا بالسودان قبل ان يضر بمصر مؤكدا ان هذا لامر هو خط النار الذى لا يمكن تجاوزه.وعلى صعيد الوضع فى اثيوبيا اكد مسئولون اثيوبيون امس ان قوات الأمن مستمرة فى البحث عن اثنين من المسلحين الذين اشتركو فى محاولة الاغتيال الفاشلة على ركب الرئيس مبارك.وذكر مسئول منظمة الوحدة الافريقية ان البحث يدور فى العاصمة اديس ابابا التى يبلغ عدد سكانها ٣,٥ مليون نسمة حيث انه يرجح عدم مغادرة المشتبه فيهم للمدينة خاصة ان الشرطة الاثيوبية تر قب منافذ البلاد جوا وبرا. وكانت الشرطة الاثيوبية قد قتلت ثلاثة مسلحين فى هجوم لها امس الاول على احد ضواحى أديس أبابا حيث أكد مسئولون اثيوبيون ان الثلاثة من اصل عربى لم تكشف عن هويتهم بعد ولم تعلق السلطات الاثيوبية على تقارير نسبت الى الشرطة المصرية تتهم فيها ثلاثة اثيوبيين بالتورط فى محاولة الاغتيال الفاشلة.الى ذلك ذكرت الاذاعة السودانية ان حكومة السودان دعت عددا من سفر ء الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن الى مطالبة الحكومة المصرية بضبط النفس وذلك فى اعقاب الشكوى لتى رفعها السودان أمس الأول لى مجلس الامن بشان الوضع فى حلايب.



المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥

لماذا يهدد الترابي بقطع المياه عن مصر؟!

مصالح السودان أم مصلحة الترابي؟



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥

سؤال مشروع فى مواجهة التهديد بقطع المياه

احدثت لتصريحات التى ادلى بها لدكتور اسامة الباز امس الاول حول الازمة مع السود ن ارتياحا كبيرا فى الأوساط لجماهيرية والسياسية ليس فى مصر فحسب بل فى الشارع العربى باسره.

وقد توقع الكثيرون ان يتوقف قادة لقطر الشقيق عن إشعال نار لحرب والتحريض ضد اشقائهم فى الشمال، بيدان التصريحات التى ادلى بها د. حسن الترابى مس كان لها وقع الصدمة على المواطنين العاديين ، لقد هدد د. الترابى بالتدخل فى اتفاقات تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، وقال إن امدادات المياه لمصر تمر عبر هذا البلد، وأن مصر لا تملك مياها جوفيه وإذا استفز لسودانيون للتدخل فى مياه النيل فإن ذلك سوف يكون امرا مميتا.

لقد قرات هذه لتصريحات اكثر من مرة، ولم اصدق ان يبلغ التهور بمفكر فى وزن حسن الترابى إلى هذه الدرجة من الاندفاع و لتحدى..

والدكتور حسن الترابى لمن لايعرفونه حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة السوربون وكان عميدا لكلية الحقوق بجامعة الخرطوم وقد سجنه النميرى لاكثر من سبع سنو ت ثم جاء به مستشارا لحكومته..

وفى اول انتخابات ديمقراطية لم يوفق الترابى فى النجاح فى الدائرة التى رشح نفسه فيها فى ام درمان وذلك بسبب الاقاويل التى ترددت حول صمته امام عملية تهريب الفلاشا لى اسرائيل فى أخريات عهد النميرى..

ومع بدايات ثورة الانقاذ الوطنى خدع العسكر العالم باسره عندما راحوا يلقون القبض على قادة الاحزاب ورجال النقابات بتهمة إفساد الحياة السياسية، وكان من بين المقبوض عليهم د. حسن الترابى..

ولكن ماهى إلا يام قليلة حتى افرج عن الترابى وبدأت المعلومات تتردد حول العلاقة السرية التى تربط بين تنظيم الجبهة الاسلامية القومية وبين العسكر الذين يشكلون الواجهة العلنية للجبهة..

ولم يكن لدى مصر امام هذه المعلومات من موقف بعينه بل اعتبرت الامر شانا داخليا ولم تسع او تحاول السعى لإثارة القلاقل او التحريض ضد النظام الجديد بل يشهد الجميع ان الرئيس مبارك سعى لدى كثير من الاطراف الاوربية والعربية للوقوف الى جانب نظام البشير ودعمه اقتصاديا..

وفجاة ظهر الترابى بوجهه مكشوفا وما كان يقال سرا وضح للجميع انه يعكس صورة حقيقية لتنظيم الجبهة القومية الاسلامية بوجهيه المدنى والعسكرى..

ومن يومها دخلت امريكا على الخط وبدات تشيع معلومات خاطئة عن كل طرف لدى الطرف الآخر.

فازدادت حدة التوتر فراح كل طرف يلقى بالاتهامات على الطرف الآخر.

وبدانا نسمع من الاشقاء السودانيين لغة جديدة لم نتعود عليها من قبل وبدانا نرى منهم تصرفات تبدو معادية لكل ماهو مصرى وكانت الحجج دوما و هية

بقلم:



مصطفى بكرى

ولا اساس لها من لواقع..

نعم كانت مصر قلقة من بعض التصرفات وكانت تتوقف كثيرا امام المعلومات التى تتحدث عن تهريب الاسلحة من السود ن ووجود بعض عناصر العنف الاصولية على اراضيها إلا ان القاهرة كانت تضع دوما العلاقات التاريخية والاستراتيجية فوق كل اعتبار.وفجاة ودون سابق انذار خرجت علينا مشكلةحلايب وهى مشكلة ليست وليدة التو واللحظة وراح الاشقاء يعتبرون هذه القضية هى الفيصل فى العلاقات بين لبلدين..

وقد سعت مصر من جانبها الى تهدئة الاجواء إلا انها فوجئت بالسودان الشقيق يشكوها فى مجلس الامن ودون حتى انتظار للجامعة العربية وكانه مصر على تدويل الازمة وفتح الباب امام التدخل الاجنبى فى هذه القضية التى تخص شعبا واحدا وارضا واحدة.

ولم تخف القاهرة غضبها على هذا التصرف وغيره من التصرفات وابلغت ذلك الى كل من معمر القذافى وحافظ الأسد وياسر عرفات الذين باشروا القيام بمهمة وساطة بين الطرفين.

وتوقع كثيرون يومها ان تنجح جهود الوساطة فى راب الصدع بيد ان وسائل الاعلام هنا وهناك ر حت تزيد النار اشتعالا حتى جاء المقال غير المسئول والذى كتبه الاستاذ ابراهيم سعده ودعا فيه مصر الى غزو السودان اسوة بما جرى فى هاييتى..

ورغم ان مصر حكومة وشعبا اعربت عن عدم رضاها ورفضها لهذا الاسلوب إلا ان الاشقاء فى السودان اعتبروا ماكتبه ابراهيم سعده تعبيرا عن خاطر وامنية فى ذهن النظام وراحوا يتعاملون مع الامر على هذا النحو..

وعندما قيل لهم ان فى مصر حرية صحافة وان احدا لا يحاسب احدا على ما يكتب ، لم يصدقوا ذلك واطلقوا ابواقهم وايديهم ضد كل ما هو مصرى وهكذا اشتعلت الازمة واصبح كل طرف يتربص بالطرف الاخر حتى جاءت العملية الاجرامية التى استهدفت حياة الرئيس فبدات الامور تدخل الى منحى جديد دفع الجميع الى وضع ايديهم على قلوبهم..

وكان هناك اطرافا كانت تنتظر ساعة الازمة لتدفع الامور الى مزيد من التعقيد وتفتح ابواب جهنم لتضم الى جوفها شعب وادى النيل فى حرب طاحنة لا احد يعرف متى تنتهى...!

وفى خضم الحرب الكلامية التى اشتعلت وقع على الحدود حادث بسيط اسفر عن جرح بعض الجنود من كلا الجانبين إلا ان الخرطوم اعتبرت الحادث هو بداية لغزو عسكرى قررت مصر القيام به ضد السودان.

ورغم ان القاهرة نفت ذلك إلا ان حكومة البشير ووسائل اعلامه صورت الأمر على غير حقيقته وراحت تعلن التعبئة العامة وتهدد بدحر ما اسمتهم بـ « الغزاة الجدد».

وعندما تحدث د. اسامة الباز بكلمات واضحة تصورنا ان ذلك كفيل بان يخرس الابواق التى تبحث عن معارك وهمية ولكن الدكتور الترابى خرج علينا بسلاح مياه النيل وهكذا جاء الترابى ليردد ذات الاسطوانة المشروخة التى عفى عليها الزمن واصبحت من الاعيب الخطرة الى يجب الابتعاد عنها وكانه بذلك يريد ان يؤكد لنا ان المبادرة فى يده هو وانه قادر على تعطيش الشعب المصرى اذا ما امسك بمياه النيل ومنع تدفقها..

اننى على يقين بان هذا الراى الذى اطلقه الترابى لا يخرج عن كونه هرطقة بالية وتهديدا اجوف وكلاما غير مسئول لا يرضى احدا من الاشقاء السودانيين.

ومع كل ذلك فنحن يجب ان نتعامل بحرص مع هذه التصريحات وان ناخذها ماخذ الجد والا ندفع الاشقاء الى مزيد من التصرفات الجنونية.

اننى لا اعتبر هذا ضعفا او تراجعا بل هذا هو قدر مصر وهذا هو دورها وهذا هو حرص القيادة على شعب وادى النيل وعلى مستقبل هذه الامة.

إننا لا يجب ن ننسى اوننتاسى ان هناك عدوا يتربص بمصر والسودان وكل الامة وان هذا العدو يمتلك ٢٠٠ قنبلة نووية موجهة الى جميع العو صم العربية وان لديه مشروعا للهيمنة والسيطرة على المنطقة باسرها..

ان السودان ليس عدوا لمصر كما ان مصر ليست عدوة للسودان حتى وان اختلفت لرؤى الى حد التناقض لان مابين القطرين من علاقات ووشائج وقربى أكبر بكثير من الخلافات المنهجية او الايديولوجية..

قد يتساءل البعض ولكن كيف لطريق الى التقارب والازمة بلغت ذروتها؟ وهنا أريد ان أذكر بخلافات سابقة جرت مع ليبيا الشقيقة ووصلت الى حد لحرب فى اخريات عهد السادات ومع كل ذلك امكن للقطرين الشقيقين فى عهد حكم الرئيس مبارك تجاوز الأزمة حتى اصبحت العلاقات بين البلدين مثالا لما يجب ان يحتذى بين الاشقاء من هنا اقول: إن السودان هو قدرنا وان مصر هى قدر السودان فالدم السودانى محرم الى الابد على كل مصرى والدم المصرى محرم الى لخلود على كل سود نى وكل من يقول بعكس ذلك هو العدو لحقيقى لابناء وادى النيل..

اننى اتوجه هنا الى شعب

السودان الشقيق وليس الى حكومته التى ستسقط بيد هذا الشعب ان لم يكن اليوم فغدا واقول:

ان كل من يراهنون على افساد العلاقات بيننا هم الى مزبلة التاريخ.

ان كل من يدفعوننا الى الصدام سويا هم الذين ينفذون حقا مخططات الصهاينة والامريكان.

ان كل من يهددون أشقاءكم فى شمال الوادى بحرب العطش وقطع المياه او تسميمها هم العدو الحقيقى للعلاقات بين القطرين.

ان كل مصرى مستعد ان يقطع يده قبل ان يوجه رصاصاته لى صدر شقيقه السودانى ودعكم من الاصوات النشاز التى تنطلق هنا او هناك.

يا شعب السودان الشقيق.. السودان لمصر ومصر للسودان .. هذه هى الحقيقة التاريخية التى ستظل خالدة فى سجل الشعبين اما غير ذلك فهو الهراء بعينه.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٧/١٩٩٥

بغداد تؤيد الخرطوم وتتهم القاهرة بإثارة أزمة مفتعلة

مصر تحذر الترابي من المساس بالمياه والسودان يتهم إريتريا باستفزازات

لندن: من عثمان ميرغني
القاهرة: «الشرق الأوسط»

ردت مصر بحدة امس على تصريحات للدكتور حسن الترابي الامين العام للجبهة القومية الاسلامية السودانية لمح فيها الى ان السودان قد يستخدم ورقة مياه النيل للرد على مصر في حال استمرار التصعيد.

وقال وزير الخارجية المصري عمرو موسى في تصريحات امس «ان على الترابي ان يبتعد عن الأمور التي هي أكبر منه بكثير والا يلعب بالنار، وفي الوقت نفسه الا يلعب بالمياه».

كذلك صرح وزير الاشغال والموارد المائية المصري الدكتور عبد الهادي راضي بأن مصر تعتبر مياه النيل خطاً احمر لن تسمح بتجاوزه.

وقال راضي «ان العقلاء في السودان يفهمون تماما ان اتفاقية مياه النيل هي الخط الاحمر الذي لا نمكن تجاوزه باعتبارها الاداة التي تعمل بها دول حوض النيل وفقاً للمواثيق الدولية».

وكان الترابي قد قال «اننا لا نريد ان نفاقم التوترات... لكن امدادات المياه تاتي من هذا البلد. انهم (في مصر) ليس لديهم اي موارد مائية جوفية، واذا تعرض السودان لاستفزاز يدفعه الى عدم الالتزام باتفاقيات المياه، فإن هذا سيكون أمراً مهلكاً».

وفي الوقت الذي استمرت فيه حرب التصريحات بين السودان ومصر، بدا ان جبهة اخرى تتجه نحو المزيد من التوتر والتصعيد، اذ اتهمت الخرطوم اريتريا بالقيام باستفزازات على الحدود. وقال المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية اللواء محمد بشير سليمان في تصريحات امس في الخرطوم ان عناصر اريترية تقوم بشكل مستمر باستفزازات على الحدود السودانية».

ولم يحدد سليمان طبيعة هذه الاستفزازات الا انه قال ان السودان قادر على الدفاع عن نفسه.

وكانت السلطات السودانية قد اعلنت امس الاول انها اعتقلت شخصين دخلا شرق البلاد قادمين من اريتريا وهما يحملان منشورات معادية للحكومة.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير المياه المصري: النيل خط أحمر لن نسمح بتجاوزه

القاهرة: «الشرق الاوسط»

استبعد الدكتور عبد الهادي راضي، وزير الاشغال والموارد المائية المصري، ان يقدم السودان على التلاعب باتفاقية مياه السل او الغائها من طرف واحد مستندا في ذلك الى ان هذه الاتفاقية الموقعة عام 1959 ابرمت في اطار القانون الدولي والاعراف الدولية وانه لا يجوز لاي طرف ان يلغيها من جانبه.

وكان لدكتور راضي يتحدث لى الصحافيين امس تعقيبا على تهديدات الدكتور حسن الترابي، زعيم الجبهة القومية الاسلامية في السودان في هذا لصدد واشار الى ان لعقلاء مي السود ن يفهمون تماما ان اتفاقية مياه النيل هي لخط الأحمر الذي لا ىمكن تحاوزه باعتبارها الاداة التي ىعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية.

وقال الوزير المصرى ان حصة مصر مضمونة ومامونة من هذه المياه وهي 55 مليار متر مكعب طبقا لاتفاقية مياه النيل

وأوضح ان مسألة المياه بالذات تختلف عن باقي الأمور والمشاكل الاخرى لانها تتعلق بحياة شعب ومستقبل أمة وتحكمها قوانن دولية. وقال الدكتور عبد الهادي راضي ان اي عمل سوداني في هدا الشان سنضر اولا بالسودان قبل ان يضر بمصر. ان اتفاقيه مياه النيل تنظم وتضمن حق مصر لتاريخي الذي لا يمكن المساس به او التعدي عليه لان هذا الحق هو خط النار الذي لا يمكن تجاوزه.

وتجدر الاشارة الى ان الدول الموقعة على الاتفاقية هي اريتريا والسودان واثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى بالاضافة الى مصر.

ودعا عدد من اعضاء مجلس الشعب المصري الى اجتماع طارئ للجان الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي لبحث التهديدات المستفزة من الدكتور الترابي عن قطع مياه نهر النيل عن مصر وتعريض المصريين للهلاك.

وحذر هؤلاء النواب من اتخاذ اي مواقف عدائية ضد مصر بعد فشل مخطط اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى اديس ابابا

واكد هؤلاء النواب ان تصريحات الترابي تعد الأولى من نوعها مي تاريخ العلاقات بين لبلدين ولم يسمعها الجانب المصرى من قبل.

واكد النو ب ان مصر حريصة على لعلاقات الطيبة مع افر د الشعب السود ني وان الرئيس مبارك رغم تعرضه لمحاولة الاغتيال الفاشلة الا نه اشار الى لعلاقات الطيبة مع افراد الشعب لسوداني واستقبل المئات من المواطنين السودانيين بالقاهرة.

وكان الدكتور الترابي قد ابلغ وكالة رويتر قوله ان مياه النيل التي تصل الى مصر عبر السود ن تعد سلاحا قويا في يد السودان فى اي مواجهة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٥

اجتماع برئاسة صدقى لبحث تهديدات الترابى بمنع مياه النيل

وزير الأشغال : اتفاقية مياه النيل دولية ولا يمكن لأى طرف الالغاء من جانب واحد

عمرو موسى : تصريحات الترابى بالاخلال بمياة النيل اكبر منه بكثير

كتب كامل مرسى :
ومحمد بركات :

اكد الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية ان اتفاقية دول حوض النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ٥٩ تأتى فى اطار قانونى دولى وعراف دولية ولا يمكن لأى طرف ان يلغيها من جانب واحد على الاطلاق وان هذه الاتفاقيه تمثل مبادىء عينية بين الدول الموقعة عليها تتأثر بها الحياة فى كل دولة وبالتالى من الصعب ومن المستحيل ان يمسها طرف واحد دون تفاوض مع الطرف الاخر اذا كان هناك نقاط يتم التفاوض حولها

وقال لا اعلم ماذا يمثل الترابى من الوجهه الرسمية فى السودان ولا اعتقد ان اى عاقل بالخرطوم يمكن ان يفكر فى إلغاء اتفاقيه مياة النيل والموقعة عام ٥٩ لانها فى صالح السودان كما هى فى صالح مصر . وانه اذا كان الترابى او غيره قد هدد بالتدخل فى اتفاقية تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان فعليه ان يستوعب الدرس جيدا لأن هذا الموضوع يمس حياه كل المصريين

وقال وزير الاشغال انه لا توجد اى وسيله او اسلوب يمكن ان تؤثر فيه السودان على مصر ولو بنقطة مياة واحده على الاطلاق فحصتنا من المياه مضمونه ومؤمونه وتقدر بـ٥٥ مليار متر مكعب سنويا . وعقلاء السودان يفهمون تماما ان المساس بالاتفاقية هى الخط الاحمر الذى لايمكن تجاوزه .

وقال وزير الاشغال ان ما حدث فى اديس ابابا من محاولة لاغتيال الرئيس مبارك مسأله استنكرها العالم كله لان الرئيس لا يمثل شعب مصر فقط ولكنه رمز من الرموز المعروفه على المستوى الدولى والاسلامى والافريقى .. أما مسألة مياه النيل مسأله مختلفة تماما لانها تتعلق بقوانين دولية وحياة ومستقبل أمة بالكامل .. كما تتعلق بمستقبل الشعب السودانى ذاته لأن ما يمكن ان يفعله السودان سيضر به اولا قبل ان يضر بمصر .

واختتم وزير الاشغال تصريحاته ان مصر قامت بتنفيذ مشروعات مشتركة من اجل توفير واستخدام مياة النيل لصالح الشعبين المصرى والسودانى وان مياة النيل حق تاريخى لمصر تؤسس عليها حياة ولا يمكن المساس بها ولا وجه للمقارنة بينها وبين المياه الجوفيه فى مصر فمياه النيل شريان الحياه فى بلادنا وهى حق لنا ولا يمكن لأحد على الإطلاق ان يعتدى عليها او ينقص منها . وهنا يكمن خط النار الذى لا يمكن تجاوزه .

وكان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قد عقد اجتماعا صباح امس حضره عمرو موسى وزير الخارجية والمهندس عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائيه لبحث ما نقلته وكالات الانباء من الخرطوم حول تهديد حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الاسلامية بالسودان بالتدخل فى امدادات مياه النيل لمصر والغاء اتفاقية مياه النيل

ودعا عمرو موسى الشيخ حسن الترابى زعيم الجبهة الاسلامية بالسودان الى أن يبتعد عن الموضوعات والامور التى هى اكبر منه بكثير . وقال موسى فى تصريح له امس تعقيبا على تصريحات الترابى بشأن التهديدات بالاخلال باتفاقيات المياه فى نهر النيل . ادعوه ألا يلعب بالنار وفى الوقت نفسه الا يلعب بالمياه .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعذر من أنذر

بقلم : جلال دويدار

من المؤكد ان ترابى السودان قد فقد عقله واصيب بلوثة دفعته الى ارتكاب هذه الحماقة غير المحسوبة التى سوف تقوده الى نهايته ، إن ما قاله هذا المهووس لم يقدر على قوله اى انسان عاقل قدر له الحياة على امتداد ٦ آلاف و ٥٠٠ كيلو متر هى طول نهر النيل شريان الحياة لشعوب مجموعة دول حوض النيل .

●●●

ان تهديد الترابى بقطع مياه النيل عن مصر ليست ابدا قضية خلافية ولكنها مسالة حياة او موت . انها قضية خطيرة جدا تمس مصير ٦٠ مليون مصرى على استعداد تام للانطلاق على اقدامهم لضرب هذه العناصر المجنونة التى لا تقدر خطورة فلتات اللسان والسلوك الاهوج .

●●●

لقد كان الرئيس مبارك واضحا وحاسما فى التصدى لعمليات التامر على امن واستقرار مصر .

اكد اكثر من مرة انه يرفض ان يراق دم اى مصرى او سودانى التزاما بالعلاقات الازلية والتاريخية بين الشعبين الشقيقين .. ولكن هذا لا يمكن ان يمنعنا من التصدى لاعمال الصغار من ركائز النظام السودانى الحاكم خاصة عندما يصل الأمر بهم الى حد التامر المكشوف على مصالح مصر وشعب مصر .

●●●

لقد حذّر الرئيس مبارك امس ترابية الخرطوم من اللعب بالنار التى قد تقودهم الى التهلكة ، وجاء بيان مجلس الوزراء المصرى ليؤكد جدية هذا التحذير فى بيان رسمى بعد استعراضه لتهديدات وهذيان هذا الترابى الذى فقد اتزانه وتوازنه عندما قال فى تصريحات صحفية منشورة انه سيقوم بوقف تدفق مياه النيل الى مصر !!

●●●

ان على الترابى وتابعه البشير ان يكونا حذرين تماما وان يحسبا حساب كل لفظ وكلمة تخرج عنهما قد يفهم منها من قريب او بعيد شبهة اى تهديد يتعلق بمياه النيل ، اذا حدث ذلك فان هذا النظام يكون قد حفر قبره بنفسه ..

لقد اعذر من انذر والله شاهد على ما نقول وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون .

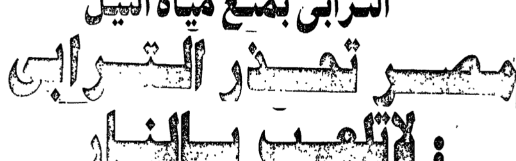


المصدر : ... الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ...

٣ يونيو ١٩٩٥

اجتماع برئاسة صدقى لبحث تهديدات الترابى بمنع مياه النيل



عقد اجتماع صباح أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء لبحث تهديدات حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الاسلامية بالسودان بالتدخل فى امدادات مياه النيل لمصر والغاء اتفاقية مياه النيل .. حضر الاجتماع عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية .

اعلن عمرو موسى تعقيبا على تصريحات الترابى أنه على زعيم الجبهة الاسلامية بالسودان الابتعاد عن الموضوعات والامور التى هى اكبر منه بكثير .. وقال اننى احذر الترابى من اللعب بالنار وفى الوقت نفسه الا يلعب بالمياه .

وصرح الدكتور عبدالهادى راضى عقب الاجتماع ان اتفاقية مياه لنيل دولية ولا يمكن لاى طرف ان يلغيها من جانب واحد وقال إنه على الترابى او غيره عدم التهديد بموضوع المياه لانه يمس حياة كل المصريين . وكد ان عقلاء السودان يفهمون تماما ان المساس باتفاقية حوض نهر النيل تجاوز للخط الاحمر .

وقال عبدالهادى راضى انه لا توجد وسيلة او اسلوب يمكن ان تؤثر فيه السودان على مصر ولو بنقطة مياه واحدة على الاطلاق .. وان حقنا من المياه مضمون ومأمون ويقدر بـ ٥٥ مليار متر مكعب سنويا .

واكد الوزير ان مسالة مياه النيل مسالة مختلفة تماما لانها تتعلق بمواثيق دولية وحياة ومستقبل امة بالكامل .. كما تتعلق بمستقبل الشعب السودانى ذاته وان ما يفعله لسود ن سيضر به اولا قبل ان يضر بمصر .

وكان الترابى هدد مساء اول امس بالتدخل فى اتفاقيات تقسيم مياه النيل بين السودان ومصر . وقال ن امدادات المياه لمصر تمر عبر السودان واذا استفزت مصر السودان للتدخل فى مياه النيل فان ذلك سوف يكون امرا مميتا

موسى يحذر الترابى من اللعب بالنار والمياه

دعا السيد عمرو موسى وز الخارجية حسن الترابى زعيم لجبهه الاسلامية بالسودان الى ان يبتعد عن الموضوعات و لامور لتى هى كبر منه بكثير. وقال وزير الخارجية تعقيبا على تصريحات لتر بى بشان لتهديد بالاخلال باتفاقيات لمياه فى نهر النيل دعوه بالا يلعب بالنار وفى لوقت نفسه بالا يلعب بالمياه

وكان لترابى قد زعم نه باستطاعته التدخل فى اتفاقيات تقسيم مياه النيل بين مصر و لسودان



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٥

راضى يؤكد:

اتفاقية مياه النيل هى الخط الأحمر الذى لايمكن تجاوزه

ستبعد لدكتور عبد لهادى رضى وزير لاشغال والموارد المائية ان يقدم السود ن على لتلاعب باتفاقية مياه النيل او الغائها من طرف واحد مستند فى ذلك لى ان هذه لاتفاقية التى تم توقيعها عام ١٩٥٩ تمت فى طار القانون لدولى و لاعر ف الدولية و نه لايجوز لاى طرف على الاطلاق ان يلغيها من جانبه مشير لى ان العقلاء فى لسود ن يفهمون تماما ن تفاقية مياه لنيل هى لخط الأحمر لذى لايمكن تجاوزه باعتبارها لادارة التى تعمل بها دول حوض لنيل وفقا للمواثق لدولية

وقال لدكتور ر ضى ـ فى تصريحات للصحفيين ـ تعقيبا على تهديد ت حسن التر بى زعيم لجبهه لقومية الاسلامية فى لسودان فى هذ الصدد انه من الصعب بل من لستحيل ان يمس اى طرف هذه لاتفاقية دون تفاوض مع لاطراف لاخرى متسائلا عن لوجهة لتى يمثلها التر بى للتحدث فى مثل هذه الامور

وطالب لمهندس عبد لهادى راضى ورير لاشغال و لموارد لمائيه لسود نيين بان يعو لدرس جيدا مؤكد ان لسود ن لايمكن ان ينتقص ولو قطرة مياه واحدة من حصة مصر لان هذه الحصة مضمونة ومامونة من هذه المياه وهى ٥٥ مليار متر مكعب طبقا لاتفاقية مياه النيل.

واوضح فى هذا لصدد ن مسالة لمياه بالذات تختلف عن باقى لامور و لمشاكل لاخرى لانها تتعلق بحياة شعب ومستقبل امة وتحكمها قو نين دولية.

وقال لدكتور عبد لهادى راضى ان اى عمل سود نى فى هذا الشان سيضر اولا بالسودان قبل ان يضر بمصر

ويؤكد الدكتور راضى ان اتفاقية مياه النيل لتى وقعتها مصر و لسودان عام ٥٩ تنظم وتضمن حق مصر التاريخى لذى لايمكن لمساس به او لتعدى عليه لان هذ الحق هو لخط لاحمر لذى لايمكن تجاوزه.

كما ن هناك تفاقية دول حوض النيل لتى وقعت عليها كل من تنز نيا وز ئير وورو ند وبوروندى بالاضافة لى مصر لتى تنظم وترتب حقوق كل دولة فى مياه لنيل خاصة دول المصب

ومتعارف دوليا ـ وفقا للقو نين و لاعر ف لدولية ـ حصة كل دولة من مياه لانهار التى تجرى فيها.

ولذ فان هناك قو نين وقواعد تحكم حصة مصر من مياه لنيل ولامساس بهذه لحصة مطلقا

وحذر د. عبد لهادى راضى من اقامه اية منشات او رتكاب اية مخالفات د خل حرم بحيرة ناصر باسو ن مؤكد ازالة المخالفات فورا ومعاقبة من يرتكب ى مخالفه من لاهالى وقال: ن ذلك ياتى ستجابة لتوجيهات لرئيس مبارك فى لحفاظ على مياه بحيرة ناصر من لتلوث ومنع البناء د خل حرم السد لعالى وفقا للخريطة لمساحية لتى عدتها لوزارة منذ نشاء السد لعالى

و شار الى انه تم تعديل صرف المخلفات لصناعية لمصنعى لثلج و لرخام باسوان بعيد عن بحيرة ناصر لمنع لتلوث بها.

كما شار لى تخاذ الوزارة جميع لاجر ء ت لمواجهة مصادر لتلوث من المصانع وغيرها التى تلقى بسمومها فى مجرى النهر وتؤثر على صحة لمواطنين

وطالب وزير لاشغال الاهالى بترشيد ستخداماتهم للمياه لموجهة لاحتياجات لمتزيدة من المياه فى ظل محدودية مو رد مصر المائية مؤكد أن لوز رة ستحرر محاضر لمزارعى الارز لمخالفين لنظم لتركيب المحصولى خاصة ن هناك زيادة كبيرة فى مساحات لارز عن العام الماضى كما تشير لبيانات ومعظمها مخالفة للتركيب لمحصولى لذى تم لاتفاق عليه بين وز رتى لاشغال و لزر عة و لمساحة المحددة للارز هذا لعام هو مليون فدان فقط!

اشرف بدر



المصدر : .... المســـــــــاء ....

التاريخ : .... ٤ يوليو ١٩٩٥



□ تنهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر ، فلا نملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية اولا .

إلى حسن الترابى

تصريحاتك عن نهر النيل .. للاستهلاك المحلى فقط

هدد الزعيم السودانى حسن الترابى بضرب مصر فى الصميم من خلال مياه النيل الذى يمر فى السودان قبل ان يصل الى مصر .

المساء :

ارجوك ياسيدى حسن الترابى- يامن تحكم السودان وتتخذ الرئيس عمر حسن البشير واجهة لك بعد ان قبل على نفسه القيام بهذا الدور ان تتحفظ قليلا فى هذه التصريحات التى اعتدت أن تطلقها للاستهلاك المحلى . وهى بالتأكيد لن تزيد على ذلك لانك تعلم جيدا ان مصر قادرة على تلقينك در سا لن تنساه اذا مافكرت يوما فى العبث بنهر النيل شريان حياتها .

والغريب حقا ياسيدى اننا لا نجد منكم مثل هذا الحماس وتلك الحمية تجاه الجنوب السودانى الذى تستمر المؤامرات الدولية وتتواصل لفصله عن السودان .. فهذا الامر ليس له أهمية كبيرة لديكم .. المهم الاستمرار فى التآمر على مصر وزعيمها وافراغ حقدكم عليها .

وكان الله فى عون الشعب السودانى المبتلى بحكمكم وبثورة الانقاذ .



المصدر : ....الـــــــوفـــــد..............

التاريخ : ....٢ يوليو ١٩٩٥..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الأشغال يصف اتفاقية المياه مع السودان بأنها «الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه»

القاهرة ـ أ. ش. أ: استبعد أمس الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية، قيام السودان بالتلاعب باتفاقية مياه النيل أو الغائها من طرف واحد. استند «راضى» إلى ان هذه الاتفاقية تم توقيعها عام ١٩٥٩ فى اطار القانون الدولى والأعراف الدولية.

اشار «راضى» إلى انه لا يجوز لأى طرف على الاطلاق ان يلغيها. وكان «راضى» يعقب على تصريحات حسن الترابى المرشد الروحى للحكومة السودانية. اكد «راضى» صعوبة واستحالة ان يمس اى طرف اتفاقية المياه دون تفاوض مع الاطراف الاخرى.

وتساءل «راضى» عن «الوجهة» التى يمثلها «الترابى» للتحدث فى مثل هذه الامور. وأشار «راضى» إلى ان العقلاء فى السودان يفهمون ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الاحمر الذى لا يمكن تجاوزه باعتبارها الأداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية. وتجدر الإشارة الى أن الدول الموقعة على الاتفاقية هى اريتريا والسودان واثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير وروانda وبوروندى بالاضافة الى مصر. يذكر أن كل الاتفاقيات التى وقعت بين دول حوض النيل اعوام ١٩٠٢ و١٩٢٩ و١٩٥٩ تنظم وترتب حقوق كل دولة فى مياه النيل وخاصة دول المصب.

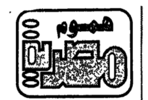
عبد الهادى راضى



المصدر : ......الـــــوفـــــد......

التاريخ : ......٣...... يوليو ١٩٩٥......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بالتهديد الذى وجهه حسن الترابى لمصر ملوحا بالعبث بمياه النيل.. يكون الرجل وكل ما يمثله قد دخل مرحلة الخطر. وهو تصريح لا يعلم الترابى مدى ما يمثله من خطر عليه وعلى نظامه..

فقد هدد الرجل بالتدخل فى اتفاقيات تقسيم مياه النيل بين السودان ومصر.. وقال بالحرف الواحد «ان امدادات المياه لمصر تمر عبر السودان وان مصر لا تملك مياها جوفية فإذا استفز السودانيون للتدخل فى مياه النيل، فإن ذلك سوف يكون امرا مميتا».. ولكن الرجل لا يعلم ان هذا الامر لن يعتبر مميتا لمصر بقدر ما هو مميت للسودان..

●● ودون الدخول فى تفاصيل اتفاقيات تقسيم مياه النيل التى لا يمكن العبث فيها، فإننا نقول للترابى ومن يأتمر بأمره: إياكم ومياه النيل فالنهر ومياهه ليس ملكا للسودان وحده حتى يدعى الوصاية عليه.. فالسودان ليست سوى «دولة معبر» أى يعبرها النيل القادم من منابعه فى الشرق حيث الهضبة الاثيوبية.. ومن الغرب والجنوب حيث منابعه فى اوغندا وكينيا وزائير..

وإذا كانت لدولة المعبر حقوق لاتنكرها فى حصة المياه التى يحصل عليه، إلا انه كدولة عبور للنهر لا يملك ان يتحكم فى هذا النهر.

●● والكلام الذى تفوه به الترابى يسخر منه أى طالب صغير يدرس الجغرافيا لأنه يعلم مدى قوة انحدار الهضبة الاثيوبية واستحالة السيطرة على مجرى نهر السوباط أو نهر عطبرة وبالمثل فان أى عبث فى مجرى النهر - إن تجرأ الترابى وغيره - سوف يؤدى إلى إغراق أراضى السودان ولتحولت كل اراضيه الجنوبية والوسطى والشمالية إلى مستنقعات..

نقول هذا لان النهر الذى حفر مجراه على مدى الاف السنين - وثبت هذا المجرى - لا يستطيع بشر العبث فيه. ولقد فشلت كل محاولات تغيير مجارى الانهار سواء فى الاتحاد السوفيتى السابق أو فى أوروبا وأمريكا.

●● ثم هل يعرف الترابى انه إذا ذكرت كلمة النيل فى أى دولة فى العالم فإن الانظار تتجه فورا إلى مصر.. وليس لاى دولة غيرها.. فإذا ذكر النيل ذكرت مصر ولا شىء غير مصر هكذا منذ فجر التاريخ.. وإلى ان يشاء الله..

* * اما ان كان الرجل يقصد العبث بتلويث مياه النهر فهذا كلام فى الهواء مثل الفقاعات البلهاء لان كل شمال السودان يشرب ويروى ارضه ويعيش على مياه بحيرة السد.. وله حصته الكبيرة منها.. فماذا إذن يقصد الترابى بأن هذا سوف يكون أمرا مميتا؟!

●● ثم لو أخذنا هلوسة الترابى مأخذ الجد بنسبة ١ ٪ فهل تسكت مصر على أى يد تعبث بمياه النيل؟! تلك هلوسة لا تخرج إلا من مخرف.. اللهم إلا اذا كان يريد ان يحول المنطقة إلى بحر من الدماء بدلا من بحر من مياه!!

●● لقد اعلن الترابى تصريحه فى نفس اللحظة التى هبت فيها على مصر «عاصفة ترابية» ولكن سرعان ما مضت العاصفة «الترابية» تماما كما ستمضى كل هلوساته!!

عباس الطرابيلى



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٥

من قريب

من يملك النيل؟

فى الدول الاوربية تنجح جماعات البيئة فى وقف الاعتداءات التى تتعرض لها الحياة الطبيعية . وخير مثال على ذلك ما ذكرناه أمس ... حيث نجحت جماعة «جرين بيس» فى ارغام شركة شل والحكومة البريطانية على التخلص من رصيف بترولى ضخم بتفكيكه بدلا من اغراقه فى قاع البحر ... مماكان سيؤدى الى تلوث الحياة البحرية فى بحر الشمال.

ولكن شركات البترول عندنا فى مصر لا تعبأ قليلا أو كثيرا بما تسببه من تلوث.. وقد رصد المهتمون بشئون البيئة بقعة زيت ضخمة فى الطريق الى عين السخنة..لوثت الرمال وقتلت ملايين الكائنات البحرية ، وخنقت الشعاب المرجانية ، وسممت الاسماك .. وعلى الرغم من أن التلوث وقع منذ عدة أسابيع ونبهت اليه وسائل الاعلام ، الا أن شركات البترول التى تعمل فى هذه المنطقة لم تحرك ساكنا .

والمشكلة الحقيقية هنا هى ان جماعات البيئة فى مصر وفى دول العالم الثالث، مازالت ضعيفة.. وحين انعقدت فى القاهرة قبل ايام ندوة حول الاعتداءات التى يتعرض لها النيل، اكتشف الحاضرون ان حجم التعديات التى يتعرض لها النيل اكبر من ان تنهض بها وزارة الرى والاشغال المسئولة الاولى عن حماية النهر ... وان كثيرا من التعديات والاعتداءات التى تقع على النيل ... تقوم بها جهات حكومية بطريقة مباشرة، فهى التى تعطى التراخيص الى الهيئات والنوادى والملاهى والمطاعم التى تتآمر على تكدير النهر وخنقه وتلويث مياهه.. إلى درجة باتت تثير قلق الخبراء على نوعية المياه وقدرة النهر على الاحتفاظ بخاصية التنقية الذاتية.

ولعلنا نذكر آن كورنيش النيل كان من اهم الانجازات التى تحققت فى عهد الثورة، لانه اعاد نهر النيل الى شعب مصر وفتح شواطئه للجميع بعد ان كانت القصور والسفارات الاجنبية تحول بين الناس وبين الاقتراب من شاطىء النهر . ولكن على امتداد السنوات الاخيرة شهد النيل هجمة عشوائية لعشرات بل مئات المبانى والاندية الخاصة التابعة لفئات مغلقة على نفسها ، حجزت شاطىء لنهر واقامت اسوارا عالية تحجب رؤية مياه النيل ... وهو ماكان ينبغى ان يكون ملكية عامة لجميع ابناء مصر. مثل نهر السين فى فرنساأو نهر الراين فى المانيا او الدانوب فى النمسا.

ونحن نتمنى ان ياتى اليوم الذى تستطيع فيه جماعات البيئة فى مصر ان تدافع عن نهر النيل وتحميه من اعتداءات ابنائه وان تنجح يوما ما فى ازالة المبانى والاسوار التى اسدلت على النهر غلالة من القبح الاسمنتى. فحينئذ يمكن ان نتوقع نجاحا لجماعات البيئة فى مصر فى مقاومة التلوث الذى تسببه شركات البترول العملاقة!

سلامة أحمد سلامة



المصدر : .... العالم اليوم ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : .... ٧ يوليو ١٩٩٥ ....

صراع تركي - يوناني على سوريا!

■ ابراهيم الصحاري ■

اتسعت دائرة التوتر بين تركيا واليونان لتشمل سوريا فقد اتهمت تركيا سوريا بتوقيع اتفاق سرى مع اليونان يعطى لسلاح الجو اليوناني الحق في استخدام القواعد الجوية السورية جنوب الحدود التركية.

وحدة التوتر بين تركيا واليونان تصاعدت بعد تصديق البرلمان اليوناني على المعاهدة الدولية لقانون البحار لعام 1992 لتدخل حيز التنفيذ وهي تعطى الحق للدول البحرية لمد مياهها الاقليمية إلى مسافة 12 ميلا بدلا من 6 أميال وكان مسئولون أتراك قد أكدوا مرارا أنه إذا قامت اليونان بتطبيق ذلك على سواحلها المطلة على بحر ايجه فإن تركيا ستعلن الحرب وستحتل الجزر اليونانية القريبة من شواطئها.

وبعض المحللين السياسيين في انقرة وضعوا سيناريوهات لتحرك سوري - يوناني - كردي مشترك ضد تركيا في حالة معارضة تركيا لقرار اليونان بمد مياهها الاقليمية إلى 12 ميلا، وهناك عدة ظواهر توصي باحتمال وضع خطوط هذه السيناريوهات موضع التنفيذ منها قيام «حزب العمال الكردستاني بجمع قواته في جبال «هناي» (لواء الاسكندرونة المتنازع عليه حيث تعتبره سوريا ارضا سورية محتلة وتعتبره تركيا جزءا في الكيان السياسي التركي) - بالاضافة لايواء اليونان عبد الله وجلان زعيم «حزب العمال الكردستاني» وقيامها بتدريب عناصر الحزب على كيفية اشعال الحرائق في غابات تركيا وقبرص.

ويثير احتضان اليونان لـ «حزب العمال الكردستاني» مخاوف شديدة تقلق تركيا ليس فقط على حدودها الغربية مع اليونان بل ايضا على حدودها الجنوبية مع سوريا.

فهناك ملفات للخلافات التركية السورية مفتوحة منذ أمد بعيد تتمثل في مسألتي المياه والاكراد اللتين تتحكمان في مسار العلاقات التركية السورية وأن موضوع المياه هو الوجه الرئيسي لتلك العلاقات فسوريا تتهم تركيا بأنها لا تنوى مطلقا التوصل إلى حل نهائي لمشكلة المياه حيث إن تركيا تراجعت عن توقيع معاهدة المياه وهو ما كان الرئيس الراحل تورجوت اوزال قد تعهد به في بروتوكول 1987 ثم تعهد الرئيس سليمان ديميريل بتوقيع المعاهدة قبل نهاية العام 1993 وهذا لم يتحقق حتى الآن مما يجعل ملف المياه سببا في توتر العلاقات بين سوريا وتركيا.

وترى تركيا أن الضغط بورقة المياه عامل اساسي لإجبار سوريا على التخلي عن دعم حزب العمال الكردستاني وتعتمد تركيا في اتهامها على وجود 800 عنصر مسلح كردي في سوريا ووقوع عدد من اكراد سوريا في الاسر وهم يحاربون في صفوف حزب العمال الكردستاني.

اخيرا نخلص من كل ذلك إلى أن هناك مصلحة لسوريا لتطوير علاقاتها الايجابية مع اليونان من جانب وحزب العمال الكردستاني من جانب آخر للضغط على تركيا لتوقيع معاهدة تقسيم المياه.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٥

د. مصطفى الفقي لـ « العالم اليوم »:

حرب المياه مع أثيوبيا .. غير واردة!

السودان يفقد من حصته المائية إذا انتهك الاتفاق

■ حوار - سناء السعيد: ■

حذر الخبير الدبلوماسي المصرى الكبير الدكتور مصطفى الفقى، السودان من العبث بمياه النيل وقال إن الماء يعنى الحياة ولايمكن للشعوب أن تقف مكتوفة الأيدى فى حالة الاعتداء على الأرض أو المياه. إلا أن الدكتور الفقى استبعد - فى حديث خاص لـ «العالم اليوم» - احتمال اندلاع نزاع مسلح بين مصر والسودان موكدا أن الخرطوم لاتستطيع عمليا أو قانونيا أو دوليا العبث بمياه النيل، موضحا أن القانون الدولى رتب أوضاع الدول الواقعة فى حوض النيل.

واضاف أن السودان إذا دخل فى اتفاقية جديدة حول مياه النيل فلن يحصل على الحصة التى يحصل عليها حاليا وهى 18 مليار متر مكعب.

كما استبعد الدكتور مصطفى الفقى محاربة اثيوبيا لمصر مائيا فى ظل العلاقات القوية التى تربط بين الدولتين، وفيما يلى نص الحديث:

○ فى ظل أزمة العلاقات بين مصر والسودان إلى أى حد يمكن للسودان تهديد مصر مائيا؟

■ لا أتوقع أن يقوم السودان بذلك رغم أن الإخوة السودانيين يقومون بعملية تعبئة بدلا من القيام بعملية تهدئة ويقومون بتهييج الجماهير واثارتهم وايجاد قضية تجاه اشقائهم فى شمال الوادى إلا أن هذه اللعبة لن تتم، لأن قادة السودان استخدموها من قبل ولم تنجح.

○ ولكن مع الأزمة الحالية هل يمكن أن تصل الأمور إلى درجة الصراع المسلح بين البلدين؟

■ هناك أمران لاتقف عندهما الشعوب مكتوفة الأيدى، وهما الاعتداء على الأرض أو المياه لأنهما عنصرا الحياة، ولذا من الطبيعى أن يكون الموضوع حساسا ومؤثرا فى العلاقات المصرية - السودانية، بيننا وبينهم نزاع على منطقة حدودية ومن الواضح بكل الاساليب القانونية التى يعرفها الاشقاء السودانيون وفيهم نسبة عالية من المتعلمين والمثقفين والقانونيين ممن يعلمون أنه وفق كل الأسانيد فإن حلايب وشلاتين ارض مصرية مائة بالمائة، أما مسالة المياه فهى مسالة لايجب العبث بها لأن المياه تعنى الحياة ولذا اندهش كثيرا لتصريحات بعض ساسة السودان حول هذا الموضوع.

○ وهل يمكن أن تصبح المياه أحد أهم احتمالات الصراع المسلح بين الدولتين؟

■ لا أتصور ذلك، فمصر تستطيع ضبط النفس، ولايستطيع السودانيون عمليا أو قانونيا أو دوليا العبث بمياه النيل.

واتفاقية 1959 تعطى للسودان حقوقا يجب أن يتمسك بها لأن أية مراجعة لها سوف تكون فى غير صالح السودان.

وإعادة التطرف لاتفاقية تتم بإرادة الطرفين.

ويضيف د. الفقى لو أن السودان دخل فى اتفاق جديد حول مياه النيل فإن أطرافا أخرى سوف تدخل فيه من دول الحوض واشك كثيرا عندئذ فى أن يتمكن السودان من الحصول على نسبته الحالية وهى 18 مليار متر مكعب.

○ ماذا عن اثيوبيا دولة المنبع، ألا يمكن أن تحارب مصر مائيا؟

■ هذا غير وارد حيث تربطنا باثيوبيا علاقات تقليدية قوية،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٥

واقول إنها أحيانا تتسم ببعض التحفظ لأن الشخصية الأثيوبية كذلك، ولكن العلاقات مع مصر علاقات تاريخية وقوية وفيها درجة من الثبات يجب أن نؤكد عليها.

○ معنى هـذا أنكم تستبعدون حرب مياه اقليمة بين مصر واثيوبيا؟

■ لا أتصور أن الصراع على المياه سيكون بالشرق الأوسط، بل ولحسن الحظ فإن نهر النيل ليس طرفا فى هذا الصراع، ولكن إسرائيل تضع عينيها على مياه النيل، وتحاول وضع اسفين بين مصر واثيوبيا ولا أدل على ذلك من ايفادها 400 خبير إلى اثيوبيا عام 1990 لمساعدتها فى اقامة سدود على النيل الأزرق؟

هـذا نوع من المساعدة التكنولوجية بين البلدين ولكن لا اظن أنه يستهدف مصر، ثم إن مصر واعية لمثل هذه الأمور، من حق كل طـرف أن يحاول الحصول على المياه، لكننا نرصد وبدقة كل تصرفات غير طبيعية على النهر من منبعه إلى مصبه.

○ ما الذى سيحدث تحديدا إذا اقامت اثيوبيا سدودا على النيل؟

■ لايمكن أن تفعل اثيوبيا أى شيء إلا بعد استئذان باقى الاطراف، هناك اتفاق يضمن هذا ونهر النيل مرتبط تاريخيا بمصر أكثر من أية دولة أخرى.

○ ومـاذا ستفعل مصر إذا تفاقم الوضع مع السودان؟

هناك وسائل سياسية أخرى مختلفة منها التفاوض الاقليمي والتفاوض الدولى ومحكمة العدل ومجلس الأمن والتحكيم الدولى، وكلها وسائل مختلفة لفض المنازعات بالطرق السلمية، ولكن لن ندخل فى صراع مسلح، فحكمة الرئيس حسنى مبارك أكبر بكثير من أن يجر إلى معارك جانبية خاصة مع السودان الشقيق، لانه بلد توءم والشعب السوداني فى معظمه يدرك الحقيقة.

○ يشاع أن امريكا تتلهف على أن يقع نـزاع بين مصر والسودان، وأن الثغرة لاضعاف مصر قد تكمن فى السودان؟

■ أمريكا قوة عظمى تكاد تكون وحيدة حتى الآن ولها حساباتها الخاصة فى العلاقات الدولية، ولايمكن أن تفكر بنفس تفكير مصر لأن مصالحها ليست مصالح مصر، ولايمكن أن يلام اى طـرف فى أن يفكر وفقا لمصالحه، إنما علينا نحن أن نضع مصالحنا ومبادئنا فى المقدمة، غير أننا لانستطيع أن نتصور أن أمريكا تبحث فقط عن المصلحة المصرية أو المصلحة السودانية، أمريكا تمضى وراء المصلحة الامريكية بالدرجة الأولى وهو أمر طبيعى.

○ علام ترتكز استراتيجية مصر المائية؟

■ على استخدام حصتها المتاحة وتحاول بقدر الامكان تقليل الفاقد من هذه المياه واقامة مشروعات ضخمة من أجل ذلك منها بحيرة ناصر والتى يستفيد منها السودانيون ايضا بعد بناء السد العالى، وقناطر اسنا الأخيرة ولكن هذا لايعنى ابدا أن هناك من يستطيع أن يعتدى على حقنا.



المصدر : المساء

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦٥,٤ مليار متر مكعب موارد مصر المائية هذا العام

اكدت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى .. ان جملة الموارد المائية التى ستتحقق لمصر فى هذا العام المالى ١٩٩٦/٩٥ تصل الى نحو ٦٥.٤ مليار متر مكعب .

وقالت انه من بين هذه الكمية حصة مصر السنوية من مياه النيل والتى تصل الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب .. اضافة الى ٤.٨ مليار متر مكعب من الخزان الجوفى و٤.٧ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى المعاد استخدامها و ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحى المعالجة .

واشارت اللجنة انه يقدر ما سيتم استخدامه من المياه خلال عام ١٩٩٦/٩٥ نحو ٥٣.٧ مليار متر مكعب لاغراض الرى للاراضى الزراعية اضافة الى ٣.٦ مليار متر مكعب توجه الى مياه الشرب و٧.٣ مليار متر مكعب لاغراض الصناعة ومليار متر مكعب لاغراض اخرى غير استهلاكية .

المصدر : الحقيقة
التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حرب المياه

البداية فى السودان والخطر مع اثيوبيا

خبراء الرى: لايمكن تجاهل المخاطر فى ظل تدخل الدول الكبرى

قدرات اثيوبيا وعلاقتها مع اسرائيل مصدر تهديد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٥

وزارة الري : بدأنا في وضع استراتيجية ثابتة للحفاظ على المياه الجوفية بعد الأحداث

اتفاقيات دول الحوض السبع

ومن المعروف ان هناك عدة اتفاقيات بين الدول النيلية وقعت منذ نهاية القرن السابق وهى كالتالى
١ - اتفاقية بين عام ١٨٩١ - ١٩٠٢ بين السودان واثيوبيا بخصوص (نهر عطبرة والنيل الازرق والسوباط)
٢ اتفاقية عام ١٩٠٦ بين السودان والكونغو (نهر سميلكى)٣ - اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر والسودان والمنطقة الاستوائية.٤ - اتفاقية عام ١٩٥٣ بين مصر واوغندا بشان خزان اوين و لاتفاق على مبدأ التخزين ومراقبة التصرفات .٥ - اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان لانشاء السد العالى وتوزيع الحصص وتنفيذ المشروعات .٦ - اتفاق قيام مشروع الدراسات لهيدرومترولوجية عام ١٩٦٦ لمنطقة البحيرات الاستوائية واستمرار عمله كبنك للمعلومات وعمل نموذج رياضي وأجراء دراسات التخزين .٧ - اتفاقية بين مصر واوغندا عام ١٩٩١ لاحقة لاتفاقية ١٩٥٣ للاتفاق على اجراء الموازنات المسائية المشتركة مستقبلاً

التمويل يهدد مصر.

يؤكد الدكتور جمال صيام استاذ الاقتصاد الزراعى ان اختراق دول الحوض خاصة اثيوبيا من جانب اسرائيل امر وارد لان اثيوبيا لها علاقة قوية باسرائيل التى تسعى لعمل مشروعات على نهر النيل ولذا فان توافر التمويل لهذه الدول يشكل تهديداً على حصة مصر من المياه .

تحويل مجرى النيل مستبعد لتكاليفه العالية وماحدث مع تركيا يختلف عن مصر !!

التهديد باستخدام المياه كسلاح مسالة فى غاية الخطورة واذا كنا نستبعد ان ينفذ النظام السودانى تهديده نظرا لخصوصية العلاقة بين الشعبين المصرى والسودانى ..

الا ان التهديد والخطر مازال قائما خاصة اذا ما جاء من دولة .. اخرى مثل اثيوبيا .. لاتربطها علاقات خاصة مع مصر وتمتلك من الامكانيات والخبرات المدعمة من اسرائيل مايمكنها من تنفيذ التهديد هذا الوضع يجعلنا نتساءل هل هناك استراتيجية مصرية فى ايجاد مصادر مياه اخرى تكون بديلة عن مياه النيل على الاقل يمكن الاعتماد عليها وقت الازمات ؟ ومامدى خطورة التهديد اذا انتقل من السودان الى اثيوبيا خاصة فى ظل التوتر الحالى بين البلدين وامكانية تصعيده فى اى وقت وتحت اي ظرف .

تحقيق :

عبد الله أحمد
مصطفى خلاف
احمد بكرى

اكدت دراسة لمعهد الدراسات العربية عن قضايا المياه فى الوطن العربى صدرت فى اواخر العام الماضى ان اثيوبيا تشكل عنصر الخطر الهام للمياه فى مصر لعدة اعتبارات من اهمها زيادة النفوذ الاسرائيلى فى اثيوبيا كما أن اطماع اسرائيل فى مياه النيل تعد قضية استراتيجية فى السياسة الاسرائيلية وتستخدم كل وسائل الضغط للحصول على مياه النيل طبقا لما تم الاتفاق عليه فى اتفاقية كامب ديفيد وتعطل المشروع خلال حكم الرئيس مبارك وزاد من استياء اسرائيل ان الرئيس مبارك يشكل خطراً على سياساتها فى المنطقة لمواقفه خلال السنوات الاخيرة سواء خلال مؤتمر الرباط او معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية او حتى رفضه لزيارة اسرائيل حتى الآن .

وهذا ماكده الدكتور عبد الحكيم الاسيوطى استاذ القانون الدولى أن السياسة لعبة المصالح والضغط وعلى الرغم من الاتفاقيات الموقعة لدول حوض النيل الا انه من الممكن لجوء اثيوبيا لمثل قضية المياه ليس للاستخدام الفعلى ولكن لاحداث نوع من الضغط النفسى على مصر لتغيير موقفها من الاتهام بالتورط .

حيث ان هيبة الدول تمنعها من التراجع عن الاتفاقيات الدولية ولكن من الممكن ان تطالب بطرح هذه القضية للمناقشة فقط ولكننى استبعد لجوء اى دولة من جانب واحد بالتغيير فى هذه الاتفاقيات .

ويؤكد الدكتور محمد ابو مندور استاذ الاقتصاد الزراعى ان الخطر من اختراق دولة معادية لحوض النيل قائم ولايمكن استبعاده ممايجعلنا نتعامل مع قضية المياه باسلوب المصلحة خاصة ان نصيب الفرد فى مصر من المياه انخفض من ١٠٠٠م٣ الى ٧٥٠ م٣ ومما يزيد الامر صعوبة ان المياه الجوفية لاتكفى سوى ٥ر٢٪ من احتياجاتنا من المياه.

ويضيف عبد الهادى غازى رئيس قطاع الرى بوزارة الاشغال ان الوزارة وضعت استراتيجية ثابتة بعد هذا التهديد تهدف الى الحفاظ على المياه الجوفية وتنميتها باعادة تحديث الخرائط ومنعت ردم الترع لان الآبار الجوفية تعتمد بشكل مباشر على الكميات المتسربة من مياه الترع بالاضافة الى سياسة الترشيد لمياه الرى وتطويره عن طريق اعطاء المياه على اساس نوع المحصول وتقليل كمية المياه المنصرفة من السد العالى فى فترات مابعد زراعة الارز وقبل القمح واستخدام طريقة الرى بالتنقيط ويؤكد د. محمد نصر وكيل وزارة الرى ان مصر لايمكن ان تواجه مشكلة مياه بسبب تهديد السودان الاخير لان السودان دولة مصب واذا اتجهت لبناء سد فان دولاً اخرى من حوض النيل يمكن ان تنتهج هذا الاسلوب كما ان السودان ليس لديها مواقع ينشا عليها خزانات جديدة .ويضيف ان السد العالى يوفر حصة مصر من المياه عن طريق الفيضانات العالية سنوياً فى الوقت الذى تحول فيه الطبيعة الجيولوجية لدول الحوض من انشاء خزانات للمياه بها .يؤكد الدكتور جمال صادق عبيد رئيس قسم هندسة الرى بعين شمس انه من الصعب على اى دولة تقع على النيل ان تشكل تهديداً على حصة مصر من المياه خاصة دولة مثل اثيوبيا لان مايحدث فى نهر النيل منذ خروجه من الهضبة العليا باثيوبيا يمثل ماحدث فى السيول بمصر فلايمكن لدولة مثل اثيوبيا التحكم فى مياه النيل واقصى مايمكن ان تفعله هو بناء خزانات على منحدرات الهضبة العليا لمجرد تعديل مناسيب المياه بهدف استغلالها فى توليد الكهرباء.

ويؤكد ان مصر يجب ان يكون لها نقاط رصد عن طريق الاقمار الصناعية خاصة ان بعض دول حوض النيل رفضت وجود نقاط رصد مصرية على اراضيها .

يؤكد الدكتور ابراهيم زكى قناوى وزير الرى السابق ان طبيعة التربة الاثيوبية لاتسمح بانشاء خزانات و قصى شىء يمكنها تخزينه لايتعدى ارتفاعه فى دائرة واحدة سوى مترين وهى اكبر بحيرة يمكن ان توجد فى الحبشة لتخزين المياه كما أن طبيعة انهار الحبشة لاتساعد على احداث تغييرات كبيرة فى مجرى النيل .. ومع ذلك لايمكن تجاهل اى مخاطر تحدث لحصة مصر من جانب دول الحوض خاصة ان هناك دولاً كبرى تسعى دائماً لإشعال المنافسة بين دول النيل وهو مايشكل تهديداً خطيراً على مصر ويكفى ان نعرف ن هذه الدول الكبرى نجحت فى انشاء ٢٧ مشروعا فى اثيوبيا ولايمكن ان نغفل تشجيع اسرائيل الدائم لاثيوبيا ضد مصر .

ويؤكد الدكتور زكى قناوى انه لاتوجد مشروعات حتى الان تؤثر على حصة مصر وحتى اذا فرض فان مصر لن تسكت على هذا لان هناك اتفاقات مبرمة مع حوض النيل .اما تحويل مجرى لنيل فهذا شئ مستبعد لصعوبة تنفيذه لتكاليفه الباهظة ولايمكن لاى دولة ان تقطع المياه عن مصر وماحدث فى تركيا لايقارن بوضع مصر مع دول الحوض لان تركيا لم يكن هناك اتفاقيات مبرمة بينها وبين سوريا



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ثقب الباب

لايستطيع حاكم ولاحكومة تغيير مجرى النيل بعيدا عن حوضه الاصلى . ولايستطيع حاكم او حكومة ان يمس الاتفاقيات التى وقعت حول نصيب كل دولة فى نهر النيل مثل اى نهر دولى يجرى بين عدة دول .. ولاتستطيع دولة منفردة ان تبنى من السدود او المشروعات مايؤثر فى النهاية على نصيب دولة اخرى تطل على النهر .. ومنذ بداية القرن التاسع عشر اى خلال قرنين لم تتغير تلك القاعدة الثابتة فى القانون الدولى من ان تعاقب الحكومات لايؤثر على مثل هذه الاتفاقيات .

ولاتعدو تلك الصرخات الطائشة والصيحات الخبيثة من ان السودان «الشقيق» يستطيع قطع مياه النيل عن مصر ، ان تكون نوعا من الجهل بالقانون والغيبوبة والحماقة . ومهما بلغ طيش اى حاكم او جهله او غيبوبته فانه لايستطيع ان يمس تلك الثوابت لان اتفاقيات توزيع المياه لاتتغير بتغير السيادة او حتى بالانتقال من الاحتلال الى الاستقلال .

ومثلا ، فى البرتوكول الذى وقعته بريطانيا وايطاليا عام ١٨٩١ حول تقسيم النفوذ بين الدولتين الاستعماريتين ، ينص البند الثالث على تعهد ايطاليا بعدم اجراء اى مشروعات على النهر من منطقة عطبرة يكون من شانها التأثير على تدفق نهر النيل .. ونفس القاعدة تنطبق فى الاتفاقيات الموقعة بين بريطانيا واثيوبيا ، وبينها وبين ايطاليا حول العلاقات بين السودان «الانجلو مصرى» حينذاك الموقعة فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا ، وبينهما وبين ايطاليا ويتعهد فيها امبراطور اثيوبيا ، «الايسمح ببناء اى مشروعات على النيل الازرق او السوباط او بحيرة تانا ، يكون من شأنها اعاقة التدفق الى نهر النيل» الا بعد الاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان .. ونجد نفس المبدأ دون تغيير ، فى كل الاتفاقيات عام ١٩٠٦ ، بين بريطانيا والكونغو او زائير حاليا ، ونفس المادة الثالثة ايضا تكررت بالنص بين بريطانيا وايطاليا عام ١٩٢٥ «بعدم اقامة اى منشآت على المياه العليا للنيل الازرق والابيض وعلى روافدهما» .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥

تحقق النص الكامل لاتفاقية النيل

لأن نظام البشير - الترابي أدمن الأكاذيب ووقع في هوى مجافاة الحقيقة دائما، وسقط في مستنقع المهاترات فلم يكن من المستغرب أن يخرج علينا «الدكتور» حسن الترابي بتهديدات جوفاء يلوح فيها بتعطيش الشعب المصرى. وهو في كل ذلك ينسى كل شيء ينسى التاريخ والجغرافيا والقانون.. فتدفق مياه النيل إلى أرض مصر ليس مرتبطا بإدارة نظام الخرطوم أيا كانت هويته وإنما هو خط حياة للمصريين يصعب التجاوز بشأنه. والنظام السوداني في غمرة غوغائيته ينسى الاتفاقيات الملزمة التي وقع عليها السودان منذ سنوات طويلة واهمها اتفاقية 1959، هذه الاتفاقية الشاملة تحدد حصص مصر والسودان من مياه النيل والتعاون المائي فيما بينهما.

والاتفاقية ملزمة للطرفين ولا يمكن لطرف التخلى عنها أو إجراء تعديلات عليها دون موافقة الطرف الاخر. العالم اليوم تنشر نص الاتفاقية وتستطلع رأى الدكتور صلاح عامر استاذ القانون الدولى.

55.5 مليار متر مكعب

لمصر و18.5 مليار للسودان

حكومة البشير لا يمكنها إلغاء الاتفاقية من جانب واحد

د. صلاح عامر: اقتسام المياه يتم على أساس «المصالح المشتركة»

٠٢٠٥



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 يونيو 1995

السلفة المائية

في ملحق خاص حول السلفة المائية جاء ما يلى:

توافق جمهورية السودان على مبدأ منح الجمهورية العربية المتحدة سلفة مائية من نصيب السودان في مياه السد العالى يمكن أن تواجه بها ضرورة المضى في برامجها المقررة للتوسع الزراعى. ويكون طلب الجمهورية العربية المتحدة لهذه السلفة بعد أن تراجع برامجها خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق فإذا اسفرت مراجعة الجمهورية العربية المتحدة عن استمرار احتياجها إلى السلفة، فإن جمهورية السودان تمنحها سلفة لا تزيد على مليار ونصف من نصيبها بحيث ينتهى استخدام هذه السلفة في نوفمبر سنة 1977.

أرقام على الماء

48 مليار متر مكعب حق مصر المكتسب من المياه قبل إتمام مشروعات ضبط النهر مثل مشروع السد العالى.

4 مليارات متر مكعب هى الحق المكتسب للسودان قبل إتمام المشروعات ويتم تقدير الكمية عند أسوان سنويا.

84 مليار متر مكعب متوسط ايراد نهر النيل عند أسوان في سنوات القرن الحالى. توزيع صافى فائدة السد العالى بنسبة 14.5 إلى 7.5 بين السودان ومصر على الترتيب.

صافى حصة مصر بعد تشغيل السد العالى 55.5 مليار متر مكعب مقابل 18.5 مليار للسودان.

محمود نافع

محضر توقيع

انه في اليوم الثامن من شهر نوفمبر سنة 1959 بمقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، اجتمع كل من:

السيد زكريا محيى الدين وزير الداخلية المركزى ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة.

ومعالى السيد اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الاستعلامات والعمل ورئيس وفد جمهورية السودان لتوقيع الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه نهر النيل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان، وبعد أن تبادلا وثائق التفويض الخاصة بهما والتى وجدت صحيحة ومستوفاة بتخويل كل منهما في التوقيع نيابة عن حكومتيهما.

قام كل من المندوبين المفوضين بالتوقيع على الاتفاق المذكور. واشهادا على ذلك حرر هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية اقرارا لما تقدم.

عن حكومة لجمهورية العربية المتحدة
«امضاء»
زكريا محيى الدين

عن حكومة جمهورية السودان
«امضاء»
اللواء طلعت فريد

نظرا لان نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا

كاملا ولزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن.

ونظرا لأن هذه الأعمال تحتاج في انشائها وادارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الافادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة.

ونظرا إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة 1929 قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتي:

الحقوق المكتسبة الحاضرة

1 ــ يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق 48 مليارا من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا.

يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا.

مشروعات ضبط النهر

1 ــ لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشيء الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند اسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.

2 ــ ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشيء جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق وأي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

3 ـ يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط ايراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدر بنحو 84 مليارا سنويا من الامتار المكعبة. ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهي المشار إليها في البند «أولا» مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين.

4 ـ يوزع صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة 14,5 للسودان إلى 7,5 للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الايراد في المستقبل في حدود متوسط الايراد المنوه عنه في البند السابق. وهذا يعني أن متوسط الايراد إذا ظل مساويا لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ 84 مليارا وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالي بعشرة مليارات، فإن صافي فائدة السد العالي يصبح في هذه الحالة 22 مليارا ويكون نصيب جمهورية السودان منها 14,5 مليار ونصيب الجمهورية العربية المتحدة 7,5 مليار. ويضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فإن نصيبهما من صافي ايراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح 18,5 مليار لجمهورية السودان و55,5 مليار للجمهورية العربية المتحدة.

فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الايراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين.

5 ـ لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة «3» يستخرج من متوسط ايراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي مستبعدا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر في السد العالي فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل.

6 ـ توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية تعويضا شاملا عن الاضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب 182 «مساحة» ويجري دفع هذا التعويض بالطريقة التي اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق.

7 ـ تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر اراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيا قبل يولية سنة 1963.

8 ــ من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل أولياء. ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب.

استغلال المياه الضائعة

نظرا لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط فمن المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لايراد النهر لصالح التوسع الزراعي في البلدين فإن الجمهوريتين توافقان على ما يأتي:

1 ــ تتولى جمهورية السودان ـ بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة ـ انشاء مشروعات زيادة ايراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الابيض ويكون صافي فائدة هذه

المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث يوزع بينهما مناصفة وتساهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا.

وتتولى جمهورية السودان الانفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى لتكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات.

2 ـــ إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة، بناء على تقدم برامج التوسع لزراعى الموضوعة، إلى البدء فى احد مشروعات زيادة ايراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد اقراره من الحكومتين فى وقت لا تكون حاجة

جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء فى المشروع وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار تتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبيها في المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ التى تحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين. وعند انتهاء السنتين فإن لجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها. وعندما تهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق عليه فانها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على الا تتجاوز حصة أي من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع.

احكام عامة

1 ـ عندما تدعو الحاجة إلى اجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها. ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها، وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع ـ بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن ـ كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الاعمال وبعد قرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية.

2 ـــ نظرا إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب فى مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا معا مطالب هذه البلاد وتتفقان على رأى موحد بشانها وإذا أسفر البحث عن امكان قبول أية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منها او لاخر فإن هذا القدر محسوب عند اسو ن يخصم مناصفة بينهما.

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها فى هذا الاتفاق مع المختصين فى البلاد الاخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها.

قبل الانتفاع من السد

نظر لان انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما فى صافى فائدة السد العالى لن يبدأ قبل

بناء السد العالى الكامل والاستفادة منه فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعي فى فترة الانتقال من الان إلى قيام السد العالى الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة.

ـــ يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الاخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى.

ـ يعتبر الملحق رقم 1 والملحق رقم 2 «أ» و«ب» المرفقان بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه.

حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ 7 جمادى الأولى سنة 1379 هـ الموافق 8 نوفمبر سنة 1959.

عن الجمهورية العربية المتحدة

امضاء

زكريا محيى الدين

عن جمهورية السودان

امضاء

اللواء طلعت فريد

اتفاق ملزم

وبعد نشر نص الاتفاقية يكون التساؤل: ما هو رأى القانون الدولى فى تصريح الترابي؟

الدكتور صلاح عامر استاذ القانون الدولى يجيب قائلا:ـ

اتفاقية عام 1959 تنظم حقوق كل من مصر والسودان فى مياه نهر النيل، وهذا الاتفاق التزمت الدولتان به على مدى اكثر من 35 عاما، ونفذتا بنوده واحترمتا ما ورد به ولا يجوز لاى من الطرفين المساس باحكام الاتفاقية او انهاء العمل بها من طرف واحد.. فالقانون الدولى ينص صراحة فى هذا الخصوص على ان الاتفاقيات الدولية التي ترتب اوضاعا اقليمية او عينية لا يجوز الغاؤها او تعديل احكامها الا بالاتفاق بين الطرفين.

كيف تطورت قواعد القانون الدولى التي تحكم اسسا اقتسام مياه النهر فيما بين الدول المشاطئة؟

يجيب:ـ

مياه الانهار واستفادة الدول المشاطئة لها تعد من اقدم القضايا التى حظيت باهتمام فقهاء القانون منذ أواخر القرن الـ 19. اول الفقهاء هو النائب العام الامريكى «هارفون» الذى افتى فى النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك حول الانتفاع من مياه نهر «ريوجراندى» فى فتواه كان هرمون متطرفا جدا اذ ذهب إلى القول بأن دولة المنبع يجوز لها ان تفعل ما تشاء فى مياه النهر الذى يمر باقليمها!!.

نظرية «هارمون» لاقت انتقادا كبيرا من جانب كل الفقهاء وخرجت فى مواجهتها



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرية تقول ان النهر عبارة عن وحدة جغرافية، ويوجد تكامل كامل للنهر من منبعه إلى مصبه، بحيث لا يجوز اجراء اى نوع من انواع التعديل او المساس بالتدفقات الطبيعية للنهر.

من نظرية هارمون والنظريات التالية المضادة خرجت نظريات متعددة ابرزها التى تعرف «بالتكامل المحدود للنهر». وهى تسمح بامكانية التعديل لتدفقات النهر باتفاق الاطراف. خرجت بعدها نظريات احدث اهمها نظرية «المصالح المشتركة للدول النهرية»، وعلى اساسها يتم اقتسام مياه النهر.. وعلى هذه النظرية ابرمت اتفاقيات عديدة منها الاتفاقية الخاصة ببحيرة «تشاد» عام 1964 والخاصة بحوض نهر النيجر وأيضا نهر السنغال 1975. تبلورت القواعد والنظريات فى ان تنظيم الانهار والانتفاع بمياهها يجب ان يتم لصالح الدول المشاطئة للحوض على ان يكون ذلك فى اطار اتفاقيات دولية تنظم هذ الانتفاع. وفى حالة عدم وجود اتفاقيات وجدت مجموعة من القواعد العامة التى تحكم هذ الامر، وقد تم الاستقرار على مجموعة من القواعد دونت فيما يعرف بقواعد «هلسنكى» وهى مجموعة من القواعد التى تم اقرارها عام 1966 بمعرفة جماعة القانون الدولى، وهذه المجموعة من القواعد تضع معايير المشاركة المعقولة والعادلة للانتفاع بمياه النهر الدولى من جميع الدول المشاطئة واساسها اقتسام المياه فيما بينها. الامم المتحدة ادركت اهمية وجود قواعد قانونية واضحة تتعلق باستخدامات مياه الانهار الدولية والانتفاع بها فى غير مجالات الملاحة.. لذلك كلفت الجمعية العامة للامم المتحدة فى عام 1970 لجنة القانون الدولى باعداد مشروع اتفاقية دولية خاصة بالاستخدامات.

تلك اللجنة عكفت لمدة 20 عاما على اعداد الدراسة الخاصة بذلك، وتوصلت أخيرا إلى وضع مشروع يتكون من 33 مادة معروضة على الدول الان لابداء ملاحظاتها وتعليقاتها بعد ان نوقشت فى الجمعية العامة ولجنتها القانونية. وفى عام 1996 اما ان تقر الجمعية العامة تلك القواعد او تدعو إلى مؤتمر دولى لمناقشة هذا الموضوع، ثم التوصل إلى اتفاق دولى.

المشروع يحدد معايير التقاسم المنصف لمياه النيل ويشدد تشديدا واضحا على وجوب الا يؤدى استخدام اى دولة من الدول النهرية للمياه التى تعبر اقليمها إلى الحاق اضرار جوهرية بالدول النهرية الاخرى.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاشغال :

مصر تحترم الاتفاقيات مع دول حوض النيل

مشروعات جديدة بتمويل دولى لتنمية موارد النهر

كتبت كريمة السروجي :

أكد د . عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية أحترام مصر الكامل للاتفاقيات والقوانين الدولية ، موضحا التزام مصر بكافة الاتفاقيات التى تحكم العلاقة بينها وبين دول حوض النيل فيما يختص بتوزيع حصص المياه بين مصر وشقيقاتها الافريقية .

واشار الوزير ان مصر تحرص على التنسيق الكامل مع السودان فى اى اجتماع لدول الحوض طبقا لما ورد فى اتفاقية مياه النيل الموقعة بين البلدين عام ٥٩ .. واوضح ان الاجتماعات التى شهدتها اوغندا على مدى الاسبوع الماضى وحضرها ممثلو دول الحوض اكدت ذلك .. حيث تم الاتفاق على بدء تنفيذ عدد من المشروعات الجديدة بتمويل دولى لتنمية موارد النهر .

جاء هذا عقب استقبال الوزير امس للمهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل ورئيس وفد مصر فى اجتماعات اوغندا ، والذى قدم له تقريرا شاملا لما دار فى الاجتماعات وما تشهده المرحلة المقبلة من تعاون بين دول الحوض فى مجال تنمية موارد النهر .

وصرح رئيس الوفد المصرى ان اهم هذه المشروعات بدء دراسة تشترك فيها دول الحوض بما فيها مصر والسودان لبحث المشكلات البيئية بحوض النهر وخاصة التلوث وانتشار نبات ورد النيل الذى يشكل خطورة على البحيرت الاستوائية .

كما تم الاتفاق على بدء انشاء شبكة معلومات حديثة من خلال الاستعانة بصور الاقمار الصناعية ويساهم فى المشروع الوكالة الكندية ومنظمة الفاو التى تقدم منحة قدرها ٥ ملايين دولار للاقمار الصناعية . كما يدرس البنك الدولى تمويل عدد من الدراسات لصالح دول الحوض .



المصدر : ....الأخبار..............

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....١١ يونيو ١٩٩٥............

الدكتور عبدالقادر حاتم :

مصر متمسكة بحقوقها فى مياه النيل وفقا للقوانين الدولية

تحذير من اقامة اى مشروعات على روافد النيل دون الرجوع الى مصر

كتب جميل جورج :

اكد الدكتور محمد عبدالقادر حاتم المشرف العام على المجالس لقومية المتخصصة ن مصر علنت سياستها الواضحة عدة مرت على السنه المسئولين تمسكها بحقوقها لمكتسبة فى مياه النيل طبقا للقوانين والاعراف الدولية ، وان دول حوض النيل لن تستخدم اية قطرة مياه خارج حدودها . والا تساوم اى دولة على جزء من نصيبها فى ماء النيل اى دوله من دول الحوض او حارجه .. و وضح الدكتور حاتم حاجة مصر الى ما لايقل عن ٧١ مليار متر مكعب من المياه عام ٢٠١٠ و شار الى المشروعات الجارى تنفيذها لآن فى تيوبيا وآثارها وطالب بصرورة تمسيل وزاره الاشغال والموارد المائية فى سفاراتنا بدول حوض النيل .

قال الدكتور حاتم : ان المجالس لقومية المتخصصة انتهت من اعداد دراسة شاملة حول استراتيجية مياه النيل والمشروعات المستقبلية .. واشارت لدراسة الى لاتفاقات الدولية التى تنظم الحقوق فى المياه بدءا من عام ١٨٩١ ، ولحقوق المكتسبة والموقف المائى لكل من مصر والسودان و ثيوبيا واوغندا وتنزانيا وكينيا وبوروندى وزائير .

وحذرت الدراسة من قيام بعض الدول من خارج المنطقة ، بمعاونة بعض دول حوض النيل بالتخطيط لاقامة مشروعات قد تؤدى الى الاضرار بمصالح مصر وحقوقها .. و وصت بالدعوة الى تكوين تجمع اقليمى لدول منطقة البحيرات الاستوائية و لسعى دبلوماسيا لاقناع اثيوبيا وكينيا بالانضمام لتجمع دول لاندوجو بهدف تنمية التعاون لاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة .. والتنبيه الى ان قيام بعض الدول بتنفيذ مشروعات على روافد النيل دون الرجوع الى مصر باعتبارها دولة المصب هى مخالفة لقواعد القانون الدولى .

وقال الدكتور حاتم ان الدراسات اوضحت حاجة مصر الى ما لايقل عن ٧١ مليار مىر مكعب من المياه عام ٢٠١٠ مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة الاخذ بالاساليب الحديثة فى الرى والاستخدامات المائية بالتنسيق بين وزرتى الزراعة والرى ، والاستفادة من فاقد مياه الصرف .

وحذر الدكتور حاتم من ان مصر ستواجه عجزا محققا فى المياه العذبة فى مطلع القرن القادم اذا لم تبادر بالسعى من الآن لريادة مواردها ، خاصه انها تعتمد بنسبة ٩٨٪ على مياه النيل ، واستصلاح ١٥٠ لف فدان سنويا يستهلك كل نصيبها من المياه وكل ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية ومياه الصرف . واوضح ان مصر خسرت حصتها فى قناة جونجلى بسبب توقف المشروع فى نوفمبر ٨٣ والتى تقدر بنحو ٢ مليار متر مكعب . وذلك بسبب الاوضاع الأمنية فى جنوب لسود ن .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٥

مواقف

يجب ن نؤجل (حرب لمياه) باقصي ما نستطيع. فلا يوجد اي مبرر و معني لاستعجال الخلاف او اللعب بمياه لنيل .. لا مع السودان ولا مع اثيوبيا . ولا بقية دول حوض لنيل.

ويجب الا نخاطر بالتصريحات و لتهديدات. لاشك ان هناك ازمة بين مصر والسودان. وهي ازمة حكومية وليست ازمة شعبية. فلا خلاف بين شعبى وادي النيل.

وسوف يجئ وقت تقع فيه حروب المياه في الشرق الاوسط بين تركيا و لعراق وسوريا .. وبين اسر ئيل ولبنان و لاردن وسوريا. ولكن مثل كل الخلافات الدموية سوف تجد لها حلا.

والوقت ليس مناسبا لمزيد من وجع القلب والدماغ وتمزيق الحاضر خوفا من المستقبل.. ونحن عندنا مشكلة فى مصر هي الاولى بالرعاية والاهتمام. فنصيبنا من ماء النيل خمسون مليار متر مكعب سنويا لكى نشرب ونروي به ٤٪ من ارض مصر الصحراوية.

وسوف نحتاج الي مزيد من المياه. وذلك بان نجد حلا دوليا مشتركا لانقاذ مليارات الامتار المكعبة لتى تضيع في مستنقعات لسودان وحرارة لشمس.

فاذا جاءت لى مصر بددناها بمنتهي السفاهة. فلا نزال نروي الارض بالغمر .. بمعني ننا نهدر مئات لامتار المكعبة في لمصارف، بينما الارض تحتاج الي عشرات الامتار لو اننا ستخدمنا الرش او التنقيط. كما ان الفرد قد زاد استهلاكه اليومي للماء فمن سبعين عاما كان يستهلك سبعين لترا يوميا، وهو الان يستهلك مائتى لتر .. ثم ان الترع و لقنوات غير لمعطاة وغير المبطنة تقوم بتهريب لمياه لي التربة فيرتفع مسوب المياه لجوفية ..

وربما كان التصرف لعاقل الوحيد الذي اهتدينا اليه اخيرا هو (ترعة السلام) وذلك باعادة (تدوير) المياه واضافة مياه النيل لها، ثم دفعها الي تنمية سيناء ..

ولكن مياه النيل مسمومة لا تصلح لشرب الانسان و الحيوان، ولم تفعل مصر اي شئ من اجل انقاذ النيل من السموم التي نصبها فيه ليلا ونهارا .. واذا كان من الضروري تاجيل حربنا مع دول حوض النيل، فيجب الا نؤجل حربنا مع نهر النيل نفسه .. فنحن لذين اعتدينا علي النيل، فرد لنا النيل كيدنا في نحورنا .مرضا وموتا.

أنيس منصور

■ تصحيح

ذكرت اسم طارق بن لادن خطأ وكنت اقصد اسامة بن لادن ممول الارهاب المعروف اما لسيد طارق بن لادن فقد لتقيت به اكثر من مرة فى بيت صديقنا د.عبد المنعم عتيق فاكرر اسفي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٥

تركيا ترفض توريد مياه لإسرائيل

رفضت تركيا اقتراحا صهيونيا يقضي باستيراد اسر ئيل المياه من تركيا مقابل قيام اسرائيل بتحديث طائرات اف- ٧ التابعة لسلاح الجو التركى.

وأشارت صحيفة -جمهوريات- لتركية أمس الى ان المسئولين فى وزارة الدفاع التركية رفضوا الاقتراح الذى تقدم به يعقوب صور وزير الزراعه الاسرائيلى خلال زيارته الى تركيا فى الشهر الماضى.

وأضافت الصحيفة ان المسئول الاسرائيلى أعرب خلال زيارته لمشروع نهر انجوات عن رغبة بلاده فى استيراد المياه من تركيا نظرا لحاجة اسرائيل الشديدة للمياه الموجودة فى هذا المشروع مقابل تحديث طائرات اف -٧.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

منذ أيام قليلة ، كتبت عن الماء واهميته الحيوية . وكانت المناسبة مناسبتين لا واحدة . الاولى ، ما يثار حول التهديد الاجوف للترابي السوداني بالعبث بالاتفاقية الدولية لمياه النيل ، وكيف أن هذا العبث اذا تم سوف يكون مدعاة لإسالة دماء المعتدين ، لأن الماء لم يعد شيئا غير ذى اهمية ، يقدم للناس او يستخدمه الناس ودون أن يدفعوا له ثمنا اما المناسبة الثانية ، فكانت افتتاح عدة مشروعات فى منطقة الاسكندرية وغرب الدلتا ، تنشيط طلمبات المياه هناك وزيادة مواردها .

ولم يعد كلام الناس والصحف والدول وخبرائها عن اهمية المياه فى الوقت الراهن مدعاة للدهشة او الاستغراب ، رغم اننا لا نزال نستخدم المياه بلا تعقل ! ومنها مياه الشرب النظيفة المكررة التى تكلف الدولة ملايين كثيرة كل عام لتكريرها فنحن نرش بها الشوارع ، ونستخدمها فى البناء ، ونغسل بها سياراتنا بل نسقى بعض حدائقنا المنزلية - ان كانت فى منازلنا حدائق - ونستخدمها مكررة فى المصانع والورش وما الى ذلك اما مياه الرى فلازلنا نسقى معظم اراضينا بغمرها بالماء كما كان يفعل الفراعنة . وقليلون جدا هم الذين يستخدمون الوسائل الحديثة لرى الاراضى ، كالتنقيط وغيره . ولاشك اننا بحاجة ماسة الى حملة قومية اعلانية ملحة ومتقاربة المواعيد ومستخدمة كل وسائل الاعلام المتاحة ، للاقتصاد فى استخدام المياه ، المكررة او غير المكررة ، ونحن الآن نشكو من ارتفاع ثمن المياه التى نستخدمها فى بيوتنا ، رغم أن ما ندفعه هو جزء صغير من التكلفة الحقيقية ، لتكرير وتطهير الماء الذى نشربه ، ومصاريف ضخمة فى المواسير حتى تصل الى الصنابير ذات الجلود التالفة كل هذا وقد الغينا الاعلانات او الدعوات التى كان التليفزيون يبثها من اجل ان تحافظ الست سنية على سلامة الحنفية .

ولسنا وحدنا الذين نعانى او سنعانى قريبا من ندرة المياه فى بلادنا . وفى عدد واحد من مجلة النيوزويك الامريكية الشهيرة موضوع مفصل عن أزمة المياه فى منطقة الشرق الاوسط . واكدت المجلة فى الموضوع الذى نشرته أن الحرب القادمة فى هذه المنطقة سوف تدور حول المياه وليس حول البترول ، ولا حول الارض نفسها .

وقالت المجلة ان سوريا واسرائيل تتنازعان على مياه نهر بانياس التى تتدفق من مرتفعات الجولان السورية المحتلة كما ان سوريا والعراق تعتمدان على مياه نهر الفرات الذى ينبع من تركيا ، وقالت المجلة ان حل هذه المشكلة قد يتيسر بالتوسع فى مشروعات تحلية مياه البحار التى تعتبر تكلفتها الباهظة ارخص واقل من تكاليف الحروب ، فتكلفة مشروع لتحلية المياه يخدم مائة الف شخص ، تعادل ثمن طائرة حربية واحدة ولست اعلم لماذا لم نهتم اهتماما جديا بمشروعات تحلية المياه وخاصة فى سيناء وفى المنطقة الصحراوية الغربية إن لدينا بحرين عظيمين مليئن بالمياه المالحة ، وعلينا ان نحاول تخليص قسط من هذه المياه من الملح الموجود بها . وامامنا البحر الابيض والاحمر ، فلنحاول ان نشرب من هذا او ذاك ، برضائنا واختيارنا ، لا غصبا لنا .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٥

من الصعب إقامة مشروعات لتعديل نظام توزيع مياه النيل

● هل من الممكن إقامة مشروعات فى اى دولة من الدول التى يمر فيها نهر النيل بهدف تعديل نظام توزيع مياه النهر ؟

● وهل يجوز تعديد الاتفاقيات التى تم توقيعها منذ سنوات حول حصة كل دولة من مياه نهر النيل ؟

إنها بعض علامات الاستفهام التى يجيب عنها المتخصصون فى هذا المجال

● ويعلق الدكتور أحمد عباس عبدالبديع — أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان :

تؤكد قواعد القانون الدولى أن الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بتخطيط وتحديد الحدود الدولية لا تتأثر بتعاقب الدول ، كما لا يجوز تعديلها أو إلغاؤها إلا بعد اتفاق الدول المتعاقدة ، وطبقا لمعاهدة فيينا الخاصة بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ، فإن الاتفاقيات التى قامت بتوقيعها الدول الأوروبية المستعمرة بالنيابة عن الدول الافريقية تعتبر سارية من وجهة نظر القانون لدولى ..

● وهناك اتفاق عام على بعض القوعد الاساسية والاحكام التى يجب أن تسرى على دول حوض أى نهر دولى ومن ضمنها :

عدالة توزيع واستخدام مياه النهر ، وضرورة تشاور دول النهر مع بعضها البعض قبل قيامها بتحويل مجرى النهر أو بناء سدود وخزانات ، واحترام الحقوق المكتسبة للدول المنتفعة بالنهر على أساس حاجة كل منها للمياه .

● ويرى الدكتور أحمد عباس عبد البديع — أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان : إن العلاقات الدولية فى حوض النيل تتميز بالثبات والاستقرار النسبى باعتبار أن مصر وحدها من أكثر المستخدمين لمياه النيل بسبب ما بلغته من لتطور فى مجالات التنمية ، مما يجعلها أكثر دول النيل حساسية للأزمات المائية ، كما إنه لا يوجد تنافس أو تصادم بين مصر وباقى دول حوض النيل فيما يتعلق بالحصول على المياه ، حيث تنظم المعاهدات والمواثيق الدولية حقوق الدول فى حصص مياه النيل ..

وحول العلاقات بين مصر والسودان — باعتبارهما أكثر دول حوض النيل استخداما للمياه — يؤكد الدكتور أحمد عباس : ن قراءة التاريخ تشير إلى أن الاضطراب فى العلاقات بين البلدين لم يصل أبدا إلى حد وقوع لتصادم بينهما ، والاتفاق الموقع بين البلدين عام ١٩٢٩ لم يواجه تحديات خطيرة ، حتى تم توقيع الاتفاق لثانى عام ١٩٥٩ بشأن الاستخدام الكامل لمياه النيل .

● وتشير الدلائل إلى انه لا توجد فى لوقت الحاضر أو فى المستقبل احتمالات لتصادم المصالح المائية بين مصر رلسودن ، لان الأخيرة تسير ببطء شديد فى عملية التنمية الاقتصادية فالسودان لن يعانى عجزا فى موارده المائية إلا فى حالة توسعه زراعيا فى مساحات هائلة .

ويضيف الدكتور أحمد عباس : بالنسبة لدول أعالى حوض النيل مثل أثيوبيا وأوغندا وزائير ، فإنها ليست فى حاجة ماسة إلى المياه لاعتمادها — اقتصاديا — على نشاط لرعى ، أما دول شرق فريقيا مثل رواندا وبوروندى وزائير فإن خططها المستقبلية لاستخدام مياه لنيل مازالت غير محددة ، وإن كانت إمكانياتها من المياه الجوفية والأمطار تفوق كثيرا احتياجاتها المائية ، وفى المقابل فإن دول بحيرة فيكتوريا مثل كينيا وتنزانيا سوف يكون لها فى المستقبل مصالح مائية تتعارض مع مصالح مصر والسودان ، حيث ترغب فى الحصول على كميات أكبر من حصص مياه البحيرة (فيكتوريا) .

والمتوقع هو ألا يتم استخدام مياه النيل كسلاح للحرب بين دول حوض النيل ، لاحتياج كل الدول إلى تعاون صادق يكفل توفير أكبر كمية متاحة من مياه النيل لمواجهة المشروعات المستقبلية .. وهى قضية حياة أو موت لكل دول حوض النيل بلا استثناء .

حصة مصر .. لن تتأثر

والسؤال الذى يثور الآن : هل تستطيع دولة من دول حوض النيل أن تقوم بإجراء ما يؤثر على حصة مصر من مياه النيل ؟

يجيب الدكتور حمدى عبدالرحمن — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — متخصص فى لشئون الأفريقية :

● تشير لدراسات إلى أن دول حوض نهر النيل لن تكون — خلال العقدين القادمين — فى حالة تسمح لها بتعديل أية مشروعات لتخزين المياه بدون مساعدات ضخمة من دول أجنبية أو منظمات مالية دولية حيث يصل إجمالى الديون الخارجية لدول حوض النيل إلى ٩٠ مليار دولار .

ويسير سيناريو أى مشروع مائى فى مدى زمنى طويل يصل إلى عشر سنوات على الأقل ، فالاتفاق على المشروع يستغرق ما يقرب من عامين ، والحصول على الأموال للازمة يحتاج إلى ثلاث سنوات من لمفاوضات الشاقة ، أما بناء السد أو شق القناة فيتطلب خمس سنوات على الأقل ، ويصل إجمالى الفترة المطلوبة إلى عشر سنوات على الأقل ، مما يتيح لأى دولة مضارة أن تتخذ إجراءاتها المضادة قبل وقوع الخطر ..

وحدث بالفعل أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية أعد دراسات لإقامة مشروعات وسدود على نهر «كاجيرا» — أحد روافد نهر لنيل من الهضبة الاستوائية — وهو ما قد يؤثر على كميات المياه التى تصل مصر من منابع النيل ولكن عدم توافر التمويل أدى إلى تجميد المشروع ..

كما هددت أثيوبيا — أكثر من مرة — ببناء سدود على منابع النيل ، ولكنها لم تستطع أن تنفذ تهديداتها للقصور الهائل فى التمويل .

الخبير العالمى الدكتور إبراهيم زكى قناوى يتذكر :

اتفاقات دولية عمرها مائة عام تنظم توزيع مياه النيل

● السودان يعطل مشروع قناة جونجلى بعد أن أنفقت مصر عليه ١٢٠ مليون جنيه !

● تحقيق : حسام عبدربه - خالد حمزة - عفاف الدهشان

المصدر : ....أكتوبر ساعة.........

التاريخ : ....١٠٢ يوليو ١٩٩٥.........



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● منذ أكثر من مائة عام تم الاتفاق على توزيع مياه نهر النيل ..

إن هناك أكثر من اتفاق دولى ينظم عملية التوزيع ويضمن عدالتها ..

وفى نفس الوقت تؤكد الدراسات العلميـة الدقيقة استحالة العبث بهذا النظام الذى يضمن عدالة التوزيع .. أكثر من ذلك فإن كل الدراسات العلمية تؤكد استحالة احتجاز المياه ... لان ذلك يمثل خطورة على السودان !!

إن الخبير العالمى الدكتور إبـراهيم زكى قناوى ـ وهـو من أقدم وزراء الـرى ـ يلقى الأضواء على جوانب هذا الموضوع فى حديثه مع آخر ساعة ..

المهندس إبراهيم زكى قنـاوى ـ وزير الرى الأسبق ـ وأحد الذين سـاهموا فى بناء السد العالى .. وفى صياغة وحضور مناقشات تفاقية ١٩٥٩ .. بين مصر والسودان .. يرى ان حقوق توزيع مياه النيل لا يستطيع أحد المساس بها ـ على أساس أن هناك اتفاقيات تـرجع إلى أكثر من مائة عام مضت .. تضم ٩ دول من دول حوض النيل .. ٧ منها مع مصر أعضـاء مؤسسـون ودائمون بها .. ودولـة أخرى هى أثيوبيا عضو مر قب .

● وهـذه الاتفاقيـات .. تهم كل الدول الموقعـة عليهـا .. ولكن بدرجـات متفـاوتة .. فكل البلـد ن الموقعة عليهـا تهتم بالنيـل وإيراداته مـن المياه .. ولكن لها روافد ومصـادر أخرى للميـاه سواء من انهار داخلية أو من الأمطار .. عدا مصر والسودان اللتين تعتمدان وبصـورة تكاد تكـون كاملـة على مصادر المياه من نهر النيل .

اتفاقية ١٩٥٩ ـ وعبدالناصر

● واتفـــاقيـــة عـــام ١٩٥٩ .. بين مصر والسودان تم لتوقيع عليها بعـد الاتفاق على بناء السد العالى .. على أساس تخصيص إيرادات السد من المياه ... وتوزيعهـا بين مصر والسودان .. وقد كانت المفاوضات «التـى حضرتها» شاقة جد بين البلدين حـول حصة كل منهما من المياه بعـد بناء السد .. ورغم ان الاتفاقيـات الدولية تنص على أن تكون نسبة التوزيع منـاصفة بين البلدين .. لا أن السـودانيين وقتها أصروا على زيـادة حصتهم من مياه لسد العالى .. ود رت منـاقشات مطولة . حتى اضطرو أخير للجـوء للرئيس عبدالنـاصر .. الذى وفق بـدافع ن لسودان دولـة توأم لمصر وبـد فع الجيرة .. على توزيع يراد ت ميـاه السد على أساس ثلثى مـو رده للسـودان والثلث البـاقى لمصر .. أى ١٤ مليار متر مكعـب من المياه للسودان مقـابل ٧مليارات متر مكعب لمصر .. وللعلم هذا القياس على أسـاس منسوب الميـاه بعد عبـورها للسـد العـالى .. أى ان الـواقع يقـول ان السـودان قـد حصل على مـوارد أكثر من بكثير من رقم الــ ١٤ مليار متر مكعب ..

— ومع الاتفاقية أصبـح رصيد السودان من ميـاه النيل ١٨ مليار متر مكعـب بعد أن كـان ٤ مليارات متر مكعب فقط .

— وإضـافت مصر لرصيـدها ٧ مليـارات متر مكعب .. ليصبح ٥٥ مليـار متر مكعب .. بعد أن كان ٤٨ مليار متر مكعب .

● يقـول وزير الـرى الأسبق : إن مصر كانت تقيم عـدة مشروعات بـالسود ن منـذ بدايـات هذا لقـرن وقبل وبعد إنشـاء لسـد العالى .. كـان من أهمهـا : مشروعـات جبل الأوليـاء وخشم القـربـة و لـــروصيرص .. وهى مشروعـــات وفـرت عـدة مليارات من الأمتار المكعبـة للسودان .. ويكفى هنا أن نشير أن مصر قد تنازلت للسـودان عن حصتها فى جبل الأولياء من الميـاه .. بعد بناء لسـد العالى ـ وكانت تقدر وحدها بمليار متر مكعب سنويا



المصدر : .... اخـر سـاعـة ....

التاريخ : .... ٢ / ٧ / يوليو ١٩٩٥ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السودان .. وقناة جونجلى

● أيضا أثار السودان العديد من المشاكل فى الماضى بدأ فى مشروعات تعلية خزان أسوان : الأولى والثانية فى بدايات القرن الحالى ـ حتى اننا اضطررنا أخيرا وخلال مشروع التعلية الثالث للخزان .. إلى أن تكون تعلية الخزان عند بحيرة ناصر وداخل الحدود المصرية تلافيا للمشاكل مع السودان ..

● وبعد بناء السد العالى .. فكرنا فى بناء قناة جونجلى واستمرت الدراسات سنوات طويلة ـ وقد قمت بنفسى بعمل المعاينة اللازمة لبناء القناة .. وكان مخططا لها أن توفر ٥ مليارات متر مكعب من المياه .. مناصفة بين مصر والسودان على أساس ٤ مليارات من القناة ، مليار أخرى من جنوب السودان يحصل عليها من ردم المستنقعات ومد المنطقة بالمياه .

● واستمر المشروع .. بعد بدايات تنفيذه منذ عام ١٩٧٠ .. لمدة ٨ ــ ١٠ سنوات كاملة ... ورغم ضخامته فقد أصر السودان على خضوعه بالكامل لسيطرته .. ورغم ذلك أيضا قاموا بكسر المهمات وتعدوا على العمال والخبراء والمهندسين .. ثم قامت الحروب الأهلية فى الجنوب وعطلت المشروع كله .. بعد أن صرفنا عليه ومن ميزانية مصر وحدها أكثر من ١٢٠ مليون جنيه مصرى !

لا مساس .. بمياه النيل

● ونسأل عن مزاعم السودان أخيرا حول البت فى اتفاقيات توزيع المياه ؟

ويقول المهندس إبراهيم زكى قناوى :

لا يستطيع السودان ولا غيره من دول حوض النيل. الحديث عن تعديل أو حذف أو تجاهل اتفاقيات النيل .. لعدة أسباب أهمها :

ــ إنها اتفاقيات دولية متعارف عليها وليس فى نهر النيل فقط .. بل هناك اتفاقيات مماثلة فيما يطلقون عليه «الانهار الدولية» مثل نهر الدانوب فى أوربا وغيرها .

ــ إنه لا يحق لأى دولة التصرف فى تلك الاتفاقيات إلا بعد الرجوع لباقى دول الاتفاقية .

ــ إن تنفيذ السودان لوعيدها بحجر بعض مياه النيل المخصصة لمصر .. فيه خراب للسودان ذاته لانه يعنى وببساطة غرق الاراضى فيها لعدم وجود سدود لتخزين المياه بأراضيها (ولعلهم لهذا بالتحديد فكروا فى بناء خزان مروى فى قرية بشمال الخرطوم منذ سنوات لتوليد الكهرباء وحجز المياه) .

ــ وهذا ما حدث فى حوادث مشابهة ـ بين دول حوض النيل عندما فكرت كل من رواندا وبوروندى فى إنشاء خزان البرت للمياه ــ وإن كانت الحرب الاهلية هناك قد حالت دون تمامه .

● وأخيرا يقول مهندس إبراهيم زكى قناوى .. وزير الرى الأسبق : أن اتفاقيات توزيع المياه على الدول المطلة عليها لم توضع اعتباطا .. بل وفق معايير محددة .. هى :

ــ حق الانتفاع للزراعة وخلافه فى كل بلد وعلى أساسه توزع حصص المياه .

ــ النشاطات الموجودة فى كل بلد مطل على النهر وعلى أساسه توزع المياه .

ــ وجود مصادر أخرى للمياه مثل الأمطار أو المياه السطحية أو الجوفية أو حتى مياه البحر المكررة .. وهذا يؤثر على توزيع حصص المياه .

ــ السكان وعددهم وكثافتهم السنوية .. وعلى أساسه تحدد حصص المياه .

● والأهم .. الإمكانيات المستقبلية للتنمية فى كل دولة وهذا يستلزم تجديد الاتفاقيات كل مدة .. لتحديد أو تعديل الحصص من المياه حسب موقف كل دولة المائى .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شركة مصرية تحفر ١٠٠ بئر للمياه فى كينيا

كتب ـ أحمد نصر الدين:

شهد الدكتور محمد عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية توقيع اتفاقية مصرية ـ كينية لحفر ١٠٠ بئر لانتاج مياه الشرب والزراعة والصناعة فى المناطق التى تعانى من حالة الجفاف فى كينيا وسوف تقوم احدى شركات وزارة الأشغال المصرية بحفر هذه الآبار. وقع الاتفاقية عن الجانب المصرى السيد فوزى عطية رئيس الادارة المركزية للشئون المالية والتنمية الادارية

وعن الجانب الكينى سفير كينيا بالقاهره، وذلك بحضور المهندس عبد الغنى حسن رئيس الشركة القابضة للأشغال العامة. وأكد الوزير عقب التوقيع ـ اهمية دور مصر فى دعم التعاون مع دول حوض النيل فى مجال تنمية الموارد المائية والتنموية لهذه الدول وقال: ان مصر تعمل مع بقية دول الحوض لصالح شعوبها الصديقة، مشيرا الى أن هذا التعاون استمرار للمشروع الاكبر المعروف باسم التيكونيل والذى سينفذ من خلاله فى السنة القادمة مشروع مقاومة الأعشاب المائية فى أوغندا ، ومنطقة منابع النيل لما لهذا المشروع من اهمية وتأثير مباشرين على عملية التنمية وزيادة الايرادات للنيل .

وقال: ان مصر لاتمانع فى مساعدة اية دولة من حوض النيل . واضاف ان تكاليف انشاء الآبار تصل الى ٤.٢ مليون دولار امريكى، باعماق تتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ متر

وأوضح السفير الكينى بالقاهرة أن مصر قامت ـ من قبل ـ بتدريب الكوادر الفنية الكينية فى القاهرة، وهذا المشروع يعد فرصة طيبة لكى تخلق مصر كوادر فنية كينية أخرى فى كينيا نفسها عند التنفيذ هناك وهو دور طبيعى لمصر فى ظل ريادتها لدول الحوض

اتفاقيات مياه النيل

بروتوكول روما تحدث عن «النيل المصرى» من ١٠٤ سنوات

حقوق مصر فى مياه النيل طبيعية ولم تنشئها الاتفاقيات

حقوق مصر فى مياه النيل ، طبيعية ، وليست مستحدثة . لم تقررها دولة ، أو تنشئها إتفاقية . فقد جرى بها التاريخ منذ الأزل قبل أن تقوم دولة أو تعرف إتفاقيات . ولاتستطيع دولة ان تزعم انها هى التى خطت للنيل مجراه او إختارت له طريقة .

ومع ذلك ، فحين يحاول أحد اللعب بمياه النيل ، او محاولة العبث او حتى الاقتراب من حقوق مصر الطبيعية والمقررة فيها ، فلابد أن تكون هناك وقفة .

وهذا الاسبوع ، اصدرت المجالس القومية المتخصصة برئاسة الدكتور عبد القادر حاتم دراسة حول « استراتيجية مياه النيل » . ننشر منها هذا الجزء الخاص باتفاقيات مياه النيل .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٥

منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت الدول المستعمرة لأى منطقة من حوض النيل حريصة فيما تعقده من إتفاقيات على النص فيها على ضرورة المحافظة على حقوق مصر التاريخية والطبيعية فى مياه النيل ، وعدم السماح باقامة أى عمل يمس - من قريب أو بعيد - كمية المياه التى تصل إلى مصر أو تأخير مواعيد وصولها ، وذلك لأن مصر فى جميع الأوقات لم تكن لتتغاضى عن المساس بهذه الحقوق ، تحت أى ظرف من الظروف . وفيما يلى أهم الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل :

١ ـ بروتوكول روما الموقع فى ابريل ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا بشأن تعيين الحدود بين اريتريا والسودان ، حيث نصت المادة الثانية منه على تعهد الحكومة الايطالية بالامتناع عن إقامة أية أعمال على نهر العطبرة قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه ذلك النهر ، باعتباره أحد الروافد الأساسية التى تغذى « النيل المصرى » بالمياه وقت الفيضان .

٢ ـ إتفاق بين دولة الكونغو المستقلة وبريطانيا عام ١٨٩٤ . وينص البند الثالث بأن تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بأن لاتقيم أو تسمح باقامة أى اشغال على نهر سمليكى أو نهر اسانجو ، أو بجوار أى منهما ، يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت ، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية .

٣ ـ إتفاقية أديس أبابا المعقودة فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا ، والتى تعهد بموجبها ملك اثيوبيا منليك الثانى بعدم إقامة أية مشروعات - سواء على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا أو على نهر السوباط - يكون من شأنها التأثير على نهر النيل ، وبألا يسمح باقامة مثل هذه المشروعات إلا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية والسودانية .

٤ ـ معاهدة لندن المعقودة فى مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا ، والتى نصت فى مادتها الثالثة على تعهد حكومة الكونغو المستقلة بعدم اقامة أو السماح باقامة أية منشآت على نهر السمليكى أحد روافد نهر النيل او بالقرب منه ، يكون من شأنها إنقاص حجم المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت من غير موافقة حكومة السودان .

٥ ـ الاتفاق المعقود فى ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، والذى قضى فى المادة الرابعة منه بتعهد أطرافه بالمحافظة على وحدة اثيوبيا وعلى مصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده .

٦ ـ المعاهدة بين بريطانيا وايطاليا واثيوبيا عام ١٩٢٠ ، والتى نصت المادة الثالثة فيها على تعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بأن لا يصدر تعليمات أو أن يسمح باصدارها فيما يتعلق بأى عمل فى النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب إعتراض سريان مياهها إلى النيل ، ما لم توافق على ذلك مقدما حكومة بريطانيا وحكومة السودان .

٧ ـ المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة وايطاليا فى ديسمبر ١٩٢٥ :

أ ـ المذكرة الأولى من السفير البريطانى فى روما إلى رئيس مجلس الوزراء الايطالى ووزير الخارجية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وفيها يطلب مساندة الحكومة الايطالية كى يتاح لبريطانيا الحصول على إمتياز لبناء خزان على بحيرة تانا وانشاء طريق للسيارات لمرور المؤن والعاملين وغير ذلك - من حدود السودان إلى الخزان ، وفى المقابل فإن بريطانيا على إستعداد أن تساند ايطاليا فى الحصول على إمتياز من الحكومة الحبشية بانشاء وتشغيل خط حديدى من اريتريا إلى حدود الصومال الايطالى ، إلى جانب ما يأتى :

ـ إعتراف الحكومة الايطالية من جانبها بالحقوق المائية لمصر والسودان .

ـ الالتزام بعدم إجراء أية أعمال على المياه الرئيسية للنيل الأزرق أو النيل الأبيض أو أى من روافدهما ، من شأنها أن تعدل بصورة ملموسة تدفق المياه نحو النهر الرئيسى .

ـ أحقية أهالى المنطقة فى إستخدام المياه المذكورة استخداما معقولا ، إلى حد بناء سدود لتوليد الطاقة الكهربائية أو خزانات صغيرة على الأفرع الثانوية لتخزين المياه للأغراض المحلية وزراعة المحاصيل الغذائية اللازمة لاعاشتهم .

ـ بناء الخزان وتشغيله سيجرى قدر الامكان بالأيدى العاملة المحلية .

ـ رفع منسوب المياه فى البحيرة لن يتجاوز الحد الأقصى الذى وصل إليه خلال مواسم الأمطار .

ـ ان وجود الخزان لن يقتصر نفعه على مصر والسودان فحسب ، وإنما سيكون من شأنه أيضا زيادة رخاء السكان الأصليين ورفع تقدمهم الاقتصادى .

ب ـ المذكرة الثانية من رئيس مجلس الوزراء الايطالى ووزير الخارجية إلى السفير البريطانى فى روما بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، وهى رد على المذكرة السابقة ، وقد وافقت الحكومة الايطالية على تأييد بريطانيا لدى الحكومة الاثيوبية فى الحصول على إمتياز بانشاء الخزان على بحيرة تانا ، مع حق إنشاء الطريق للسيارات من حدود السودان ، على أن تساند الحكومة البريطانية ايطاليا فى مقابل ذلك للحصول على إمتياز انشاء الخط الحديدى المذكور ، مع بعض تحفظات تلخص فيما يلى :

ـ فى حالة حصول إحدى الحكومتين على الامتياز الذى تسعى إليه وفشل الحكومة الأخرى فى مسعاها ، ألا تألو الحكومة التى نالت بغيتها جهدا فى تحقيق ترضية مماثلة لصالح الحكومة الأخرى .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ـ ان يتم التنفيذ الفعلي لموضوعي الامتيازين ـ إذا أمكن ـ في آن واحد .

ـ تتعهد الحكومة الايطالية من جانبها ، إعترافا منها بالحقوق المائية الأولى لكل من مصر والسودان ، بعدم إجراء أية أعمال على المياه الرئيسية للنيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما وفروعهما ، يكون من شأنها أن تضر بمصالح البلدين .

إتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩

إرتكزت هذه الاتفاقية التي أبرمت بين مصر وبريطانيا العظمى (والأخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا) على تقرير لجنة مياه النيل التي شكلت في يناير ١٩٢٥ بناء على مذكرات متبادلة بين رئيس مجلس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني ـ برياسة الخبير الهولندي « كانتر كريمر » والعضو المصري عبد الحميد سليمان باشا والعضو البريطاني « ماكيجر بجر » ، وطلب منها تقديم تقرير عن الأسس التي تقترحها لما ينبغي أن يقوم عليه تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان ، مع المراعاة الكاملة لمصالح مصر وعدم الاضرار بحقوقها الطبيعية والتاريخية ، وكان ذلك بمناسبة إنشاء خزان سنار ، والبدء في زراعة أرض الجزيرة بالسودان ، وكان أهم ماشمله هذا التقرير :

ـ تنظيم مواعيد ومعدلات سحب السودان لحصصها المائية وفترات الحظر .

ـ تحديد السعة الكلية لخزان سنار وطريقة تصحيح ومراجعة المعاملات الحسابية للفواقد والمحتويات .

ـ تحديد المناسيب خلف سنار ، على أن يكون الصرف من الخزان في موسم التفريغ طبقا لاحتياجات مصر ، وبحيث لايؤثر على المنسوب الملائم لترعة الجزيرة .

ـ تحديد تصرفات ترعة الجزيرة بمتوسطات عشرة أيام .

ـ تقنين جدول الملء النهائي لخزان سنار .

ـ تحديد المناطق التي تروى بالطلمبات من النيل ريا دائما وريا موسميا .

وبعد المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني في عام ١٩٢٩ أقرت الاتفاقية بخطابين في ٧ مايو ، الأول موجه من رئيس الوزراء المصري جاء فيه :

١ ـ أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يستعمله السودان الآن ، وأن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بعمران السودان .

٢ ـ أن مصر مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة المقدار ، بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي .

٣ ـ بناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التي إنتهت إليها لجنة مياه النيل في عام ١٩٢٥ ، على أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان في أشهر الفيضان .

٤ ـ من المفهوم أيضا أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل :

ـ أن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية في السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون له الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كي تتحقق حكومة مصر من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه .

وتسرى الاجراءات الخاصة بالتنفيذ من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة .

ـ ألا يقام بغير إتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ، ولاتتخذ إجراءات على النيل وفروعه يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

ـ تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل في السودان .

ـ إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل وفروعه لزيادة مياه النيل لصالح مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية ، ويكون انشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا .

ـ تستعمل حكومة بريطانيا وساطتها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها لكي تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات الفنية .

ـ قد يقوم من وقت لآخر شك في تفسير مبدا من المبادىء فتعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل ، فإن نشأ خلاف في الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما ، رفع الأمر إلى هيئة تحكيم



مستقلة .

وتضمن الخطاب الثاني والذي رد فيه المندوب السامي البريطاني على الجانب المصري بتاريخ ٧مايو ١٩٢٩ ، ما يأتي :

١ ـ تأييد القواعد التي تم الاتفاق عليها كما هي واردة في مذكرة رئيس مجلس الوزراء المصري ، وعبرت عن سرور حكومة بريطانيا من أن المباحثات أدت إلى حل لابد أنه سيزيد من تقدم مصر والسودان ورخائهما .

٢ ـ حكومة بريطانيا تشاطر مصر الرأي في أن هدف هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الري على أساس تقرير لجنة مياه النيل ، وانه لا تأثير له على الحالة الراهنة في السودان .

٣ ـ أن حكومة بريطانيا سبق لها الاقرار بالآتي :

ـ الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل .

ـ ان المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسي من مبادىء السياسة البريطانية .

ـ إن تفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ في كل وقت أيا كانت الظروف التي تطرأ فيها بعد .

الاتفاق بشأن إنشاء خزان أوين بأوغندا

تبودلت المذكرات بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ابتداء من عام ١٩٤٩ حول مدى حاجة الحكومة الاوغندية لانشاء محطة توليد طاقة كهربائية من شلالات أوين على أساس ما توصلت إليها مناقشات الخبراء الفنيين لكل من الحكومات المعنية في القاهرة ، وإنتهت المذكرات بقبول الطرفين أن يكون تبادل الكتابين والردود بمثابة إتفاق رسمي بين الحكومتين .

وفيما يلي مضمون المذكرات والردود :

مذكرة الحكومة المصرية بتاريخ فبراير ١٩٤٩ :

أهم ما اشتملت عليه هذه المذكرة :

ـ ان سياسة الري المصرية تقوم على أساس عدة مشروعات للتحكم في مياه نهر النيل تشمل من بينها التخزين السنوي وتكوين إحتياطي في بحيرة فيكتوريا ، ولذا يبدو أنه من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغندا أن تتعاونا في بناء الخزان عند مخارج البحيرة لأغراض الري في مصر وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح أوغندا .

ـ تود الحكومة المصرية أن يصمم الخزان بحيث يتيح التخزين في بحيرة فيكتوريا في حدود ثلاثة أمتار ، وان تبنى البوابات بحيث تسمح لأقصى الحدود المطلوبة للتدفق بالمرور عندما ينخفض منسوب البحيرة إلى أدناه .

ـ من رأي الحكومة المصرية أنه ينبغي عليها أن تشترك في تصميم وبناء الخزان وفي تشغيله بعد إتمامه ، وأن تشترك في تكاليف البناء والمصروفات السنوية على أساس نسبة الفائدة التي يجنيها كل من البلدين .

مذكرة السفارة البريطانية في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ :

وهي موجهة لرئيس مجلس الوزراء المصري ، وأهم ما إشتملت عليه :

ـ أن الحكومة المصرية وحكومة بريطانيا ، وفقا لروح إتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ ، إتفقتا فيما بينهما على بناء خزان عند شلالات أوين في أوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية ولضبط مياه النيل .

ـ تم إعداد التصميمات والمواصفات الخاصة بهذه الأشغال ، وتكلف أوغندا بطرح المناقصة وإبرام العقود ، وتعرض العقود على كل من الحكومتين ، وبعد الدراسة العاجلة والقبول تخطر بذلك حكومة أوغندا .

ـ مصالح مصر يمثلها خلال فترة التشييد مهندس مصري مقيم ويكون تنظيم تدفق المياه من خلال الخزان بناء على تعليمات المهندس المصري المقيم ، إلا أن إدارة وصيانة الخزان سيضطلع بهما مجلس كهرباء أوغندا .

مضمون رد الحكومة المصرية بتاريخ ٣١مايو ١٩٤٩ :

قبلت الحكومة المصرية أن يكون تبادل الكتابين على النحو المذكور أعلاه مع هذا الرد بمثابة الاتفاق الرسمي بين الحكومتين بشان شلالات أوين .

اتفاق سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل :

كان على مصر قبل أن تبدأ في تنفيذ مشروع السد العالي أن تتفق مع السودان على قسمة مياه النيل ، وعلى التعويضات التي تدفعها مصر عن الأراضي والممتلكات السودانية التي سوف تغرقها مياه التخزين أمام السد العالي ، والتي سوف تمتد إلى نحو ١٥٠كم داخل حدود السودان . وقد بدأت المفاوضات في هذا الشأن في عام ١٩٥٧ ، وتعثرت ثم استؤنفت وانتهت إلى الاتفاق الذي وقع في الثامن من شهر نوفمبر ١٩٥٩ بمقر وزارة الخارجية بالقاهرة . وجاء في صدر هذه الاتفاقية :



« نظرا لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن .

ونظرا لأن هذه الأعمال تحتاج فى انشائها وادارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الافادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة .

ونظرا لأن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت الاستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر - فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى ... » :

وأهم ما اشتملت عليه الاتفاقية هو :

١ - تحديد الحقوق المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار م٣ للأولى ، و ٤ مليارات م٣ سنويا للثانية .

٢ - مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

- توافق الجمهوريتان على إنشاء السد العالى عند أسوان .

- توافق الجمهوريتان على أن تنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

- تحسب الفائدة من السد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان ٨٤ مليار م٣ سنويا توزع كالآتى :

٥٢ مليار حقوق الدولتين قبل إنشاء السد .

١٠ مليارات فواقد التخزين فى السد العالى .

٢٢ مليار صافى الفائدة توزع كالآتى :

١٤,٥ مليار للسودان .

٧,٥ مليار لمصر .

وإذا زاد المتوسط فإن الزيادة فى صافى الفائدة تقسم مناصفة بين البلدين .

- تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ .

وتتعهد حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل السكان فى منطقة حلفا وغيرهم ممن ستغمر أراضيهم بمياه التخزين قبل يوليو ١٩٦٣ .

- يبحث الطرفان ما يتصل باستغناء مصر عن التخزين فى خزان جبل الأولياء فى الوقت المناسب .

٣ - تتولى السودان بالاتفاق مع مصر إنشاء مشروعات لزيادة إيراد النهر فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ، ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب البلدين مناصفة ، ويتحمل كل بلد نصف التكاليف .

٤ - لتحقيق التعاون الفنى من أجل زيادة إيراد النهر توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من البلدين بعدد متساو من كل منهما ، يكون اختصاصها :

- رسم الخطوط الأساسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد نهر النيل .

- الاشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان .

- تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقع على النيل داخل وخارج حدود السودان بالاتفاق مع الدول الأخرى .

- تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها فى الفقرة السالفة بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من البلدين .

- تضع الهيئة نظاما لما ينبغى أن يتبعه البلدان فى حالة توالى السنوات شحيحة الايراد ، بما لايوقع ضررا على أى منهما .

٥ - عندما تنشأ الحاجة إلى اجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد خارج حدود الجمهوريتين ، تتم دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ، وبعد إقرار هذه التفاصيل وإعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل الهيئة الاشراف على تنفيذ ماتنص عليه الاتفاقيات الفنية .

٦ - اتفق البلدان على أن يبحثا سويا مطالب الدول الأخرى فى إستغلال مياه النيل ، وأن يتفقا على رأى موحد بشأنها ، وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول تخصيص أى كمية من مياه النهر لدولة ما ، فان هذا القدر يخصم مناصفة بينهما محسوبا عند أسوان . على أن تراقب الهيئة الفنية المشتركة عدم تجاوز هذه الدول للكميات المتفق عليها .

وعقب توقيع الاتفاقية شكلت اللجنة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، ومازالت حتى الآن تقوم بعملها فى تفاهم تام بين الجانبين المصرى والسودانى .

ثالثا : القواعد العامة للانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية :

ليس هناك فى القانون الدولى قواعد قانونية بالمعنى الدقيق للانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية ، إلا أن هناك بعض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الخصوصية

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٥

المبادىء القانونية التى يمكن ان تؤخذ لتقنين الانتفاع بمياه النهر الواحد بين الدول الواقعة فى حوضه .

وقد أرست هذه المعايير التى تستخدم فى تقدير حجم ووجه الانتفاع جمعية القانون الدولى فى اجتماع هلسنكى عام ١٩٦٦ ، وهى أمور تقديرية وتفاوضية بين الأطراف من تلك الدول الواقعة فى حوض النهر الواحد . وهذه المعايير تشمل عشرة مؤشرات تؤخذ فى الحسبان عند توزيع مياه النهر بين الدول الواقعة فى حوضه ، وتتخلص هذه المؤشرات فيما يأتى :

- النواحى الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة والتكاليف الناظرة للمشروعات المائية .
- طبيعة الاحتياجات المختلفة .
- استعمالات المياه فى الماضى والحاضر .
- كثافة السكان المعتمدين على هذه المياه .
- تواجد مصادر أخرى للمياه .
- تجنب الاسراف فى المياه .
- مدى التعويضات .
- جغرافية الحوض .
- هيدرولوجية الحوض .
- المناخ .

وللحقيقة فإن هذه المجموعة من المؤشرات ليست إلا قائمة عمل قد تمكن من الوصول إلى التعاون بين الدول المشتركة فى الانتفاع من نهر واحد ، إلا أن هذه المؤشرات أو المعايير ليس لها حدود معينة ، كما انها لاتمس موضوع السيادة ، بل هى محاولة لاعطاء كل دولة الحق المناسب لها من مياه النهر ، ويطلق على هذا المنهج الحقوق المناسبة .

وبالنسبة لمصر ، فان إحتياجاتها من الموارد المائية آخذة فى التزايد نظرا للزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، وضرورة توسيع الرقعة الزراعية لمقابلة احتياجات السكان من الغذاء ، وكذلك مقابلة زيادة استهلاك الماء لأغراض الشرب والصناعة وغيرها .

كما ان المؤشرات السابقة تدعم موقف مصر فى مطالبتها بالمزيد من مياه النيل ، فهى الدولة الوحيدة بين دول حوض النيل التى تعتمد فى حياة أهلها على مياه النيل منذ القدم .

وإذا نظرنا إلى الاتفاقيات الدولية التى تم توقيعها فى الماضى ، سواء التى وقعتها دولة كاملة السيادة أو دول أخرى بالانابة عنها عندما كانت مستعمرة لها - فإن هذه الاتفاقيات قد أثارت كثيرا من التفسيرات عن مدى توارث الدول للالتزامات التى نصت عليها تلك الاتفاقيات أو المعاهدات أو البروتوكولات التى وقعت فى ظل أوضاع تاريخية وسياسية وجغرافية مختلفة عن الأوضاع الحالية .

إلا أنه يجب أن يؤخذ فى الحسبان أن بروتوكول ١٨٩١ وإتفاقيتى عام ١٩٠٢ ، ١٩٠٦ هى من قبيل الاتفاقيات المقررة وليست المنشئة لحق مصر فى مياه النيل ، إذ أن هذه الحقوق هى حقوق طبيعية ، سواء كانت هذه الاتفاقيات تمت بين دول كاملة السيادة أو مستعمرة بدول أنابتها عنها فى التوقيع والالتزام بها ، كما أن هذا الالتزام حقيقى سارى المفعول مهما تغير الاختصاص على الاقليم وليس إلزاما شخصيا مرهونا بنظام حكم أو أشخاص فى وقت معين .



المصدر : المسلمون

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة المياه هل تتحول إلى قنبلة موقوتة؟



القاهرة.
مصطفى عبد السلام

☐ فتحت مجريات الاحداث الاخيرة فى المنطقة العربية ملف المياه وتزايدت حدة ازمتها خلال السنوات الاخيرة.

وعلى الرغم من ان مشكلة المياه تعد مشكلة عالمية فى غاية التعقيد، الا انها تنذر بشىء من الخطر داخل المنطقة العربية.

إن الاحصاءات الدولية تشير الى أن الدول العربية ستواجه عجزاً فى المياه يصل الى حوالى 155 مليار متر مكعب عام 2000 يرتفع الى 259 مليار متر مكعب عام 2030 .

ومعظم منابع الموارد المائية تقع فى دول غير عربية، وهو الامر الذى دعا بعض المراقبين الى التوقع بان تكون مشكلة المياه هى محور الصراعات داخل المنطقة خلال السنوات القادمة، كما ان عدد الانهار الدائمة الجريان داخل المنطقة يبلغ 65 نهرا اهمها على الاطلاق نهر النيل الذى يصب 85 مليار متر مكعب سنويا فى المتوسط ، وهذه الانهار لاتسد إلا نسبة محدودة من حاجة الدول العربية من المياه، كما أن الموارد المائية فى العالم العربى تقدر بحوالى 352 مليار متر مكعب سنويا لاتمثل سوى أكثر من 0.47٪ من الموارد العالمية.

والكيان الصهيونى لايزال يهدد العديد من منابع الانهار العربية، بل الانهار ذاتها . فقد قام منذ عدة سنوات بالاتفاق مع أتيوبيا على اقامة عدة سدود على نهر النيل للحد من حصة مصر من المياه والتى تصل الى 55.5 مليار متر مكعب سنويا . كما قام منذ عدة سنوات بتحويل مجرى نهر الاردن الى بحيرة طبرية وتجفيف بحيرة الحولة التى يمر فيها نهر الأردن فى قسمه الاوسط وزراعة 15 الف دونم حولها من اجود الاراضى الزراعية، ويسحب الكيان الصهيونى من نهر الأردن وروافده اكثر من 400 مليون متر مكعب سنويا .

ثم امتد السطو الصهيونى الى نهر اليرموك وهو اكبر روافد نهر الاردن ويبلغ صبه السنوى 475 مترا مكعبا منها 400 متر مكعب ترد من الأراضى السورية والباقى من الاراضى الأردنية بعد أن احتلت «إسرائيل» الضفة الغربية عام 1967 ووضعت يدها على موارد المياه فيها ووجهتها الى شبكة مستعمراتها .

وتسرق «اسرائيل» حاليا من مياه الضفة الغربية 850 مليون متر مكعب وهو مايمتل 40٪ من احتياجاتها من المياه وتسطو على 80 مليون م3 من قطاع غزة على الرغم من ان القطاع يعد من افقر اجزاء الوطن العربى فى المياه، الى جانب انها تسطو على 200 مليون م3 من مرتفعات الجولان و500 مترمكعب من نهر الليطانى . ■



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٥

نهر النيل .. والاتفاقيات الدولية الثابتة

تؤكد حقائق التاريخ سطحية وغرابة التصريحات الهوجاء التى أعلنها حسن الترابى الحاكم الفعلى للسودان والذى يتوهم أنه قادر على تهديد مصر والتأثير على حصتها من ماء النيل ..

وينسى الترابى وزمرته أن تنظيم الاستفادة من النيل العظيم والحفاظ على تدفق مياهه ، ليس جديدا ، وليس وليد الاتفاقية الأخيرة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ .. ومن أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فى هذا المجال .

● المادة الثالثة من البروتوكول الموقع بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٩١ والتى تنص على تعهد بريطانيا بعدم إقامة أية انشاءات على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير على كمية مياه هذا النهر التى تصب فى النيل .

● معاهدة الحدود بين ملك أسبانيا (منليك الثانى) وبريطانيا وايطاليا عام ١٩٠٢ ، والتى تعهد بمقتضاها ملك أسبانيا أمام بريطانيا . بعدم السماح باقامة أى مشروع على نهر النيل الأزرق أو بحيرة ، تانا ، أو نهر ، السوباط ، يكون من شأنه تعطيل تدفق مياهه إلى نهر النيل .

● الاتفاق .الثلاثى بين فرنسا وايطاليا وبريطانيا عام ١٩٠٦ ، الذى نص على المحافظة على مصالح بريطانيا ومصر فى النيل ومايتعلق بمياهه.

● الاتفاق المبرم بين مصر وبريطانيا العظمى نيابة عن السودان فى عام ١٩٢٩ ، وينص على تحريم اقامة أى مشروع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التى تغذيه إلا بموافقة مصر .

● الاتفاقية المبرمة بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ لضمان أقصى استغلال لمياه نهر النيل لصالح البلدين وتنظيم استغلال المياه الناتجة عن اقامة السد العالى والتى أقرت لمصر ٤٨ مليار متر مكعب سنويا مقابل ٤ مليار للسودان واقتسام صافى مياه السد بواقع ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان و ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر .

جميل كمال جورجى
مدير ادارة البحوث الاقتصادية بالقاهرة

ويضاف لذلك ما تنص عليه قواعد القانون والعرف الدولى بشأن ادارة واستغلال مياه الانهار الدولية مثل قواعد القانون الدولى عام ١٩٦١ التى تنص على التشاور والتعاون وسداد التعويضات عن اضرار المشروعات التى تقام على الانهار الدولية .. وكذلك مانص عليه اجتماع جمعية القانون الدولى فى هلسنكى عام ١٩٦٦ ، والتى حددت الوسائل والسبل القانونية لكيفية استغلال مياه الأنهار الدولية وحل المنازعات التى تثور فى حالة غياب أية اتفاقيات خاصة .

وأيضا اتفاقية المحافظة على الموارد الطبيعية التى أقرها مؤتمر القمة الافريقية فى الجزائر عام ١٩٦٨ والتى نصت على التشاور بين الدول التى تتقاسم مياه النهر وضرورة تشكيل لجان مشتركة لحل مايثور من مشكلات نتيجة الاستغلال .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

□المجالس القومية .. نذكر ونحذر .. بعد التصريحات غير المسئولة ..التى اعقبت الاعتداء الاثم فى اديس ابابا

خاص

ملف «استراتيجية مياة النيل»

حقائق كبرى فاصلة .. من وقائع التاريخ .. وقرارات المنظمات الدولية.. امام ابناء الوادى

زيادة حصة مصر من مياه النيل سنة ٢٠٠٠ ضرورة ملحة .. تلزم السودان بتنفيذ قناة جونجلى

د. عبد القادر حاتم

بين أنهار العالم الكبرى يعتبر نهر النيل أطولها جميعها اذ يبلغ طوله ٦٨٢٥ كيلومترا.. ويعتبر الرابع فى مساحة حوضه اذ يبلغ ٣ ملايين و١٠٠ ألف كيلومتر مربع، ويعتبر التاسع فى حجم الماء الذى يحمله والذى يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب من المياه.. وتمثل حصة مصر من مياه النيل التى تبلغ ٥٥,٥ مليار سنويا ٩٥٪ من موارد مصر المائية. وفى أعقاب محاولة الاعتداء الآثمة التى جرت فى أديس أبابا على رئيس مصر يوم الاثنين ٢٦ يونيو ١٩٩٥، وماتردد فى اثرها من تصريحات متعددة غير مسئولةحول مياه النيل.. أصدرت المجالس القومية المتخصصة أخيرا ملفا متكاملا بالغ الأهمية تحت عنوان «استراتيجية مياه النيل» قالت فى مقدمته انها «تأمل أن تسهم به فى توضيح أبعاد هذه القضية أمام جميع المهتمين والباحثين».. وقد رأت الصفحة أن تبرز أمام أبناء الوادى الحقائق الكبرى الفاصلة التى تضمنها هذا الملف الخطير.



● تقول اولى الحقائق فى ملف «استراتيجية مياه النيل» ان الاتفاقية التى وقعت بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ لتوزيع الانتفاع الكامل بمياه النيل جاءت فى وقتها متممة لاتفاقية سنة ١٩٢٩ التى جرت بموجب خطابات متبادلة بين رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى وبناء على تقرير لجنة مياه الرى التى شكلت فى عام ١٩٢٥ من ثلاثة اعضاء احدهم مصرى والثانى بريطانى والثالث محايد..

ويسجل ملف «استراتيجية مياه النيل» الذى اعدته المجالس القومية المتخصصة باهتمام خاص لتذكرة الذين يتناسون التاريخ.. يشير الى الفقرة الاخيرة من رد المندوب السامى البريطانى على كتاب لرئيس الوزراء المصرى فى مايو من عام ١٩٢٩.. يقول فيه: «ان حكومة بريطانيا سبق لها الاقرار بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل، وان المحافظة على هذا مبدا اساسى من مبادىء السياسة البريطانية، وان مبادىء هذا الاتفاق منفذة فى كل وقت وايا كانت الظروف التى تطرا فيما بعد».

وجاءت اتفاقية ١٩٥٩ بعد ذلك المتممة لما سبق.. تقرر تحت بند «الحقوق المكتسبة».. ان يكون ماتستخدمه مصر من مياه النيل حتى توقيع الاتفاق ٤٨ مليار متر مكعب عند اسوان كحق مكتسب لها.. وان يكون ماتستخدمه السودان وقت توقيع الاتفاق ٤ مليارات من الأمتار المكعبة حقا مكتسبا لها.

ونصت الاتفاقية موافقة الدولتين على ان تنشىء مصر السد العالى عند أسوان، وتنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وحسبت الاتفاقية صافى الفائدة من السد العالى على اساس متوسط ايراد النهر عند اسوان فى سنوات القرن الحالى المقرر بنحو ٨٤ مليار متر مكعب سنويا من المياه.. وخصت منه مصر بـ ٧,٥ مليار متر مكعب وبلغت بذلك حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا، وخصت الاتفاقية السودان بـ ١٤,٥ مليار متر مكعب من فوائد السد العالى، فاصبحت حصتها ١٨,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل.. وجرى استخدام الدولتين مصر والسودان لحصة كل منهما من مياه النيل.. مستقرا منذ توقيع هذه الاتفاقية.

● وتسجل ثانية الحقائق الكبرى فى ملف باستراتيجية مياه النيل» ماأقره الاطار القانونى لعلاقات الدول المشتركة فى حوض نهر النيل..

□ فقد اقر معهد القانون الدولى فى عام ١٩٦١ عدالة ماتم من توزيع لمياه النيل، ووجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى، ووجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية بما يمليه حسن الجوار.

□ وفى عام ١٩٦٦ عقدت جمعية القانون الدولى فى هلسنكى واقرت ايضا عدالة توزيع مياه النيل، وقالت ان العدالة فى توزيع مياه الأنهار الدولية وحسن ادارتها لاتعنى ان يكون التوزيع بنسب متساوية، وانما بنسب عادلة من أهم ما تاخذه فى اعتبارها الاتفاقيات المبرمة السابقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل من دول الحوض، وضرورة تفادى الاسراف.

● وتؤكد ثالثة الحقائق از كل هذه القواعد فى الاطار القانونى الذى أقرته المنظمات القانونية الدولية.. لاتزال دستورا معمولا به بين مصر والسودان فى استخدام مياه النيل، رغم انه من المنتظر زيادة حصة مصر بمليار من الأمتار المكعبة سنويا بعد اتمام المرحلة الاولى من قناة جونجلى، لكن المشروع توقف منذ عام ١٩٨٣، ولايمكن فى الوقت الحاضر التنبؤ بموعد اتمامه فى ضوء الأحوال السياسية والأمنية المضطربة فى جنوب السودان.. بسبب هذا الموقف الذى حرم مصر من المليار من الأمتار المكعبة الاضافى من مياه النيل لن يتبقى لها فى عام ٢٠٠٠ من فائض حصتها بعد استهلاك الاستخدامات المختلفة فى الصناعة والزراعة والملاحة والبلديات وغيرها سوى ١,٩ مليار متر مكعب من المياه مما يهدد بتوقف خطة استصلاح الأراضى بعد عام ٢٠٠٠ وهو ما يتطلب ضرورة قيام السودان بتعلية سد الروصيرص لتعوض مصر ما ضاع عليها من الحصة الاضافية والغريب ان السودان يبدد كثيرا من حصته من مياه النيل التى تبلغ ١٨,٥ مليار متر مكعب، فى حين كان يمكنه استغلالها بالكامل بتعلية خزان الروصيرص، وعلى عكس ذلك يطالب فى الوقت الحاضر بانشاء خزان مروى على النيل الرئيسى، وهذا غير مسموح به



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 14 يوليو 1995

فى ظل اتفاقية ١٩٥٩ إلا اذا تخلى عن تعلية خزان الروصيرص، وجعل التخزين فى مروى لايتجاوز ٣ مليارات سنويا من الأمتار المكعبة!

● وفى رابعة الحقائق الكبرى فى ملف «استراتيجية مياه النيل».. يقول الملف بالحرف:

«ان زيادة حصة مصر من مياه النيل طبقا لاحتياجاتها الاقتصادية فى ضوء زيادة السكان ٢٪ سنويا، وتطبيقا للمبادىء التى أقرها الأطار القانونى الدولى لعدالة نوزيع مياه الأنهار الدولية، هذه الزيادة اصبحت ضرورة ملحة لابد من تحقيقها فى السنوات الأولى مس لقرن القادم، وذلك عن طريقين لاثالث لهما: أولهما العمل على الاتفاق مع حكومة السودان لاتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلى التى توقف العمل فيها منذ عام ١٩٨٣، وحرم مصر من مليار اضافى من الامتار المكعبة فى حصتها من مياه النيل.. وثانى الطريقين: العمل على دعم هيئة تكنونيل الممثلة لجميع دول الحوض حتى نستطيع فى اقرب وقت القيام بدراسات تفصيلية لبعض مشروعات اعالى النيل تمهيدا لتنفيذها فى اقرب وقت..

● وفى حقيقة اخيرة خامسة تمثل تنبيها وتحذيرا للأطراف الاخرى المستخدمة لمياه النيل.. يقول ملف المجالس القومية:

«ان قيادة مصر اعلنت سياستها واضحة عدة مرات بانها مع تمسكها بحقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل طبقا للقوانين والأعراف الدولية.. فانها لن تسمح باستخدام اية قطرة من حصتها فى مياه النيل خارج حدودها».



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٥

هموم سياسية

دق ناقوس الخطر

مصادر الطاقة معروفة للجميع - ومنها المياه ومساقط المياه - وفي مصر نحن نحصل على الطاقة من خزان اسوان والسد العالي وقناطر اسنا؟ وهي لا تمثل نسبة اكثر من ٢٠٪ من إنتاج الطاقة في الجمهورية، نعم نحن نتجه الآن الى استخدام الغاز الطبيعي بعد معالجته علميا ليصبح الوقود اللازم لاستخراج الكهرباء ولدينا خطة زمنية لتوفير الطاقة اللازمة لاستصلاح الاراضي وتوفير الطاقة للمدن الجديدة ولخطط التنمية في الصعيد وسيناء. لكن المدهش اننا نستهلك إنتاجنا من البترول في انتاج الطاقة ونبني محطات توليد كهرباء وتحلية المياه فقط من صلب اقتصادنا ومازلنا نحجم عن الدخول في المجال النووي النظيف لانتاج الكهرباء او تحلية المياه. وعلى اثر ما سمعنا من خلاف بين حكومة مصر وحكومة السودان فإن اصوات غير مسئوله زعمت أنها تملك ان تحرم مصر من قطرة المياه التي كفلتها لها اتفاقيات تقسيم المياه منذ عام ١٩٥٩ وهذه التصريحات المحمومة التي تدعى ان جميع الاتفاقيات المبرمة مع مصر بما فيها اتفاقية المياه - للمراجعة وإعادة النظر فيها، وهذا معناه أن نظامنا في المياه يحتاج إلى إعادة لعبة توزيع الادوار، وإن هناك مشروعات يجب أن تقام في مصر بالطرق النووية دون الاخذ في الاعتبار مراعاة عدم الاستخدام السلمي النووي - الآن نحن نحتاج الي هذا النوع الذي اصبح متطورا ومتقدما لدى اكثر من دولة بل وعليه تنافس كامل بين الإنتاج الامريكي او الاوروبي او الياباني او الكندي، هذه الدول تملك ان تقدم لمصر تسهيلات لعدد ثلاث محطات نووية عاجلة لإنتاج الكهرباء واخرى مثلها لتحلية المياه على شواطيء البحر المتوسط او البحر الاحمر مع شبكة توزيع لهذه المياه تكفل عدم العطش للمدن الجديدة والاستثمارات في المدن الصناعية - وقد يقال ان تكلفة المحطة تصل الى ٢ مليار دولار ونحن نقول اننا نبني نفس المحطة لانتاج الطاقة الكهربائية بالبترول وتصل التكلفة الي مليار وثلاثة مائة مليون دولار - فضلا عن ثمن البترول المستخدم مما يصل في جملته الي اكبر من تكلفة المحطة النووية، إنني أرى ان تصريحات حكام السودان الخاصة بالمياه برغم استحالة تنفيذها، وان امكانات السودان متواضعة ولا يوجد عندها بنية اساسية ولا سدود ولا نظم صرف او تخزين مياه وانها تشبه الدخان في الهواء إلا ان مصر لا يجب ان تخضع للابتزاز الصهيوني والذي يفرض منع وجود المحطات النووية على ارضه بحجة ان هذا الموقف يعوق السلام او بحجة التخوف من التسرب او التلوث النووي، ان الامر اصبح مسالة حياة او موت.

رجب هلال حميدة
الأمين العام للحزب

٦,٥ مليون دولار لانشاء قاعدة بيانات تساهم فى تنمية المياه لدول حوض النيل

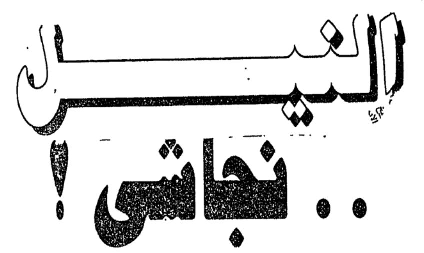
اعلن الدكتور عبد لهادى راضى وزير الاشغال العامة ولمو رد المائية انه تم تخصيص ستة ملايين ونصف لمليون دولار كمنح مقدمة من ايطاليا وكندا وبرنامج البيئة للامم المتحدة لانشاء ماعدة بيانات تساهم فى تنمية الموارد المائية لدول حوض النيل ... يص المشكلات لبيئية بها



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عزت السعدنى

★ وجدته إمامى فجأة.. كأن الأرض قد انشقت وأخرجته.. لم أسمع أزيز الباب وهو يفتح.. قلت بصوت عال: بسم الله الرحمن الرحيم.. من أين أتيت يارجل؟

قال وهو يرمقنى بنظرات حادة من عينيه السوداويتين: أنا لست رجلا.. أنا اله!

وقفت احتراما للاله الذى ظهر فجأة فى حجرة مكتبى فى عز الظهر.. وقلت له: اغفر لى أيها الاله خطأ العبد الفقير الذى لم يعرفك..

تأملته وأنا أدعوه للجلوس على الاريكة الطرية التى تليق بمقامه الالهى.. كان طويل القامة، عالى الهامة.. ذاهمة ومهابة.. فى عينيه تسكن الطيبة مع الخير والبركة.. فوق رأسه تاج الملوك.. آسف تاج الالهة.. يعلوه ثعبان فاغرا فاه.. حمدت الله انه من العقيق الأزرق وليس حيا يتلوى.. فوق برديه لباس ملوك الفراعنة العظام.. عصا الملك والصولجان فى يده اليمنى..

جلس هادئا كطفل رضع لتوه من ثدى أمه..

قلت له بخشوع وأدب: لم نتعرف ياالهنا!

قال: ألم تعرفنى بعد.. وأنت تتفاخر على الخلق بمعرفتك وقراءاتك ورحلاتك وجولاتك وصولاتك فى عالمنا البعيد؟

سكت حتى لاأقطع عليه كلماته.. فهو الاله لامر هنا وأنا العبد المطيع..

قال بلهجة الأمر والنهى هذه المرة: أنا حابى!

قلت فى دهشة: اله النيل العظيم؟

قال: عرفتنى أخيرا..

قلت: ومن ذا الذى لايعرف باعث الخير لكل المصريين وصانع الحضارة.. والذى قال فيك هيرودوت الرحالة والمؤرخ الاغريقى الشهير الذى زار مصر قبل الميلاد: «مصر هبة النيل».. يعنى نحن هبة منك ونفحة من نفحاتك..

قال وهو يضع قدميه فى مكانهما بعد أن كان يجلس واضعا قدما فوق قدم: لعلمك.. أنا لست الها ولا يحزنون.. أنا نهر النيل نفسه.. وقد رفعنى المصريون الى مرتبة الاله.. وأطلقوا علىّ اسم الاله حابى لأننى أحمل اليهم الماء الذى منه كل شىء حى.. والذى يسقى به الزرع والضرع.. وأنا أحمل الفلك فوق رأسى ذهابا وعودة.. وأطعم الخلق لحما طريا من مخلوقاتى السابحة فى مياهى.

قلت: لم هذا التواضع الجم ياالهنا.. فأنت الخير والبركة وبك نحيا.. ومن غيرك نموت جوعا وعطشا وجفافا.

قال: الذى لايعلمه الكثيرون.. ان شعب مصر هو أول شعب فى الوجود عرف الاله الواحد الأحد من عهد نبى الله أوزوريس العظيم الذى نزل من السماء بأرض مصر قبل أكثر من ١٢٥٠٠ سنة والذى تسمونه فى الاسلام سيدنا ادريس..



وقد عبد المصريون اوزوريس بوصفه اله الخير وعبدوا ماعت الهة الحكمة، وحتحور الهة الجمال والاله مين رمز التناسل وانا الاله حابى رمز العطاء والماء والخير الوفير.

قلت: يعنى انتم رموز.. ولستم بالهة..

قال: نعم.. وكلنا رسل من عند الخالق الاعظم رب الكون كله.

قلت: لقد أرحت قلبى ايها الاله حابى..

قال فى تواضع جم: حابى فقط من فضلك!

قلت: لقد تاكدت الآن ان المصريين هم اول شعوب الارض التى عبدت الله الواحد الاحد ولم يشركوا به احداً.. وهم الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا.. والدنيا من حولهم نيام نيام..

قال: لم تسالنى: لم جئت اليك.. ولم ظهرت بتراب مصر بشحمى ولحمى لأول مرة؟

قلت فى لهجة اعتذار: اعذرنى.. لقد الجمتنى المفاجاة.. فلم اتصور يوما ان اجلس فى حضرة حابى اله النيل مرة واحدة!

قال وقد بانت علامات الغضب فى عينيه وكان الفتضان قد تحرك فيهما: لقد هالنى ماقاله حكام السودان.. الذين طار برج من عقولهم.. انا شخصيا لم اصدق ماقالوه.. من هو المدعو حسن الترابى هذا وباى سلطة يتكلم ويهدد بقطع مياهى عن أرضكم؟

قلت: انه الدكتور حسن الترابى الأمين العام للجبهة الاسلامية فى السودان.. والحاكم الفعلى والمحرك الاول لسياسة السودان.. وهو لعلمك خريج جامعات لندن وباريس.. ومتحدث لبق يؤثر فى كل من يسمعه.. حلو اللسان، ولكنه يخفى خلف هذا الملمس الناعم مخططا كبيرا للوثوب مع أعوانه الى كراسى الحكم ليس فى السودان وحدها.. ولكن فى كل الدول العربية والاسلامية..

قال: لقد تابعت الموقف كله من بداية حادث الاعتداء الآثم على الرئيس حسنى مبارك.. المبارك بعناية الله الساهرة التى تحرس مصر وشعب مصر من كل سوء.. وبمباركة وعناية رسل الخير والرحمة والحنان والحب والحكمة والفضيلة.. ولقد سجدنا للاله شكرا فى العلالى لنجاة رئيس مصر.. فالاله خير حافظ.. ولقد خاب مسعى اللئام وخابت مكيدتهم..

ولكن عندما شعرت بان تهديدا بقطع مياهى من جانب حكام السودان.. عن تراب مصر الحبيبة التى تربينا فيها.. ورضعنا من طينها وسقينا ارضها قمحا وشعيرا وتينا وزيتونا وخيرا عظيما.. نزلت لكى يطمئن قلبى، ولاعرف منك ابعاد هذا المخطط اللئيم الذى يريدوننى به.. ويريدون به مصر والناس فى مصر!

قلت: حمدا لله على السلامة.. الك فى كوب من الماء المثلج؟

قال: أنا لااشرب إلا من مائى انا..

واخرج من جيب سرواله الطويل قنينة زرقاء ازاح غطاءها وراح يشرب ويكركع هنيئا مريئا..

قلت: طيب واجب الضيافة.. فنجانا من القهوة المضبوطة..

قال: خذ هذه القنينة ودع خادمك يصنع لنا من مائها فنجانين من القهوة.. كفانى ماسمعته عن مياهكم الآن.. وكيف لوثتم مياهى بالمبيدات والكيماويات ومخلفات المصانع والخلق والبلاوى السوداء التى تلقونها كل يوم وكل ساعة.. لاتذكرنى بهذا ارجوك.. فلم احضر إلا لكى أطمئن على عدم قطع أوصالى وتمزيقى بين الجنوب والشمال بفعل فاعل أثيم.

قلت: ومن ذا الذى يجرؤ على تقطيع اوصالك ياحابى العظيم ياساقينا وحافظنا من الظما والجوع طول حياتنا.. لابلق بالا لتهديداتهم.. فهم كما قال فيهم السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية اصغر حجما من ان يعبثوا بمياه النيل!

قال: يعنى يلعبوا بعيد!

قلت: بالضبط.. إلا انت.. فانت الخط الأحمر الذى لايتجاوزه احد..

قال: لقد طمانتنى.. ولقد ارتاح قلبى كثيرا للتصريحات التى ادلى بها وزيرى المهندس عبدالهادى راضى، واسمه عندكم وزير الاشغال والموارد المائية.. لزميلك أحمد نصرالدين والتى قال فيها:

«ان مصر ستقطع اى يد تمتد لمنع المياه عن مصر.. وان كلمات الصغار فى هذا الشان لن تنال من مصر وسيادتها وحقوقها التاريخية والشرعية الدولية فى الحفاظ على نصيبها المشروع من مياه النيل.. ان هذه الكلمات مجرد لعب بالنار وان مصر لن تسكت أبدا، اذا تعرض احد لنقطة واحدة من حق مصر فى مياه النيل.. اننا نحذر وننذر لان النيل ليس ملكا لفرد وانما هو ملك لامة باسرها، ولاجيال متعاقبة ولايستطيع أحد مهما كان سواء فى السودان أو غيرها ان يمس نقطة واحدة من مياه النيل التى هى حياة مصر منذ آلاف السنين»..

«ان العقلاء فى السودان يفهمون تماما ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الاحمر الذى لايمكن تجاوزه باعتبارها الاداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية وان المساس بما هو مقرر فى هذه الاتفاقية بشان المياه، يضر السودان قبل مصر، كما ان مصر قامت بعمل مشروعات لتنظيم امدادات مياه النيل لصالح الشعبين المصرى والسودانى.. وهو حق تاريخى قامت عليه حياة الشعبين، ولايمكن لاحد ان يعتدى على هذا الحق، لانه خط النار الذى لايمكن تجاوزه»..

يسالنى: كم حصة مصر من مياه النيل . يعنى من مياهى.. وكم حصة السودان؟

قلت: حسب اتفاقية حوض نهر النيل الذى تشترك فيه ١٠ دول هى: مصر والسودان واوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير واثيوبيا واريتريا هى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه للسودان.. ومساحة حوض النهر نحو ثلاثة ملايين كيلومتر مربع.. وطول مجراك ياالهنا حابى ٦٧٤٠ كيلومترا.

واتفاقية حوض نهر النيل لايمكن الغاؤها من طرف واحد.. هو لسود ن.. بل انه من الصعب ومن المستحيل الغاؤها قانونا.. كما ان اقامة اية مشروعات على النيل.. لابد اولا من تحصل على موافقة مصر والتشاور مع باقى دول حوض النهر.

يسالنى: هل يملك السودان الوسائل والامكانيات لقطع مياه النيل عنكم؟

قلت: ساحيلك الى ماقاله المهندس الكبير ابراهيم زكى قناوى..

قال مقاطعا: أعرفه.. انه من احسن خبراء الرى عندكم وكان وزيرا لشئونى فى السابق.. ماذا قال؟

قلت: لقد قال فى تصريحات لسعيد توفيق فى مجلة المصور:

ان السودان لايملك الوسائل الفنية لقطع المياه عن مصر او التلاعب فيها.. وعندما يفكر فى شىء كهذا فسيكون وبالا عليه.. حيث انه لاتوجد فى السودان امكانات لتخزين المياه عنده، بل اننا عندما انشانا السد العالى اعطيناه اكثر من نصيبه، حيث حصل على ثلث كميات المياه لتى وفرها السد العالى.. ولم



المصدر : .... الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ١٥ يوليو ١٩٩٥

يدفع مليما واحد، بل اننا تركنا للسودان سد جبل الاولياء وهو يستغله لتخزين مليارى متر مكعب سنويا من المياه ولو انشا هذا السد الآن لتكلف مئات الملايين.

كما ان مهندسى الرى المصريين هم الذين انشاوا جميع مرافق الرى بالسودان، واهمها سد جبل لاولياء، وسد الروصرص ولم تدفع السودان مليما واحدا فى هذه المنشات.. كما ان مصر هى التى شيدت معظم المبانى فى الخرطوم وجوبا وملكال . وكنا نعمل هناك مثلما كنا نعمل فى مصر

والمعروف حاليا ان لمصر بالسودان ٢٠ مهندسا تابعين لوزارة الاشغال العامة والموارد المائية . منهم ستة مهندسين يعملون بمنطقة «الشجرة» جنوب الخرطوم، وخمسة بمنطقة ملكال ٨٠ كيلومترا جنوب الخرطوم، وأربعة بالمحطات الخارجية بمعدل مهندس بكل محطة.. وهى محطات الروصيرص وسنار على النيل الأزرق، وعطبرة على نهر عطبرة، ودنقلة على النيل الرئيسى.. بالاضافة لى ٥ مهندسين يعملون بالخرطوم العاصمة.. ايضا يوجد بالسودان ٣٤ موظفا اداريا وماليا يعمل منهم ١٥ بالخرطوم وسبعة بمنطقة الشجرة و١٢ يعملون بمنطقة ملكال.. ويرأس هذا الفريق وكيل وزارة ومقره الخرطوم.. ايضا توجد مجموعة من الاستراحات والورش والوحدات البحرية والسيارات علاوة على المكاتب و لمبانى الادارية، حيث يوجد بالخرطوم ٢٨ منزلا سبق الاستيلاء عليها بالكامل من جانب السلطات السودانية .

ويقوم التفتيش المصرى بالسودان بتشغيل العماله السودانية وعددها ٤٥٠ موظفا سودانيا بشكل مستديم، بالاضافة الى ٣٠٠ اخرين بشكل موسمى.. كما يوجد لوزارة الأشغال مبنى التفتيش بالخرطوم وهو مكون من طابقين ومبنى بمنطقة الشجرة ومبنى اخر بمنطقة ملكال.. ومهمة هؤلاء العاملين هى متابعة حركة المياه وقياس التصرفات والتعرف على ايراد النهر، وكذلك مقاومة الاعشاب والحشائش المائية ووجود هؤلاء لعاملين المصريين بالسودان ياتى طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ الموقعة بين البلدين، وهم مستقلون فى عملهم ويؤدون واجبهم بالتنسيق مع الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين البلدين لمياه النيل، والتى تضم ممثلين للبلدين وجميع هذه المنشات والوحدات النهرية ملك لمصر..

....

... .

تجىء فناجين القهوة التى صنعها عبدالصمد من مياه لنيل التى حملها حابى معه.. كانت أطيب مذاقا ورائحة وطعما.. والسبب الماء الصافى النقى.. وليس الماء الملوث بألف شىء الذى نعب منه ليل نهار..

ينظر الينا حابى اله النيل.. وهو يقول الا تعرف الدعاء الذى كان يوصلك الى ابواب الجنة؟

قلت: من هو.. لم سمع به من قبل؟

قال: لقد كان اجدادك يتشفعون الى الله بقولهم:

انا لم اشرك بالله.. انا لم اعق والدى. انا لم الوث ماء النيل

انا لم قطع قناه فى ممرها . انا لم أصد الماء وقت جريانه..

انا لم اتسبب فى بكاء احد.. انا لم اختطف اللبن من فم الرضيع

انا لم اطفىء شعلة فى وقت الحاجة اليها.. انا لم اعص أوامر الاله..

أساله: هل كان على ايامكم - اقصد ايام ازدهار لحضاره المصرية القديمة على مدى اكثر من ٣٠ قرنا من الزمان - من يهدد بحرمان احد من استخدام مياه النهر؟

قال: ابدا.. لم يحدث.. ولكننى قرات فى ملفات النهر التى تكتبونها انتم فى العصر الحديث.. ان أول اتفاقيات دولية تم توقيعها للانتفاع بمياه النيل كانت فى ابريل من عام ١٨٩١.. يعنى منذ نحو ١٠٤ سنوات بين بريطانيا ممثلة عن مصر وايطاليا التى كانت تحتل اثيوبيا.

وفى مايو عام ١٩٠٢ تم توقيع الاتفاقية لثانية بين بريطانيا العظمى واسبراطور اثيوبيا يتعهد فيها لاخير بعدم اقامة اية انشاءات على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط فى بلده.

قلت: ولكن اثيوبيا بعد ستقلالها عن يطاليا بدأت فى التفكير فى مشروعات للاستفادة من مواردها المائية التى تغذى نهر لنيل بنحو ٨٥٪ من مياهه باعتبار ان لماء لايمر على عطشان!

فقد اعلنت اثيوبيا نها تحتفظ بحقها فى ستعمال الموارد المائية لنهر لنيل لمصلحة شعبها وبالفعل قامت لجنة الاستصلاح التابعة لوزارة الداخلية الامريكية مع خبراء من اسرائيل، باعداد خطة شاملة لتطوير الجزء لاثيوبى من النيل الأزرق وروافده، واشتملت الخطة على ٢٩ مشروعا للرى وتوليد الكهرباء وبالفعل تم تنفيذ مشروع واحد لتوليد لكهرباء.. ولكن حالت ظروف الحكم العسكرى واندلاع لحرب الاهلية فى اثيوبيا وسقوط لحكم لشيوعى بقيادة منجستو.. دون تنفيذ باقى المشروعات فى حوض النيل الأزرق.. ولو كان قد تم تنفيذ هذه لمشروعات، فان لفيضان لسنوى للنيل لازرق كان سوف يتوقف تماما ومحصوله لكلى سوف يقل بنسبة ٨,٥ فى المائة، وكانت لمساحات لتى سوف تروى فى اثيوبيا تصل الى مايعادل ١٧ فى المائة من المساحات المزروعة فى مصر . وكان هذا الوضع يسبب قلقا شديدا لمصر..

يسألنى: وماذا فعلتم؟

قلت: بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ اعلن لرئيس لراحل انور السادات:

«ان الماء هو السبب لوحيد الذى يمكن ان يدفع مصر لحرب مرة أخرى»

وكانت هذه اول مرة تلوح فيها مصر بالحرب بسبب لمياه..

وكان تصريح السادات موجها اصلا لحكام اثيوبيا..

وفى عام ١٩٩٠ قبل ان يصبح الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للأمم لمتحدة . قال وهو يشغل منصب وزير الدولة للشئون لخارجية:

ان الحرب القادمة فى المنطقة سوف تكون بسبب مياه نهر النيل»..

يسألنى: وهل ستحاربون من اجلى؟

قلت: لا اتصور ان تكون هناك حرب.. ولكن اذا كانت المسالة تتعلق بقطرة لمياه.. التى هى حياة او موت بالنسبة لنا ولاولادنا ولاحفادنا.. فالحرب هنا شريفة.. ومن السموم الناقعات دواء.

....

.. ..

هدأ الاله حابى.. وراح يتامل اللوحات المرسومة على جدران حجرتى.. وأعجبته لوحة الفنان على دسوقى عازف الناى . وقال: لكم سمعت على ضفافى عبر لتاريخ كله عازفى الناى والأرغول والمزمار.. ولكم اشجانى عزفهم الجميل فى الليالى المقمرة.. و البس انا ثوبا فضيا جميلا يخلب البباب الشعراء والعاشقين..

قلت. ماأجمل الفسحة فى فلوكة فى مياهك فى ضوء القمر . لست صاحب هذه العبارة.. ولكن لذى قالها لى هو الممثل الأمريكى الشهير شارلتون هيوستون بطل فيلم «الخروج».

يسألنى حابى إله لنيل: لماذ يهدد حكام السودان بقطع مياه النيل عنكم؟

قلت: اولا.. هم لايقدرون . واذا فعلوا فقد جنت على نفسها براقش. ولانهم يردون على مصر اتهامها لهم بالتورط فى تدبير عملية اغتيال لرئيس مبارك الفاشلة... وكيف وفر لسودان للارهابيين لتدريب والمساعدة..

قال: وربما لانكم استرددتم مثلث حلايب لمصرى دما ولحما وترابا..

قلت: انهم يتصورون اننا سنحاربهم من أجل أرض مصرية مائة فى المائة.. وتحت أيدينا نحن.. فلماذا نحارب اذن؟



قال: بدلا من البكاء على اللبن المسكوب.. لماذ لايحاول النظام السوداني أن يتمسك بالعقل والمنطق ويناقش معكم سبل زيادة موارد النهر.. واقامة مشروعات من شانها اضافة مزيد من المليارات المكعبة من المياه الى الرصيد المائي لبلديكما مما يعود بالخير على شعبيكما معا؟!

هناك مشروع قناة جونجلي المتوقف وكان سيزيد رصيدكما بمقدار ٢ مليار متر مكعب في مرحلته الأولى التي توقف العمل فيها بسبب حرب الجنوب.. ثم هناك مشروع بحر الغزال والذى سيوفر ٧ مليارات متر مكعب ومشروع مستنقعات ماشار ويوفر هو لاخر ٤ مليار ت متر مكعب.. كلها مشروعات توقفت.. لماذا؟

قلت: سالهم فى الخرطوم!!

قال: طيب ومشروع نهر زائير الذى يصب فى المحيط الأطلسى بعشرة أضعاف ايراد نهر النيل كله يعنى حوالى ٨٠٠ مليار متر مكعب من المياه العذبة يضيع فى البحر المالح.. ونهر زائير للعلم أقرب انهار افريقيا الـ ٥٦ لنهر النيل، واذا نحن اوصلنا قناة من نهر زائير الى النيل الابيض فى لسودان، لاصبحنا غارقين فى بحر من المياه العذبة.. انتم والسودان.. ولأصبح كيلو الكهرباء باربعة مليمات كما كنا نسمع اثناء قامة السد العالى..

ينظر الىّ بامعان.. كانه لم يرنى من قبل ويقول: هل لى ان اسالك: ماذا انتم صانعون بى؟

قلت له: كل خير..

قال: هل فكرتم فى الاستفادة منى كثر.. فى ازالة اوجه التلوث من فوق وجهى.. هل من المعقول ان تتركوا ٥٠٠ مليون متر مكعب من المخلفات الصناعية تلقى في جوفى كل سنة؟!

وهل من المعقول - كما تقول الدراسة التى اعدها الدكتور محمد كمال يوسف بكلية الزراعة جامعة اسيوط. ان يكون هناك ١٢٠٠ مصنع تابع للقطاع الخاص، و١١٨٢ مصنعا تابعا لوزارة الصناعة، و١١٠٠ مصنع تابع لوزارة الحكم المحلى، و٢١٢ مصنعا تابعا لوزارات مختلفة تؤدى كلها الى تلوث المسطحات المائية، بالاضافة لتلوث نهر النيل بسبب الأسطول التجارى والنهرى الذى يزيد عدد وحداته على ٣ الاف وحدة منها ٢٠٠ باخرة سياحية سعتها من ٨٠ الى ٢٠٠ راكب، و٥٠٠ مركب، و١٦٠٠ مركب نقل بضائع، و٣٠٠ لنش للنزهة، و٤٠٠ مركب شراعى لنقل البضائع و٤٠٠ فندق ترمى بمخلفاتها فى النهر مباشرة.. اما الصرف الزراعى فانه يلقى فى المسطحات والمجارى المائية بحوالى ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا!

قلت: والله المسالة دى كلها فى يد الدكتور عاطف عبيد.. بوصفه وزيرا لشئون البيئة.

قال: الم يحن الوقت لكى تعرفوا قيمة كوب الماء النظيف الذى تشربونه فلا تلقوا به فى البالوعات.. وتسرفوا فى استخدامه فى الفاضى والمليان.. وكانني ميراث الآباء والاجداد.. تفعلون بمائى كما تشاءون وتبددون هذه النعمة التى منحها الله لكم دون وعى؟!

أسكت لا انطق.. بينما الاله حابى يواصل كلامه قائلا:

لماذا تعاملوننى بهذه القسوة.. وكانى جوز امكم.. إن الذي يفرط فى ماء النهر كمن يفرط فى عرضه وفى شرفه.. هكذا علمنا الهنا الاعظم.. وهكذا علمنا اجدادكم المصريون القدماء.

قلت: تاكد ايا الإله حابى ان النهر هو عرضنا وهو شرفنا.. لن نفرط فى قطرة من مائه.. كما لن نفرط فى ذرة واحدة من تراب مصر.. فالأرض والنهر.. هما الزرع والضرع..

....

....

أسأله بخبث قبل أن يذهب الى ملكوت الله: هل صحيح ان المصريين كانوا يزوجونك كل سنة فى عيد وفاء النيل.. فى الفيضان بعروس جميلة شابة حية؟

قال: نعم.. وكنت أنعم بها وتنعم بى!!

قلت ضاحكا: يالك من اله مزواج!

قال: ولكنكم استبدلتم العروس الجميلة بعروس من خشب.. قل لى بالله ماذا أفعل بعروس من خشب؟

قلت: كفاية عليك اللى أخذتهم طوال خمسة آلاف فيضان من قبل.. يعنى خمسة الاف عروس جميلة كما البدر فى ليلة تمامه.. يامفترى!

يسلم علىّ ضاحكا ويأخذنى بين ذراعيه مودعا.. وهو يستحلفنى بتراب هذا البلد الطيب.. ألا نفرط فى قطرة ماء واحدة ولا فى ذرة تراب واحدة..

أقول له مطمننا: لاتخف.. فالذى يلعب بالنار تحترق أصابعه فى النهاية!□

Bibliotheca Alexandrina
0513748